





A photograph of a piece of aged, yellowed paper. The paper has a mottled appearance with various shades of beige and light brown. There are several faint, dark, and illegible markings scattered across the surface, which appear to be ink bleed-through or very light handwriting. A small, dark, irregular stain is visible near the center of the page. The edges of the paper are slightly worn and uneven.



فہرست ہذا کتاب

[illegible]

فخر

فصل في بيان فضل الصلاة في رمضان <sup>٤٧</sup> **كتاب** فضل الصلاة في رمضان <sup>٤٨</sup>  
باب الاطعم <sup>٥٠</sup> فصل في بيان فضل الاطعم <sup>٥١</sup> **كتاب** فضل الاطعم <sup>٥٢</sup>  
باب الاطعم <sup>٥٣</sup> فصل في بيان فضل الاطعم <sup>٥٤</sup> **كتاب** فضل الاطعم <sup>٥٥</sup>  
باب الاطعم <sup>٥٦</sup> فصل في بيان فضل الاطعم <sup>٥٧</sup> **كتاب** فضل الاطعم <sup>٥٨</sup>  
باب الاطعم <sup>٥٩</sup> فصل في بيان فضل الاطعم <sup>٦٠</sup> **كتاب** فضل الاطعم <sup>٦١</sup>  
باب الاطعم <sup>٦٢</sup> فصل في بيان فضل الاطعم <sup>٦٣</sup> **كتاب** فضل الاطعم <sup>٦٤</sup>  
باب الاطعم <sup>٦٥</sup> فصل في بيان فضل الاطعم <sup>٦٦</sup> **كتاب** فضل الاطعم <sup>٦٧</sup>  
باب الاطعم <sup>٦٨</sup> فصل في بيان فضل الاطعم <sup>٦٩</sup> **كتاب** فضل الاطعم <sup>٧٠</sup>  
باب الاطعم <sup>٧١</sup> فصل في بيان فضل الاطعم <sup>٧٢</sup> **كتاب** فضل الاطعم <sup>٧٣</sup>  
باب الاطعم <sup>٧٤</sup> فصل في بيان فضل الاطعم <sup>٧٥</sup> **كتاب** فضل الاطعم <sup>٧٦</sup>  
باب الاطعم <sup>٧٧</sup> فصل في بيان فضل الاطعم <sup>٧٨</sup> **كتاب** فضل الاطعم <sup>٧٩</sup>  
باب الاطعم <sup>٨٠</sup> فصل في بيان فضل الاطعم <sup>٨١</sup> **كتاب** فضل الاطعم <sup>٨٢</sup>  
باب الاطعم <sup>٨٣</sup> فصل في بيان فضل الاطعم <sup>٨٤</sup> **كتاب** فضل الاطعم <sup>٨٥</sup>  
باب الاطعم <sup>٨٦</sup> فصل في بيان فضل الاطعم <sup>٨٧</sup> **كتاب** فضل الاطعم <sup>٨٨</sup>  
باب الاطعم <sup>٨٩</sup> فصل في بيان فضل الاطعم <sup>٩٠</sup> **كتاب** فضل الاطعم <sup>٩١</sup>  
باب الاطعم <sup>٩٢</sup> فصل في بيان فضل الاطعم <sup>٩٣</sup> **كتاب** فضل الاطعم <sup>٩٤</sup>  
باب الاطعم <sup>٩٥</sup> فصل في بيان فضل الاطعم <sup>٩٦</sup> **كتاب** فضل الاطعم <sup>٩٧</sup>  
باب الاطعم <sup>٩٨</sup> فصل في بيان فضل الاطعم <sup>٩٩</sup> **كتاب** فضل الاطعم <sup>١٠٠</sup>







[illegible]

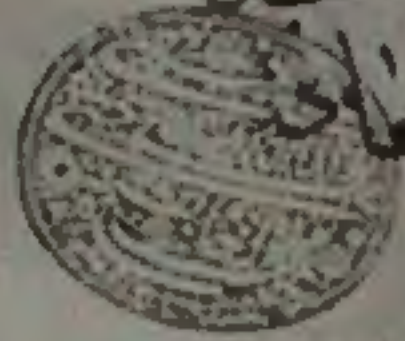
قصہ

فصل في الجوزين باب في ذكر فضل الجوزين ٢٥١  
باب في ذكر فضل الجوزين ٢٥٢  
باب في ذكر فضل الجوزين ٢٥٣  
باب في ذكر فضل الجوزين ٢٥٤  
باب في ذكر فضل الجوزين ٢٥٥  
باب في ذكر فضل الجوزين ٢٥٦  
باب في ذكر فضل الجوزين ٢٥٧  
باب في ذكر فضل الجوزين ٢٥٨  
باب في ذكر فضل الجوزين ٢٥٩  
باب في ذكر فضل الجوزين ٢٦٠

لَا تَكْفُرُوا بِاللَّهِ مَا تَدْعُونَ

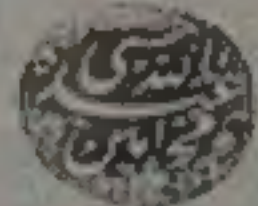
ابن أبي ليلى اثنان احد حمام في الحديث وثانيهما في الفقه واسم الاول عبد الله  
والثاني بنده محمد





الملك لله دخل في خطه  
الحاجي بشير اغاى دار السعاده  
الشرقي لسنه  
وجيز ويايت  
واكف

بن النسخه الحبيبه والمجله الحبيبه من وقف حضرت مولانا صاحب الجواهر  
رجب ذيل الجود والاحسان منور مصابيح المقاصد بانوار العنايه  
مفتح معاهد المراد بمفتاح الكفايه جامع محاسن العلم والعمل  
حائز مجامع البر الاكمل الا وهو اغاى دار السعاده الحاجي بشير  
وقفه للخير المريد والبر الكثير من هو على كل شئ قد بر  
حرر القصر له سماه وعا محمد اسد العباس  
ما وعا محمد اسد العباس  
عوله



٢٤٠

Süleymaniye Kütüphanesi	
Kırtasi	Hacı Beşir Ağa
Yeni	
Esk	240



۱۰۰

وهذه الوجوه من فضاء غير الخيال السفل الذي من والى شجوى الذين لان الواحدة نفع هذه الكلمة وهو من  
منها حال والمرفقان والكعبان بطلان في الغسل عندا خلافا لغيره منه يدور في الشبهة  
لا تفل تحت المنيك الفيل في القدم ولما ان هذه العادة لا سفل او راء او اولها  
لا تسوب الوضوء الكف ونحوه بآب التمسك لعلهم يدور في التمسك بطلان على الاسك  
ساعة والكعب هو الغم الثاني للوضوء وهذا الكعب حال والمرفقان في مسح المرفقين  
مقدار السابعة وهو ربع المرفقين لما روي المصنفه رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
التي كانت يوم قبائل ونوشا، وسبح على آصيه وقبته وانما تسبح فاعني بآب  
وهو حجة على الشافعي رحمه الله في التقدير بثلث شواك وحكي ذلك رواه في تفسيره  
الاستيعاب وفي بعض الروايات قدره وبعضها ثمانية اصابع ثم اصابع اليد الا ان  
الكنة آباء الاصل في ذلك المسح قال وسبح الطهارة غسل اليدين قبل احوالها الا ان  
اذا استيقظ المتوضي من نومه لقوله عليه السلام اذا استيقظ احدكم من نومه فليستن  
يه في الايام حتى يفي بآبائنا فانه لا يدري آتت هذه ولا ان اليد آله التطهير في  
البداء بتوضيفا وهذا الغسل الى الوضوء الكعب في القطف قال وسبحه الله  
في آية الوضوء لقوله عليه السلام لا وضوء لمن لم يسبح وكذا في الغضبة والوضوء  
انها مستحبة وان ساء في الكتاب سنة وسبى جعل الاستنجاء وبعد الوضوء  
قال والركعتان عليه السلام كان يركب عليه وعنه فعهو بها في الاضلاع الا صلى الله  
عليه السلام فعل ذلك قال والمضممة والاستسقاء كان عليه السلام فعلها على الموطنة  
وكيفية ان كيفية من ثلث الركعة آية جديدة ثم يستنشق ذلك بالماء من وضوئه قال  
وسبح الاذنين وهو سنة بل المرفقين عندا خلافا لغيره من رحمه الله لقوله عليه السلام  
الاذان من المرفقين والاذنان حكم دون الخليفة وتحويل القيمة لان النبي عليه السلام  
آخرة جبريل عليه السلام بذلك وقيل هو سنة عن ابي يوسف رحمه الله جازع عندا في كيفية  
وجمدهما الله لان السنة اكمال التوضي في محله والا فليس بمحله وتعليق الاسانج لقوله  
عليه السلام قلنا اصابعكم الا يتخللها ما جرتكم ولان اكمال التوضي في محله وكذا الغسل في الشف  
لان النبي عليه السلام نوحا مرة مرة وقال هذا وضوء من لا يفتي الله الصلوة الاية ونوشا  
مرفقين مرفقين وقال هذا وضوء من يمسح لاجز مرفقين ونوشا غفقا فاما وقال  
هذا وضوء في وضوء الانياء من في من زاد ونقص منه فلهذا فلم يوجه لعدم نوبته  
سنة وسبى للموصي ان يولي الطهارة فاعني في الوضوء سنة عندا وعنه



وَقَدْ كُنْتُ أَتَى إِلَى الْعَلَمَةِ وَالْمَدِينَةِ



على الكثير والفرق بين السكبان قد متاه ولو قد مضى في جمع بقا الفم فنهذه الى يوسف  
رحمته ليعبر بها في المجلس وعند محمد رحمه الله كما السب وهو الغيبان ثم لا يكون حتما  
لا يكون نجس بزوي ذلك غير ان يوسف رحمه الله وهو الصحيح لانه ليس نجس كما حيث لم يخضر  
به الطهارة وهذا اذا ما قرء او طهرا او اكل او شرب فان كان في ذلك فغيره يغيب عنه الى حنفية وجم  
رحمته الله وعند ابى يوسف هو ما مضى اذا ما الفم وخالقه في النجس من الجوف كالماء وال  
من المراسن فغيره يغيب بالانحاء كالماء المراسن ليس بموضع النجاسة لانه يوسف رحمه الله  
انه نجس بالمجاورة ولما انه لا يخرج لا يتخلل النجاسة وما يتصل به قليل والقليل في النجس  
غيره يغيب ولو قد مضى على غير غيره كما الفم لانه سواء محبة وان كان نجسا فلهذا كانت  
عند محمد رحمه الله اعتبارا بآثار الزاوية وعندهما ان سائل يورثه الغيب فيبقى الوضوء وان كان  
قدما لان المعدة ليست بموضع الدم فيكون من فروع النجس وكذا من المراسن الى  
ما دون الانف لغيبه بالانحاء لوصوله الى موضع لم يجد عالم التطهير فيخرج النجس من المراسن  
او مكانه او مسنده الى شئ لو انزل في لفظ لان الاصطلاح سبب الاستسقاء والمفاهيم  
فلا يورث من خروج شئ عادة وانما يست عادة للمفاهيم به والاصطلاح يورث الاستسقاء  
لانه كاللغز على الارض ويبلغ الاستسقاء غايته بحد النجس من الاستسقاء وغيره ان السك  
يخرج من السقوط بخلاف حاله القوام والقدود والركع والسجود في القعدة وغيرها لان  
بعض الاستسقاء يأتي او يكون في السقوط فلا يتم الاستسقاء والاصل فيه قوله عليه السلام  
لا وضوء على من نام فاجا او فاعدا او راكبا او ساجدا انما الوضوء على من نام مضطجعا فانه  
انما مضطجعا استرخت مضطجعا والغلبة على العقل بالاعطاء ويكونون لانه فوق النجوم  
في الاستسقاء والاعطاء حدث في حال السك وهو القياس في النجس انما هو غيبا بالانحاء والاعطاء  
فوقه فلا يمس عليه ولا يمس في كل صلوة وثبت ركع وسجود والقياس انه لا ينقص  
وهو قول الشافعي رحمه الله لانه ليس بجائز ولا حرام لكن هو كافي صلوة بجائز وسجدة الصلاة  
وفراج الصلوة والاعطاء عليه السلام ان من نجا من فروعته فليد الوضوء والصلوة  
جميعا وبذلك القياس والاعطاء وهو في صلوة مطلقة فيقتصر عليها والاعطاء  
ما يكون مسودا له وبذلك القياس ما يكون مسودا له وهو على ما في غير الصلوة  
ودون الوضوء والاعطاء يخرج من البراءة فيكون من راس الركع او سقط الظم  
منه لا ينقص ولا يورث به الوضوء وهذا لان النجس اعلى من ذلك قليل وهو قد  
في السكبان ودون غيرهما فاستحب بحتا والغيبا بخلاف الركع والاعطاء من الغيب



و من مقرر القصة ان حذر ارض فارس الحسين بن علي بن ابي طالب  
 بنو فاضل ولا عسب و اسب لانه لا فائدة فيه كقولهم و اسب  
 بعد و ذلك بعد من حذر الحسب كما في سائر الاعضاء  
 الحسب هو الموصوف من السبيل من بعد ما له  
 اسر ائما قال ذلك و ذلك لما استوفى من الامراء  
 بالوصف و غسل السبيل الى الرفيع  
 فانه قد سمى و ذوا اكل

الموسم

[illegible]

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



لان الماء لا يتجزأ عنها وان اسم الماء ياتي على ان الطلاق لا يرى انه لم يتجزأ ولا قسم  
على حدة وضاعفية الى الزعفران كاشافة الى البيرة والصين ولان خلق الطليل لا يغير  
لعدم إمكان ان حدة ان عنه كافي اجزاء الا من فية الغالب والعينه بالاجزاء لا يتغير  
اللون هو الصحيح وان فية البخر بعد ما خلط به فية لا يجوز التوضي به لانه لم يبق في موضع التماس  
من الماء الا اذا خلط فيه ما يفسد به الماء لانه في السطحات كالاشنان ونحوه لان السطح  
يفصل الماء الذي على السطح بالسريرة تلك وروى عنه الا ان السطح فذلك على الماء  
فيغيره كاسم الطلح لانه اسم الماء عنه قال وكل ما وقع في حدة فية لم يجزأ التوضي  
منه فليكن كانت النجاسة او كذا قال ذلك رحمه الله يجوز ان يغيره او ما وصفه لما روي  
وقال ان فية رحمه الله يجوز ان كان الماء قطين لقوله عليه السلام اذا خلط الماء  
قطين لا ينجس فيه **والثاني** حديثه ان من ماء وقوله لا ينجس الا بغيره الحكم  
في الماء الدائم ولا ينجس فيه من نجاسة من غير فصل والذى روى ذلك رحمه الله  
وروى غيره بقاءه وما روى ان كان جارا في البساتين وما روى الشافعي رحمه الله صفته  
البرودة والسجاني رحمه الله في سنة او يصف عن احوال النجاسة والماء  
يتمارى اذا وقعت فيه نجاسة جازا الوضوء به او لم يزلها ان لا تستقر مع  
جريان الماء والاشارة الطعم او الرائحة او اللون ويجازى ما لا يكثر استعماله وقيل يجب  
بينه والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه بغير الجانب الآخر اذا وقعت  
نجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر لان الطاهر يراق النجاسة  
لا تفصل اليه اذا انزلت من الجانب بالسريرة فوي ان النجاسة ثم عند حدة حدة  
كان بغيره الخليل بالاعتقال وهو قول ابو يوسف رحمه الله ولعله التوكل باليد والرجل  
رحمته الله بالتوضي به الاول ان ياتى الى الغسل في مكان شدة من الماء الى التوضي  
وبعضهم قد روى بالحق عشره في عشره فيخرج الكرايس فوسعه لا يجر على الكرايس  
وعليه الغندى والمعتبر في العمى ان يكون كمال النجاسة لا يغيره في التوضي وقوله في الكرايس  
جاز الوضوء من الجانب الآخر اشار الى ان ينجس موضع الوقوع وعنه الى يوسف  
رحمته الله لا ينجس الماء بطول النجاسة فيه كالا ويجازى قال وموت السبيل  
نفس سائلة في الماء لا ينجس كالبقي والذباب والذئبيرة والعارس وكذا  
وقال الشافعي رحمه الله ينجس الماء الخمر لا ينجس الكرايس النجاسة بخلاف  
وودخل وسوس الكرايس فيه ضرورة والله قوله عليه السلام فيه هذا هو كمال الماء وشدة

والوضوء منه ولان النجس به اقل ط الأدم السنجح باجزة عند الموت حتى قبل المدة التي عليه  
لا يفسد الدم فيه ولا يفسد فيه ولا يفسد ليس من ضرورتها النجاسة كالطين وموت السبيل  
في الماء فيه لا يفسد كالمسك والصفير وان كان وقال الشافعي رحمه الله يفسد السبيل  
لا يفسد الماء ان كانت في حدة في غير الماء فليس النجاسة كالبقية حال نجاستها ولا يفسد الا في الماء  
لا يفسد الماء والدم هو النجس وفي غير الماء فليس النجاسة يفسد لا يفسد المعدن وقيل  
لا يفسد المعدن والدم هو النجس والصفير البزق والبرص وسواء وقيل البزق يفسد لوجود الدم  
وعنه المعدن وما ينجس في الماء ما يكون في الماء ومثله في الماء وما على الماء من دون ما  
الموت فليس في الماء المستعمل لا يفسد الا في حدة كالمسك وان فية رحمه الله ما يفسد الا في حدة  
ما يفسد غيره من غير فية كالطعن وقال زفر رحمه الله وهو احد قول الشافعي رحمه الله ان كان السنجح  
منه فليس هو طهر وان كان حدة فية فليس طهر لان العنق في حدة حدة واما ما يفسد  
الماء طهرا وطهرا لانه نجس حقا واما ما يفسد الماء نجسا فليس طهرا بغيره  
وبما في الطهارة حقا بالمشايخ وقال محمد رحمه الله وهو رواية عن ابى حنيفة رحمه الله  
هو طاهر غير طهر لان حافة الطاهر الطاهر لا يوجب النجس الا ان فية رحمه الله  
فغيرت صفته كالي القدرية وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله هو نجس لقوله  
عليه السلام لا يبرأ من ادم في الماء الدائم ولا يفسد فيه من نجاسة محدث ولان ما  
ان ينجس به النجاسة كالمسك فية نجاسة بالزيت به النجاسة كحقيقة ثم في رواية الحسن  
من ان حنيفة رحمه الله نجس نجاسة غلبة نجاسة النجس في حدة حدة وفي رواية ابو يوسف  
رحمته الله وعنه وهو قوله حنيفة للمكان الا خلاف والماء المستعمل هو ماء الزيل به  
حدث او استعمل في البرد على وجه القربة قال رحمه الله وهذا قول ابو يوسف رحمه الله  
وقيل هو قول ابو حنيفة رحمه الله ايضا وقال محمد رحمه الله لا يغير مسحا ان كان طهرا  
لان الاستعمال بالمشايخ انما هو اليه وانما نزل الى القرب وابو يوسف رحمه الله يقول لفسا  
الفرص موت الزيل في بيت الفساة والفرص ومضى يفسد مسحا القمح ان كان الزيل العنق  
صا مسحا لان مسحا طهر الاستعمال قبل الانفصال ضرورة بعده ونجس اذا فسد  
في البئر للطلب الدلو فندى ابو يوسف رحمه الله الرجل كمال لعدم القرب وهو شرط عند  
والما كمال لعدم المبرين وعند محمد رحمه الله كمالها طهر ان الرجل لعدم النجاسة والقرب  
والماء لعدم نية التوضي وعند ابى حنيفة رحمه الله كمالها طهر ان الماء لا يفسد الا في حدة  
على البعض باول الماء حافة والرجل لبقا وكحديث في بقية الاعضاء وقيل عند نجاسة الرجل

في حدة

نفسه ضرورة



الماء والسائل من عند ان الرجل طار لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال  
 كونهما وفتح الروايات عند قال وكلها آية في دفع فطره وجازت الصلاة فيه والوضوء  
 منه الا بعد كونه في الماء والاولى لقوله عليه السلام انما آية في دفع فطره وهو يعوض عنه  
 على ان كانت رجلا في جلد الميت ولا يفرق بين الذي هو آية في الانتفاع من الميت بآية  
 لانه اسم لفظة لم يفرق وهو في جلد الميت في جلد الميت وليس الكلب نجس في جلد الميت  
 الا ترى انه ينتفع به حوته واصطفاؤه بخلاف كونه في جلد الميت او الحية في قوله  
 تعالى فان جسد منصرف اليه لفرقة وجوه الانتفاع باجزاءه الاولى لكونه في جوفها فربما  
 ثم ما يمنع الترتيب والقسمة في ذلك وان كانت تشبها او تشبها لان المقصود يحصل به  
 فلا معنى لاستناده غيره وانما يظهر جلد الميت بالآية لانه في جلد الميت على الساج في الزكاة  
 الرطب آية التيمم وكذلك يظهر لحمه وان لم يكن له كونه في جوف الميت وعظمها طار  
 وقال انه في جوف الميت لانه من اجزاء الميت ولما انه لا حيوة في جوف الميت لا يتالم  
 بقطعهما فلا يملكها الموت او الموت زوال الحيوة وشعر الانسان وعظمه طار وقال  
 انه في جوف الميت لانه لا يتحقق به ولا يجوز به ولما ان عدم الانتفاع والبيع  
 لم يأت في جوف الميت على ما سمي في الميت واذا وقعت في الميت نجاسة لم يمت  
 وكان تنزع ما فيها من الماء طار لها باجماع السلف رحمهم الله وسألي الاباء بميت  
 على ان يباع الاناء دون القياس فان وقعت فيها بيرة او بيرة من غير ان يباع القياس  
 لم يفسد الماء استعسأ والقياح ان يفسد ولو وقع النجاسة في الماء القليل ووجه  
 الاستعسأ ان ابار الماء ليس له بيرة او بيرة من غير ان يباع القياس ووجه  
 البيع فيها جعل القليل من الماء في قدره ولا ضرورة في الميت وهو ما يستلزمه التمسك به  
 في المروى عن ابي حنيفة رحمه الله وعليه الاعتماد ولا فرق بين الرطب والقياس  
 والقيح والمكسر والروث ونحو ذلك والضرورة تشتمل الكل وفي الفتاوى من  
 في الميت بيرة او بيرة من غير ان يباع القياس والقيح في الميت بيرة او بيرة من غير ان يباع القياس  
 في الاثر على ما قبل لعدم الضرورة وعن ابي حنيفة رحمه الله انه بمنزلة البيرة في جوف  
 البيرة والبيوتين وان وقع فيها جزء الحرام او العصفور لا يفسد طارها لانه في جوف  
 رحمه الله له اسما الى بيرة وفسادها شبه جزء الحرام والقيح والقيح في الميت بيرة او بيرة من غير ان يباع القياس  
 على افتقارها في الميت بيرة او بيرة من غير ان يباع القياس والقيح في الميت بيرة او بيرة من غير ان يباع القياس  
 فاشبهه طار فان كانت فيها شاة تنزع الماء عنه الى حنيفة وابي يوسف رحمهما الله

وقال

وقال محمد رحمه الله لا يخرج الا اذا غلب على الماء فيخرج من ان يكون طهورا والصلوات  
 بول ما يوجب له طار عنده كجنس عند حاله انه عليه السلام امر العريشين بشرب ابواكل  
 الابل والباقر ولما فوله عليه السلام استنبروا من البول فان عاتده عاتب الخمر ولا  
 يستعمل في بيرة وفسادها كبول الا بول الحية والذئب والكلب والقيح والقيح في الميت بيرة او بيرة من غير ان يباع القياس  
 شاة لم يفسد في جوف الميت لانه لا يتحقق فيه بيرة او بيرة من غير ان يباع القياس  
 فيه فلا يتحقق من حوته وهذا الى يوسف رحمه الله بول الميت في جوف الميت  
 وعنده محمد رحمه الله بول الميت في جوف الميت لانه لا يتحقق فيه بيرة او بيرة من غير ان يباع القياس  
 او فسد او مودا بيرة او مودا بيرة من غير ان يباع القياس ولما ان الميت بول الميت  
 وصفا يعني بعد اخراج العارة كحيث انشئ مني الله عنه انه قال في الفتاوى كانت  
 في البيرة والخمر من سعة بيرة من عشرة دون ولما ان الميت بول الميت  
 الفتاوى في الميت في حوته حكمة والعشرة من البول الا بول الحية والقيح والقيح في الميت بيرة او بيرة من غير ان يباع القياس  
 وان كانت فيها حوت او حوت كالتجاجة والسنة بيرة من اربعين الى اربعين  
 وفي جوف الميت بول الميت او حوت او حوت كالتجاجة والسنة بيرة من اربعين الى اربعين  
 انه قال في الفتاوى اذا كانت في البيرة بيرة من اربعين الى اربعين  
 وخمسون بول الميت كالتجاجة في كل بيرة ولو اكل الميت في بيرة او بيرة من غير ان يباع القياس  
 سبع منها طار وتكون منها بول الميت حكمة وعشرة دون ولما ان الميت بول الميت  
 كانت في شاة او اوتى او طار جميع ما فيها لان ابن عباس في الميت بيرة او بيرة من غير ان يباع القياس  
 عنها اقربا تنزع الماء في البيرة كحيث كانت في بيرة من غير ان يباع القياس  
 او تنزع من جميع ما فيها من غير ان يباع القياس او بيرة من غير ان يباع القياس  
 ابي حنيفة لا يمكن نزولها من البيرة او بيرة من غير ان يباع القياس او بيرة من غير ان يباع القياس  
 حكمة من موضع الماء من البيرة او بيرة من غير ان يباع القياس او بيرة من غير ان يباع القياس  
 ويجعل السطح الماء علما ثم تنزع منها عشرة ولا مثله ثم يباع القيسه في بيرة او بيرة من غير ان يباع القياس  
 فيخرج لكل قدر من عشرة ولا وهذا الى يوسف رحمه الله وعنده محمد رحمه الله فاما  
 ولو الى ثمانية ولو فكانت بيرة او بيرة من غير ان يباع القياس او بيرة من غير ان يباع القياس  
 في جوف الميت في شاة او بيرة او بيرة من غير ان يباع القياس او بيرة من غير ان يباع القياس  
 بيرة او بيرة من غير ان يباع القياس او بيرة من غير ان يباع القياس او بيرة من غير ان يباع القياس  
 في البيرة طار او غير طار لا يدرى متى وقعت ولم تنزع الماء او صلوة يوم وليلة

في جوف الميت بول الميت او حوت او حوت كالتجاجة والسنة بيرة من اربعين الى اربعين  
 في جوف الميت بول الميت او حوت او حوت كالتجاجة والسنة بيرة من اربعين الى اربعين  
 في جوف الميت بول الميت او حوت او حوت كالتجاجة والسنة بيرة من اربعين الى اربعين

في جوف الميت بول الميت او حوت او حوت كالتجاجة والسنة بيرة من اربعين الى اربعين  
 في جوف الميت بول الميت او حوت او حوت كالتجاجة والسنة بيرة من اربعين الى اربعين  
 في جوف الميت بول الميت او حوت او حوت كالتجاجة والسنة بيرة من اربعين الى اربعين

في جوف الميت بول الميت او حوت او حوت كالتجاجة والسنة بيرة من اربعين الى اربعين  
 في جوف الميت بول الميت او حوت او حوت كالتجاجة والسنة بيرة من اربعين الى اربعين  
 في جوف الميت بول الميت او حوت او حوت كالتجاجة والسنة بيرة من اربعين الى اربعين



اذ كانوا في ارضها فسلوا من اهل ارضها فاما ان كانت قد انقضت او لم تنقض  
 اعادوا صلوة الختمين اليهم وليكلموها بهذا عند بلح حيفه رحمه الله واما كالمسلم عليهم فاعادوا تسليما  
 حتى يتحققوا حتى وقعت لان البقيان لا يزالوا بالشك وصار كل من كان في ثوبه نجاسة  
 لا يدري من اصابه ولا بلح حيفه رحمه الله ان الموت سببا ظاهرا وهو الواقع في الآخرة  
 يقال به عليه الآلة الانشقاق والفسخ والبشرى النفاذ فبقية ربنا لا تليق وعدم  
 الانشقاق والفسخ والموت قرب العهد فقد رآه بيوم وليلة لان ما دون ذلك  
 سمعنا لا يكون مبطنا والاسئلة التي سبقت قد قال المعنى اى على اختلاف فيقدر اليك  
 في اليك وبيوم وليلة في المرحى ولو سلم ما نوب بآخرة عينه والبشرى غيب غير بصيرة فبقية  
**فصل في الاسرار** وغيرها وعرفنا كل شئ معتبر بغيره لانها لا تزل من لحم ما خذ  
 احد بما حكم صاحب دستور الآدمي والكل لحم ظاهر لان المخلوط به العناب وقد خذ من لحم  
 ظاهر ويدخل في هذا الجواب مجتبى والكل لحم والكافر وسور الكلب نجس ليس  
 الآدمي من ولو غيبه لنا لقوله عليه السلام يغسل الثمن ولو غيب الكلب لما غاب  
 ولما غاب في الماء دون الآدمي فلما نجس الآدمي ما كلفه اولى وهذا الذي سبقت  
 والعدو في الغسل وهو جاز على الشافعي رحمه الله في اشترط السبع والان الغيب  
 بولته بغيره بالكل فالجيب سورة وهو دونه اولى والامر والامر بالسبع محمول على  
 ائمة وسور مختبر نجس لانه نجس العين على كافر وسور سباع البهائم نجس هاتما  
 لانه فتي رحمه الله فيما سوى الكلب ومختبر لان لحمها نجس ومنه بولته للعناب  
 وهو المختبر في الباب وسور الهرة ظاهر كرهه في ابي يوسف رحمه الله انه غير كره  
 لان البني صلى الله عليه وسلم كان يقتلها لانه قاتل من ثم يوفى به  
 واما قوله صلى الله عليه وسلم الحرة سبع والارواح بان حكم دون خلقه والصوره  
 الا انه سقطت النجاسة لظروف فبقية الكراهة واما آية محمول على ما  
 قبل التوريم ثم قيل في آية الحرة والحق وقيل لعدم كراهية النجاسة وهذا يشير الى الشراء  
 والاول الى القرب من التوريم ولو كانت حارة ثم شربت على فوره الماء يتنجس  
 ان اذا كانت سائلة فغسلها فاما بولها والاسئلة على ما ذهب الى حيفه وبيوم  
 رحمه الله ويحيط اعتبار القرب عند ابي يوسف رحمه الله للصوره وسور الحاجة  
 المخلطة كرهه لانها كالمخلوط النجاسة ولو كانت مجبوبة نجس لا يصل متعارفا  
 الى ما تحت فورا لا يكره لوفيق الامن عن الحما المنة وكذا سور سباع في الجلب لانها

وہاں سے پہلے میں نے اپنے دوستوں کو بتایا تھا کہ میں نے ایک نیا مکان خریدا ہے۔

تبرکات

لكل الميتات في شرب الخلقة وعن أبي يوسف رحمه الله إذا كانت محبوبته تعلم  
 صاحبها أنه لا قدر على منقارها لا يكره وأما حسن المشايخ رحمهم الله هذه الرواية  
 وسواء ما يمكن البيوت مثل المحبة والعارفة كرويه ولأن حرمه الميم أو جنت  
 في سنة السور إلا أنه النجاسة لعل الطوف فبقيت الذكرانية والبيضة على الطهر  
 في الحرة وسواء كان والبعض مشكوك فيه وقبل الشك في طهارة لأنه لو كان طاهر  
 لكان طهوراً لم يغيب اللعاب على الماء وقبل الشك في طهره في طهره لا نزلوه وجعل الماء  
 المطلق لا يجب عليه غسل رأسه وكذا البنية طاهر وإن حرم وهو طاهر ولا يمنع من  
 الصلوة وإن غشي فله أن يمسح به وهو الأصح وبما ذكره في حق محمد رحمه الله على طهرته كسب  
 الشك في طهره في الأول في إباحته وحرمته وأختلاف الصحابة رضي الله عنهم في نكاحه  
 وطهارة وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه نجس من جميع النجاسة والبعض من كل نجاسة  
 فيكون نجس لأنه لم يجد غير ما نوضها بها وسيم ويجوز إباحته فمما قدم وقال زفر رحمه  
 لا يجوز إلا أن يقدّم الوضوء لأنه واجب الاستعمال فاستحب الماء المطلق وإن  
 ان الطهره الله بها فيصير نجس وإن الترتيب وسواء الفوس في غير عنه بها الترتيب المكون  
 وكذا عنه في الصحيح لا يكره ما لا يكره من شرب ماء لم يجد إلا البنية لأنه قال أبو حنيفة  
 رحمه الله يوضأ به ولا يتم حديثه لئلا يكره ما لا يكره من شرب ماء لم يجد إلا البنية لأنه قال أبو حنيفة  
 ولم يتم حين لم يجد الماء وقال أبو يوسف رحمه الله يتم ولا يوضأ به وهو رواية عن  
 أبي حنيفة رحمه الله وقال الشافعي رحمه الله حكاه آية اليتيم لأنه أقوى أو هو منسوخ  
 بما لا يكره منه ولعله ممن كانت يكره وقال محمد رحمه الله يوضأ به ويتم لأن في حديث  
 اضطربا وفي الآثار ما لا يوجب كماله في الصلاة لئلا يكره ما لا يكره من شرب ماء لم يجد إلا البنية لأنه قال أبو حنيفة  
 خلاصه وهو في الصحيح أن حديثه مشهور وعلمت به الصحابة رضي الله عنهم وبذلك يروى  
 على الكتاب وأما الاعتناء به فقد قيل يجوز عنه استحساناً واعتناء بالوضوء وقد قيل لا يجوز  
 لأنه فوقه والبينة المختلف فيها أن يكون خلواً رفيقاً ليس على الأعضاء كالماء وما استند  
 منه صار حراماً لا يجوز التوضي به وإن غيرته الماء لما دام خلواً فهو على هذا الاختلاف  
 وإن شربه فعند أبي حنيفة رحمه الله يجوز التوضي به لأنه يكره شربه عنه وعند محمد رحمه الله  
 لا يوضأ به لحرمه شربه عنه ولا يجوز التوضي بأشواه من البنية أو ما يوجب  
 القياس والله أعلم **باب اليتيم** ومن لم يجد ماءً يوضأ به أو يمسح به وبالحجر  
 صلب أو الكثر يتم بالصعيد لقوله تعالى فلم يجدوا ماءً فبقيتم بالصعيد طهاراً وقوله صلى الله عليه وسلم

[illegible][illegible]







فان اذا كانت الحكة متناهية والاصح الطهر لربما لا تلتصق الى خفيف وهو الطهر بظلال العيون  
ولذا اذا خاف قوت الوقت لو تمسك لم يتم ويقضى ما كانه لان الفتات الى خلف وهو القفا  
والساق والاسم الما في رطله فيتم وصلتي ثم ذكر الماء لم يغيد اعند الى حيفة وقته رجعت  
وقال ابو يوسف رحمه الله بعد ذلك في خلاف فيما اذا وضع بنفسه او وضعه غيره باخره وذكره  
في الوقت وبعد سوا ذلك في خلافه فصار كما اذا صار في رطله كسبه ولان رطل المسحوق  
معدون قما في عاوة فيقترن من الطلب عليه ولما انه لا خدرة به دون العلم وهي الما والادوية  
كاد الرطل مقد للشراب لا كالمستقال مستند الشرب على الاختلاف ولو كان على الاقاي  
فقرض الشرب قوت لا الى خلف والطارة فيقوت الى خلف ويؤتمن وليس على التمسك للطلب  
او لم يطلب على طينة ان يقر به ان لا العالبي عدم الماء في الخلوات ولا دليل على  
الوجود فلم يكن واجدا وان غلب على طينة ان هناك ما لم يذكر ان يتم حتى يطلبه لانه وجه  
لما ذكر الى الدليل ثم يطلب هذا الخلوة ولا يتبع ميلا ليد ينقطع عن رقيقه وان كان  
مع رقيقه ان طلب منه قيل ان يتم لعدم المنع قابلية فان منه منه يتم التمسك الخ وتتم  
قبل الطلب اجزاء عند الحيفة رحمه الله لانه لا يندم الغلب من عات الغيرة ولا لا يجرى  
لان الماء مبدول عاوة ولو الى ان يعطيه الا ان المثل وعنده ثمة لا يجرى التمسك في الخلوة  
ولا يندم من كل البنون القاشن لان الضرر مغطى وانما علم **باب المسحوق على حيفة** المسحوق على  
الحيفة جائز بالسنة والا فخر رقيقه خفيفة حتى قيل ان يتم برة كان مبدعاً فافق  
من راء ثم لم يمسحوقا بالفرجة كان ما جواز لا يجوز من كل حديث موجب للوضوء او لا بها  
على طارة كقائمة ثم احدث فحقه كحديث موجب للوضوء لانه لا مسح من كناية على كناية  
ان شاء الله تعالى وكحديث متاخر لان كلف غلبة ما فاقه وكجواز ما كحديث سابق كحديث  
او البست على السيلان ثم حج الوقت والمتم اذا البس ثم انما كان كلف رافقاً فذكر  
او البست على طارة كقائمة لا يقيد بشدة الكمال وقت البس في وقت كحديث وهو الطلب  
عند ما حتى لو غسل رجله وليس رقيقه ثم انما الطارة ثم احدث بخلاف المسحوق وهذا ان كلف  
كانت حلة كحديث القديم في راء كمال الطارة وقت المنع حتى لو كانت اجمعة عند ذلك  
كان كلف رافقاً وكجواز للمقيم بقاء وليدة وليس في كلفه ايام ولا ليا لعله على الكمال  
يمسح المقيم بقاء وليدة وليس في كلفه ايام ولا ليا قال وابناء واعقب كحديث  
لان كلف رافقاً كحديث في غير المدة من وقت المنع والمسحوق على طارة ما حله  
بالاصح بقاء من قبل الاصح الى الساق كحديث في غير راض الله عنه ان البس

فان اذا كانت الحكة متناهية والاصح الطهر لربما لا تلتصق الى خفيف وهو الطهر بظلال العيون  
ولذا اذا خاف قوت الوقت لو تمسك لم يتم ويقضى ما كانه لان الفتات الى خلف وهو القفا  
والساق والاسم الما في رطله فيتم وصلتي ثم ذكر الماء لم يغيد اعند الى حيفة وقته رجعت  
وقال ابو يوسف رحمه الله بعد ذلك في خلاف فيما اذا وضع بنفسه او وضعه غيره باخره وذكره  
في الوقت وبعد سوا ذلك في خلافه فصار كما اذا صار في رطله كسبه ولان رطل المسحوق  
معدون قما في عاوة فيقترن من الطلب عليه ولما انه لا خدرة به دون العلم وهي الما والادوية  
كاد الرطل مقد للشراب لا كالمستقال مستند الشرب على الاختلاف ولو كان على الاقاي  
فقرض الشرب قوت لا الى خلف والطارة فيقوت الى خلف ويؤتمن وليس على التمسك للطلب  
او لم يطلب على طينة ان يقر به ان لا العالبي عدم الماء في الخلوات ولا دليل على  
الوجود فلم يكن واجدا وان غلب على طينة ان هناك ما لم يذكر ان يتم حتى يطلبه لانه وجه  
لما ذكر الى الدليل ثم يطلب هذا الخلوة ولا يتبع ميلا ليد ينقطع عن رقيقه وان كان  
مع رقيقه ان طلب منه قيل ان يتم لعدم المنع قابلية فان منه منه يتم التمسك الخ وتتم  
قبل الطلب اجزاء عند الحيفة رحمه الله لانه لا يندم الغلب من عات الغيرة ولا لا يجرى  
لان الماء مبدول عاوة ولو الى ان يعطيه الا ان المثل وعنده ثمة لا يجرى التمسك في الخلوة  
ولا يندم من كل البنون القاشن لان الضرر مغطى وانما علم **باب المسحوق على حيفة** المسحوق على  
الحيفة جائز بالسنة والا فخر رقيقه خفيفة حتى قيل ان يتم برة كان مبدعاً فافق  
من راء ثم لم يمسحوقا بالفرجة كان ما جواز لا يجوز من كل حديث موجب للوضوء او لا بها  
على طارة كقائمة ثم احدث فحقه كحديث موجب للوضوء لانه لا مسح من كناية على كناية  
ان شاء الله تعالى وكحديث متاخر لان كلف غلبة ما فاقه وكجواز ما كحديث سابق كحديث  
او البست على السيلان ثم حج الوقت والمتم اذا البس ثم انما كان كلف رافقاً فذكر  
او البست على طارة كقائمة لا يقيد بشدة الكمال وقت البس في وقت كحديث وهو الطلب  
عند ما حتى لو غسل رجله وليس رقيقه ثم انما الطارة ثم احدث بخلاف المسحوق وهذا ان كلف  
كانت حلة كحديث القديم في راء كمال الطارة وقت المنع حتى لو كانت اجمعة عند ذلك  
كان كلف رافقاً وكجواز للمقيم بقاء وليدة وليس في كلفه ايام ولا ليا لعله على الكمال  
يمسح المقيم بقاء وليدة وليس في كلفه ايام ولا ليا قال وابناء واعقب كحديث  
لان كلف رافقاً كحديث في غير المدة من وقت المنع والمسحوق على طارة ما حله  
بالاصح بقاء من قبل الاصح الى الساق كحديث في غير راض الله عنه ان البس

صلوات

صلوات عليه وسلم وضع يده على حيفة ومنه من الاصح الى اعلا راسه مستحقة واحدة وكان  
انظر الى اثر المسحوق على راسه صلى الله عليه وسلم خطه لا بالاصح ثم المسحوق على راسه  
ختم حتى لا يجوز على كسبه خفف وعقبه وسافه لانه معدول به من القياس في جميع آراء  
به الشيع والبدعي من المسحوق كسجيات اجزاء بالاصل وهو الغسل ونحو ذلك مقد  
ثبت اصح من اصح البعد وقال المرحوم رحمه الله من اصح الرجل والاول الاصح  
اعني ان لا المسحوق ولا يجوز المسحوق على حيفة فيه خرافة كبر بين من مقدار طالت اصابع  
من اصابع الرجل وان كان اقل من ذلك جاز وقال زفر والشافعي رحمه الله لا يجوز  
وان قل لانه لا وجب غسل البادى يجب غسل الباقى في المقد كسجيات اجزاء وان كسجيات  
لا تخلو من قبل نحو عاوة فيقترن من المنع في الشيع ونحوه عن الكسجيات اجزاء والكسجيات  
منه قدر طالت اصابع الرجل اصح من الاصح لان الاصل في القدم هو الاصابع واللفظ  
اكثر فقام مقام الكسجيات واعني ان الاصابع لا يعتد بها ولا يعتد بدخول الاصل اذا كان لا يخرج  
عند المشي ويغير هذا المقد في كل حيفة على حدة فيجمع نحو في حيفة واحدة ولا يجمع  
في مشيتين لانه نحو في احدى ما لا يجمع قطع السرايا لا يجمع في الجاسة المنقوشة لانه حاصل  
للكسجيات العورة نظير البنات ولا يجوز المسحوق من وجب على الغسل كحديث مسعود  
بن عتيق قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدا اذا كان مسوحاً ان لا يمسح عاوة  
لثمة ايام ولا يمسح ايام جارية ولكن من يدا او عاوة او قنينة ولا يمسح ايام جارية عاوة  
فلا حج في الشيع بخلاف حديث لا يمسح ولا يمسح المسحوق كل شيء يمسح الوضوء  
لانه بعين الوضوء وثيقته ايضا شيع تحف لثمة كحديث الى القدم حيث ذاك  
المسحوق وكذا شيع احدى ما لا يجمع بين الغسل والمسحوق في وطيفة واحدة وكذا  
معنى المدة كما رويها فان كانت المدة شيع حيفة وغسل رجله ومشي عليه عاوة  
بقية الوضوء وكذا اذا شيع قبل معنى المدة لانه عند الشيع يمسح كحديث الباقى  
الى القدم لانه لم يغسله وعلم الشيع ثبت بخروج القدم الى الساق لانه لا يمسح به  
في حق المسحوق وكذا بالقدم هو القويح ومنه ابتداء المسحوق وهو مقيد فافق تمام  
يوم وليدة مسحوق لثمة ايام ولا يمسحها بطاوة كحديث ولانه حكم مشق في الوقت  
فيغيره فيه اخرة بخلاف ما اذا استعمل المدة ثم سافر لان كحديث قدس القدم  
وكحديث ليس برفع وكذا قام وهو مسكوك ان السلك مدة الا فانه شيع لانه في غير  
لا يمسح بدونه وان لم يسلك المدة انما لان بدنه الا فانه وهو مقيد ومن ليس بمرور

فان اذا كانت الحكة متناهية والاصح الطهر لربما لا تلتصق الى خفيف وهو الطهر بظلال العيون  
ولذا اذا خاف قوت الوقت لو تمسك لم يتم ويقضى ما كانه لان الفتات الى خلف وهو القفا  
والساق والاسم الما في رطله فيتم وصلتي ثم ذكر الماء لم يغيد اعند الى حيفة وقته رجعت  
وقال ابو يوسف رحمه الله بعد ذلك في خلاف فيما اذا وضع بنفسه او وضعه غيره باخره وذكره  
في الوقت وبعد سوا ذلك في خلافه فصار كما اذا صار في رطله كسبه ولان رطل المسحوق  
معدون قما في عاوة فيقترن من الطلب عليه ولما انه لا خدرة به دون العلم وهي الما والادوية  
كاد الرطل مقد للشراب لا كالمستقال مستند الشرب على الاختلاف ولو كان على الاقاي  
فقرض الشرب قوت لا الى خلف والطارة فيقوت الى خلف ويؤتمن وليس على التمسك للطلب  
او لم يطلب على طينة ان يقر به ان لا العالبي عدم الماء في الخلوات ولا دليل على  
الوجود فلم يكن واجدا وان غلب على طينة ان هناك ما لم يذكر ان يتم حتى يطلبه لانه وجه  
لما ذكر الى الدليل ثم يطلب هذا الخلوة ولا يتبع ميلا ليد ينقطع عن رقيقه وان كان  
مع رقيقه ان طلب منه قيل ان يتم لعدم المنع قابلية فان منه منه يتم التمسك الخ وتتم  
قبل الطلب اجزاء عند الحيفة رحمه الله لانه لا يندم الغلب من عات الغيرة ولا لا يجرى  
لان الماء مبدول عاوة ولو الى ان يعطيه الا ان المثل وعنده ثمة لا يجرى التمسك في الخلوة  
ولا يندم من كل البنون القاشن لان الضرر مغطى وانما علم **باب المسحوق على حيفة** المسحوق على  
الحيفة جائز بالسنة والا فخر رقيقه خفيفة حتى قيل ان يتم برة كان مبدعاً فافق  
من راء ثم لم يمسحوقا بالفرجة كان ما جواز لا يجوز من كل حديث موجب للوضوء او لا بها  
على طارة كقائمة ثم احدث فحقه كحديث موجب للوضوء لانه لا مسح من كناية على كناية  
ان شاء الله تعالى وكحديث متاخر لان كلف غلبة ما فاقه وكجواز ما كحديث سابق كحديث  
او البست على السيلان ثم حج الوقت والمتم اذا البس ثم انما كان كلف رافقاً فذكر  
او البست على طارة كقائمة لا يقيد بشدة الكمال وقت البس في وقت كحديث وهو الطلب  
عند ما حتى لو غسل رجله وليس رقيقه ثم انما الطارة ثم احدث بخلاف المسحوق وهذا ان كلف  
كانت حلة كحديث القديم في راء كمال الطارة وقت المنع حتى لو كانت اجمعة عند ذلك  
كان كلف رافقاً وكجواز للمقيم بقاء وليدة وليس في كلفه ايام ولا ليا لعله على الكمال  
يمسح المقيم بقاء وليدة وليس في كلفه ايام ولا ليا قال وابناء واعقب كحديث  
لان كلف رافقاً كحديث في غير المدة من وقت المنع والمسحوق على طارة ما حله  
بالاصح بقاء من قبل الاصح الى الساق كحديث في غير راض الله عنه ان البس

فان اذا كانت الحكة متناهية والاصح الطهر لربما لا تلتصق الى خفيف وهو الطهر بظلال العيون  
ولذا اذا خاف قوت الوقت لو تمسك لم يتم ويقضى ما كانه لان الفتات الى خلف وهو القفا  
والساق والاسم الما في رطله فيتم وصلتي ثم ذكر الماء لم يغيد اعند الى حيفة وقته رجعت  
وقال ابو يوسف رحمه الله بعد ذلك في خلاف فيما اذا وضع بنفسه او وضعه غيره باخره وذكره  
في الوقت وبعد سوا ذلك في خلافه فصار كما اذا صار في رطله كسبه ولان رطل المسحوق  
معدون قما في عاوة فيقترن من الطلب عليه ولما انه لا خدرة به دون العلم وهي الما والادوية  
كاد الرطل مقد للشراب لا كالمستقال مستند الشرب على الاختلاف ولو كان على الاقاي  
فقرض الشرب قوت لا الى خلف والطارة فيقوت الى خلف ويؤتمن وليس على التمسك للطلب  
او لم يطلب على طينة ان يقر به ان لا العالبي عدم الماء في الخلوات ولا دليل على  
الوجود فلم يكن واجدا وان غلب على طينة ان هناك ما لم يذكر ان يتم حتى يطلبه لانه وجه  
لما ذكر الى الدليل ثم يطلب هذا الخلوة ولا يتبع ميلا ليد ينقطع عن رقيقه وان كان  
مع رقيقه ان طلب منه قيل ان يتم لعدم المنع قابلية فان منه منه يتم التمسك الخ وتتم  
قبل الطلب اجزاء عند الحيفة رحمه الله لانه لا يندم الغلب من عات الغيرة ولا لا يجرى  
لان الماء مبدول عاوة ولو الى ان يعطيه الا ان المثل وعنده ثمة لا يجرى التمسك في الخلوة  
ولا يندم من كل البنون القاشن لان الضرر مغطى وانما علم **باب المسحوق على حيفة** المسحوق على  
الحيفة جائز بالسنة والا فخر رقيقه خفيفة حتى قيل ان يتم برة كان مبدعاً فافق  
من راء ثم لم يمسحوقا بالفرجة كان ما جواز لا يجوز من كل حديث موجب للوضوء او لا بها  
على طارة كقائمة ثم احدث فحقه كحديث موجب للوضوء لانه لا مسح من كناية على كناية  
ان شاء الله تعالى وكحديث متاخر لان كلف غلبة ما فاقه وكجواز ما كحديث سابق كحديث  
او البست على السيلان ثم حج الوقت والمتم اذا البس ثم انما كان كلف رافقاً فذكر  
او البست على طارة كقائمة لا يقيد بشدة الكمال وقت البس في وقت كحديث وهو الطلب  
عند ما حتى لو غسل رجله وليس رقيقه ثم انما الطارة ثم احدث بخلاف المسحوق وهذا ان كلف  
كانت حلة كحديث القديم في راء كمال الطارة وقت المنع حتى لو كانت اجمعة عند ذلك  
كان كلف رافقاً وكجواز للمقيم بقاء وليدة وليس في كلفه ايام ولا ليا لعله على الكمال  
يمسح المقيم بقاء وليدة وليس في كلفه ايام ولا ليا قال وابناء واعقب كحديث  
لان كلف رافقاً كحديث في غير المدة من وقت المنع والمسحوق على طارة ما حله  
بالاصح بقاء من قبل الاصح الى الساق كحديث في غير راض الله عنه ان البس



[illegible]

والله اعلم

والله اعلم بالصواب







والطهورية بعد الطهارة والازالة والنجاسة المجرورة فاذا انتهت اجزاء النجاسة حتى طهر  
وجوب الكتاب لا يفرق بين الثوب والبدن وهو قول الجعفة وهو في الرواية في غير  
رجحان الله عنه انه فرق بينهما فيكون في البدن غير المكمل واذا اصاب نجاسة على جرم  
كالرطوبة والصدرة والدم والنجاسة نجفت فذلك بالارض جاز وهذا صحيح وقال محمد رحمه الله لا يجوز  
وهو القياس الذي اجمعت عليه لانه المنفذ في نجف لا يزيل نجاسة والركن  
بجفاف النجاسة على تذكر ان شاة واحدة نجس ولو كان عليه السلام فان كان بها اذى طمس جرمها  
بالارض فان الارض لها طهور ولا ينجس بجلدها لانه لا يذوق اذى النجاسة ان قيل ثم  
يجب ان يكون اذا نجف فاذا زال ما طمس به في الرب لا يجوز حتى ينجس لان المسح بالارض  
كغيره ولا يزيله وعن ابي يوسف رحمه الله انه اذا مسح بالارض حتى لم يبق  
اثر النجاسة بطهر لعموم البدن والحد الذي يردى وعليه ما يجرى رحمه الله فان  
اصابه ببول فليس لم يجز حتى ينجس ولا ياكل ما جرم له كالخمر لان الارض لا ينجس  
فيه ولا جازب نجس بها وقيل ما ينشئ به من الرطوب جرم له والثوب لا يجوز فيه  
الا الفصل وان بين لانه الثوب لا ينجس به اذ لا يذوق اذى النجاسة فلا يجوز  
الا الفصل والنجس كغيره رطب فاذا نجف على الثوب اجزاء في العروق لقوله  
عليه السلام لعائشة رضي الله عنها غسلي ان كان رطباً واغسلي ان كان يابس  
وقال ابن ابي عمير رحمه الله في ظاهر الحديث عليه السلام واما في الثوب  
من جرح وذكر منها النجس والوصاب البدر قال من جرحه لم ينجس بجلده بالركن لان البدر  
اشد وقع اية نجاسة رحمه الله ان لا ينجس الا بالفسل لان حرارة البدن جازية فلا ينجس بالركن  
والبدن لا ينجس فذلك والنجاسة اذا اصابته الملاءة او الكيف الكيف بمسحها لانه لا ينجس  
النجاسة وما على طهره ببول بالمسح وان اصابته الارض نجاسة نجفت بالحن  
وقد سب ان جازت الصلوة على مكانها وقال زفر والشافعي رحمه الله لا يجوز لانه  
لم يرد المزيل ولهذا لا يجوز التيمم به ولما قوله عليه السلام فكونوا من ارضيها وانما لا يجوز  
التميم لان طهارة الصعيد ثبت شره في الكتاب فلا تنادي بما ثبت بالحدس  
وقد راكهم وما دونه من النجاسة المعلقة كالدم والبول وكبر وجره الدجاج وبول الكار جاز  
الصلوة معه وان لم يجره وقال زفر والشافعي رحمه الله قبل النجاسة وكثيره سواء لان النجس  
الموجب للتيمم لم يفسد وكذا ان الغسل لا ينجس النجاسة عن جعل عقدا وقد رآه  
بقدر الدرهم اخذ عن موضع الاستبراء ثم روي عن ابي عبد الله رحمه الله من حيث

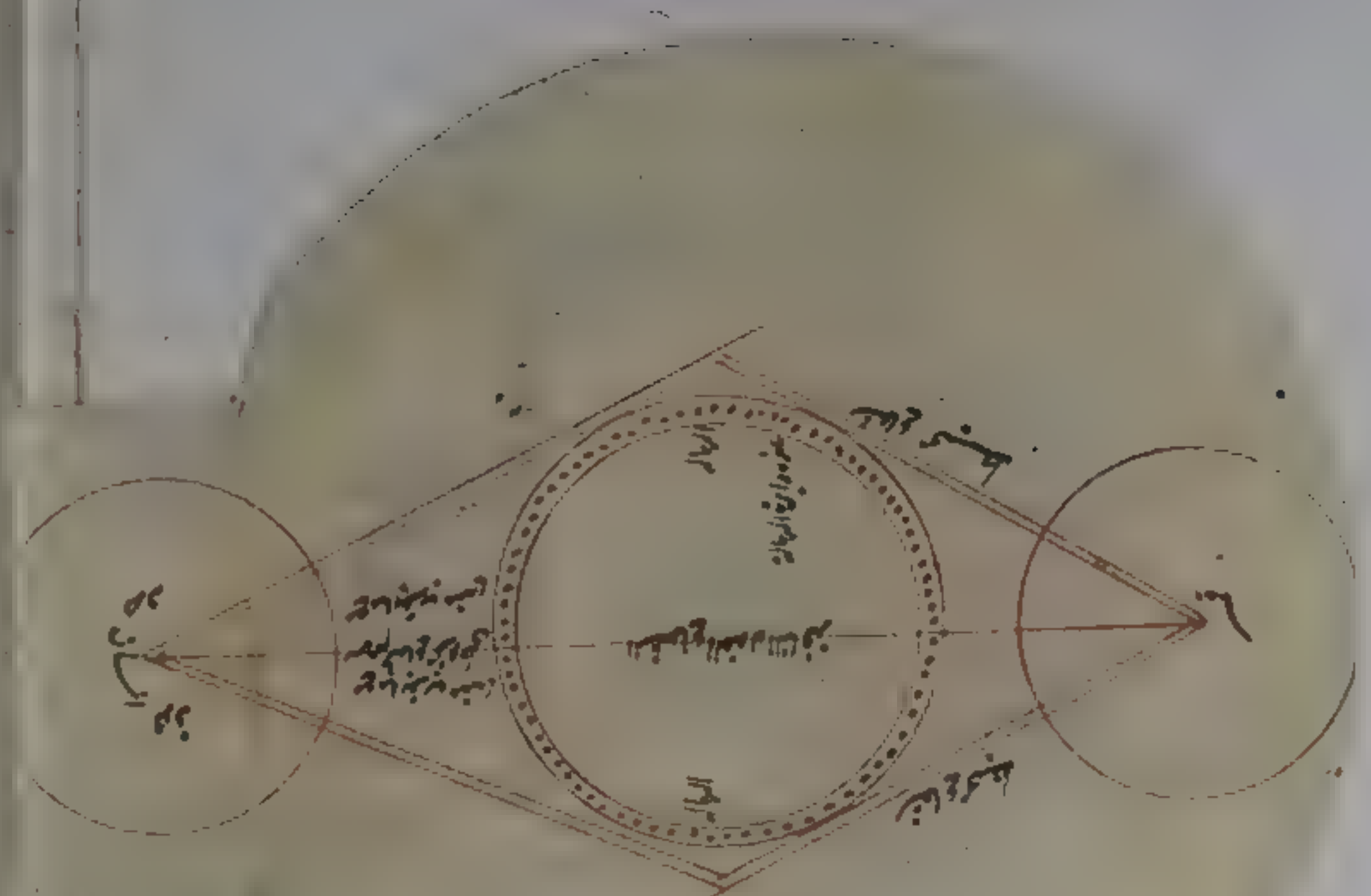
وهو قد عرض الكف في التيمم ونحوه من حيث الوزن وهو الذي يميز بين النجاسة المتكاملة وهو ما يبلغ  
وزنه مثقالا وقيل في التيمم بينهما ان الاول في الرقبة والثاني في الكتف والاكاس  
نجاسة يجرها الاكاس معلقة لانه ينجس بركب معلق به وان كان نجفا لم ينجس بالركب  
لانه جازت الصلوة معه حتى يبلغ ركن الثوب بركب لو كانت عن اية نجاسة رحمه الله  
لان التيمم فيه بالغير النجاس والنجس حتى بالركب في موضع بعض الاحكام وعنه ربيع اذ في  
ثوب يجوز فيه الصلوة كالغير وقيل ربيع الموضع الذي اصابه كالليل والكم والركن  
وعنه ابي يوسف رحمه الله بشر في ستره وانما كان نجفا عن اية نجاسة وابي يوسف رحمه الله  
لما كان ان خلق في نجاسة او لم يرض الصلوة على خلق الا صلبا ولو اصابه  
من الرطوبة او من اثار البدر اكثر من قدره لم يجر الصلوة فيه الى نجاسة بركبه  
لان النجس الوارد في نجاسة هو ما روي ان النبي عليه السلام انه روي بالركن فقال يجره  
او ليس لم يجره غيره وبهذا ثبت الغسل عنه والتيمم بالارض وقال محمد رحمه الله  
بغيره لان لا جازا فيه ما عدا نجاسة نجف عنها وان في ضرورة لا مثالا لان  
بما وهي مؤثرة في التيمم بخلاف بول الكار لان الارض تنشف في الضرورة في التيمم  
وقد اشرت في التيمم مرة حتى يطهر بالمسح فليكن مؤثرا ولا فرق بين ما كوالا في غير  
ما كوالا في وجوه الله فربما نجسها فافقها بالنجاسة رحمه الله في غير ما كوالا ووافقها في التيمم  
وقد روي في الرابي وروى ابو بكر الكندي افعى بان الكنية النجاسة لا ينجس بها فاسو عليه  
طهر بكاره عند ذلك روي في نجف بركب وان اصابه بول النجس لم يفسد حتى ينجس  
عنه اية نجاسة وابي يوسف رحمه الله وعنه محمد رحمه الله لا ينجس وان غسل لانه بول الكار  
لانه طهر عنه نجف بركب اية نجاسة بركب رحمه الله لانه بول الكار طهر عنه اية نجاسة رحمه الله  
فالتيمم لعارض النار وان اصابه غرورا لا ينجس من سباع الطير اكثر من قدره رحمه الله  
اجزاء الصلوة فيه عند اية نجاسة وابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز وقد  
قبل ان الاختلاف في النجاسة وقد قبل في المفسر وهو الاصح يقول التيمم للضرورة  
ولا ضرورة لعدم الحاجة فلا نجف ولها انما تدرى من الكار والنجاسة فنجف في الضرورة  
وله وقع في النار وقبل نجاسة وقبل لا يفسد لتعذر صون الاواني عنه وان اصابه من الدم  
او من العاب ككار والبغل اكثر من قدر الدرهم اجزاء الصلوة فيه اقام السمك فليس بدم على  
التيمم فلا يكون نجسا وروى ابي يوسف رحمه الله في الكنية النجاسة ما عدا نجس وانما  
العاب البغل وكار فلا تفسد في نجس في الطاهر لان التيمم عليه بول النجس روي







في الشمس قبله واول وقت الظهيرة اذا زالت الشمس في ايامه جبريل عليه السلام في اليوم الاول من  
 زوال الشمس واخوه وقتها عند غروبها في حجة الله تعالى على خلقه في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة  
 في الظل منه وهو راية غير الى حجة الله تعالى في الزوال في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة  
 وقت الزوال في ايامه جبريل عليه السلام في صلوة العصر في اليوم الاول في هذا الوقت  
 وله قول عليه السلام ابرو بالظلم فان شدة حر من فيج حزنهم واشد حر في ديارهم كان في هذا  
 الوقت واذا انقضت الايام لا تنقطع الوقت بالثالث واول وقت لصلاة في حجة الله تعالى في كل سنة  
 الظهيرة في القلوب واخوه وقتها عالم تغرب الشمس في ايامه جبريل عليه السلام من اركب ركعة من العبد قبل ان  
 تغرب الشمس فقد اركبها واول وقت المغرب اذا غابت الشمس واخوه وقتها عالم تغرب الشمس  
 وقال الشافعي رحمه الله تعالى في حجة الله تعالى في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة  
 في اليومين في وقت واحد وفي قول عليه السلام اركب ركعة من العبد قبل ان  
 واخوه حين يغيب الشفق واما رواه كان لا يخرج عن الكعبة ثم الشفق هو ارب في الزمان  
 في الايام بعد حجة الله تعالى في حجة الله تعالى وقالوا في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى  
 وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى  
 وقت المغرب اذا انقضت الايام واما رواه موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما في حجة الله تعالى  
 مالك رحمه الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى  
 واخاه الشافعي واخوه وقتها عالم طلوع الفجر في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى  
 بطلع الفجر وهو حجة على الشافعي رحمه الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى  
 الموت بعد العشاء واخوه عالم بطلع الفجر في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى  
 طلع الفجر قال رحمه الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى  
 الزيادة في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى  
 لما جبر وقال الشافعي رحمه الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى  
 قال والابن ابرو بالظلم في الضيف وتذكرها في الشفاء لما رويها وكرهوا في الشمس رضي الله عنه  
 قال كان النبي عليه السلام اذا كان بالشاء لم يكن بالظلم واذا كان بالضيف لم يكن بالظلم  
 العصر لم يتغير الشمس في الشفاء والصفى لما فيه من كثرة الزوال في كل سنة بعدد الحجة في حجة الله تعالى  
 الزمان وهو ان العبد يحال الى حارة في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى  
 في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى  
 في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى













لم يجدوا صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعة ولا يركع في الركعة ولا يركع في الركعة ولا يركع في الركعة  
عليه وسلم ما كان صلى الله عليه وسلم يركع في الركعة ولا يركع في الركعة ولا يركع في الركعة ولا يركع في الركعة  
يذكره ان كان في بيته الى ايقاعه ان الا ان الاول افضل لان السجدة واجب في الركعة  
وحسب الناس ولا يركع في الركعة ولا يركع في الركعة ولا يركع في الركعة ولا يركع في الركعة  
يذكر في الركعة لا يفصل بينها وبين الركعة بعمل والاصل فيه قوله عليه السلام لا عمل  
بالنيت ولان ابداء الصلوة بالقيام وهو شرط في الركعة والعبادة والالتفات  
ان النية والمنطق من النية على الكيفية لا على العدد او المبدأ فيقطع ويترك العمل  
بالصلوة ولا يعتبر بالمشافرة منها عنه لان ما مضى لم يقع عبادة لعدم النية وفي الصوم  
جوزت للشهوة والنية على الارادة والشرط ان لا يكون عليه الصلوة على الصلوة على الصلوة  
او ذكر بالانسان فلا يعتبر به ويحسب ذلك لا يصح غير كونه ان كانت الصلوة ففعل  
بغيره مطلق النية وكذا اذا كانت سنة في الصلوة وان كانت فورا لا يركع  
الصلوة كالنظر مثلا لا خلاف في الفوضى وان كان مقبلا بغيره يركع الصلوة وما جاز  
لانه ينتمى فساد الصلوة من جهة الامام فلا بد من التراجع قال ويستقبل القبلة في  
الصلوة لقوله تعالى فوالله لو وجدهم مشركين من كان بكنة فخره اصابتها ومن  
كان غائبا فخره اصابتها جهرا هو الصحيح لان التكليف بحسب الوضوء ومن كان غائبا  
يصل الى اى جهة قد تحقق العذر فاستحبته حاله الا ان شاء فان شربت عليه القبلة  
وليس بحضرة من يسال عنها اجتهاد صلى الله عليه وسلم لان التكليف بغيره فخره واصلوا ولم يكن  
عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لان العمل بالليل الظاهر واجب عند التقدم وتل فخره  
والاستحباب في الركعة فان علم انه اخطأ بعد ما صلى لا يعتبر في الركعة او قال النسيان ركعة  
بعده اذا استمر في الركعة بالخطأ ونحن نقول ليس في ركعة الركعة الى اى جهة اخرى  
والتكليف بمقتضى الوضوء وان علم ذلك في الصلوة استمر الى القبلة لان اهل قبا في ركعة  
سجود القبلة استداروا القبلة واستحسنه النبي عليه السلام وكذا اذا انحرف الى جهة اخرى  
توجهه اليها لوجوب العمل بالاجتهاد فيما يستقبل من غير نقص المودى قبله ومن أم قوما  
في البيعة فمضى القبلة وصلى الى المشرق ونحو ذلك من خلفه فصل كل واحد منهم الى جهته  
وكذلك خلفه ولا يعطون ما منع الامام اجراءه لوجود التوجه الى جهة اخرى وهذه الحالة غير  
مانعة كما خوف الكعبة ومن علم منهم كمال ما في ركعة الصلوة لا في ركعة الصلوة ولا في ركعة  
لو كان مقبلا عليه لركع في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة

عليه وسلم يركع في الركعة ولا يركع في الركعة ولا يركع في الركعة ولا يركع في الركعة  
عليه وسلم ما كان صلى الله عليه وسلم يركع في الركعة ولا يركع في الركعة ولا يركع في الركعة ولا يركع في الركعة  
يذكره ان كان في بيته الى ايقاعه ان الا ان الاول افضل لان السجدة واجب في الركعة  
وحسب الناس ولا يركع في الركعة ولا يركع في الركعة ولا يركع في الركعة ولا يركع في الركعة  
يذكر في الركعة لا يفصل بينها وبين الركعة بعمل والاصل فيه قوله عليه السلام لا عمل  
بالنيت ولان ابداء الصلوة بالقيام وهو شرط في الركعة والعبادة والالتفات  
ان النية والمنطق من النية على الكيفية لا على العدد او المبدأ فيقطع ويترك العمل  
بالصلوة ولا يعتبر بالمشافرة منها عنه لان ما مضى لم يقع عبادة لعدم النية وفي الصوم  
جوزت للشهوة والنية على الارادة والشرط ان لا يكون عليه الصلوة على الصلوة على الصلوة  
او ذكر بالانسان فلا يعتبر به ويحسب ذلك لا يصح غير كونه ان كانت الصلوة ففعل  
بغيره مطلق النية وكذا اذا كانت سنة في الصلوة وان كانت فورا لا يركع  
الصلوة كالنظر مثلا لا خلاف في الفوضى وان كان مقبلا بغيره يركع الصلوة وما جاز  
لانه ينتمى فساد الصلوة من جهة الامام فلا بد من التراجع قال ويستقبل القبلة في  
الصلوة لقوله تعالى فوالله لو وجدهم مشركين من كان بكنة فخره اصابتها ومن  
كان غائبا فخره اصابتها جهرا هو الصحيح لان التكليف بحسب الوضوء ومن كان غائبا  
يصل الى اى جهة قد تحقق العذر فاستحبته حاله الا ان شاء فان شربت عليه القبلة  
وليس بحضرة من يسال عنها اجتهاد صلى الله عليه وسلم لان التكليف بغيره فخره واصلوا ولم يكن  
عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لان العمل بالليل الظاهر واجب عند التقدم وتل فخره  
والاستحباب في الركعة فان علم انه اخطأ بعد ما صلى لا يعتبر في الركعة او قال النسيان ركعة  
بعده اذا استمر في الركعة بالخطأ ونحن نقول ليس في ركعة الركعة الى اى جهة اخرى  
والتكليف بمقتضى الوضوء وان علم ذلك في الصلوة استمر الى القبلة لان اهل قبا في ركعة  
سجود القبلة استداروا القبلة واستحسنه النبي عليه السلام وكذا اذا انحرف الى جهة اخرى  
توجهه اليها لوجوب العمل بالاجتهاد فيما يستقبل من غير نقص المودى قبله ومن أم قوما  
في البيعة فمضى القبلة وصلى الى المشرق ونحو ذلك من خلفه فصل كل واحد منهم الى جهته  
وكذلك خلفه ولا يعطون ما منع الامام اجراءه لوجود التوجه الى جهة اخرى وهذه الحالة غير  
مانعة كما خوف الكعبة ومن علم منهم كمال ما في ركعة الصلوة لا في ركعة الصلوة ولا في ركعة  
لو كان مقبلا عليه لركع في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة

والقعدة بنا

يقول الله تعالى لا يصح له ان يركع في الركعة ولا يركع في الركعة ولا يركع في الركعة ولا يركع في الركعة  
او قال النسيان ركعة بعده اذا استمر في الركعة بالخطأ ونحن نقول ليس في ركعة الركعة الى اى جهة اخرى  
والتكليف بمقتضى الوضوء وان علم ذلك في الصلوة استمر الى القبلة لان اهل قبا في ركعة سجود القبلة  
استداروا القبلة واستحسنه النبي عليه السلام وكذا اذا انحرف الى جهة اخرى توجهه اليها لوجوب العمل  
بالاجتهاد فيما يستقبل من غير نقص المودى قبله ومن أم قوما في البيعة فمضى القبلة وصلى الى المشرق  
ونحو ذلك من خلفه فصل كل واحد منهم الى جهته وكذلك خلفه ولا يعطون ما منع الامام اجراءه لوجود  
التوجه الى جهة اخرى وهذه الحالة غير مانعة كما خوف الكعبة ومن علم منهم كمال ما في ركعة الصلوة  
لا في ركعة الصلوة ولا في ركعة لو كان مقبلا عليه لركع في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة



تاریخ

فقدنا وهو محمول على التعليل لأن افتراضه قد علمنا أنه عليه السلام كان لا يخرجنا عنه في قوله  
 أنه لا يأتي برأيه في كل ركعة كالنقود وعنه يأتي بها بعينه في ركعة واحدة ولا يأتي بها من الركعة  
 والعامة إلا عند محمد رحمه الله فإنه يأتي برأيه ركعة واحدة في كل ركعة ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة  
 أو ثلث آيات من أي سورة يشاء وقراءة الفاتحة لا يتخير ركعتا عنه وأما قوله في سورة  
 البقرة فالحال في كل ركعة في الفاتحة والكتاب رحمه الله في الفاتحة والكتاب رحمه الله  
 فيهما قوله عليه السلام لا صلوة إلا بفتح الكتاب وسورة معها ولا في ركعة واحدة  
 لا صلوة إلا بفتح الكتاب وأما قوله في ما أخرجه من القرآن وأنه لا بد عليه من الركعة  
 لا يخرج عنه فيجب العمل بقضاها وجوبها وإذا قال الإمام ولا الفاتحة ليرى حال بين يديها  
 المأمور بقوله عليه السلام إذا أصرع الإمام فامضوا ولا تمسكتم لما كنت ركعتا في قوله عليه  
 إذا قال الإمام ولا الفاتحة في ركعتين من حيث التمسك لأنه قال حال في آخره قال الإمام  
 بقوله حال وكيفونها لما روي من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وأما قوله في ركعة  
 على الأحكام وأما والعقود فيه وجهان والتشديد فيه خطأ فاحش ثم يفسر ويركع وفي كل ركعة  
 ويتيسر مع الاضططال النبي عليه السلام كان يفسر عند كل ركعة ورفع وكذا في التفسير فذا  
 لأن الله في أول خطبته من حيث الدين كله استقاما وفي آخره من حيث الدنيا والآخرة  
 نبينا على ركبته وفتح بين أصابعه قوله عليه السلام لا تسرعوا في الصلاة إذا ركعت  
 ففتح بين يديه على ركبته وفتح بين أصابعه ولا يثبت في الركعة الأولى من هذه الركعة  
 ليكون من الركعة الأولى من حاله التمسك وأما قوله في الركعة الأولى من حاله التمسك  
 ويسبغ طهره لأن النبي عليه السلام كان إذا ركع بسط طهره ولا يرفع رأسه ولا يركع إلا على  
 عليه السلام كان إذا ركع لا يقرب رأسه ولا يقبضه ويقول سبحان ربّي العظيم ثم يركع  
 أو لا يقول عليه السلام إذا ركع أحدكم فليقل في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثم يركع أو لا  
 أي إذا كان حال الركعة ثم يرفع رأسه ويقول مع الله من حمده ويقول المزمع ربنا لك الحمد  
 ولا يقول الإمام عنه أي حينئذ رحمه الله قال يقول لها في نفسه كما روي عنه في ركعة  
 الأولى عليه السلام كان يركع بين الركعتين ولا أن يركع من غير صلاة في نفسه وأما قوله  
 عليه السلام إذا قال الإمام سمع الله من حمد الله فلو لم يركع في ركعة واحدة وأما قوله في الشبهة  
 وأما إذا قال الإمام سمع الله من حمد الله فلو لم يركع في ركعة واحدة وأما قوله في الشبهة  
 خلاف موضع الإمام وأنه لا يجوز على حاله أن لا يقول الحمد ويكفي بينهما في الركعة الأولى  
 يروي الأئمة بالتسبيح وهو بالتسبيح والإمام بالركعة عليه آية يعني حال ثم إذا استوى







وبهذا بيان الأصل وهو الصحيح لأن الرواية نصوص في أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وجلس في الأخيرة كما جلس في الأولى لما رويها من حديث أبي بن كعب وعائشة رضي الله عنهما وأولادهما  
اشق على البدين من التوركت الذي يمين النبي صلى الله عليه وآله وسلم والذي يروي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
فقد منور كما ضعه في القفا وكان رحمه الله أو يجلس على حافة الكبرياء ولا يشهد من ربه  
عند ما وصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وليس بغيره عند ما حال في ربه فلهذا في الرواية  
أدركت هذا أو فعلت هذا فقد كنت صليتك أن شئت أن تقدم فقر أن شئت  
أن تقدم فافقه والقصة على النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلوة واجبة بآخرة واحدة كما قاله  
المروي في الترمذي هو الصحيح برواياتها وأما رواية القاطن والادعية المأخوذة  
لما رويها من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وقال النبي صلى الله عليه وسلم ثم أقم من الصلاة  
واجبة إليك وبينه بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يكون أقرب إلى الاجابة ولا يجزئ  
بما يشبه كلام الناس من غير أن يعرفوا ولا يسموا بالماثل المحفوظ ولا لا يسموا من قوله  
كقول الله عز وجل فانه يشبه كلامهم وما يسمون كقول الله عز وجل لا يسموا من كلامهم وقوله  
الله عز وجل من قبل الأول لا يسموا من كلامهم بل من كلام الله عز وجل لا يسموا من كلامهم  
عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته مثل ذلك لما روي ابن مسعود  
رضي الله عنه أنه النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمي من يمينه حتى يري بيانه من قوله لا يسموا  
بسم الله حتى يري الله الأسماء ويذكر في الأولى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظ  
وكذلك في أن لا يسموا بالرجال والنساء ولا يسموا بالرجال والنساء ولا يسموا بالرجال والنساء  
في صلوة من الصلاة لأن الخطأ بغيره ولا يسموا من يمينه من الرجال والنساء والحفظ  
في جانب اليمين أو الأيسر فلهذا فيهم وإن كان يجزئ في قوله في الأولى من يمينه  
رحمته من جهة الجانب اليمين وعند محمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله فلهذا  
لأنه في حديث من يجازي والمروءة يروي بحفظه لا غير لأنه ليس به سائرهم والأما يروي  
بالسبب من التوركت ولا يسموا في الصلاة عند ما يحضره من الأسماء في حديثه من التوركت  
حاشية الامتحان بالاجابة عليهم السلام ثم أصاب في الصلاة والسلام واجبة عند ما وصليت بغيره  
خلال ما كنت في ربه قد هو يمينك بقرعة على السلام بقرعة الكبرياء والكبرياء التسمية والمارية  
من حديث ابن مسعود رضي الله عنه والتجيز باقي الفضية والوجوب إلا أن ذلك الكبرياء  
بما رواه احتجنا ولا يثبت الفضية في الصلاة قال ويجزئ التوراة في الجواز والاحتج

اللوكنز

الأول من الغريب والقضاء إن كان الإمام ويجزئ في الأخرى من هذا هو المأخوذ من  
وإن كان من غير هذا فهو محتمل أن شاء غيره وسمع نفسه لأنه إمام في حق نفسه وإن شافق  
لأنه ليس خلفه من الشيعة والأفضل هو الجهر ليكون الأداة على جميع الجماعة ويجزئ الإمام  
في الظهور والظهور وإن كان بعرفة لقوله عليه السلام صلوة الزمان عجايب أعيى البت فيها  
قراءة مسبوقة وفي عرفة خلاف ما كنت رحمه الله ويجزئ عليه ما روي به ويجزئ في الجهر  
والعبد من التوراة والنقل المستفيض بالجهر وفي الظهور بالزمان شافق وفي القيل يجزئ  
احتجنا بالرواية في حق المنفرد وبهذا لأنه حكمه لا يكون بغيره ومن فاته الصلاة  
فقد فاته قضاء ما بعد طلع الشمس إن لم يجره كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم حين  
قضى الفريضة ليلة المناس بجماعة وإن كان وحده شافق ولا يجزئ العجم لأن الجهر  
يجزئ الجماعة كما أوردت في حق المنفرد على وجهه ويجزئ ولم يوجد أحد من قراء  
في الصلاة في الأولى من التوراة ولم يقرأ فافقه لم يقرأ في الأولى من قراء الجماعة  
ولم يقرأ في الأولى من قراء الجماعة والتوراة ويجزئ ويذكر أنه في ضيقه وحده رحمه الله  
وقال أبو يوسف رحمه الله لا يفتي واحدة منها لأن الواجب إذا كانت من وفيه لا يفتي  
الآية بسبب وإما هو المروي بين الجمهور من قراءة الجماعة شافق على وجهه يثبت عليها  
السورة فلهذا في الأولى من قراء الجماعة شافق الجماعة على السورة وهذا خلاف الموضع  
يجزئ ما أوردت في السورة لأنه الحكم فضاوا على وجهه وشافق ثم ذكره ما يرد على  
الوجوب وفي الأصل بلفظة الاستحباب لأن ما كانت مؤخره في غير مؤخره بالجماعة  
فلم يكن قراءة مؤخره من كل وجه ويجزئ في الصلاة لأن الجمع بين الجهر والحي في كونه  
واحدة شافق ويجزئ الفصل وهو الجماعة أولى ثم الجماعة أن يسمع غيره ويذكر أنه في الصلاة  
رحمته لأن جهر حركة الله لا يسمي قراءة بدو من الصوت وقال الكوفي رحمه الله وفي  
بجاء من التوركت نفسه وأولى الجماعة في خوف لأن القراءة فعل الله ودون الصلاة  
وفي لفظ الكتاب إشارة إلى هذا وعلى هذا الأصل كل ما يتعلق بالصلوة كالإمام  
والعصاة والاستثناء وغير ذلك وأولى ما يجزئ من القراءة في الصلاة آية عند  
أبي حنيفة رحمه الله وقال كنت أبايت قصيرا أو آية طويلة لأنه لا يسمي ما كان بدو  
حاشية ما دون الآية وكذا قوله تعالى فافقه ما شئت من القرآن من غير فصل إلا أن  
ما دون الآية خارج والآية ليست في صفة وفي السورة بجماعة الكتاب وأما  
سورة شاء لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلوة الفجر سورة بالمؤذن وكان

نصفه ويجزئ سبع







مقدمة وتنفذ الرجال ثم النساء ثم الولدان على السلام يستحب اولوا العلم والحق  
لما انما كانت مقسمة فيكونون وان عاونة اربعة وثمانية كان في صلوة واحدة  
فقدت صلوة ان توكي الامام امامتها والقياس ان لا تقصد وهو قولنا ان في اعتبار  
بصلواتنا حيث لا تقصد وجه الاحتياط ما رويناها وانه من الملتزم به وهو انما طلب  
به ورواها فيكون هو السالك لفرض المعام فقصده صلوة ورواها صلواتا كالما فيهم في القوم  
على الامام وان لم يتواضعوا لم تقصد ولا يجوز صلواتا لان الاشتراك لا يثبت  
ووهنا عند خلافا لا يفرق الا بانه انما يثبت الترتيب في المعام فيكون على الترتيب كما في  
وانما يثبت بنية الامامة اذا احتلت محاذية وان لم يكن يكتفي بها رجل فيه رويان  
والقول على غيرها ان القساوي الاول لازم وفي الثاني محتمل ومن شرط المعام اربعة  
ان يكون الصلوة مستمرة وان يكون مطلقا وان يكون المراء من اهل الشهادة وان  
لا يكون فيها حاجي لانه عرفت مقسمة بالنسب بخلاف القياس فيجب ان يجمع ما روي في  
وكبره لانه من خصوصيات عات يعني الثواب من غير ما فيه من خوف الفتنة ولا بأس بمجوز  
ان يخرج في الجوف والمغرب والعشاء وهذا عندنا في حقيقة رحمة الله وقالنا يجوز في الصلوة  
كلها لانه لا فتنة لعلة الرغبة فلا يكره كما في العيد ولان في كل شي حاصل في الفتنة  
غير ان الفساد يقتضيه فيهم في الظاهر والعصمة في الحقيقة في الجوف والعشاء بهم بان يكون في المغرب  
بالاعلام مشغولون وحيثما منعت فيمكنه الاعتدال في الرجال فلا يكره قال ولا يفتي  
الظاهر خلف من هو في معنى المسحاة ولا الطاهرة خلف المسحاة لان احوالهم اقوى  
حالا من المحدث ورواها في بعض ما يروونه والامام خاص بمعنى القصة صلوة صلوة  
المقتضى ولا يصلي العاشر خلف الا في ولا المكنة خلف العاشر لقوة حالها ويجوز  
ان يؤم المقيم المستوطنين وهذا عندنا في حقيقة رحمة الله ولا يبرف رحمة الله وقال  
رحمة الله لا يجوز ان يماره ضرورية والاطاعة بالامانة اصلية وانما ان يماره مطلقا  
ولهذا لا يفتي بقدر الحاجة ويؤم الماسح العاشرين لان خلف مانع سريته بحيث  
ان القوم واحل بالخلف بغير المسح بخلاف الاحتياط لان كبره لم يجز في قاصد  
حقيقة ولا يصلي العاشر خلف العاشر وقال محمد رحمه الله لا يجوز وهو القياس لقوة حال  
العاشر ونحن تركناه بالنسب وهو ما روينا انه عليه السلام صلى في صلوة فاعاد القوم  
خلفه قيام ولا يصلي القوم خلفه لانه لا يثبت الا ان يركع القوم فاعادوا الامام  
مضطجعا لان القوم وقته فثبت به القوة ولا يصلي الذي يركع ويحيط خلف المروي

لان حال المحدث

لان حال المحدث اقوى وقته خلاف زفر رحمه الله ولا يصلي المحدث خلف المحدث لان المحدث  
سواء ووصف المحدث معدوم في حق الامام فلا يتحقق البناء على المعدوم والباسم يصلي  
فوقه خلف من يصلي فخرنا في حق الامام لان المحدثا شركته وموقفه فلا بد من الاحتياط وعند  
انما في رحمة الله يستحب في جميع ذلك لان المحدثا عنده اولاد على سبيل الموقفة وعندنا  
معنى المقتضى في حق المحدثا خلف المحدث لان الحاجة في حقه الى اصل الصلوة وهو  
موجود في حق الامام فيستحق البناء ومن اقتضى بالامام ثم علم ان الامام محدث اعاد  
القول عليه السلام من ام قوما ثم ظهر انه كان محدثا او جينا اعاد صلوة واما وادوية في  
انما في رحمة الله بناء على القوم ونحن نقدر معنى القوم وذلك في الجواز والفساد  
واقواصا في القوم فيكون ويجوز في صلوة ثم فائدة عندنا في حقيقة رحمة الله وقالنا صلوة  
الامام من لا يفرق اربعة لانه من صلواته ومن صلواته ومن صلواته ومن صلواته  
العاشر في صلاة ولا يبرهن ولكن الامام تركت فرض القصة مع القدرة عليها فقصده صلوة  
وهذا لانه لا يفتي بالعاشر كون وانه فائدة لا يكتفي به في المسئلة فخرنا لان المحدثا  
في حق الامام لا يكون موجودا في حق المحدثا ولو كان يصلي الا في ورواها في ورواها في  
بالتصحيح لانه لم يظفر منها رغبة في كجائته وان قراء الامام في الاوليين ثم خدم في الاخرين  
اقباله صلوات صلواته وقال زفر رحمه الله لا تقصد لاقوى فرض القصة وان كان في كبره صلوة  
فلا يفتي عن القصة الا في حقيقة او في حقيقة في حق الا في الامام الا بهية وكذا على هذا في قوله  
في الترتيب **باب كبره في الصلوة** ومن سبقه كبره في الصلوة انصرف فان كان الامام  
استخف ونقصا وبني والقياس ان يستقبل وهو قولنا ان في رحمة الله لان كبره  
ينبغي في المكنة والاختلاف بقصدنا فاستبى كبره الله وان قوله عليه السلام من ماء  
او رعت او لم يفتي في صلوة فليست بغيره ولا يفتي على صلوة ما لم يركع وقال عليه السلام  
انما يصلي احكم فاعاد او رعت فليست بغيره ولا يفتي على صلوة ما لم يركع وقال عليه السلام  
يسبق ورواها في صلاة فلا يجزى به ولا استنباف افضل بخلافه عن شبيهة الخلاف  
وقيل ان المحدث يستقبل والامام والمحدثا في بني سبابة لعقبة في جماعة والمنفرد في  
انتم في حقه وان شاء عاوا الى مكانه والمحدثا الى مكانه ان كان يكون امامه قد فرغ او لا  
يكون بينهما حاجي ومن ظن انه احدث فرج من المسجد ثم علم انه لم يركع استقبل الصلوة  
وان لم يكن خرج من المسجد يصلي الفتي والقياس فيهما ان يستقبلان وهو رواية عن محمد  
رحمة الله لوجود الاختلاف من غير عذر ووجه الاحتياط ان انصرف على الصلوة

وحيثما

ولا يفتي به











ما اذا كان يجوز في الطلاق وكبره ان يكون الامام وحده على الركوع لما قلنا وكذا على الغلب  
في طلاقه لرواية لانه اذا ورد بالامام ولا باس بان يصلي في ركعة واحدة يثبت لان ابن عمر  
رأيا كان يستتر بافع في بعض اصحابه ولا باس بان يصلي وبين يديه صف معلق يوسف  
معلق لانها لا يعبدان ويثبت ثبوت الكرامة ولا باس بان يصلي على ايسر ايسر  
لان فيه استرانة بالصورة ولا يثبت على النفاذ لانه يشبه عبادة الصورة والكل الكرامة  
في الاصل لان المصلي معلق وكبره ان يكون فوق راسه في الصف او بين يديه او بجذبه  
او صورة معلقة كجذبه حيث صلوات الله عليه اما لانه دخل بيتا فيه كلب وصورة ولو كانت  
الصورة صغيرة بحيث لا يند ولا يظن لا يكره لان الصغار جدا لا تعبد ولو كان المثال  
معلق على الراس نحو الراس فليس بمثال لانه لا يعبد بدون الراس فصار كما اذا صلى الى شيء او  
على قالوا ولو كانت الصورة على وسادة معلقة او على ايسر طرفه ومن لا يكره لانه لا يركع  
وتوطأ بخلاف ما اذا كانت الوسادة منصوبة او كانت على السجدة فاعظم لها شأنه  
ان يكون المصلي ثم من فوق راسه ثم على يمينه ثم على شماله ثم خلفه ولو كسب ثوبا في الصلوة  
كرهه في الصلاة فاعظم والصلاة جائزة في جميع ذلك لا يمنع شراؤها ولا على وجه  
غير كبره وهو كبره في كل صلوة اوتيت مع الكرامة ولا يكره تمثال غيره في الركوع لانه لا يعبد  
ولا باس بغيره كجذبه والعتوب في الصلوة لقوله عليه السلام اقلوا الاسود ومن  
في الصلوة ولا في ازالة الشغل ما شبهه ورواه المار وسبوا جميع النسخات في الصحيح  
لا طلاق مارونيا وكبره عند الاي والتسبيح باليد في الصلوة وكذلك عند السجود لان ذلك  
ليس من اعمال الصلوة وغيره يثبت وحدها الله لا باس بذلك في الوضوء والتوضؤ  
جميعا مراعاة لشبه القراءة والعمل ما جاءت به السنة فلا يمكن ان يقع ذلك قبل الشروع  
في شئ من العمل فحصل وكبره استقبال القبلة بالوجه في كل صلاة عليه السلام منى من ذلك  
والاستدراك في رواية لما فيه من ترك التسليم ولا يكره في رواية لان السجدة في ركعة واحدة  
للقبلة وما يجتمع منه خط الى الارض بخلاف المستقبل لان وجهه متوازي الارض وما يجتمع منه خط الى  
وتره الى جهة فوق المسجد النبوي والتمسك باليد في سجدة السجدة حتى يرفع الاقعدة منه  
بحسن سنة ولا يطل الا عنكاف بالقبول اليه ولا يجل الخشب الوقوف عليه ولا باس بالبول  
فوق بيت في مسجد الكوفة عند الصلوة في البيت لانه لم يخذ حكم المسجد وان شئنا اليه  
وكبره ان يفتن بالسيوف لانه يشبه المنع من الصلوة وقيل لا باس اذا كسب على ماع المسجد  
في اوان الصلوة ولا باس بان يفتن المسجد بالحق والتسبيح وما والله يهب وقوله لا باس

بشيء الى

بشيء الى لا يجر عليه كذا لا يفتن به وقيل هو قربة وهذا اذا فعل من ان نفسه لا يفتن من مال  
الوقف ما يرجع الى الحكم البناء وروى ما يرجع الى النفس حتى لو فعل بغيره لم يفتن به بالعتوب  
**باب** الوتر قال رحمه الله الوتر واجب عند ابي حنيفة رحمه الله وقالوا سنة لظهور ان النبي  
فيه حيث لا يجر جازة ولا يكره ولا يفتن به ولا يفتن به قوله عليه السلام ان قد تركت لكم صلوة الا و  
الوتر فصلوا ما بين العشاء الى الطلوع فهو واجب ولو لم يوجب ولما وجب الغنم بالاجماع وانما  
لا يجر جازة لان وجوبه ثبت بالسنة والحق ما روى عنه انه سنة وهو يروي في  
وقت صلوة العشاء ما كثر في رواية واحدة قال الوتر ثبت كحديث لا يفتن به من  
يسلم له روت عابدة روى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث وعلى من كثر من  
المسلمين على الثلاث وهذا اخذوا قول الشافعي وفي قول ابو حنيفة يوتر بثلاث وهو قول مالك  
وحجة عليه ما رويها وتثبت في السنة قبل الركوع وقال الشافعي بعد العشاء ثلاث ركعات  
عليه السلام فثبت في احوالنا وهو بعد الركوع وانما انه عليه السلام فثبت قبل الركوع وما روى  
على نصف الشئ آخره وتثبت في جميع السنة خلافا لما ثبت في غير الصف الاخر من روى  
لقوله عليه السلام الحسن رضي الله عنه حين علمه دعاء القنوت اجعل هذا في وركعت من غير  
فصل وتقرأ في كل ركعة من الكتاب وسورة لقوله تعالى فافروا ما بينكم وبين القرآن وهذا  
اراد ان يثبت كبره لان كل ركعة من الكتاب وسورة لقوله تعالى فافروا ما بينكم وبين القرآن وهذا  
الآية التي في سبع مواطن وذكرها القنوت ولا يفتن في صلوة غير ما خلا ما ثبت في ركعة  
في الجمار وكما ابن مسعود رضي الله عنه فثبت في صلوة الفجر ثم تركه لان فثبت الامام  
في صلوة الفجر يثبت من خلفه عند ابي حنيفة وحدها الله وقال ابو يوسف رحمه الله سنة  
لان شئ لا يفتن والقنوت محبة فيه وترها انه منسوخ ولا ما بعده فيه ثم قبل يقف فاعلم  
ليسا بعدة فيما يجب من بعده وقبل يقف خلفه للمعاينة لان السكوت شر يكسر الامر الاول  
اظهره ذلك السنة على جواز الاقعدة بالسجدة وعلى السجدة في صلاة القنوت  
في الوتر واذا علم المصلي منه ما يركع به فساد صلوة كالقنوت وغيره لا يكره الاقعدة في الجمار  
في القنوت الا قضاء لانه دعاء **باب** التواضع قال رحمه الله سنة ركعتان قبل الفجر وربع قبل الظهر  
وبعد العشاء وربع قبل العصر وان شاء ركعتان وركعتان بعد المغرب وربع قبل العشاء وربع  
بعد ما وان شاء ركعتان والاصل فيه قوله عليه السلام من يوتر على ثلثي عشرة ركعة في اليوم  
والليلة ياتي الله له بيتا في الجنة وقدر على ثلثي عشرة ركعة في المكتات غير انه لم يذكر الا ربع قبل العصر  
فقد استأثر في الاصل من ثلثي عشرة ركعة في المكتات والاصل هو الاربع ولم يذكر الا ربع







على القيام لقوله عليه السلام صلوة العاقد على نصف من صلوة العالم ولان الصلوة غير متوحد  
 فربما يشق عليه القيام فيجوز له تركه كما ينقطع عنه وأصله في كيفية الطلوع والختان ان بعد  
 كما في حالة الشدة لانه عند مشروكا في الصلوة وان اقتضى ما كان ثم قد من غير عذر جاز عنه  
 ان ينقصة ركنه وقد استحسن وعندها لا يجزى وهو قياس لان الشروع معتبر بالنية  
 وله ان لم يباشر فيها يعني ولما باشرة بعد بدو من خلاف النذر لانه النذر من نصا حتى لو لم ينش  
 على القيام لا يجرى القيام عند بعض المتأخرين ومن كان خارج المصير تنقل على رواية الى جنة  
 تخرجت يومى اياما حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يصلي على حمار وهو متوجه الى غدير يومى اياما ولان النوافل غير مقبلة بوقت فلو انما  
 التناول والاكتمال ينقطع عنه ان طلة او ينقطع هو عن العاقد اما الفريضة فتثبت  
 والسنن الرواتب نوافل وغير المقبلة حادثة انه ينزل السنة اليها لانها كالمسكن بها  
 والتعبد بجارج المصير في السفر ويجوز في المصير ومن الى يوسف روى عنه جاز  
 ان يركب حمارا في الصلاة ان النسي وروا جارج المصير والحاجة الى الركوب فيه غلب قال فان  
 اقتضى الطلوع ان يركب ثم ينزل يمشي وان صلى ركعة ما زاد ثم ركب مستقبل لان احوال الركاب  
 انقضت مجوزا للركوع والسجود والقدرة على النزول ما اذا انى برأيه واهل المنزل انقضت  
 لوجوب الركوع والسجود فلا يقدر على تركه من غير عذر وعن ابن ابي يوسف روى عنه  
 انه مستقبل اذا نزل القضا وكذا غيره روى عنه اذا نزل بعد ما صلى ركعة والاصل ان الظاهر

**فصل في قيام من يحب ان يجمع الكس في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم امامهم**  
 خمس ركعات كل ركعة بسلمين ويجلس بين كل ركعة ركعتين مقدار ركعة ثم يركع  
 بينهم ذكر لفظ الاغتياح والاصل ان السنة كذا روى الحسن بن عرفة عن النبي صلى الله عليه وآله  
 واخطب عليه الجماعة الراشدون والنبي صلى الله عليه وسلم بين العذر في ترك الموطنة وهو  
 خشية ان يكتب عليه والسنة في الجماعة لكن على وجه الكفاية حتى لو امتنع اهل المسجد  
 عن اقامتها كما في مسنين ولو اقامها البعض لمختلف عن الجماعة ما ترك للقبلة لان  
 اواد القضا به رضي الله عنهم يروى عنهم اختلاف المسحوب في الجلوس بين التركيز مقدار  
 الترويكة وكذا بين خمسة وبين الورد العاقد اهل الحرمين واكثر البعض الاستراضة عن  
 فريضة هبات وليس يصح وقوله ثم يركع بهم تسليما الى ان وقفا بالعث قبل الورد وقيل قال  
 عامة المسحوب ثم روى عنه والاصل ان وقفا بالعث الى اخر الليل قبل الورد وبعدة لا يركع  
 نوافل في سنة بعد العشاء ولم يذكر في الرواية فيها والاصل ان المسحوب في السنة في السنة

حرة فلا يركع للمسحوب بخلاف ما بعد الشدة من انه حركت حيث نزل في السنة  
 ولا يصح في الورد كما في غير شهر رمضان عليه السلام وقيل علم باب وركن الفريضة  
 ومن صلى ركعة من الظهر ثم انشأ يصلي اخرى سبابة له في يومه ان يركع مع الفريضة جاز  
 ان يركع بها جماعة وان لم يقبلة الاولى بالسجدة بطلع وبشرع مع الامام بولع لا يجزى  
 والطلوع لا يكمل بخلاف ما اذا كان في النفل لانه ليس لا يكمل ولو كان في السنة قبل الظلم  
 او جمعة فاقم او خطب بطلع على راس الركعتين يروى ذلك عن ابي يوسف روى عنه في  
 شهرها وان كان قد صلى ثم انشأ يصلي ركعة اخرى لان لا كسر حكم النفل فلا يجزى النفل بخلاف ما اذا كان  
 في السنة بعد ولم يقبلة بالسجدة حيث يقطعها لانه يجزى لرفض وتجب ان شاء الله وقيل  
 وسلم وان شاء الله ما ينوي الدخول في صلوة الامام واذا انشأ بطلع مع الفريضة والذي  
 يصلي معهم ما فاته لان الفريضة لا يركع في وقت واحد فان صلى من الفريضة ركعة ثم انشأ بطلع  
 فبطلع معهم لانه لو اضاف اليها ركعة اخرى لقوته بجماعة وكذا اذا قام الى ان يركع قبل ان  
 يقبلة بالسجدة وبعد ان قام لا يشرع في صلوة الامام بركعة النفل بطلع وكذا بعد المصير  
 لما قلنا وكذا بعد المغرب في ظاهر الرواية لان التنفل بالثلاث مكررة وفي بعضها اربعاً في الغنة  
 امامية ومن دخل مسجداً قد اذن فيه لم يركع فيه حتى يخرج حتى يصلي لقوله عليه السلام لا يخرج من المسجد  
 بعد النداء الا من خرج او رجل يخرج لحاجة بركعة الرجوع قال ان اذا كان ينظم بركعة فانه  
 ترك صورته فيتمتع معني وان كان قد صلى الظهر والعشاء غلبا من ان يخرج لانه اجاب  
 واعى حرة الا اذا اخذ المأذون في الاطاعة لانه يتم بحالته بجماعة حياته وان كان في المسجد  
 والمغرب او يخرج خارج وان اخذ فيها الكبرية المستقل بعد ما ومن انتهى الى الامام في صلوة الفريضة  
 وهو لم يقبل ركعة الفريضة ان شئ في السنة ركعة وبذلك الاخرى يصلي ركعة الفريضة عند  
 المسحوب ثم بطلع مع الامام لانه كمنه مع بين القبليتين وان شئ في فريضة فبطلع مع الامام  
 لان ثواب الجماعة اعظم والوعيد بان ترك النفل في سنة العذر حيث نزل في حاله ان شاء  
 يمكن اذا كان في الوقت بعد الفريضة من العذر وانما اذا خلاص بين ابي يوسف ووجه في تعديرا  
 على الركعتين ووجه ما قلنا ولا كذا في سنة الفريضة على اثنين ان شاء الله تعالى والقبلة والورد  
 عند باب المسجد يركع على الكبرية في المسجد اذا كان الامام في الصلوة والافضل في عامة السنن  
 او النوافل المنزلة بركعة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال واذا ناس ركعة الفريضة لا يقبضها  
 قبل طلوع الشمس لانه يبقى نفل مطلقا وهو مكررة وبعد الصبح قال ولا بعد انشاء في الغنة  
 والي يوسف روى عنه وما قلنا حرة في احب الى ان يقبضها اذا ارتفعت الشمس وقت



لا بد من صلاة عليه وسلم فصار بعد انقضاء الشمس غداة ليلة التوليس ولما كان الاصل في السنة ان لا  
 تقضي الاخصاص القضاة بالواجب والحديث في بعض ما ينفى ما ينفى في ان ما وانه  
 على الاصل وانما يقضي بتعاله وهو يصلي بالجماعة او وحده الى وقت الزوال وفيما بعده فمختلف  
 المثل في حرمه قد واما سائر الشئ فلا تقضي بعد الوقت وقد كان في ذلك الشئ  
 في قضاءها ينفى للفرض قال من ادرك ركعة من الظهر ولم يذكر في الثلاث فانه لم يقبل  
 في جماعة وقال محمد رحمه الله قد ادرك ركعة من الجماعة لان من ادرك آخر الشئ فقد ادركه فصار  
 محروما ثواب الجماعة لكنه لم يقضها بالجماعة حقيقة ولهذا لا يجزئ في جماعة لا يركب الجماعة  
 ولا يجزئ في جماعة لا يصلي الظهر بالجماعة ومن اعلم ان سجدة قد صلى في غير خلا باس بان يتطهر  
 قبل المكتوبة ما يركب ما دام في الوقت وداؤه اذا كان في الوقت سنة وان كان في غير  
 تركه قبل حركته في غير سنة اليه والظهر لان له ما زاد في حركته قال عليه السلام في سنة الفجر  
 صلوا وان طرؤكم يجزئ وقال في الاخرى من ترك الاصل قبل الظهر لم تنه شاعرا في  
 هذا في جميع سنة عليه السلام وطلب عليها عند الواكفوت بالجماعة ولا سنة دون المكتوبة  
 والا في ان لا يجزئ في الاصل في كل ركعة من المكتوبات الا اذا خاف فوت الوقت  
 قال من تنه الى الامام في ركعة فجزئ وقت حتى رفع الامام سنة لا يصير حركته في المكتوبة  
 خلا ما ذكره رحمه الله في ركعة الامام في حال حكم القيام وان الشئ في ركعة في  
 افعال الصلوة ولم يوجد في القيام ولا في الركوع ولو كان المقيد في قبل ما به فاذكره انما  
 فيه جاز وقال في ركعة لان ما في قبل الامام غير متعبد به ولا ما يتعبد به ولا ان شرط  
 يكون ركعة في جود واحد كافي الطرف الاول **باب قضاء الفوت** ومن فاته صلوة فضا  
 اذا ذكرها وقد دعا على فرض الوقت والاصل ان الترتيب بين الفوت وفرض الوقت عندنا  
 مستحق وعندنا في ركعة مستحب لان كل فرض اصل نفسه فلا يصير طائفة ولا ذكره  
 على السلام من امام عن صلوة او سبها فلم يذكر ما الا وهو مع الامام فليقبل التي هو فيها ثم يقضي  
 التي ذكرها ثم يقضي التي صلى مع الامام ولو خاف فوت الوقت بقدم الوقت ثم يقضي لان  
 الترتيب ينقطع بغير الوقت وكذا بالنسبة وكثرة الفوت كذا في قوله في الفوت  
 الوقتية ولو قدم الثانية جاز لان التي هي غير متعبد بها لمع في غير اختلاف ما اذا كان في الوقت  
 سنة ودم الوقتية حيث لا يجوز لانه اذا قبل وقضا ان بيت بالترتيب ولو فاته صلوة  
 زبنا في القضاء كما وجبت في الاصل لان النبي عليه السلام يتخير عن رابع صلوات يومه في  
 قضاء من حركته ثم قال صلوا كما رايتهم في الاصل الا ان تزيد الفوت على سب صلوات

في ركعة من صلاة الفجر  
 في ركعة من صلاة الفجر  
 في ركعة من صلاة الفجر

لان الفوت سنة يخرج وقت الصلوة السابعة وهو الاول في كل يوم في كل صلاة وهو قوله  
 وان فاته اكثر من صلوة يوم وليلة اجزأه التي يدور لانه اذا زاد على يوم وليلة تيسر  
 وغيره رحمه الله انه اعتبر دخول وقت السابعة والاول في الفوت لان المكتوبة بالركعة في وقت  
 الذكر وذلك في الاول ولو صليت الفوت في وقتها لم يجزئ في كل ركعة في وقتها في كل  
 ركعة مكتوبة الفوت وقيل لا يجوز ويجعل الماضي كان لم يكن زجالة عن التاكيد والوقت  
 بعض الفوت حتى على ما يقع عادة الترتيب عند البعض وهو الاظهر فانه روي عن محمد بن  
 فبين ترك صلوة يوم وليلة وجعل بعض من الفوت كل وقتية فانية فالفوت جازية  
 على كل حال والوقتية فاسدة ان قدر ما دخل الفوت في حال الصلاة وان اخرجها فذلك  
 الا العشاء والاخرة لانه لا فانية عليه في طه حال او اياها حال ومن صلى العصر وهو في الزمان  
 يقبل الظهر فانه فاسدة الا اذا كان في آخر الوقت ويحسب سنة الترتيب واذا فترت  
 الفوتية لا يبطل اصل الصلوة عند حنيفه واليوسف رحمه الله وعنده محمد يبطل كل ركعة  
 عندت للفوت فاذ ابلست الفوتية بطلت اصلا ولما انها عذبت لاصل الصلوة في وقت  
 الفوتية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل ثم الغرض في هذا هو قضا  
 حتى لو صلى في صلوة ولم بعد الظهر انقلب الكل جائزا وهذا عند حنيفه رضي الله عنه وعنده  
 فتد فسادا بالاجزاء كما قال وقد عرف ذلك في موضع حال ولو صلى الفجر وهو في الزمان لم  
 يؤثر في فاسدة عند حنيفه رحمه الله خلا ما رها وهذا بناء على ان الوقت واجب عند سنة  
 عند ما ولا ترتب فيما بين الفوتين والسنن وعلى هذا اذا صلى العشاء ثم نوتها وصلى السنة  
 والوتر ثم بين ان صلى العشاء وبغير طهارة فعنده لعلي العشاء والسنة دون الوتر وعنده ما  
 بعد الوتر ايضا يكون متعذرا **باب سجود السهو** وسجد السهو هو السجدة الواحدة التي تسجد بها  
 بعد السلام ثم يتشهد ثم يسلم وعنده الشافعي يسجد قبل السلام كما روي انه عليه السلام يسجد  
 قبل السلام ولما قد عليه السلام لكل سهو يسجدان بعد السلام وروى انه عليه السلام  
 يسجد في السهو بعد السلام فتعاضدت رواياتها فبطلت في كل مكان يسجد سالا ولان  
 سجود السهو مما لا يشكر فيه فخرج عن السلام حتى لو لم يركب السلام بهجته به وهذا الخلاف  
 في الاولوية وما في سجدتين هو الصحيح من السلام المذكور الى هو المصنوع وباني الصلوة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر في سجدة السهو هو الصحيح لان الدعاء موضع آخر الصلوة  
 قال وليد بن السريته اذا زاد في صلوة فعلا من غير ما ليس منها به ان يدل على ان سجدة  
 السهو واجبة ويصحح لا يجب لغيره فان كان في العباد فيكون واجبة كالماء



في الحج فاذ كان واجبا لا يجب الا برك واجب او تأخير او تأخير كمن ساء بها هذا هو الاصل وانما  
 وجب بالركعة لانه لا تأخر عن تأخير كمن ساء بها هذا هو الاصل وانما وجب بالركعة لانه لا تأخر  
 كانه اذ وجب واجبا لانه اذ وجب واجبا لانه اذ وجب واجبا لانه اذ وجب واجبا لانه اذ وجب واجبا  
 الفاضل لانه واجبه والقنوت والتشهد او تكبير العينة لانه واجبات فانه عليه السلام  
 وطلب عليه من غير تكبيرة واحدة والركعة الواجب ولانه انما تصاف الى جميع الصلوة قبل  
 انما من خصايتها وذلك بالوجوب ثم ذكر الشاهد كقول العقد الاول وانما في الركعة فيها  
 وكل ذلك واجب وفيما سجدة السجدة حال ووجه الامام فيها حتى او خافت فيما يجزئ سجدة  
 السجدة لان سجدة في موضعها وفي موضعها من الواجبات واختلفت الروايات  
 في المقدار والركعة قدما تجزئ الصلوة في الفصلين لان السجدة من تجزئ والافعال لا يمكن  
 الا مرة واحدة وعن الكثيرين ما يقع في الصلوة كسجدة غير ان ذلك عند رتبة واحدة  
 لما ثبت في الحديث وفي الامام دون المنفرد لان سجدة واحدة من حصص كل ركعة قال والامام  
 يوجب على المؤمن السجدة السجدة السجدة السجدة في حق الاصل ولهذا المدة حكم الامامة بنسبة  
 الامام وان لم يسجد الامام لم يسجد المؤمن لانه يصير مخالفا وما التزم الامام انما ما يوافق في  
 المؤمن لم يلزم الامام ولا المؤمن السجدة لانه لو كان كانا لا يعبه ولو لم يلزم الامام  
 ينقلب الاصل فانه من سجد في الركعة الاولى ثم لم يركع في الثانية حاله الفقد وقرب  
 وقفة وتشهد لان ما يقرب الى الشئ باخذ حكمه ثم قبل بسجدة واحدة لا تأخر لانه لا يسجد  
 كما اذا لم يركع ولو كان الى القيام قرب لم يركع لانه كما قال في معنى وسجدة السجدة لانه لو كان  
 قال وان سجد في الركعة الثانية حتى قام الى الخامسة رجع الى الركعة الاولى لان في اصلاح  
 صلوة وقد اختلف ذلك لان ما دون الركعة يحل الركن قال والركعة الخامسة لانه رجع الى الشئ  
 محله قبله فتمت ففرض وسجدة السجدة لانه آخر واجبا وان قيل الخامسة بسجدة بطلت فتمت خلافا  
 لما في حق ركعة لانه استكمل شروعه في الركعة قبل اكمال اركان الركعة ومن ضرورة الخروج  
 عن الفرض وهذا لان الركعة بسجدة واحدة صلوة حقيقة في حيث في مكانه لا يفسد في سجدة  
 صلوة ففعل عند الى حنيفة والي يوسف رحمه الله خلافا لغيره على ان ركعة واحدة ركعة واحدة  
 ولو لم يقم لشيء عليه لانه مطلقون ثم انما يركع ركعة بوضع سجدة عند الى يوسف رحمه الله لا بسجدة  
 كالمسجد عند ركعة لانه عام الشئ باخذه وهو الفرض ولم يقع مع كركع وثمة ان  
 ظهر فيها اذا استيقظ كركع في السجدة وهي سجدة واحدة خلافا لابي يوسف ولقوله في الركعة  
 ثم قام ولم يسلم عاد الى الركعة مالم يسجد لانه لم يركع في حاله القيام غير مشروع

والركعة الاقامة على وجهه بالفتور لان ما دون الركعة يحل الركن وان قيل كانت بالسجدة ثم ذكر  
 ثم لم يركع اخرى ولم يركع لان الباقي اصالة لفظة السلام وهي واجبة وانما يقم بها ركعة  
 اخرى لتبعية الركعتين ففعل لان الركعة الواحدة لا تجزئ لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يركع  
 البتة ثم لا يتوان عن سنة الظهر الصحيح لان الموكلة عليها بتجوية مبتدئة وليست بسجدة  
 استحسانا لكن النقصان في الفرض بالخروج لا على وجه المسنون وفي النفل بالركعة لا على  
 الوجه المسنون قال ولعلها لا يلزمه الفضاة لانه مطلقون قال ولما في ركعة فيها  
 يقضى ستا عند سجدة ركعة لانه الموكلة بهذه الركعة وعند ركعتين لانه استكمل ركعة الفرض  
 قال ولما في الركعة لا تقضى لا تقضى عليه عند ركعة ركعة اعتبارا بالامام وعند الى يوسف رحمه الله  
 لان السجدة لا يركع في حق الامام قال ومن صلى ركعتين ففعل ما فسر فيهما وسجدة السجدة ثم اراد ان  
 يقضى اخرى لم يركع لان السجدة ينقلب الركعة في وسط الصلوة بخلاف المسألة او السجدة  
 ثم تولى الامامة لانه لم يركع بطل جميع الصلوة ومع هذا لو كان صحيح لكان الركعة وينقلب  
 سجدة السجدة الصحيح قال ومن سلم وعليه سجدة السجدة ففعل بطل في صلوة بطل التسليم فان سجدة  
 الامام كان دخلا والافعال وهذا عند الى حنيفة والي يوسف رحمه الله وقال محمد بن  
 سجدة الامام ولم يسجد لان عند سلام من عليه السجدة لا تجزئ عن ركعة الصلوة اصلا لانه واجبة  
 جبر النقصان فلا بد من ان يكون في ركعة الصلوة وعند ما تجزئ على سبيل التوقف لانه يحل  
 في نفسه وانما لا يقبل الركعة الى او بسجدة فلا يجزئ ولا حاجة على اعتبار عدم العود وعليه  
 الاختلاف في هذا وفي استفاض الظاهرة بالركعة ونفي الفرض بنسبة الامامة في هذه الحالة  
 ومن سلم برزق الصلوة وعليه سجدوا بسجدة لانه هذا السلام غير طالع ونسبة  
 فغير المتروك ففعلت ومن شك في صلوة فلم يركع لانه لم يركع ولم يركع ولم يركع ولم يركع  
 استأنف القول على ذلك اذ شكك احدكم في صلوة فلم يركع لانه لم يركع ولم يركع ولم يركع  
 وان كان يرضى له كسجدة يعني الكبرية القول على السلام من شك في صلوة فغيره الصواب فان لم  
 يكن راي على اليقين لقوله على السلام من شك في صلوة فلم يركع لانه لم يركع ولم يركع لم يركع  
 على الاقل والركعة قبل السلام اولى لانه عرف محققا دون الكلام وجوز النية لم يركع عند  
 على ان يقضى في كل موضع بنوهم آخر صلوة كسجدة بغير ركعة ففرض الركعة **باب** صلاته  
 واذا جاز الركن عن القيام صلى فركع وسجد لقوله على السلام ليعرف ان ركعتين صلى فركع  
 صلى فركع فان لم يستطع فركع فان لم يستطع فركع فركع فركع فركع فركع فركع فركع فركع  
 اولى فركع قال فان لم يستطع الركعة والسجدة او ما اياهما ولا يركع فركع فركع فركع فركع



وجعل سجوداً من ركعتين لا بد من ركعة واحدة على كل ركعة على كل ركعة  
 ان قد ثبت ان السجدة على الارض فاسجدوا انما تقوم بركعتين فان قيل ذلك وهو كذا  
 اجزاء لوجود الاربعة وان وضع ذلك على جهة لا يجوز لان السجدة فان لم يستطع القعود سجد  
 على ظهره وجعل ركعة الى القبلة واوجها بالركوع والسجود والقول عليه السلام يصلي الرجل في ركعتين فان لم  
 يستطع قعوداً فان لم يستطع فعلها فليجأ الى القبلة فان لم يستطع فانه على ارضه فيسجد على ظهره  
 منه وان اضطر على جنبه ووجهه الى القبلة فادعى ما لا ريب من قبل ان الاولى  
 هي ان السجدة على الارض لان السجدة المستطعة تقع الى يمينه والكعبه وشارة  
 المصطفى على جنبه الى جانب قدسية وبتأدي الصلوة فان لم يستطع الا بالاربعة بركعتين  
 عنه ولا يوجب بعينه ولا بطله ولا يجزئ خلافه لان السجدة لا ريب من قبل ولا يوجب  
 الا بالاربعة بالركعة من غير ولا يوجب على الارض لانه يأتى به ركعتين الصلوة وكون العبد فيها  
 وقوله آخرت عند ذلك ان لا يفسد الصلوة وان كان السجدة اكثر من يوم وليلة اذا كان  
 حقيقاً بالصلوة لانه يوجب سجوداً على كل ركعة على كل ركعة وان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع  
 والسجود لم يفسد الصلوة ولا يوجب على الارض لان ركعتيهما لا يوجب السجدة فيهما  
 من ركعة التعظيم فاذا كان لا يستطع السجود ولا يكون ركعتيهما ولا يفضل بهما الا بالاربعة  
 لانه اشبه بالسجود وان صلى السجدة بغير ركعة ما ياتى به ركعتين بركعتين او ركعة واحدة  
 او يركع ان لم يقدر ركعتين ان لم يقدر لانه ياتى بالاربعة على الارض فصار كالركعة ومن  
 صلى ركعة بركعتين لم يفسد الصلوة ما ياتى به ركعتين على كل ركعة ركعتين ركعتين  
 وقال رحمه الله استقبل بناء على اختلافهم في الاقضية وقد تقدم بيانه وان صلى ركعتين  
 بالاربعة ثم قدر على الركوع والسجود استأنف عنهما جميعاً لانه لا يجوز اقتداء الركعة بالمركعة  
 البناء قال ومن اتبع الفسخ فليأتم اعمى لا بأس بان يتوكل على عصى او حائط او يركع لانه  
 هذه عندنا وان كان الاسكاف بغير ركعة لانه اساءة في ادب وقيل لا يركع عند الركعة  
 رحمه الله لانه لو ركب عند ركعة بركعتين بركعة بالاسكاف ويجوز الصلوة عنده ولا يجوز عندها  
 عندها بركعة الاسكاف وان قدر بركعة بركعة بالاسكاف ويجوز الصلوة عنده ولا يجوز عندها  
 وقد ذكر في باب النوافل قال ومن صلى في السفينة فاعاد من غير ركعة اجزائه عند الركعة ركعة  
 والقيام افضل وقال لا يجوز ان يركع في السفينة فاعاد من غير ركعة ولا في الغالب  
 فيركع من الارض وهو كالحقق ان ان القيام افضل لانه ابعد عن شدة البرد والحر والاضيق  
 ان الكعبة لانه اسكن عليه واختلف في غير الموطنة والموطنة كالشرط المصحح قال ومن صلى في

على الركعة والسجدة

خمس صلوات او دورها قسماً وان كان اكثر من ذلك لم يقض وهذا استحسان واكتفى بان لا يقض  
 عليه اذا استوعب ان غاء وقت صلوة كالموت والجنون فاستحبوا وجوبه ان لم يدره اذا  
 كانت ركعة الفريضة فيجوز في الاثناء واذا انقضت قلت الفريضة فخرجوا وكثيراً من تركه على  
 وليته لانه بدخل في الركعة ويجوز ان كان غاء كما ذكره ابو سفيان رحمه الله بخلاف النعم لان امتداد  
 ماوراءه في العصر ثم الزيادة بغيره من حيث الاوقات عند محمد رحمه الله لان السجدة تجزئ به  
 وعندهما من حيث استقامت يميناً ثم رجع على ارضه عنهما **باب سجود السجدة** قال  
 سجود السجدة في القرآن اربعة عشر في قوله عز وجل وفي الزمر وفي النحل وفي البقرة وفي النور  
 في الحج والفرقان والنحل والم تنزيل ومن وجب السجدة النجم واذا السجدة انقضت وقوله انما كتب  
 في مصحف عثمان رضي الله عنه والجمعة والسجدة التي في الحج للصلوة عند ما وضع السجدة في يوم الجمعة  
 عند قوله لا يسألك في قول عمر رضي الله عنه وهو ان السجدة والسجدة او جمعة في هذه الموضع  
 على السجدة والسجدة سواء فقد ساء القرآن اوله بقوله الحمد لله على ما سمعنا السجدة على من  
 خاضها وهي كلمة الجحيم وهو غير مقيد بالقصه واذا قلنا ان ما لم يسجد سجدة او سجدة الى موضع  
 لا انتم منه مبعوثه واذا قلنا ان ما لم يسجد الا ما لم يسجد في الصلوة ولا يركع عند  
 واليه يوسف رحمه الله وقال رحمه الله سجدة ركعة او ركعتان السبب في تركه ولا مانع من ذلك  
 حاله الصلوة لانه ياتي الى خلاف موضع سجدة او ركعة او ركعتان او ركعتان او ركعتان او ركعتان  
 لفساد الركعة او انما عليه وتترك السجدة لا حكم له بخلاف الجنب وكذا يركع لانه انما عليه  
 على ان يركع سجدة او ركعة او ركعتان او ركعتان او ركعتان او ركعتان او ركعتان او ركعتان  
 الصلوة سجدة او ركعة او ركعتان او ركعتان او ركعتان او ركعتان او ركعتان او ركعتان  
 في الصلوة لم يسجد وما في الصلوة لانه انما عليه سجدة او ركعة او ركعتان او ركعتان او ركعتان  
 وسجدوا بعد التحق سبباً ولو سجدوا في الصلوة لم يركع لانه انما عليه سجدة او ركعة او ركعتان  
 قال واعادوا بعد التفرق سبباً ولم يسجدوا في الصلوة لانه انما عليه سجدة او ركعة او ركعتان  
 انه بقصد انهم زادوا فيها ليس منها وقبل هو قول محمد رحمه الله فان اقام الامام وسجدوا على السجدة  
 في الصلوة فدخل من بعده سجدة او ركعة او ركعتان او ركعتان او ركعتان او ركعتان او ركعتان  
 وان دخل معه قبل ان يسجد او ركعة او ركعتان او ركعتان او ركعتان او ركعتان او ركعتان  
 لتحق السبب ولو سجدوا في الصلوة لم يسجدوا في الصلوة فدخل من بعده سجدة او ركعة او ركعتان  
 صلواته ولما فرغ من الصلوة فلا ياتي الى ان يقضي حال ومن لم يسجد في الصلوة لم يسجد  
 في الصلوة فاعادوا سجدة او ركعة او ركعتان او ركعتان او ركعتان او ركعتان او ركعتان







وبالاصلي قال واذا اتوا المسافر ان يقيم مكة ويكفيهم غير لو كان يتم الصلوة لاق  
اعتبار اليه في موضعين يقتضي اعتبارا في موضع وهو متحقق لان السفر ان يفي عنه الا  
اذا اتوا ان يقيم بالليل في احد ما فيصير مقيا بدخوله فيه لان اقامة الموضع انما يقتضي  
ومن فاته صلوة في السفر قضاها في حضر كالحسين ومن فاته في الحضر قضاها في السفر كالحسين  
والقضا بحسب الاداء المعينة في ذلك الوقت لانه المعينة في السببية عند عدم الاداء  
والعاصي والمطيع في سورة في الرخصة سواء وقال الشافعي رحمه الله من المصيبة لا يقيد الرخصة  
لانها ليست بحقيقة فاعينها بما يوجب التعديل ولما اطلق النصوص ولان نفس السفر  
ليس بمصيبة وانما المصيبة ما يكون بعده او يكاد ويرفعه صلى الله عليه وسلم على الرخصة **باب الجمعة**  
في الجمعة الا في مصر جامع او في مصلي الغيبة ولا يجوز في القرى لقوله عليه السلام لا الجمعة  
تسهل ولا في مصر جامع ولا في مصلي الغيبة ولا في مصلي الغيبة ولا في مصلي الغيبة ولا في مصلي الغيبة  
ويقيم مكة وودود عند ابي يوسف رحمه الله وقتها انهم اذا اجتمعوا في كبرسا جهم لم  
يسقطوا والاول اعتبار الكبري وهو الظاهر وانما في اختيار النجاشي رحمه الله حكم غير مصر  
على المصلي بل يجوز في جميع اقسمة المصلي لانه بمنزلة في جميع اقسامه ويجوز ان يكون في كل  
امر كجواز او كان خلفه من في عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وقال محمد بن حنبل  
لا الجمعة بينا لان من القرى حتى لا يقيد بها ولما اذا تنصرت في ايام الموسم وعدم التقيد بخفيف  
ولا الجمعة بوجوب في قولهم جميعا لانها قضاة ومبني ابنية والتقييد بالخليفة في جميع  
لان الاول لا لها الا في الموضع فيلزم في جميع اقسامه ولا يجوز اقامتها الا في الموضع  
السلطان لانها قضاة في جميع اقسامه ولا يجوز اقامتها الا في الموضع ولا في الموضع  
منه شيئا لانه ومن شرط اهل الوقت فتصح في وقت الظهور ولا تقيد بغيره لقوله عليه السلام  
اذا مات الشمس فصل بالاسس الجمعة ولو خرج الوقت وهو في ارض قبل الظهور ولا يثبت  
عليها الاصل في وقتها وقيل ان الخطبة لان النبي صلى الله عليه وسلم ما صلح ما يدون الخطبة في غير  
ومضى قبل الصلوة به وروى الشافعي في خطبة خطيبين يفتل بينها بقعة في جرحي التور  
ويخطب قائما على المنارة لان القيام فيها متواتر ثم هي شرط الصلوة فتسحب  
في المنارة كالانارة ولو خطب قائما او على المنارة جاز للحصول المقصود والانه لا يكره في المنارة  
التواتر ولا يفتل بينها وبين الصلوة فان اقتصر على ذكره جاز عند ابي حنيفة رحمه الله  
وقال لا يثبت في خطبة لان الخطبة هي الوجبة والنسبة او التسمية لا هي الخطبة  
وقال ان في جملة لا يجوز خطب خطيبين اعتبارا في المتعارف وله قولان فاسو

الى ذلك

الى ذلك من غير فصل وعن عثمان رضي الله عنه انه قال الحمد لله فارجع عليه ففعل وصلى في ذلك  
اجماعة لان الجمعة مشقة منها واطاعت عند ابي حنيفة لما في يومى الامام وقال ائمة سيرة  
قال رحمه الله والاصح ان هذا قول ابي يوسف رحمه الله وقوله ان في المشقة معنى الاجتماع وهو  
مستثناة عنه ولما ان جميع الصلوات كما هو الثابت لانه جميع التسمية ومعنى الجماعة شرط على حدة ولا  
الامام فاعينهم فيهم قال وان كان من قبل ان يرتفع الامام وسجدوا الى الله او الى رسوله ففعل  
الظاهر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال اذا لم يفرق عنه بعد ما افتتح الصلوة صلى الجماعة وان تفرق بعد  
ما رجع بسجدة ففعل على جمعة عندهم فان قالوا رحمه الله هو يقول انما شرط في يومين واولها كان  
لا الوقت ولما ان الجماعة شرط لانها شرط في كل وقت واولها كان الجماعة ولا الجمعة رحمه الله  
ان الانشاء والشروع في الصلوة ولا يتم ذلك الا بهتمام الركعة الا ما دونها لغيره ففعل  
من واولها البراءة في كل جمعة لانها شرط في الصلوة فلا يشترط واولها ولا الجمعة سببا  
للمسؤول وكذا التقيد لانه لا تنفذ بهم جمعة فاعينهم فيهم جماعة قال ولا تجب الجمعة على كل  
ولا اداة ولا مريض ولا عبيد ولا اعمى لانها شرط في خروج في حضور وكذا المريض والاعمى  
والعبد مشغول بجمعة المولى والمرأة بجمعة الزوج فتعذر او دفعا للزوج والفقير فانه فقير  
وصلوا مع ان من اجزاءهم عن فرض الوقت لانهم مخلوقه فعادوا كالمالك واذا احصاهم قال  
ويجوز للسافر والعبد والمريض ان يؤتم في الجمعة وقال زفر رحمه الله لا يجوز له ان يفرق فرض عليه  
في سبب العتي والمرأة وكذا ان يذره رخصة فاذا حضر واقف فرض على ما بينا اما القتي  
فمسلوب الا بنية والمرأة لا تصلح لامانة الرجال وتنفذ بهم جمعة لانهم مخلوقه  
فيصلحون لما قد جاء بالاطلاق الاولى قال ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة ففعل صلاة الامام  
ولا يذره لانه في ذلك وحازت صلوة وقال زفر رحمه الله لا يجوز له ان يفرق فرض عليه  
اصالة والظاهر بدل عنها ولا يصح الابدال مع القدرة على الاصل وقد ان اصل الفرض في الظاهر  
في حق الكافة هذا هو الظاهر الا انه ما هو باسقاطه باؤ الجمعة وهذا لانه متمكن من اداء  
الظهر بنفسه دون الجمعة لتوفرها على شرائط اتم وحده وعلى المكث بدو التكليف فان  
برأه ان يحضر ففعله والامام ففعل بغيره عند ابي حنيفة رحمه الله بالسعي وكان لا يطل  
حتى يدخل مع الامام لان السعي دون الظاهر فلا ينقصه بعد ما هو والجمعة ففعل ففعله  
وصار كما اذا توجه بعد فراغ الامام ولان السعي الى الجمعة من خصائص الجمعة ففعل ففعله  
في حق ائمة من الظاهر ففعل ففعله ما بعد الفراغ منها لانه ليس سعي اليها قال وكبره ان يصلي  
المعدة ورون الظاهر بجمعة يوم الجمعة في العصر وكذا اهل البصرة لما فيه من الاخلال بالجمعة



او يهيى جامعها كانت والمعدور قد يهتدى به غيره بخلاف اهل التواتر لانه لا يجمع عليهم  
ولو صلى قوم جزءا من سجدة طيلة حال من اذرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما اورد  
وبنى عليه الجمعة قوله عليه السلام ما اوردكم فصله وما قام فافهموا وان كان اوردكم في السجدة  
او في سجود السهو صلى عليه الجمعة عندهما وقال محمد رحمه الله ان اوردكم مع اكثر الركعة الثانية  
بني عليه الجمعة وان اوردكم في الركعة الاولى بنى عليه الصلاة لانه جمعة من وجوه الخبر ومن وجوه الخبر ان السجدة  
في حقه فيبني اربعاً اعتباراً بالمظهر فيقوله لا يحل على راس الركعتين اعتباراً بالجمعة بخلاف  
في الاخرين لا يحل النسيئة ولما انه مذكرك للجمعة في هذه الحالة فحق شرط فيكون  
وهي ركعتان ولا وجه لذكره لانهما مختلفان لا يبني احداهما على تركية الاخرى قال واذا  
خرج الامام يوم الجمعة ترك الركعة الاولى والصلوة والكلام حتى يفرغ من خطبة قال فحق في حقه  
وهذا عند الحنفية رحمه الله وقال لا بأس بالكلام اذا خرج الامام قبل ان يخطب واذا اذن  
قبل ان يكبر لان الركعة الاولى لا يحل بغير اذان ولا استماع بخلاف الصلوة لانه لا يشرع  
بغيره الا في حنفية رحمه الله قوله عليه السلام اذا خرج الامام فليصلوا ولا كلام من غير  
فصل ولان الكلام قد يمتد طويلاً فاستحب الصلوة قال واذا اذن المؤذن الا اذا كان  
الاول ترك الركعة الاولى والصلوة فيكون له ما سجد الى ذكره وقد روي في  
واذا اصعد الامام المنبر جلس واذا اذن المؤذن بين يديه يكبر ترك الركعة الاولى والصلوة  
ولم يكن على غيره من اهل السنة صلى عليه وسلم الا انه اذا اذن وكبر وقبل في الركعة الاولى  
التي وحرمة السجدة والافح ان المعية هو الاول اذا كان بعد اذنه والصلوة والاعلام  
وانما علم باب الحدين وتجب صلوة العبد على كل من تجب عليه صلوة الجمعة وفيها مع  
عبدان اجتماعاً في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما  
قال رضي الله عنه وهذا تضييق على السنة والاول على الوجوب وهو رواية عن  
رحمته وقد وجد الاول موافقة النبي صلى الله عليه وسلم عليه ولم يعلما ووجه ان في قوله عليه السلام  
في حديث الاطراف عقيب سوره اليه بل على غيرهم قال لا اذن ان يطرح والاول  
وسنة سنة لوجوبه بالسنة وسيجب في يوم الفطر ان يطعم الانسان قبل خروج  
الى المصلي ويغتسل ويتنكح وتطيب لما روي انه عليه السلام كان يطعم في يوم الفطر  
قبل ان يخرج الى المصلي وكان يغتسل في العبد ولا في يوم الجمعة فيسقى فيه الغنم  
والنطيط كما في الجمعة وليس من ثبته لانه عليه السلام كانت له طيبة فثباته في  
يبس في الاعباد ويؤتي صدقة الفطر غنماً للمفقر ليقرب عليه الصلوة ويؤجر

ويؤجر الى المصلي ولا يكبر عند حيفه رحمه الله في يوم المصلي وعندهما كبراً اعتباراً بالان  
وله ان الاصل في قضاء الاضحية والاشح وروده في الاضحية لانه يوم كبره ولا كذا في الفطر  
ولا يغتسل في المصلي قبل العيد لانه عليه السلام لم يغتسل مع خصه على الصلوة ثم قبل الكربة  
في المصلي فاحتمل وقيل فيه وفي غيره عامة لانه عليه السلام لم يغتسل واذا اذنت الصلوة  
بارفع الشمس دخل وقتها الى الزوال فاذا زالت الشمس خرج وقتها لان النبي عليه السلام  
كان يغتسل في العيد على غير ما روي في حديثين ولما شهدوا بالحداد بعد الزوال والاولى  
الى المصلي من العيد يغتسل الامام بالثلاثين كعبتين يكبر في الاولى والثانية والثالثة  
ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة ثم يكبر بكبرته بركعة ثم يكبر في الركعة الثانية بركعة  
ثم يكبر ثالثة بعدا وبكبرته بركعة بركعة وهذا قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهو  
وقال ابن عباس رضي الله عنه يكبر في الاولى والثانية والثالثة ثم يكبر في الرابعة  
ثم يقرأ وفي رواية يكبر في الثانية اربعاً ويظهر على العامة اليوم يقول عيسى رضي الله عنه  
لا يجزئيه الاثني عشر ركعة فاقول الاول لان الكبرية وترفع ان يركب خلاف  
المعروف فكان الاخذ بالاقول الاولى ثم يكبر من اعداء الذين حتى يكبروا وكان اهل  
فيه يجمع وفي الركعة الاولى يجب لها ركعة بكبرته الا فتاح لقوله من حيث الفريضة والركعة  
وفي الثانية لم يوجد ان يكبر في الركعة فوجب التمسك بها وان فحق رحمه الله يقول  
ابن عباس رضي الله عنه ان اذن على المروي على الزوال فصار الركعة عشرة عشر  
او ستة عشر قال وترفع يديه في كبرته العبدان يزيد به ما سوى كبرته في الركعة الاولى  
صلى الله عليه وسلم لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر من جملتها كبرية الاعباد  
وعن ابى يوسف رحمه الله انه لا يرفع يديه عليه ما رويناه قال ثم يخطب بعد الصلوة فيخطب  
بذلك ودون النفل المستفيض يعلم الناس في صدقة الفطر والحكماء لا يشارعت  
لاجله ومن فاته صلوة العبد مع الامام لم يقضها لان الصلوة بهذه الصفة لم تعرف  
قرينة الاشارة الى انهم بالمنذور فان علم الحداد وشهدوا عند الامام بركوبة الحداد بعد  
الزوال صلى العبد من العيد لان هذا ما خبر به عنده وقد روي في الحديث فان كنت  
عذراً تمنع من الصلوة في اليوم الثاني لم يصليها بعد لان الاصل فيها ان لا تقضي كالجمعة  
الا انما ركبة بالحديث وقد روي بانها خبر الى يوم الثاني عند العذر وسيجب في يوم الثاني  
ان يغتسل ويطلب ما ذكرناه ويؤخر ان كل من فطر من الصلوة لما روي انه عليه السلام  
كان لا يطعم في يوم الفطر فيرجع فبالكل من الضحية ويؤجر الى المصلي وهو يكبر لانه عليه







الامام مكي عليه السلام في كتابه في بيان ما روي انه صلى الله عليه وسلم صلى على  
 بلقيس كعبين كعبين في الطائفة الاولى كعبين من الخشب وبان ثمة كعبه واحد  
 لان تصنيف الكعبة الواحدة غير ممكن فوجدنا في الاولى اولى حكم النبي ولا يتناول في حاله  
 انصولة فان فعلوا بطقت صلواتهم لانه صلى الله عليه وسلم شغل عن اربع صلوات يوم ال  
 خراب ولو جاز الاء مع القتال لما ذكرنا فان استخوف صلواته كبا فزاد يومين  
 بالركوع والسجود التي جرت بها واذا لم يقدر على التوجه الى القبلة لقوله تعالى فان خفيتم  
 فربا لا اوركبا وسقط التوجه للضرورة وعرفتموه الله انتم يصولون كما هي ليس يصح  
 لانهم الامام في المكان **باب في احوالهم** واذا اخصر الرجل وجهه الى القبلة على شقة الى يمين  
 اعينها بحال الوضع في القبلة لانه صلى الله عليه وسلم في جوارها انما استلما لانه في القبلة والاولى  
 هو السنة والحق الشرايين لقوله صلى الله عليه وسلم ايقنوا موتكم شاة ان لا ارا الا الله  
 والماؤ الذي قرب من الموت فاذا مات شدة لحياء وتيقن عناية بذلك جرى التواتر  
 ثم فيه تحبب فيستحسن **فصل في الغسل** واذا اراد غسله فوضه على سريره فيقبض اليه  
 وجعلوا على عورته خرقا افاضوا لوجبه لستره وكيفية بستر العورة العظيمة فيخرج بستره  
 ويزعوا ثيابه ليجعله التلطيف ويوضه من غير مضغفة واستشاق لان الوضوء سنة  
 الا شاكل غير ان افراج الماء منه فيمضغ فيه كان ثم يغسلون الماء عليه عناية بحالته المحبوبة  
 ويحترس به ورا كما فيه من تعظيم الميت وانما يبرز لقوله عليه السلام ان الله وزكيت الوتر وتطهر  
 الماء بالستر وبالوضوء ما بلغت في التلطيف فان لم يكن الماء في الوضوء لصل الصلوة وقيل  
 ارشده وحسنه بالخطم يكون الطيف له ثم يوضغ على شقه الا بستره بالماء والستره في  
 يرى ان الماء قد غطى الى الخت منه ثم يوضغ على شقه الا بستره بالماء والستره في  
 يغسل الى الخت منه لان السنة بها البدية بالماء من ثم يجلسه ويسند اليه ويسجده  
 مسحا رقبيا ثم يرفع عن قلوب الكفن فان خرج منه شيء غسله ولا يوضغ عليه ولا يوضغ  
 لان الغسل عرفاه بالنقص وقد حصل قرعة ثم يشقه بنوب كبا بستر الكفن ويجعل في الكفن  
 ويجعل كمنوط على راسه وحجته والكافور على جبهه لانه الطيب سنة والماء اولى  
 بزيادة الكرامة ولا يوضغ شرا الميت ولا حنث ولا يفيض طوره ولا شدة لقوله تعالى  
 رضينا الله عنكم عما تتفون منكم ولان هذه الاشياء للزينة وقد استغنى الميت عما في الدنيا  
 كان تنطقها لا يجمع الوضغ تحت وصار كالخارج **فصل في الغسل** السنة ان يغسل الرجل في  
 ثلثة اوثاب ازار وقميص وعاقر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم لغسل في ثلثة اوثاب

بين سحابة وكان الكفن عليه عاوة في حيوة فلهذا بعد وفاته فان اقصروا على اربع اوثاب  
 والنوبان ازار وعاقر وهذا الكفن الكفاية لقوله في كبري شق قد غسلا ثوبين في ثلثة اوثاب  
 فيها ولا لانه اولى لباس الاحياء والا زار من القرون الى القدم واللفافة ذلك والتعجب من  
 اصل الحق الى القدم قال اراو والى الكفن اشد واجابة الامير فلفقوا عليه بالابن كما في  
 حاله بحجة وكيفية ان يبسط اللفافة ثم يربط عليها الا زار ثم يفيض الميت ويوضع على الارض  
 ثم يبسط الا زار من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللفافة كذلك وان خافوا ان ينشر  
 الكفن عند عهده صيانة عن المكشوف وتكفن المرأة في ثلثة اوثاب ورجع والار وعاقر  
 والفاية وخرقة تربط فوق شرايها حديث ام عطية ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى اللواتي غسلسن  
 ائمة ثلثة اوثاب ولاننا نخرج فيها حاله بحجة فلهذا بعد الحيات هذا بيان كفن السنة وان  
 اقصروا على ثلثة اوثاب جاز وفي ثوبان وعاقر وهو كفن المكافاة ويكره اقل من ذلك  
 وفي الرجل كبره الا اقتصار على ثوب واحد الا في حالة الضرورة لان مصعب بن عمير  
 رضي الله عنه حين استشهد بركن في ثوب واحد وهذا الكفن الضرورة وليس المرأة الذرع  
 اولاً ثم يجعل شعره صغير بين علي صدره في فوق الذراع ثم يحار فوق ذلك تحت اللفافة  
 قال وحجبه الا كان قبل ان يدرج فيها وزا لان النبي صلى الله عليه وسلم امر باجاء اثمانه  
 وزا والاحجار هو التلطيف فاذا وضغوا عنه صلواتهم لانه في رقبته **فصل في الصلوة على الميت**  
 واولى الناس بالصلوة عليه المسلمان ان حضر لان في التقدم عليه اشارة به فان لم  
 يحضره فالفاخي لانه صاحب ولان قال لم يحضره فيسحب تعظيم الامم حتى لانه رقبته في حال  
 حيوة قال ثم الولي والاولياء على الترتيب المذكور في الكفاية فان صلى غير الولي والاولياء  
 اعاد الولي يعني ان شاء الله ما ذكرنا ان الحق لنا ولها فان صلى الولي لم يجر لاحد ان يصلي بعده  
 لان القوم يتناوبوا بالاولى والتفق لا غير مشروع وطناً رايانا الناس تركوا من افرهم  
 الصلوة على قبر النبي صلى الله عليه وسلم مع انه في قبره وهو اليوم كما وضع وان وقع الميت ولم يكن  
 عليه ضغى على قبره لانه صلى الله عليه وسلم صلى على قبره من الانصار وتجهل عليه قبل ان يفسخ  
 والمعتبر في ذلك اكبر الراي هو الصحيح لا خلاف احوال والزمان والمكان والصلوة ان كبر  
 بكبره بحجته لكان عقيباً ثم بكبره بكبره اخرى واصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم بكبره بكبره جوعوا  
 فيها النفسه والسميت والمسلمين ثم بكبره الرابعة ويسلم لانه عليه السلام كبر اربعاً في اخر صلواته  
 فنسخت ما قبلها وكبره الامام ثم ما بعده الموت فلهذا في اخر صلواته لانه مشهور لما روي  
 واذا لم يابعد كيف يصنع ويحظر تسليم الامم في رواية وهو الحمار والانيان بالاعلام







في حق شراؤه بعد نصف كونه طهارة ولا فريب للقبض فلم يكن في معناه ولا يفسد من الشبهة  
 ولا يشرع عنه شيئا كما روي في غير ذلك من غير ان يشرع عنه الفرو ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد  
 من جنس الكفن ويبريدون ويغسلون ما شاءوا انما الكفن ومن رتب غسل ويومر صاحب  
 خلقه في حكم الشراؤه ليعمل في حق الحيوة لان ذلك ينفذ انما انما لم يكن في معناه شراؤه  
 والا رتب انما لا يملك ولا يشرى او يملك او يملك من الكوفة لان بعض من في الحيوة  
 وشراؤه بعد ما لا يعلم انما الكفن يملكه من غير ان يملك من الشراؤه انما انما من معناه  
 كيد الينا انما لان ما مال شيئا من الرتبة وكذا في فسادها او في شيئا كان من ثلثا ثلثا ولو لم يكن  
 حيا حتى يموت وقت الصلوة وهو يعقل فهو مرث لان ملك الصلوة في غير وقتها وهو  
 من احكام الامارة قال رضي الله عنه وهذا من رتبة يوسف رحمه الله ولو لم يكن في معناه  
 الاخرة كان انما عند يوسف رحمه الله لان الرتبة وقته رحمه الله لا يكون مرثا  
 لان من احكام الامارات ومن وجه قيل في الميراث لان الواجب فيه الفاتمة والدية فحق  
 انما انما الا اذا علم انما بعد ذلك لان الواجب فيه الفاتمة وهو عفو العاقلة والعاقلة لا تقدر  
 على انما في الدنيا او في العقبى وقته يوسف رحمه الله لا يثبت بمنزلة يوسف  
 ويوفى في الجنات ان شاء الله تعالى ومن قيل في فسادها او في معناه غسل وصلى عليه لانه يقول  
 نفسه لا يباع حتى يمسح عليه وشراؤه بعد ما لا يعلم انما الكفن لا يباع مرثا لله تعالى فلا  
 يملك به من قبل من البعثة او قيل انما لم يملك عليه لان عليا رضي الله عنه لم يملك على البعثة  
**باب الصلوة في الكعبة** الصلوة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها خلافا لما في رتبة يوسف  
 ولما ثبت رحمه الله في الفرض لا يملك عليه وسلم صلى في جوف الكعبة يوم الفتح ولا في صلوة  
 استيجرت شراؤها لوجود استقبال القبلة لان استقبالها ليس شرط فان صلى الامام  
 بجائز فربما يحصل بعضهم طهارة الى طهارة الامام جائز لان من وجبه الى القبلة ولا يعتقد انما  
 على الخطأ بخلاف مسلمة الترخي ومن جعل منهم طهارة الى وجه الامام لم يكره صلوة لم يكره  
 على الامام واذا صلى الامام في المسجد لم يملك الكعبة حول الكعبة وصلوة بعبادة الامام  
 فمن كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام جازت صلوة او لم يكن في جانب الامام لان  
 التقديم وانما في غير ذلك عند اتحاد جهته بجانب ومن صلى على ظهر الكعبة جائز  
 صلوة خلافا لما في رتبة يوسف رحمه الله لان الكعبة هي الموضع والوجه الى عنان السماء  
 عندنا ومن البناء لانه ينفذ الا يرى انما لم يملك على النبي قيس جاز ولا بناء بين يديه  
 انما انما كبره لما فيه من ترك التعظيم وقد ورد النهي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

طهارة الزكوة

**كتاب الزكوة** الزكوة واجبة على كل القابل للبلوغ المسلم اذا ملك ثلثا ثلثا طهارة  
 وحال عليه تحول لما هو واجب فحقه في معنى الزكوة وتعلقه عليه السلام او الزكوة  
 او الكرم وعليه جواز الامانة ولا الزكوة بالواجب الفرض لانه لا يملك فيه وانه لا يملك لان  
 حال الملك بره والبلوغ والعقل لا يملكه والاسلام لان الزكوة عبادة ولا يتحقق  
 من الكافر ولا يملك من ملك مقدار النصاب لانه لا يملك عليه وسلم قد السبب  
 ولا يملك من تحول لانه لا يملك من قد يتحقق في النماء وقد رتب تحول قوله عليه السلام  
 لا زكوة في مال حتى يحول عليه تحول ولا يملك من الاستثناء لانه لا يملك على النقصان  
 والعالب تفاوتت انما سار فيها ما يحكم عليه ثم قيل في وجبة على الفور لانه مقتضى  
 مطلق الامر وقيل على التخييل لانه جميع الغر وقت الاول ولهذا لا يضمن بملك النصاب  
 بعد التخييل وليس على العقبى والمجنون زكوة خلافا لما في رتبة يوسف رحمه الله فانه يقول في رتبة  
 ما كونه قبيحة تبيد المليون كنفقة الزوجات وصار كالعشر والخراج ولما انه عبادة فلا  
 تتأوى الا بالاختيار تحقيا لمعنى الانبلاء ولا اختيارا لهما لعدم العقل بخلاف الخراج  
 لانه مؤنة الارض وكذا العالب في العشرة معنى المؤنة ومعنى العبادة مانع ولو كانا لغير  
 السنة فهو بمنزلة اجاقية في بعض الشهر في الصوم ومن الى يوسف رحمه الله لانه يعتبر الكثرة  
 ولا فرق بين الاصل والعارض وقدر في ضيقه رحمه الله او المبلغ بمنزلة تعتبر تحول من وقت  
 الاقامة بمنزلة العقبى او المبلغ وليس على المكاتب زكوة لانه ليس بملك من كل وجه  
 لوجود المضاف وهو الزكوة ولهذا لم يكن من اهل ان يعتق عبدا ومن كان عليه دين فخط  
 باله فلا زكوة عليه وقال الشافعي يجب لتحقيق السبب وهو ملك نصاب تام ولما انه  
 مشغول بحاجته الاصلية فاعتبر معه وما كالا للمحتاج بالاعطاش ونياب لانه لا يملك  
 وان كان ماله اكثر من غيره من الفاضل او المبلغ نصابا لانه غير من حاجة ولا يملك  
 من السبب من اجابة معنى لا يتبع دين الشكر والكفارة ودين الزكوة ومن حاله بقاء  
 النصاب لانه يتحقق به النصاب وكذا بعد الاستعداد خلافا لرواها ولا يملك  
 رحمه الله في انما في على زكوة لانه لا يملك الامام في السوم وما يملك في اموال الخراج  
 فان المالك ثوابه وليس في ذلك في رتبة يوسف رحمه الله واثبات المالك في رتبة  
 الزكوة وبعبارة مختصة وسلاح الاستعمال زكوة لانه مشغول بالحاجة الاصلية وليس  
 باعباء ايضا وعلى هذا الكتاب العلم لا يملك والآات المختارة من الماشي ومن لم يملك في رتبة  
 سنين ثم قامت به البينة لم يملكه لما مضى معناه صارت له بينة بان اقره عند الاستعداد

او المبلغ محبوبة







نہی

الْأَوَّلُ

مجلس شورای اسلامی و رئیس هیئت مدیره  
مجلس شورای اسلامی و رئیس هیئت مدیره  
مجلس شورای اسلامی و رئیس هیئت مدیره

والاول ان الاسم المذكور في الخطاب ينظم الكتاب والصغار ووجه ان في تحقيق النظر من جهة اثنين  
كما يجب في الميزان واحد من وجه الاخرين المعادير لا يظفر القياس فاذا امتنع بيجاب ماورد  
بالتمتع امتنع اصلا واذا كان جزا واحدا من المسان جعل الكل يتعامل في الغطاء بانصابا وكون المنة  
الزكوة ثم عند الج يوسف لا يجب فيما وكون الاربعين من بحدان وفيما وكون الثمانين من  
البحر الجبل لا يجب في خمسين وعشرين من الفصلان واحد ثم لا يجب حتى تبلغ مبلغا لو كانت  
مسان بيني الواجب ثم لا يجب شيء حتى تبلغ مبلغا لو كانت مسا بلملت الواجب  
ولا يجب فيما وكون خمسين وعشرين في رواية وقته انه يجب في خمس فصيل وفي العشرة في  
فصيل على هذا الاعتبار وما يراه ينظر الى قيمة خمس فصيل في خمس الى قيمة شاة فيجب ان  
وفي العشرة الى قيمة شاة في خمس فصيل على هذا الاعتبار قال من وجب عليه من فلم  
يوجه اخذ المقيد في اعلاها وروى الفصل في اخذها واخذ الفصل وهذا يشترط على ان  
اخذ القيمة في باب الزكوة جائز عندنا على ما في ان شاء الله تعالى في الوجه الاول  
ان لا يؤخذ ويلك ببعين الواجب والقيمة لانه شره وفي الوجه الثاني في جملته لا يجب  
فيه بل هو عطاء لا يجوز دفع القيمة في باب الزكوة عندنا وكذا في الكسرة وروى الفصل  
والعشر والنذر وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز انما لا يخصص كافي الحدايا والفضايا ولما  
ان الاولاد والاولاد الى الفقير ايضا لا لزوم المودود اليه فيكون الباطل لا القيمة فصار  
كالجزية بخلاف الحد بالان القرية في اقامة اليوم وليس لا تعقل ووجه القرية في المستأنس  
فيه سنة خلقه للبراج وهو معقول وليس في العاقل والعلاقة صدقة خلاف لما ملك رحمه الله  
له فلا يبر النصوص والاقول عليه السلام ليس في الحيوان والعواجل ولا في البقر الكثير صدقة ولا في  
السبب هو المال انما هو ووليد الاسامة او الاعداء للجماعة ولم يوجد ولان في العلوقة  
من الكرم المونة فيبعدم الماء معنى ثم السائمة هي التي تقتني بالزعم في الكثرة حواشي الوعدا نصف الجمل  
او الكثرة كانت علوفة لان العاقل تابع لا كثر ولا باخذ المصدق في حال المال ولا رزائه  
وبما خذ الوسط لقوله عليه السلام لا تأخذوا من عند اهل الكسالى اي كبرها وخذوا  
من خواشي اموالهم اي اوساخها ولان فيه نظر من جهة اثنين حال من كان له نصيب شاة  
في اثنائها وحول من حبسه صفة اليه وزكاه به وقال الشافعي رحمه الله لا يفهم لانه اصل في الملك  
قد انفي وبلغه بخلاف الاولاد والارواح لانها تابعة في الملك حتى ملكك الملك الاول  
ان المجانسة هي العلة في الاولاد والارواح لان عندنا بقية المنة بقية غير انحول لكل  
مستغاد وما شرط الا لا يشترط قال والزكوة عند أبي حنيفة واجب يوسف رحمه الله في النصاب



وكون العفو قال محمد وزفرهما الله فيهما حتى لو ملك العفو وبلغ النصاب يعني كل الوجوب  
 عند أبي حنيفة واليوسف وعند محمد وزفر ليقط بقدره ثم وزفر ان الزكوة وجبت سكر  
 بغيره المال والكل نعمة وكرها قوله عليه السلام في كل خمس من المال اربعة اشعة  
 في الزكوة شيعة شيعة عشرة وهكذا قال في كل نصاب في الوجوب عن العفو ولا يجوز  
 شيعة نصاب فيصرف للمساكين او لا الى السبع كالبيع في مال المضاربة وهكذا قال ابو حنيفة  
 رحمه الله يصر في الملاك بعد العفو الى النصاب الا غير ثم الى الذي يليه الى ان ينتهي الى  
 الاصل هو النصاب الاول وما زاد عليه ما يبع له وعند أبي يوسف رحمه الله يعرف الى العفو  
 ثم الى النصاب الثاني واذا اخذت اخرج اخرج وصدة السويم لا شيء عليهم لان الامام  
 لم يجرهم وجباية بالحاجة او فخر ابا ن يعبد ما دون اخرج اخرج معارف اخرج لمكونهم معاينة  
 والزكوة مخرجها الفقراء ولا يصرفها اليهم وقيل ان الذي بالرفع الصدقات عليهم  
 عنه وكذا ارفع الى كل جابر لانهم باعلمهم من التجارات فقرا والاول احوط وليس على  
 من يجي ثعلب في سائمة شئ وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الفيل قد جرى على ضعف  
 ان من المسلمين ويؤخذ من نسائه المسلمين وكون صبا نهم وان ملك المال بعد وجوب  
 الزكوة سقطت واما الشافعي رحمه الله فيمن اذا ملك بعد الممسك من الاول لان الوجوب  
 في الزكوة فصار كصدقة الفطر ولا منه بعد الطلب فصار كالاستيذان وانما ان الوجوب  
 جاز من النصاب كتحقيقا للنية فصار هناك محله المستحق فيغير بقية المالكات ويحذف  
 منه الطلب بعد طلبه الى ما يضمن وقيل لا يضمن لان عدم التقويت وفي كل تلكا وجوب  
 التقدي وفي هذا بعض ليقط بقدره واعتبارا له بالكل فان قدم الزكوة على كل واحد من ملك  
 نصاب جاز لانه اذا بعد سبب الوجوب فيجوز كما اذا التزم بعد وجوبه خلاف ما كان  
 رحمه الله ويجوز التجيز لا اكثر من نية الوجوب والتسبب ويجوز التسبب اذا كان في ملكه نصاب  
 خلافا لافور رحمه الله لان النصاب الاول هو المال في السببية واذا بعد عليه ايج له وان علم  
 باب زكوة المال فعمل في الفضة ليس في يادون ما في درهم صدقة لقوله عليه السلام ليس  
 فيما دون خمس اوقي صدقة والا وفيه اربعون درهما فاذا كانت ما بين وقال عليا  
 احوال فيما خمسة وراهم لانه صلى الله عليه وسلم كتب الى معاوية رضي الله عنه ان قد من كل ما في  
 درهم خمسة وراهم ومن كل عشرة من مثقال نصف مثقال قال ولا شئ في الزكوة مما يبيع  
 اربعين فيكون درهم ثم في كل اربعين درهما ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم  
 صاحباه ما زاد على المالكين فذلكا نبحا به وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله صلى الله عليه وسلم

زكوة العبد واليما يبيعه بملكه

في حديث علي رضي الله عنه وما زاد على المالكين نبحا به ولان الزكوة وجبت سكر النعمة المال  
 واشترط النصاب في المالكين لا ينفق الفقي وبعد النصاب في السويم خزائن النقص ولان  
 حنيفة رحمه الله قوله صلى الله عليه وسلم في حديث معاوية رضي الله عنه لا تأخذ من المسور  
 شيئا وقوله في عمر بن خرم ليس فيما دون الاربعين صدقة ولا تأخذ من مسور شيئا ولا تأخذ من مسور  
 ذلكا نبحا به وهو قول الشافعي رحمه الله في كل نصاب في الوجوب عن العفو ولا يجوز  
 شيعة نصاب فيصرف للمساكين او لا الى السبع كالبيع في مال المضاربة وهكذا قال ابو حنيفة  
 رحمه الله يصر في الملاك بعد العفو الى النصاب الا غير ثم الى الذي يليه الى ان ينتهي الى  
 الاصل هو النصاب الاول وما زاد عليه ما يبع له وعند أبي يوسف رحمه الله يعرف الى العفو  
 ثم الى النصاب الثاني واذا اخذت اخرج اخرج وصدة السويم لا شيء عليهم لان الامام  
 لم يجرهم وجباية بالحاجة او فخر ابا ن يعبد ما دون اخرج اخرج معارف اخرج لمكونهم معاينة  
 والزكوة مخرجها الفقراء ولا يصرفها اليهم وقيل ان الذي بالرفع الصدقات عليهم  
 عنه وكذا ارفع الى كل جابر لانهم باعلمهم من التجارات فقرا والاول احوط وليس على  
 من يجي ثعلب في سائمة شئ وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الفيل قد جرى على ضعف  
 ان من المسلمين ويؤخذ من نسائه المسلمين وكون صبا نهم وان ملك المال بعد وجوب  
 الزكوة سقطت واما الشافعي رحمه الله فيمن اذا ملك بعد الممسك من الاول لان الوجوب  
 في الزكوة فصار كصدقة الفطر ولا منه بعد الطلب فصار كالاستيذان وانما ان الوجوب  
 جاز من النصاب كتحقيقا للنية فصار هناك محله المستحق فيغير بقية المالكات ويحذف  
 منه الطلب بعد طلبه الى ما يضمن وقيل لا يضمن لان عدم التقويت وفي كل تلكا وجوب  
 التقدي وفي هذا بعض ليقط بقدره واعتبارا له بالكل فان قدم الزكوة على كل واحد من ملك  
 نصاب جاز لانه اذا بعد سبب الوجوب فيجوز كما اذا التزم بعد وجوبه خلاف ما كان  
 رحمه الله ويجوز التجيز لا اكثر من نية الوجوب والتسبب ويجوز التسبب اذا كان في ملكه نصاب  
 خلافا لافور رحمه الله لان النصاب الاول هو المال في السببية واذا بعد عليه ايج له وان علم  
 باب زكوة المال فعمل في الفضة ليس في يادون ما في درهم صدقة لقوله عليه السلام ليس  
 فيما دون خمس اوقي صدقة والا وفيه اربعون درهما فاذا كانت ما بين وقال عليا  
 احوال فيما خمسة وراهم لانه صلى الله عليه وسلم كتب الى معاوية رضي الله عنه ان قد من كل ما في  
 درهم خمسة وراهم ومن كل عشرة من مثقال نصف مثقال قال ولا شئ في الزكوة مما يبيع  
 اربعين فيكون درهم ثم في كل اربعين درهما ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم  
 صاحباه ما زاد على المالكين فذلكا نبحا به وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله صلى الله عليه وسلم



الزكاة لأنه يشق اعتناء المال في شأه إلا أنه من في ابتداءه لا ينفذ ويحقق القلي وفي سنة  
له وجوب ولا لذلك فيما بين ذلك لأنه حالة البقاء وتقيم فيه الزكاة إلى أن يذهب الغنى  
لأنه الوجوب في الكسب باعتناء التجارة وإن فترت جبهة الاعتناء وتقيم الزكاة إلى الغنى  
من حيث الشئ ومن هذا الوجه صار يجب أن يقيم بالقيمة عند البيع فترت جبهة الاعتناء  
وهو رواية عن علي أن من كان له مائة درهم فمشت مائة درهم وبلغ قيمة مائة درهم الزكاة  
عنده خلاف لما يقوله المعتبر فيها القدر والقيمة على ما يجب الزكاة في مائة درهم  
أقل من مائة درهم فترت جبهة الاعتناء وهو يقول أن القيمة للمائة وهي تتحقق باعتبار القيمة دون المدة  
فيقيم بها **باب في بيع الثمن** وإذا كان على الثمن مال فبالفعل يشترط أن يكون  
مشترايا والثمن من الغنم أو الأمان على الطريق لما أخذ الصدقات من التجار فمن أكرمهم ما يحول  
أو الفسخ من الدين كان شركا للوجوب بالقول قول المزني لا يبرأ فكذا إذا قال أديت  
إلى عاتق آخر ومأواه إذا كان في تلك السنة عاتق آخر فله أن يبيع ما كان مضمونا بخلاف  
ما إذا لم يكن عاتق آخر في تلك السنة لأنه ظهر أنه يبيعين وكذا إذا قال أديت ما كان مضمونا بخلاف  
لأنه إذا كان مضمونا إليه فيه ولا ية الأخذ بالمدور في قوله تحت الكتابة وكذا الجواب في صورة  
السليم في ثلثة فصول وفي الفصل الرابع وهو ما إذا قال أديت بنفسى إلى الفقراء لا يبرأ  
وإن حلف وقال أديت رحمته بعدد لأنه أديت حتى إلى السليم ولأنه إذا أخذ  
للمسلمين فما يملك البطالة بخلاف الأموال الباطنة ثم قبل الزكاة هو الأول وإن كان  
سباغ وقبل هو الثاني والأول ينقب نفعاً وهو الصحيح ثم فيما بعد في السليم  
وأموال التجارة لم يشترط إخراج البراءة في إجماع الصغير بشرط في الأصل وهو رواية  
الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله لأنه أديت لصدقه وعده علامة فيجب إخراجها وهو الأول  
أن يخطب بنية يخطب بنية علامة وما صدق في السلم صدق في الذمى لأن ما يؤخذ  
من ضعف ما يؤخذ من السلم فيخرج تلك السنة أبلغ تخفيفاً للضعف ولا يبرأ حتى  
الآن في يجوز أن يقول بين امرأتين أو لادى لأن الأخذ منه بطريق الكتابة وما في يده  
من المال يحتاج إلى الكتابة غير أن أزاره بنسب من في يده ومنه صحيح فكذا بما هو قيمة  
الولد لأنها بنسب عليه فالغنى من صفة المالبة فيهن والأخذ لا يجب إلا من المال  
ويؤخذ من السلم ربع العشر ومن الذي نصف العشر ومن الذي العشر كذا أمر عمر رضي الله عنه  
سماحة وإن خرج من بين ورثته لم يؤخذ منه شيء إلا أن يكونوا بأحد من مائة  
لأن الأخذ منهم بطريق الكتابة ولا خلاف في السلم والذمى لأن الأخذ زكاة أو غيرها فلا يبرأ من

من الغنم ويجوز في إجماع الصغير وفي كتاب الزكاة لا يؤخذ من الصغير وإن كانوا يأخذون  
منه فإن الصغير لم يزل غنياً ولأنه لا يحتاج إلى الكتابة وإن خرج من بينهم ولا يلزم الأخذ  
منه لأنه العشر لقول عمر رضي الله عنه كان عبدكم ما عيشه وإن علم منهم بأخذون ربع العشر  
أو نصف العشر يأخذ بعدد ما كانوا يأخذون النخل لا يأخذ النخل لأنه عذر وإن كانوا يأخذون  
أصلاً لا يأخذ منهم لئلا يؤخذ من كبارنا فحقن أحمى بكتابهم الأخلاق وإن خرجوا على عاتق  
نفسه ثم حرره أخوه لم يبرأ حتى يحول عليه حول لأن الأخذ في كل مرة استيفاء للمال حتى  
الأخذ بقطعة ولأن حكم الأمان الأول يأتي وبعد الأول يتجدد الأمان لأنه لا يمكن من إتمام  
الأحوال والأخذ بعدد ما يملك المال وإن عثر فخرج إلى داركوب ثم خرج من يده ذلك  
عشرة أيضاً لأنه خرج بأمان جديد وكذا الأخذ بعدد ما يملك المال استيفاء وإن خرج من يده  
أو عشرة بعشر كذا في قوله عشرة يخرج أي من قيمته ما كان في يده حتى لا يبرأ مما لا يبرأ  
لها وقال زفر رحمه الله عشرة ما لا يتجدد ما لا يتجدد عندهم وقال أبو يوسف رحمه الله عشرة ما لا يتجدد  
برها جلة كذا جعل عشرة شياً لا يتجدد ما لا يتجدد عندهم وقال أبو يوسف رحمه الله عشرة ما لا يتجدد  
على الكتابة إن القيمة في ذوات القيمة حكم العين ومكتوبة مائة وفي ذوات الأمان لا يبرأ  
به الحكم بغيره ولأن ما الأخذ بالكتابة والسلم بغيره فله أن يخطب بنية يخطب بنية علامة  
ختمه بنفسه بالسلام فله أن يخطب بنية يخطب بنية علامة أو امرأة من أبي حنيفة قال غلب على  
شيء في ماله وعلى المرأة ما على الرجل ما ذكر في السليم ومن ثم على العاتق بانه درهم وأجره  
أنه في منزله ما لا يخرج قد حال عليه الحول لم يبرأ حتى يقرأ القضاة وما في يده لم يبرأ حتى  
حاشية فلو قرأ بالمال درهم بنية لم يبرأ لأنه غير ما دون ما ذكره وكذا المصنف في  
أثر المصنف بيه وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول أولاً بعشر بالقيمة حتى المصنف في كتابه  
رب المال التقرب فيه بعد ما صار وضاً فقبل من ثلثة المالك ثم رجع إلى ذكر في الكتاب  
وهو قولها لأنه ليس بملك ولا ياب عنه في الزكاة إلا أن يكون في المال شيء يبلغ  
القيمة نفسها فهو أخذ منه لأنه ماله ولو قرع بعد ما دون له بأخيه درهم وليس عليه دين عشرة  
وقال أبو يوسف رحمه الله لا يرى إخراج أبو حنيفة رحمه الله عن هذا الم لا وقاس قولاً في  
في المصارفة وهو قولها أنه لا بعشر لأن المالك فيها يده للمولى ولا التقرب فصار كالمصنف  
وقيل الخوف منها أن العبد يتقرب لنفسه حتى لا يرجع بالعهدة على المولى فكان يبرأ إلى  
الكتابة والمصنف يتقرب بيمين الكتابة حتى يرجع بالعهدة وكان رب المال هو المولى في الكتابة  
فلا يكون الرجوع في المصنف رجوعاً عنه في العبد وإن كان مولى له مع أنه قد منتهى أن يملك

في بيع الثمن











وهو في مكان لا شيء فيه مال فلهذا الزكاة والمالك ان يدفع الى كل واحد منهم  
ولان يقتصر على صنف واحد وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الا ان يصرف الى ثمانية  
من كل صنف لان الاضافة تجوز للاملاك والافاضة ليسان منهم  
مصارف الا لاثبات الكساف وهذا لا عرف ان الزكاة هي الله تعالى وتبليغ الفقراء  
صارت مصارف فلا يبالى باختلاف جهات والذي فيها اليه موقوف عن عمر بن الخطاب  
عياض رضي الله عنه ولا يجوز ان يرفع الزكاة الى ذي النكر على السلام لمصارف رضى الله عنه  
فقد كان من غنياتهم وروايتهم في دفع اليه ما سوى ذلك من الصدقة وقال الشافعي  
رحمه الله لا يرفع وهو رواية عن ابي يوسف اعتبارا بالزكاة واما قوله لا يرفع  
على اهل الادان كذا ولو لا حديث معاوية رضي الله عنه لكان لا يجوز ان يرفع الزكاة ولا يرفع  
مسجد ولا يرفع راحة لا تقدم التملك وهو الكساف ولا يقتضي راحة بيت لا يرفع  
وهو الغير لا يقتضي التملك منه لا سيما من الميت ولا سيما كرا رقية لتعلق غلقها  
رضي الله عنه فذهب اليه في ما قبل قوله كذا في الزكاة واما ان الاعطاء اسقاط الملك  
وليس تملك ولا يرفع الى غنى لكونه على السلام لا تحل الصدقة لغنى وهو بالاطلاق جرح  
على الشافعي رحمه الله في غنى الزكاة وكذا حديث معاوية رضي الله عنه على ما رواه ولا يرفع  
الزكاة زكاة الى ابيه ووجه وان علوا ولا الى ولده وولد ولده وان سفلوا لا يرفع  
الا حلال بينهم متصلة فلا يتحقق التملك على المال ولا الى امرته لانها في المصنف  
عادة ولا ترفع الزكاة الى زوجا عنه في حقيقته رحمه الله لا ذكر ما لا يرفع الزكاة على الامام  
ملك بجان اجر الصدقة وجعل الصدقة فانه لا رادة ابراهيم عليه السلام وقد سأل عن التبرع  
عليه فاما هو محمول على ان فيه مال ولا يرفع الى مكانه ومديره ولم ولده الفقير التملك  
او كسب المملوك لسيده وله حق في كسب مكانه فم يتم التملك ولا عليه فاعني اجتهد  
عنه في حقيقته رضي الله عنه لانه بمنزلة المكتاتب عنه وقال يرفع اليه لانه حره يرفع عنه ما  
ولا يرفع الى مملوك غنى لان الملك ارفع له ولا الى ولده ولا غنى او كان مملوكا لانه يرفع  
غنى بما لا يرفع اليه بخلاف ما اذا كان كبير فقير لانه لا يرفع اليه لانه يرفع اليه وان كانت له غنى  
وبخلاف امره الغنى لان ان كان كانت فقيرة لا ترفع غنى بهما الزوج وبخلاف الفقير  
لان فيه مودة ولا يرفع الى بني ابيه لكونه على السلام باجي ما من ان الله حرم عليك فانه  
اناس وادوا خيم وعو سلم منا تجر من كساف الطبع لان المال انا كمالا وتبني من  
باسطه الفرض اما الطبع بمنزلة التبرع بالماء قال وهو ان على والعباس والجعفر

من الغنى

والعقل

والعقل والعباس والجعفر بن عبد المطلب وهو اكرمهم اباؤنا فلما منم فينبون الى ما منم بن عبد  
مناف ونسبة القبيلة اليه واما ما رواه عن ابي حنيفة رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم انه سأل  
ابن ابي عمير عن الصدقة فقال لا انت مولانا بخلاف ما رواه عن الشافعي رحمه الله في حقيقته  
التي ترفع حال المعقود لانه الكساف والافاضة بالمعنى في دفعه من الصدقة قال الشافعي  
ومعه رحمه الله اذ ارفع الزكاة الى رجل ليقبضه فقير ثم بان انه غني او ما شئ او كافر او وضع في  
طريقه فبان انه ابو له او ابنه فلا إعادة عليه وقال ابو يوسف عليه السلام لا يرفع من غنى  
بيوتهم وامكان الوقوف على هذه الاشياء وصار كذا في كتابه واما حديث معاوية  
بن زيد فان النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه يا يزيد لك ما نويت وما نعت لك ما نعت  
وقد دفع اليه ولكن اية صدقة ولان الوقوف على هذه الاشياء بالافاضة دون القطع  
فيبقى الاخر فيا على ما يقع عنه كما اذا اشترت عليه القبة وعن ابي حنيفة رحمه الله في غير  
الغنى لا يرفع والظاهر هو الاول وهذا اذا جرح في دفعه في كسبه لانه فقير اما اذا  
كانت فلم يرفع او جرح في دفعه في كسبه لانه ليس يرفع لا يرفع الا اذا علم انه فقير لا يرفع  
ولو دفع الى شخص ثم علم انه عبد او مكانه لا يرفع لان عدم التملك لعدم اهلية الملك  
وهو الكساف على ما رواه ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك لسانا من اهل مال كان لا يرفع  
الشرع في مقدرة والشرط ان يكون فاضلا عن الحاجة الاصلية واما الثاء شرط الخرب  
ويجوز دفعها الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا لانه فقير والفقراء هم المصارف  
ولان حقيقة الحاجة لا توقف عليها حارة حكم على وليها وهو فقير النصاب وكبره ان  
يرفع الى واحد ما في درهم فصاعدا وان دفع جاز وقال زفر رحمه الله لا يجوز ان يرفع جاز  
الا ان يخص الاداء الى الغنى ولان الغنى حكم الاداء في حقيقته لكنه كبره لكونه الغنى  
منه كسب وبقية نجاسة قال محمد بن ابي نعيم انما احب الى معناه الا غنى  
عن السؤال لان الاغنى مطلقا كبره قال وكذا لعل الزكاة من يد الى يده واما يرفع  
صدقة كل فريضة فمما رواه من حديث معاوية رضي الله عنه وفيه راحة حق الجوارح  
ان يرفعها الانسان الى رتبة او قوم الى قوم ثم يخرج من اهل بيته لما فيه من القلة  
او زيادة دفع الحاجة ولو نزل الى غيرهم اجزاء وان كان كروما لان المصروف مطلق الفقراء  
بالنقص **باب صدقة الفقراء** قال صدقة الفقراء اجبة على المسلم اذا كان ماله لصدقة النصاب  
فاضلا عن مسكنه وشيائه واثامته وفرضه وسلامه وعبيده انا وجوزها لكونه على السلام  
في خطبته او عن كل جرح وعبد صغير لو كبر نصف صاع من تمر او صاعا من تمر او صاعا من



من غير رواد فليكن من غير العذر حتى ويملكه من غير العذر  
وعنه في حق النكاح والاسلام ليقع قرينة والبسائر لقوله عليه السلام ان من غلبه  
غنى فهو حجة على الشافعي في قوله يجب على من يملك زبادة على قوت يومه لنفسه وعياله  
وقد روي البسائر بالنصاب لتقدير الغنى في الشرح به فاضح عما ذكر من الاشياء لانها  
مستحقة بالحاجة الاصلية المستحقة بالحاجة الاصلية كالمعروف ولا يشترط فيه التمسك  
بهذا النصاب خزانة الصدقة وجوب الماشية والقطرة قال يخرج ذلك عن نفسه  
كما ثبت ابن عمر رضي الله عنه قال فرس رسول الله صلى الله عليه وسلم زكوة الفطر على الزكوة وان كان  
التمسك في خروج عن اولاد الصغار لا في السبب ان من يكونه وعلى عليه لانها تصان اليه  
بما كان زكوة الزكوة وهي آثارا السبيبة والاضافة الى الفطر باعتباراته وقدرها وكذا  
تقديده يتقدد والرس مع اكاد اليوم والاصل في الوجوب ان من وهو يكونه وعلى عليه  
فيكون به ما هو في معناه كمالا ولا الصغار لانه يكونه وعلى عليه وما كان في قيام الولاية  
والموثقة وهذا اذا كان في المنة ولا مال المقدر فان كان له مال يورث من ماله فله ان  
حينئذ ولي يوسف رحمه الله خلا فاطمة لان الشرح اجراه مجرى المنة فاستبينة فاطمة  
ولا يورث عن وجهه المقصود الولاية والمونة فانه لا يملك في غير حقوق النكاح ولا يجوزها  
في غير الزكوة كالمدة او لا عن اولاد الكبار وان كانوا في جباله لانهم الولاية  
ولا يورث عنهم او غير وجهه بغيرهم اجزائهم استحقاقا لثبوت الاولاد عاوة ولا يخرج  
عن مكانة عدم الولاية ولا المكاتب عن نفسه لقوله وفي المدة دام الولد ولاية المولى  
ناتبة فيخرج عنها ولا يخرج عن كماله التجارة خلافا لشافعي رحمه الله فان عنده وجوب  
على العبد وجوب الزكوة على المولى فاشافى وعنه ما روي عن المولى السبب في الزكوة  
فيكون في الشافعي والعبد بين شرطين لا فطرة على واحد منها المقصود الولاية والمونة في كل واحد  
منها وكذا العبد بين اثنين عند الشافعي رحمه الله وقال على كل واحد منها ما يخصه من  
الزكوة دون الانشاص بناء على انه لا يرى قسمه الزكوة وهما رايان وقيل هو لا يملك  
لانه لا يملك النسيب قبل القسم فلم يميز الزكوة لكل واحد منها ويورث المولى المسلم الفطرة عنه  
عنه الكافر لا يملك ما رويناه لقوله عليه السلام في حديث ابن عباس رضي الله  
او دون كل قر وعبد يورثها او لقوله في او يجوز في الحديث ولان السبب قد تحقق  
والمولى من اهل وقته خلافا لشافعي رحمه الله لان الوجوب عنه على العبد وهو ليس  
ولو كان على العكس فلا وجوب بالانفاق قال رحمه الله عينا واحدا بالجد ففطرة

عن الزكوة

على من يعليه العبد معناه اذا قري يوم الفطر ونحوها روي وقال زفر رحمه الله على من لم يملك لانه اولاد  
له وقال الشافعي على من له المكاتب لانه من وطائفة كالتفقة وكذا ان المكاتب موقوف  
لانه لو زكوة يوم الفطر فليس عليه الفطر ولا زكوة المكاتب لانه من وطائفة كالتفقة وكذا ان المكاتب موقوف  
على ما يملكه من الفطر لانه من الحاجة الخارجة عن القبول التوقف وركوة التجارة  
على هذا الخلاف فصل في مقدار الواجب ووجبه قال الفطرة نصف صاع من تين او زعفران  
او سوي او زبيب او صاع من تمر او شعير وقال ابو يوسف رحمه الله روي بها انه الذي يجب  
كمية الشعير وهو روي عنه في حيفته رحمه الله والاول روي به اجماع الصنف وقال الشافعي  
رحم من جميع ذلك صاع لحيث ان سجد لحيث ان سجد لحيث ان سجد لحيث ان سجد لحيث ان سجد  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكما ما روي به وهو من صاع جماعة من الصحابة  
منهم خلفاء الراية ومن روي عنه عنهم وما روي به على الزبادة فطورا ولها في الزكوة  
انه والتمر بنجران في المقصود وانه انما والبشر بنجران في المعنى لانه يترك كل واحد منها  
بجميع اجزائه وبلغ من التمر الزبادة والتمر بنجران وجملة اظهر النفاذ بين التمر والبشر  
ومادة من الرقيق والسوي في حيفته من التمر اما زعفران الشعير والشعير والاولى ان يملك  
فيها الفطرة والقيمة احتياطي وان نقص على الرقيق في بعض الاخبار ولم يترن ذلك  
في المكاتب اعتبارا للغالب ونحوه ففطرة في القيمة في خروج ثم يغير نصف صاع من تين  
وزنات في تين روي عن ابن حيفته وغيره انه يغير بها والرقيق او من التمر والذبيبة والى من  
الرقيق فيما يملكه عن المولى يوسف وهو اختيار الفقيه ابو جعفر رحمه الله لانه اوقع الحاجة وجعل  
به ومن المولى لا يملك حيفته تفضل الخطة لانه ابعده عن الخلاف في الرقيق والقيمة في  
ان شافعي رحمه الله والقصاص عند ابن حيفته رحمه الله ثمانية ارطال بالرواق وقال ابو يوسف  
رحمه الله خمسة ارطال وثلث رطل وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام صاعا من تمر  
الصبيان ولما انه ما روي انه عليه السلام كان يفرقها بالتمه بطلين وبعثت بالصاع  
ثمانية ارطال وهكذا كان صاع عمر رضي الله عنه وهو اصغر من الماشية وكذا ان يملك من  
الماشية وجوب الفطرة متعلق بملك المولى من يوم الفطر وقال الشافعي وجوب  
الشمس في اليوم الاخير من رمضان حتى ان من اسلم او ولد ليلة الفطر يجب فطره عند  
وعنه الشافعي رحمه الله لا يجب وعلى عكس من مات في يوم ما يملك او ولد له ان يفرق  
بالفطر وهذا وقت لسان الاضافة لا الحصة من وخصا من الفطر باليوم والليل  
ولستيج ان يخرج الناس الفطرة قبل خروج المصطفى لانه عليه السلام كان يخرج قبل اتي







يصومه فاقصم افضل بالاجماع وكذا اذا اصام كانه يوم من ايام السنة فصاعدا وان افروده  
فقد قبل القطر افضل احدهما كمن طهر النوى وقبل الصوم ففضل اخذ العائنة وعلى رضى  
عنه فانها كانتا كانهما ان يصوم المضي بنفسه اخذ بالاحتياط وتبعى العائنة بالصوم  
الى وقت الزوال ثم بالاحتياط لبقاء التهمة والاربع ان يضحج في اصل النية بان ينوي ان  
ان يصوم غدا ان كان من رمضان ولا يصوم ان كان من شعبان وفي هذا الوجه لا يصير  
صائما لانه لم يقطع فوجبه فصاعدا ان نوى ان يذبح غدا فافطر وان لم يصوم  
وانما من ان يضحج في وصف النية بان ينوي ان كان غدا من رمضان يصوم عنه وان كان  
من شعبان فعلى واجب آخر وهذا كروى عن ابن عمر بن كروى عن ابن عمر  
من رمضان اجزاه لعدم التردد في اصل النية وان ظهر انه من شعبان لا يجزئه من واجب  
آخر لان الجزاء لم يثبت للتقدم فيها واصل النية لا يكفي لانه يكون قطعا غير مضبوط  
بالقضاء لشروعه فيه مسقطا وان نوى عن رمضان ان كان قد امنه وعن الطلوع ان كان  
من شعبان يزدل لانه نوى الاخر من وجه ثم ان ظهر انه من رمضان اجزاه عنه كالمروى  
ظنه انه من شعبان جاز عن لفكه لانه نوى في اصل النية ولو اخذت فيجب ان لا يقضى  
لذلول الاسقاط في غير نية من وجه ومن روى ان يلال رمضان وهذا حكمه وان لم يقبل  
الامام شراوة لقوله عليه السلام صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وقد روى في هذا وان  
افطر فعليه القضاء دون الكفارة وقال الشافعي رحمه الله الكفارة ان افطر بالواجب  
لانه افطر في رمضان حقيقة ليست فيه وطا لوجوب الصوم عليه وان افطر في شراوة  
بدليل شرعي وهو انه الغلط فاورث شبهة وهذه الكفارة شريفة بالاشهاد  
ولو افطر قبل ان يذبح الامام شراوة اختلف المشايخ فيه والواكل هذا الرجل ثلثين يوما  
لم يخطئ الا مع الامام لان الوجوب عليه للاحتياط والاحتياط بعد ذلك  
في ما خيرا فافطر ولو افطر لا كفارة عليه اعتبارا بحقيقة النية عنده واذا كان بها  
عقلا قبل الامام شراوة الواجب العدل في رويته المحال رجلا كان او امرأة حرا  
كان عبدا لانه امر ونهي فاشبهه رواية الاخبار وهذه لا يفتقر لمصلحة الشراوة  
وقسرة العدل لان قول الطاهر في الرواية غير مقبول وتأويل قول الطاهر  
عدلا كان او غيره عدل ان يكون مسورا والعلة غييم او غيبا او نحوه فمضى الطاهر  
جواب الكتاب بدخل المحم وفي القذف بعد ما تاب ويؤخذ في الرواية لانه خبره وبني  
ابن حنيفة لا يلا تقبل لانه شراوة من وجه وكان الشافعي رحمه الله في احد قوله نية ط

المنقح عليه ما ذكرناه من ان النية على ما عليه وتسلم قبل شراوة الواحد في رويته بل انما  
ثم اذا قبل الامام شراوة الامام صاموا لما لم يكن يوما لا يفطر وان فيما روى عن غير ابن حنيفة  
لا احتياط ولا ان افطر لا يثبت بشراوة الواحد ومن جهة اخرى قد تقدم في بيان  
الافطر بناء على ثبوت الرضاوية بشراوة الواحد وان كان لا يثبت بهذا كما سبق في  
الارث بناء على النسب ان ثبت بشراوة العائنة واذا لم يكن بالسماء عنه لم يقبل الشراوة  
حتى يذبح جميع كغيره يقع العلم بغيره لان التردد في مثل هذه الحالة فمضى القطر فيجب التوقف فيه  
حتى يكون جميعا كغيره بخلاف ما اذا كان بالسماء عنه لانه قد يثبت القيمة عن موضع التردد فيبقى  
بعض النظر ثم قيل في قد السكتة بل المحلة ونحن الى يوسف محسون رجلا اعتبارا بالحق  
ولا فرق بين اهل القبلة ومن فروع من خارج القبلة وقد ذكرنا الطاهر في حراوة ان يقبل شراوة  
الواحد اذا جاء من خارج القبلة الموانع واليه الاشارة في كتاب الاستحباب وكذا اذا  
كان على مكان من ارتفاع في القبلة ومن روى ان يلال القطر وانه لم يخطئ احتياطيا وفي الصوم  
في الاجابة واذا كان بالسماء عنه لم يقبل في يلال القطر ان شراوة رجلين او رجل واحد  
لانه يتعلق به قطع العبد وهو القطر فاشبهه بشراوة حقه والافطر في كل الرواية  
وهو الاصح خلاف ما يروى عن ابن حنيفة رحمه الله انه كمال رمضان لانه يتعلق به قطع  
العبادة وهو التوسيع لمجموع الاطعام وان لم يكن بالسماء عنه لم يقبل الامام ان شراوة جماعة  
يقع العلم بغيره كما ذكرنا ووقت الصوم من حين طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس لانه حكم  
واشرى واحيى بينين لم يخطئ الا ببعض من يخطئ الا سواد الفجر الى ان قال ثم انما القيام  
الى القيل ويخطئ ان يباشر النار وسواد الليل والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب  
واجتماعهما مع النية لانه في حقيقة النية هو الامساك اللور والاحتياط في ان لا يترك  
عليه النية في الشرب ليمتد بها العبادة عن العادة واختلف في انكار ما كونه ولانه لما تقدم  
الوصال كان بغيره انكاره الى يكون على خلاف العادة وعليه معنى العبادة والاحتياط  
عن بعض والناس سئلوا عن تحقق النية في حق النساء **باب ما يوجب القضاء والامانة**  
قال واذا اكل الصائم او شرب او جامع ما سبب لفطره والناس ان يخطئ وهو قول مالك  
لوجود ما ايضا والصوم فصار كالكلام ما سبب في الصلوة وجبة الاحتياط قوله عليه السلام  
لقد اكل او شرب ما سبب على صلاته فاما اطعمك اقمه وسماك واذا ثبت هذا  
في الاكل والشرب ثبت في الواقع للاستواء في الركبة بخلاف الصلوة لان نية الصائم  
مذكورة فلا يوجب السبب وانما ذكر في الصوم فوجب ولا فرق بين الفرض والنفل في النية



انقسام

لم يقبل ولو كان بخلافه او كذا فعليه القضاء خلافا لما في رجمته مائة بغيره بان سى و  
 انه لا يوجب وجوده وعند النسبان غالب لان النسبان من قبيل المتيقن والاكراه من قبل  
 غيره فيغيره فان كالمقيد والمريض في قضاء الصلاة فان نام فاحل لم يقبل لقوله عليه السلام كنت  
 لا يقبل في النسي وحياته وان غلظت ولا تلهي لم يجرى صورته بالجماع ولا معناه وهو الاشارة  
 عن شهوة بالمباشرة وكذا اذا انظر الى امرأة شهوة فامتنع لما بيننا وصار كالمشرك اذا  
 امتنى وكالمشرك بالثقة على ما قالوا ولو اوتى لم يقبل لعدم المتامني وكذا اذا اجتمع لحد  
 ولما روي ان لو انحل لم يقبل لانه ليس بين العين والرقبة منقطع والوضع يترشح كالوجه لا يخرج  
 من السام لا يمانح كما اذا غسل بالماء البارد ولو قبل لا يقبل صورة يديه اذا لم ينزل  
 لعدم المتامني صورة ومعتنى بخلاف الرجعة والمصاهرة لان الحكم ينكح اوزير على السبب بالماضي  
 في موضعين شائنا ان نزل يقبله او ليس فعليه القضاء دون الكفارة لوجوده في الجماع  
 ووجود المتامني صورة او معتنى بغيره لا يحل القضاء احتياطاً اما الكفارة فتقتضي حال  
 اجتنابه لا تارة تنذر في الشبهات كالحمد وولا باس بالقبلة اذا امن على نفسه اى الجماع  
 او الاشارة وكذا اذا لم يامن لان عنه ليس يقبل ويرتبا بغيره فخطا بعبادته فان لم يامن  
 عنه وانبع له وان لم يامن اعتبر عاقبة وكبر له وان فحق اطلق فيها في كمالين وتوجه عليه  
 ما ذكرنا والمباشرة في ظاهر الرواية مثل القبيل ونحن مجمدان كره المباشرة الفاحشة  
 لا تراقق ما تخلص من الفسنة ولو دخل حلقه ذاب وبه ذاك الصوم لم يقبل وفي الغيبة  
 انه يقبله صورة لوصول المقطر الى جوفه وان كان لا يتعدى به كالتزب وكحصاة  
 وجبة الاحسان انه لا يتسلخ الا متناع عنه فاشتبه الجبار والرخان ومختلف في الخط  
 والثلج والاقح انه يقبله لا مكان الا متناع عنه اذا اكد خيمته او سقط ولو اكل الحما  
 بين اسانه لم يقبل وان كان كذا يقبل ومال زفر جملة قد يقبل في الوجهين لان الختم حكم  
 الظاهر حتى لا يقبله صورة بل مضمة وان ان القليل مانع لانتانية بمنزلة ربيعة بخلاف  
 الكبد لانه لا يمتنح فيما بين الانسان والعاجل مقداره حقيقته وما ورا حقيق وان خرج  
 واخذ به يديه ثم اكله فيجب ان يقبله صورة كما روي عن محمد بن النعمان اذا استلج بمسمة  
 بين اسانه لا يقبله صورة ولو اكله ايده يقبله ولو مضى لا يقبله لاننا نسلنا وفي  
 مقداره حقيقته عليه القضاء دون الكفارة عند ابي يوسف وعند زفر جملة عليه الكفارة  
 ايضا لانه طعام معتبر ولا يجرى يوسف جملة انه يحاقه الطبع وان فرعه التي لم يقبل  
 لقوله عليه السلام من ماء عذرا فضا عليه ومن استقاء عذرا فعليه القضاء ولو شوى فيه

على الفم

على الفم وما دونه عذرا وكان لا الفم فسد عند ابي يوسف لانه خارج حتى استقض به الطهارة  
 وقد دخل وعند محمد رحمه الله لا يقبل لانه لم توجد صورة الفطر وهو الما بجماع وكذا المعنى وان  
 لا يتعدى به عذرة وان عذرة فسد بالاجماع لوجوده في حال بغيره فخرج فخرج صورة الفطر  
 وان كان اقل من ماء الفم فسد لانه لم يفسد لانه غير خارج ولا متنع له في الماء قال داود  
 فعند الكس عند ابي يوسف لعدم الخروج وعند محمد رحمه الله يقبل لوجود الفسنة منه في الماء قال  
 داود شفاء وعذرة ماء فيه فعليه القضاء ولما روي ان القليل منه وكذا في الكفارة عليه لعدم  
 الصورة وان كان اقل من ماء الفم فسد كذا عند محمد رحمه الله لانه لم يفسد وعند ابي يوسف  
 لا يقبل لعدم الخروج حكاه ثم ان ما لم يقبله عند عدمه من خروج وان عذرة فسد لانه لا يقبل  
 لما ذكرنا وعند ابنه يقبله فالحق بقاء الفم كشرة الفسنة قال ومن استلج بمسمة او كبره فطر  
 لوجود صورة الفطر والامانة عليه لعدم المعنى ومن جامع عذرا في احد السبيلين فعليه القضاء  
 استاء كالمصحة القانية والكفارة لكامل اجنبية وانما يشترط الاشارة في المذهبين  
 بان غسال وهذا لان قضاء الشهوة يتحقق بدونه وانما ذلك شيع وقته في حقه رحمه الله  
 انه لا يجب الكفارة بالجماع في الموضع المذكور عذرا بالجماع عذرا وانما يجب لان اجنبية  
 متحالة لقضاء الشهوة ولو جامع ميتة او مبرأمة فلا كفارة عليه انزل اول من نزل على الشافعي  
 رحمه الله لان اجنبية كمالها يقضاء الشهوة في محل مشتهى ولم يوجد ثم ان عذرا يجب الكفارة  
 بالواقع على الرجل يجب على المرأة وقال الشافعي رحمه الله في قول لا يجب عليها الا ما متعلقة بالجماع  
 وهو فعله وانما هي محل الفعل وفي قول يجب وتقبل الرجل عنها الرجل اجنبيا بقاء انكشافه وقوله  
 عليه السلام من فطر في حضانة فعليه ما على المظهر وكان تشتمل الذكر والاناث والانسب  
 جبانة انفسا ولا نفس الواقع وقد ذكرنا في ولا يتقبل عنها انما عذرة او عذرة ولا يجرى فيها  
 التحمل ولو اكل او شرب ما يتعدى به او ما يتعدى به فعليه القضاء والكفارة وقال الشافعي  
 رحمه الله الكفارة عليه لانها شرعت في الوطع بخلاف القياس لان رفع الذنب  
 بالهبة فلا يماس عليه غيره ولا ان الكفارة لتعلق بجبانة الفطر في موضع  
 على وجه الكمال وقد حكفت وبالكسب الاعان في كغيره عرف ان الفتوة غير مفرقة  
 لحد اجنبية ثم قال والكفارة مثل كفارة النظر لما روي ان محمد بن الاعرابي  
 مائة قال يا رسول الله هلكت واهلكت فقال ما اذا صغت فقال واقعت في  
 سحر وفساد صغت فقال هلكت على السلام اعنق رقبة فقال لا اهلك الا ربي يهتد  
 فقال نعم منه من متابعين فقال وهل جاءني ما جاءني الا من الصوم اطعم سبعين







والاصوم من الاولى والاقبل القول عليه السلام لا يصوم احد من احد من  
دخل في صوم النبط او صوم النبط ثم افسد فله طاعة فان قيل له انما يشرع بالمؤدى فلا  
يلزمه ما لم يشرع به ولنا ان المؤدى قرينة وعمل فوجب صلاته بالمعنى عن الاول  
واذا وجب المعنى يجب القضاة بتركه ثم عنده لا يباع الا فطر فيه بغير عذر في  
احد الروايتين لما بينا ويخرج بعدد الفباقة عذر القول عليه السلام اذ فطر وتفقوا  
مكانه واذا بلغ القبي او اسلم الكافر في بعض رمضان امسك ببقية يومه ففطر في وقت  
بالشبهة ولو افسد فطره لا فضاء عليها لان الصوم غير واجب فيه وما لا يوجب الفطر  
والا يثبت ولم يثبت يومها ولا ما مضى لعدم جوازها وهذا بخلاف الصلوة لان السبب  
فيها جزء المنقطع بالاداء فوجدت الاية عنده وفي الصوم جزء الاول والكله معدومة  
عنده وعن الجوهري ان اول الفطر والقبيل قبل الذوال ففطره لانه لو ترك  
وقت الاية وجد في الرواية ان الصوم لا يتجوز وجوباً واية الوجوب متقدمة  
في قوله ان الله يقضى لكم الدين في هذه الصورة دون الكافر على ما لا يوجب الفطر بل  
المنقطع عنها والقبي اهل له واذا نوى المسافر الا فطر ثم قدم المص قبل الذوال ففطر في الصوم  
اجزاء لان السفر ينافي اية الوجوب ولا صحة الشرع وان كان في رمضان فعليه  
ان يصوم الذوال المرفوض في وقت الاية الا يري انه لو كان مقيماً في اول اليوم ثم سافر  
لا يباع الا فطره في جانب الاقامة فهذا اولى الا انه اذا فطر في المسكين لم يلزمه  
الكفارة لقيام الميسر ومن اعني عليه في رمضان لم يضمن اليوم الذي حدث جبر الاعمال  
لوجود الصوم فيه وهو الامساك للمؤدى بالنية اذ الظاهر وجوده عند معنى ما بعد  
لانعدام النية وان اعني عليه في اول النية منه فضاء كذا غير يوم تلك النية لما فيها  
وقال مالك لا يقضى بالبعد لان الصوم رمضان عند نيتها وما بينية واحدة بمنزلة ما كانت  
وعندنا لا يضمن النية لكل يوم لانه عبادات متفرقة لانه يتجمل بين كل يومين ما يمس  
بزمان هذه العبادة بخلاف الاعسلاف ومن اعني عليه في رمضان كذا فضاء لانه  
ينزع حرج بعض الفقهاء ولا يزيل كل فيصير عذراً في ان جبر لاني الاسقاط ومن جرح  
في رمضان كذا لم يقضه طاعة لما كان هو بغيره بالاعمال وانما المصطفي هو جرح والاعمال  
لا يستوعب الشرع طاعة فلا جرح ويجوزون بشئونه فيتحقق جرح وان افاق المجنون  
في بعضه قضى ما مضى طاعة لانه قد وان قضى بها يقول ان لم يجب عليه الاداء لانعدام  
الاية والقضاة حرجت عليه فصار كالمستوعب وكان السبب قد وجد وهو الشر

والا يثبت بالنية وفي الوجوب ما يندب ويهيئ صوره من طاعة على وجه لا يخرج في ادائه بخلاف  
المستوعب لانه يخرج في الاداء طاعة ما يندب ومانه في مخالفتها ثم لا يخرج بين الامساك والعبادة  
فيلزم منه في كل من الرواية وعن محمد انه نوى ما لانه لا يمنع مجتهدا بالتحقق بالاعتناء ما اجد  
المخالف بخلاف ما اذا بلغ طاعة ثم جرح وهذا مختار لبعض المشايخ ومن لم ينفذ في رمضان  
كله لا صوما ولا فطرا فعليه فضاوة وقال زكريا نوى صوم رمضان بدول النية في  
حج القضاة المقيم لان الامساك مستحق عليه فعلى اى وجه يؤدى يقع عنه كما اذا وسب  
كل النصاب من الفطر وانما المستحق الامساك بحجة العبادة ولا عبادة الا بالنية  
وفي هذه النصاب وجد نية الفطرة على فرض ان يكون ومن اصبغ غير ما هو وللصوم فاعل  
فلا كفارة عليه عند اى حنفية رحمة الله وقال زكريا رحمه الله الكفارة لانه نداء بغير  
النية عنده وقال ابو يوسف رحمه الله اكل قبل الذوال يجب الكفارة لانه فوط  
امكان التحصيل فصار كغائب الغائب ولا يوجب حنفية رحمة الله ان الكفارة تعلقت  
بالاقتداء وهذا امتناع ان يصوم الا بالنية واذا خاضت المرأة او نفست فطرت  
وقضت بخلاف الصلوة لانه يخرج في قضاءها وقد قرئ الصلوة واذا قدم المسافر طهر  
فما مضى في بعض النماز امسك ببقية يومه وقال الشافعي رحمه الله لا يجب الا يمسك  
وعلى انه انما يمسك كل من صار اهلاً للصوم ولم يكن كذلك في اول اليوم هو يقول  
خلف طاعة لا يجب الا على من تحقق الاصل في حقه كالمفطر مستعده او مخطينا ولما اوجب  
قضاء جميع الوقت اصلاً لا خلافاً لانه وقت معظم بخلاف النماز بعض والنفس والمغنى  
والمسافر حيث لا يجب عليهم حال قيام هذه الاية لتحقيق المانع عن التنية حسب  
حسب حقيقة عن القدم قال واذا استخروا يومين ان لا يمسك فضاء ما هو فطرح او فطر وهو  
يرى ان الشمس قد غربت فاذا لم يمسك لم يوجب امساك ببقية يومه فضاء لحي الوقت بالقدرة  
الممكن او لقها للوقت وعليه القضاء لانه حتى مظنون بالمثل كما هو في المغنى والمسافر ولا  
كفارة عليه لان الجنازة فاحصة لعدم القصد وفيه حال عمر رضي الله عنه ما كان فضاء لانهم  
قضاة يؤتم بسيرة والاداء بالغير الجواز في وقت بيتا في الصلوة ثم التمسك بقوله  
عليه السلام تسروا فان في السجود بركة والمسحب ثأخيه لقوله عليه السلام ثمان  
من اخلاق المسلمين يغفل الا فطر وناخيه سجود وتسوك الا ان اذ انك في الفجر  
ومعناه تساوى الظنين والافضل ان يرفع يده عن الحرام ولا يجب عليه ذلك  
ولو اكل فوضعه ثم لان الاصل هو التيسر وعن اى حنفية رحمة الله لو كان في موضع



لا يستبان اليقين والاعتقاد او كالمبصرة على وجه اليقين لا باكل ولو  
اكل فقد اساء لقوله عليه السلام قد ما يبرئنيك الى ما يبرئنيك وان كان الكبرياء انه  
والغير طالع فعليه قضاء واما على ما يوجب الزمان وفيه الاحتياط وعلى ظاهر الرواية فاف  
عليه لان اليقين لا يزال الا بطلان ولو ظهر ان الغرض لا كفارة عليه لانه بناء الامر على  
الاصل فلا يتحقق التعمد ولو شك في ذلك فليس لا كفارة لان الاصل هو ان  
ولو اكل فعليه القضاء على الاصل وان كان الكبرياء انه اكل قبل الغروب فعليه القضاء  
رواية واحدة لان التمسك هو الاصل ولو كان شاكاً فيه وتبين ان ذلك لا يغيره فاف  
بعد ذلك من غير فعلية القضاء دون الكفارة لان الاشتباه استند الى القياس  
فتحقق الشبهة وان بلغه كبريت وعلمه فذلك في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله عنه انها  
تجب وكذا انها لا تستبان ولا اشتباه فلا شبهة وجه الاول في ان التمسك لا ينظر الى  
القياس ولا يفتى بالعلم كقول الاب جارية ابنه ولو اجمعت قطع ان ذلك لا يغيره فاف  
مشقة فعلية القضاء والكفارة لان التمسك ما استند الى دليل شرعي الا اذا اختلف  
فقيه بالفساد لان الفتوى دليل شرعي في حقه ولو بلغه كبريت وعلمه فذلك عند  
محمد رحمه الله لان قول الرسول لا ينزل عن قول المفسر وعن ابي يوسف خلاف ذلك لان  
على السامع الا فتى بالفتوى لعدم الالزام في حقه الى معرفة الا حاشا وان عرف  
تأويله تجب الكفارة لا قضاء الشبهة وقول الا وانه لا يورث الشبهة لمن اختلف  
القياس ولو اكل بعد انما يتحقق فعلية القضاء والكفارة كيف ما كان لان الغرض  
من اكل القليل والحديث مؤول بالاجماع واذا جوعت الناقة او الجوزة وصاحبة  
فعلية القضاء دون الكفارة وقال زفر وانشأ في رحمه الله لا قضاء عليها  
اعتباراً بان سى والغرض منها انما يمنع عدم القضاء وانما ان الشك يغلب وجوده  
وهذا ما ورد ولا تجب الكفارة لان عدم اجابة فصل فيما يوجب على نفسه واذا قال على عموم  
يدل على ان الغرض من هذا التمسك هو صحة ما خلافاً لغيره والشافعي بما يقول ان الله نذر بما هو  
معصية لورود التمسك عن صوم هذه الايام وانما الله نذر بصوم مشروع والشافعي لغيره  
وهو ترك اجابة دعوة الله عز وجل فيصير نذره لكنه لا يغير احكاماً عن المعصية  
المجاورة ثم يفتى بها لا لوجوب وان صام فيه يخرج عن العدة لانه اذا اواه كما التمسك  
وان نوى بينة فعليه كفارة بجان يعني اذا افطر وهذه المسئلة على وجوه مستترة  
ان لم ينو بينة او نوى النذر لا غير او نوى التمسك ونوى ان لا يكون بينة يكون نذراً

انما التمسك في الصوم  
من اكل فانما هو التمسك  
فيما لا يكون بينة

لانه نذر بصيغة كيف وقد قرره بغزمية وان نوى اليقين ونوى ان لا يكون نذراً  
يكون بينة لان اليقين محتمل كالكفر وقد عينة وتنفى عنه وان نوى ان لا يكون نذراً ويحبها  
عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وتكفي في يوسف رحمه الله يكون نذراً وان نوى اليقين لا غير  
كذلك عندهما وعنده يكون بينة لابي يوسف رحمه الله ان الله رقه حقيقة والمبطل في  
لا يتوقف الاول على الشبهة ويتوقف الثاني فلا ينظر في المجاز بينهما وبينه وعنده بينهما  
بغير الحقيقة ولها انه لا ينافي بين الجاهل لانهما يقتضيان الوجوب الا ان الله  
يقتضيه لعينه واليهين لغيره فيجبها على باليد على ما يجب بين جرمي الشك والمعاينة  
في الحقيقة بشرط العوض وتوفال على صوم هذه السنة افطر يوم الفطر ويوم النحر  
وقضا لان النذر بالنسبة للمعصية نذر بهذه الايام وكذا اذا لم يعين لكنه شرط  
السامع لان المتابعة لا يفي عنها لكن يقتضي في هذه الفصل موصولة تحقيقاً للسامع  
بقدر الامكان ويأتي في هذا خلاف زفر وانشأ في الفتوى عن الصوم فيها وهو قوله  
عليه السلام ان لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام شرب واكل وجماع وقد بين  
الوجه فيه والغرض من ذلك لم يشترط السامع لم يجز صوم هذه الايام لان الاصل  
فيما لم يشره الكمال والموتوى ما يقضي للمكان انتهى بخلاف ما اذا اعتذر لانه التمسك يوسف  
الفتوى ان يكون الا اذا بالوصف المكنون وعليه كفارة بجان ان اراد بينة وكفارة  
وجوه من اصبح يوم النحر صائماً ثم افطر لا شئ عليه وعن ابي يوسف ومحمد رحمه الله  
في التمسك ان عليه القضاء لان الشروع من ثم كان التمسك كفارة كما شرع في الصلوة في  
الانوات المكدوبة والغرض لا يوجب حنيفة وهو ظاهر الرواية ان ينقض الشروع في الصوم  
بتمسك بما حاشا بحيث لا يفتى على الف على الصوم فيصير مكناً للشافعي فيجب الاجابة ولا يثبت  
وجوب القضاء بينة عليه ولا يصير مكناً للشافعي ينقض التمسك وهو الموجب ولا ينقض  
الشروع في الصلوة حتى تتم ركعة ولهذا لا يثبت بها كفارة على الصلوة فيجب صيانة  
الموتوى فيكون مضموماً بالقضاء وعن ابي حنيفة انه لا يجب القضاء في فصل ايضاً والظاهر  
هو الاول **باب الاعتكاف** قال الاعتكاف منسحب والقصة ان شئته مؤكدة لان  
التي صلى الله عليه وسلم واطب عليه في العشر الاواخر من رمضان والمكث في البيت ليلة  
وهو البيت في المسجد مع الصوم ونية الاعتكاف اما البيت فركنة لا يثبت عنه مكان  
وجودة به والصوم من شرطه عندنا كما ان الشافعي رحمه الله والنية شرط في سائر  
العبادات هو يقول ان الصوم عبادة هو اصل بنفسه فلا يكون شرطاً لغيره وانما قوله



عليه السلام لا اعتكاف الا بالاصوم والقياس في معاملة النفل المنقول غير مقبول في الصوم  
 شرط لصحة الواجب منه رواية واحدة وصحة التطوع فيها رواه الحسن عن ابي جعفر عليه السلام  
 الظاهر ما روينا وعلى هذه الرواية لا يكون اقل من يوم فيكون الصوم من شرطه وفي رواية  
 الاصل وهو قول محمد رحمه الله انه ساعة فيكون من غير صوم لان منبني النفل على المساء  
 الا بانه لا يقع في صلوة النفل مع القدرة على القيام ولو شرع فيه ثم قطع لانه لا يفسد  
 في روايته الاصل لانه غير مقدر فلم يكن القطع البطال وفي رواية يحسن رحمه الله لانه  
 مقدر باليوم كالصوم ثم الاعتكاف لا يقع الا في مسجد جماعة لقول حذيفة رضي الله عنه  
 لا اعتكاف الا في مسجد جماعة وعن ابي جعفر انه لا يقع الا في مسجد يعني فيه الصلوة  
 الخمس لانه عبادة فيجتمع بها كان تؤدى فيه اما لانه لا يقع في مسجد من غير الجماعة  
 لصلواته فيستحق الشكر فيه ولا يخرج من المسجد الا حاجة الانسان او الحاجة الى  
 فتمسك عائشة رضي الله عنها لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج من مسجده الا حاجة  
 الانسان او الحاجة ولانه معلوم وقوعه ولا بد من الخروج في نفسه فيجب الخروج لهما  
 مستثنى ولا يمكن بعد فترته من الظهور لان ما ثبت بالضرورة فيقدر بقدره واما  
 الجمعة فلا تخرج من ايام حوائجه وحلوم وقوعه وقال ابن قتيبة رحمه الله لا يخرج من المسجد  
 لانه يمكن الاعتكاف في جماعة ونحن نقول الاعتكاف في كل مسجد منه وع واما الخروج  
 بالضرورة مطلقا في الخروج ويخرج حين نزول الشمس لان الخطأ يتوجه بعد  
 وان كان من غير المسجد عند الخروج في وقت يمكن اذراكها ويصلي فيها اربعاً وفي رواية  
 ستة والايح سنة والركعتان تحية المسجد وبعد ما اربعاً اوتى على حسب الخلاف  
 في سنة الجمعة وسنة التواريخ لها ما لحقت بالاولا في المساجد كغير ذلك  
 لا يفرض اعتكافه لانه موضع اعتكاف الا انه لا يستحب لانه التعم او في مسجد  
 واحد فلا يفته في مسجد من غير ضرورة ولو خرج من المسجد بغير ضرورة فاعتكافه  
 عند ابي حنيفة رحمه الله لو جرد المشافى وهو القيس وقال لا يفرض حتى يكون اكثر من نصف  
 يوم وهو الحسن لان في القليل ضرورة قال واما الكل والشرب فيكون منعتكاف  
 لانه عليه السلام لم يكن له اذى الا المسجد ولانه يمكن قضاء هذه الحاجة في المسجد ضرورة  
 في الخروج ولا بأس بان يسبح ويبسج في المسجد من غير ان يحضر الصلاة لانه قد يحتاج الى  
 ذلك بان لا يجد من يقوم لحاجة الا انهم قالوا لا يكره احضار الصلاة يسبح والشرب لان  
 حرر عن حقوق العباد وفيه شغل با وكبره كغير المعتكف يسبح والشرب فيه قوله عليه السلام

في صلاة الصلوة

جنبوا ما

جنبوا ما جاءكم سبياً لكم الى ان قال وبسبحكم وشرككم ولا يتكلم الا بحجة وبرهان القم  
 لان صوم القم ليس بقرينة في شرب لبن لانه يتجانب ما يكون ثامنا ويحكم على المعتكف  
 الوطئ لقوله تعالى ولا تبأسوا منكم وانتم عاكفون في المساجد وكذا في الصلاة  
 لانه من دواعيه فيجوز عليه ان يكون في كل ايام من خلاف الصوم لان الكف كونه  
 لا محظورة فلم يتعد الى دواعيه كان جامع لهما او لا كما هو او ما سببا ليل اعتكافه  
 لان القم محل الاعتكاف بخلاف الصوم وحالة المعتكفين منكرة فلا يفرض لبيان  
 ولو جامع فيها دون الفرج فانه لا يوقل او ليس فانه لا يطل اعتكافه لانه في موضع جامع  
 حتى يفرض الصوم ولعلم نزل لا يفرض وان كان محظورا لانه ليس في موضع جامع وهو  
 المفرد ولهذا لا يفرض الصوم قال ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام لزمه اعتكافها  
 بما يراها لان ذكر الايام على سبيل الجمع متناول ما يراها من القبلى بالانكسار من ايام  
 والاولى بالبراءة وكانت متتابعة وان لم يشترط التتابع لان منبني الاعتكاف على التتابع  
 لان الاوقات كلها فانه لا يخلف الصوم لان منبني على التتابع لان الايام في غاية الصوم  
 فيجب على التتبع حتى ينتهي على التتابع وان تولى الايام فانه تحت منبني لانه تولى في نفسه  
 ومن اوجب على نفسه اعتكاف يومين لزمه بليلة ما وقال ابو يوسف رحمه الله لا يدخل اليك  
 الا ولى لان المنفى غير مجمع وفي المنسوبة ضرورة الاتصال وجه الظاهر لان في المنفى معنى الجمع  
 فيلزمه باسقاط ايام العباد **كتاب الحج** واجب على الاحرار البالغين العقل والاعمال  
 اذا قدروا على الرأى والارادة فاضلا على المسكين ولا بد منه وعن القصة عماله الى حين عود  
 اذا كان الطريق امنا وصفه بالوجوب وهو في نفسه محتمل فيمنع بالكتاب وهو قوله  
 تعالى والله على الناس حج البيت اية ولا يجب في القرى الا مرة واحدة لانه عليه السلام قبل الحج  
 في كل عام امرة واحدة فقال لابي مرة فمن زاوره فليطرح وان سبب البيت وانه لا بعد  
 فلا يشك الوجوب ثم هو واجب على الفور عند ابي يوسف وعن ابي حنيفة ما يدل عليه وعند محمد  
 والله في حق النافر لانه وطبقه العرف كان المعرفه كالوقت في الصلوة وجه الاول انه  
 يتحقق بوقت خاص والموت في سنة واحدة غير ما ورثه بقسوس اصحابنا ولهذا كان الحج  
 افضل بخلاف وقت الصلوة لان الموت في سنة واحدة وانما شرطه في البيع لانه عليه السلام لا يبيع  
 حج ثم اعتق فعليه حجة الاسلام واما ما يفتى في عشر حج ثم بلغ فعليه حجة الاسلام ولانه عبادة  
 والعبادات باسرها موصوفة عن القسرين والعقل شرط في التكليف وكذا الحج لا يخرج لان  
 الجور ولا لانه والاعمال اذا وجد من ينفذ مؤنة سفره ووجوده اذ احاطه لا يجب عليه الحج











و وضع شفتيه عليه وقال الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
 علي بن ابي طالب وحدث فرجة فاستلمه والافاستقبله وقلن وكنه ولان الله لم يشأ  
 عن ذلك علي بن ابي طالب قال وان كنهه ان يمشي بده كالعرجون وغيره ثم قيل ذلك  
 فعل لما روي انه عليه السلام طاف بالبيت على راحته واستلم الاركان بحجته وان لم يتطعم شيئا من  
 استقباله وكنه وقلن وكنه صلى الله عليه وسلم ثم اخذ عن كنبه فمضى الى باب وقد اخرج  
 رداءه فطوف بالبيت سبعة اشواط لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم استلم الحجر ثم اخذ من كنبه فمضى الى باب  
 فطاف سبعة اشواط والافطباع ان يجعل رداءه تحت ابطه الايمن ويضعه على كتفه الايسر  
 وهو سنة وقد نفى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وجعل طواف من وراء الحليم وهو يوم طوف  
 فيه الحليم سبكي به لانه حليم من البيت كسركي حجران من حجر مني من حجر البيت كسركي حجران  
 في حديث عائشة رضي الله عنها فان حليم من البيت وطاف بحجر الطوف من وراءه حتى لو دخل الفرجة  
 التي بينه وبين البيت لا يجوز ان انه اذا استقبل حليم وحده لا يجوز الصلوة لان فرتة التوجه  
 بنص كتاب فلتا نأوي كما مثبت بحجر الاحزاب والاحزاب في الطواف ان يكون رداءه قال  
 ويرى في الشاة ان اول من الاشواط والركل ان تيز في شاة الكنفون كالباب من شاة الكنفون  
 وذلك مع ان طابعه وكان كنبه في الحجرة كنبه كنبه قالوا انهم حتى يشرب من الحجرة  
 بعد زوال السب في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبعده قال وكنت في البها في البها في البها  
 على ذلك القوي رواة كنهت رسول الله صلى الله عليه وسلم والركل من الحجر كنبه كنبه كنبه  
 من ركل رسول الله صلى الله عليه وسلم فان زجه كنبه في الركل فام فاذا وجد مكانا ركل لانه لا بد  
 فيقف حتى يعينه على وجه السنة بخلاف ان كلام لان انقبال ركل له حال ليس كنبه كنبه كنبه  
 لان اشواط الطواف ركعات الصلوة كما يفتح كل ركعة بالكتبة ففتح كل شوط بالسلام  
 وان لم يتطعم استعمال سقنن وكنه وقلن علي ما ذكرنا ونسلم الركبن البها في حوض في ظاهر  
 الرواية وعن محمد رحمه الله انه سنة ولا يستلم فيها فان النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان يستلم ما بين الركبن ولا يستلم غيرها ونجتم الطواف بالسلام ثم يمشي السلام  
 ثم ياتي المعام فيقف ركعتين عند واجبت بقتير من المسجد بها واجبت عندا وقال  
 رحمه الله سنة لا تقدم دليل الوجوب وانما قوله عليه السلام ويفعل الطائف  
 لكل اسبوع ركعتين والامر للوجوب ثم بعد والي كنبه كنبه كنبه كنبه كنبه كنبه كنبه  
 عليه وسلم لما صلى ركعتين عاد الى الحجر فاستلمه والاصل ان كل طواف بعد  
 سعي يعود الى الحجر لان الطواف لا كان يفتح بالسلام كنه التسع

فلهذا السعي يفتح به بخلاف ما قاله من بعد سعي قال وهذا الطواف طواف القدر وسعي  
 طواف النجاة وهو سنة وليس بواجب وقال مالك رحمه الله انه واجب لقوله عليه السلام  
 من اتي البيت فليحج بالطواف ولما ان الله تعالى امر بالطواف مطلقا والامر للمطلق لا يقتضي  
 احكاما وقد تعين طواف الزيادة بالاجماع فيما رواه سواد بحجة وهو دليل القبا في سعي  
 على كل طواف القدر لا تعلم القدر في حقيقته قال ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه  
 البيت ويكبر ويقل ويصلي على النبي عليه السلام ويرفع يديه ويدعو الله تعالى بما جاء به  
 لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صعد الصفا حتى اذا نظر الى البيت قام مستقبل القبلة  
 يدعوا الله تعالى ولان الشاة والصلاة بعد من على الرعاء توفيا الى الاجابة كما في  
 غيره من الدعوات والرفع سنة الله تعالى وانما يصعد بقدر ما يصعد البيت براء منه لان  
 الاستقبال هو بالصعود ويخرج الى الصفا من احي باب شاة فاخرج النبي صلى الله عليه وسلم  
 من باب بني مخزوم يسمى باب الصفا كان اقرب الابواب الى الصفا لانه سنة قال ثم  
 يخط نحو المروة ويحشي على شاة فاذا بلغ المروة سعي بين الميادين الاخر من سعي  
 ثم يحشي على شاة حتى ياتي المروة فيصعد عليها ويفعل كما فعل الصفا لما روي ان النبي صلى  
 عليه وسلم نزل من الصفا وجعل يحشي نحو المروة وسعي في بطن الوادي حتى اذا خرج من  
 بطن الوادي مشى حتى صعد المروة وطاف بينها سبعة اشواط قال وهذا شوط  
 فطوف سبعة اشواط يبدأ بالصفا ونجتم المروة ويسعي في بطن الوادي في كل شوط  
 لما رواه سواد في الصفا كقول النبي صلى الله عليه وسلم ابدوا بما بدأ الله تعالى به ثم السعي  
 بين الصفا والمروة واجب وليس بركن وقال الشافعي انه ركن لقوله عليه السلام ان الله  
 كتب عليكم السعي فاسعوا ولما قوله تعالى فلا جناح عليكم ان تطوفوا بهما ومثله يستعمل  
 في الا بانه فيفتح الركبتين والاحجاب الا انما عدنا عنه في الاحجاب ولان الركبتين  
 لا تثبت الا بدليل مطلق به ولم يوجد في موضع ما روي كتب احجابا كما في قوله تعالى  
 كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت الاية قال ثم يعيم بكنه حونا لانه محوم بالجمع فيجعل  
 قبله الا بان بافعاك ويطوف بالبيت كما بدأه لانه يشبه الصلوة قال عليه السلام  
 الطواف بالبيت صلاة والصلاة خير من شاة فلهذا الطواف الا انه لا يسعي عقب هذه  
 الاطوفة في هذه المدة لان السعي لا يجب فيه الاخرة والتسفل بالسعي غير مشروع ولا يصلي  
 لكل اسبوع ركعتين وحي كنه الطواف على شاة قال واذا كان قبل يوم المروة  
 بيوم فخطب الامام خطبة يوم فيها انشأ يخرج الى حقا والصلاة بعمرات والوقوف

وهذا الذي



والا فانه قال صلى الله عليه وسلم ان في كل خطبة او لها ما ذكرنا وثلاث بركات يوم عرفة  
والثاني انه يمتحن في كل يوم في كل خطبة بين كل خطبتين يوم وقيل في كل خطبة في  
ثلاثة ايام متواليين او لها يوم التوبة لانها ايام التوبة ويجمع الحاج والعمرة في كل يوم  
ويوم التوبة ويوم النحر يوم اشغال فكان ما ذكرناه انفع وفي الغروب يخرج واذن صلى  
اليوم التوبة بمكة خرج الى منى فيقيم بها حتى يصلي الفجر من يوم عرفة لما روي ان النبي  
صلى الله عليه وسلم صلى الفجر يوم التوبة فقامت الشمس الى منى فقامت في الظهر  
والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم رجع الى عرصات وتوبات بمكة ليلة عرفة وصلى بها  
الفجر ثم غدا الى عرصات وعمرى اجزاء ولان لا يتصل بمكة في هذا اليوم فانه شك  
وقد ساد في مكة الاقصد برسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثم توجه الى عرصات فيقيم بها  
لما روينا وهذا بيان الاولوية اما لو وقع فيه جاز لان لا يتصل بمكة المأتم حكم قال  
في الاصل ونزل بها مع الكناس لان الانشاء والتجديد والحال حال التفرغ والاجابة  
في الحج ارجى وقيل في رواه ان لا ينزل على الطريق لئلا يصيب على الماء قال فاذا انزلنا  
الشمس يصلي الايام بالناس الظهر والعصر فيمنع خطبة يعلم فيها الكناس الوقوف  
بعرفة والمزلة في روى جاز ونحو ذلك وطواف الكعبة في خطبة يعلم فيها الكناس الوقوف  
بمكة كما في الحديث فلهذا روى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال فاكثرت خطبتي في الصلاة  
لانها خطبة وعظمت وتذكر فيها شبهة الصلاة والعيد والارباب والمقصود في العلم  
المأتم في كل يوم في كل خطبة بعد الصلاة الايام لم يثبت في المؤذنين كما في جمعة  
وعن ابي يوسف انه يؤذن قبل فروع الايام وعنه انه يؤذن بعد خطبة الفجر ما ذكرنا  
لان النبي صلى الله عليه وسلم لما فزع واستوى على فقه المؤذنين بين يديه فيقيم المؤذنين  
بعد الفجر من خطبة لانه اوان الشروع في الصلاة فاستبينة فانه يصلي يوم الظهور  
والعصر في وقت الظهر باذانين واما ما بين وقت ورود النفل المستفيض بانفاذ الردة  
بالجمع بين الصلواتين فيما روى جاز روى النبي صلى الله عليه وسلم صلواتها باذان  
واما ما بين ثم ياتي المؤذن للظهر ويقوم للظهر ثم يقوم للعصر لان العصر يؤدى قبل وقت  
المعصية فينبغي ان لا تأخر الصلاة ولا يتطوع بين الصلواتين تخصيصا لمقصود  
الوقوف ولما تقدم العصر على وقت فلو انه فعل فعل كروا واعادوا الاذان للعصر في كل  
الرواية فلا خلاف لما روى عن محمد رحمه الله لان استعماله بالخطبة او بعمل آخر يقطع فور الاذان  
والاول فيعيد العصر فان صلى بغير خطبة اجزاء لان هذه الخطبة ليست بغير فنية قال

ومن صلى الظهر

ومن صلى الظهر في حله وحده على العصر في وقت عرفة عند الحقيقة رحمه الله وقال في الجمع بينهما المنفرد  
لان جواز الجمع للحاجة الى عند الوقوف والمنفرد يحتاج اليه والاي حنفية رحمه الله ان الخطبة  
على الوقت فرعى بالنعوذ على يجوز تركه الا فيما ورد في الشرح به وهو الجمع بالجمعة مع الايام  
والقديم لصيانة الجماعة لانه يبين عليهم الاجتماع للصلاة بعد التفرغ في الموقف لما ذكرنا  
مما حاذى ثم عرفت ان حنفية الايام شرط في الصلواتين جميعا وقال في حله في العصر فانه لانه  
هو الخيرة من وقت وعلى هذا الخلاف الاخير بالجمع والاي حنفية ان التقديم على خلاف الناس  
عرف شرطه انما كانت العصر رتبة على ظهر مؤذني الجماعة مع الايام في حالة الايام بالجمع  
فيقتصر عليه ثم لا بد من الايام بالجمع قبل الزوال في رواية تقديم الايام على وقت الجمع وفي  
رواية اخرى يكتفى بالتقديم على وقت الصلاة لان المقصود به الصلاة حال ثم توجه الى الوقوف  
فمنع بغيره من الوقوف مع عقبة الفجر من الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم رجع الى الموقف  
عقيب الجبل لئلا يسي حبس الرحلة والموقف موقف الايام قال وعرفات كلها موقف الايام في حله  
لقول صلى الله عليه وسلم عرفات كلها موقف وارفعوا عن ليل عرفة ولا تزلوا فكل موقف  
وارفعوا عن اذى عرفة قال وفيه في الايام ان يقف بعرفة على اصله لان النبي صلى الله عليه وسلم  
وقف على اقامته وان وقف على فريضة جاز والاول افضل لما بينا وبيننا ان يقف مستقبل  
القبلة لان النبي صلى الله عليه وسلم وقف كذلك وقال صلى الله عليه وسلم فكل موقف ما كان طيبا  
بالقبلة ويعدو ويقوم الناس المأتم لما روى النبي صلى الله عليه وسلم كما كان يدعو يوم عرفة  
ما رواه بريدة كالمستطعم المسكين ويدعو يا شاة وان ورد الارش ببعض الدعوات وقد اوردنا  
تفصيلا في كتابنا المستقيم بعدة المأتم في عدة من المأتم بتوفيق الله تعالى قال  
ويقيم الناس ان يقفوا بعرب الايام لانه يدعو ويقيم فيجاء ويسجد ويقيم ان يقف وراء  
الايام ليكون مستقبل القبلة وهذا بيان ان فضيلة لان العرفة كلها موقف على ما ذكرنا  
قال فيجب ان يغتسل قبل الوقوف بعرفة ويجتهد في الدعاء اما الاغتسال فانه سنة  
وليس بواجب ولو اكتفى بالوضوء جاز كما في جمعة والعيد وعنده الايام واما الاجزاء  
فلانه عليه السلام اجتهد في الدعاء في هذا الموقف لانه فاستجاب له في الدعاء والخطبة  
وتبني في موقفه بعد ساعة وقال فاكثرت خطبتي في القبلة كما يقف بعرفة لان  
الاجابة بالناس قبل الاشتغال بالاركان ولما روى النبي صلى الله عليه وسلم ما زال  
يقف في حجره العقبين ولان القبلة فيه كالكبير في الصلاة فبات في حجره من حجر الايام  
قال فاذا غربت الشمس فامس الايام وان كان على بيتهم حتى ياتوا المزلة لانه النبي صلى الله عليه وسلم







والرعي عليه السلام صلى الله عليه وسلم من مخطوآت الاحكام فيقدم عليه النجى واما على النجى بالنجية لان الرعي  
الذى بانى بالمفرد والنجى والكلام في المفرد وكلما افضل لقوله عليه السلام رحم الله المختصين احمد بن محمد  
تاج الدين رحمه الله عليه ولان كل من اكل في قضاء النجى والمقصود في التفسير بعض التفسير  
عاشبه الاعمال مع الصوم ويكتفى في كل ربع الاس عشرين بالمسح وعلى الكل اولى  
افشاء ويقول الله صلى الله عليه وسلم والتفسير ان باخذ من رؤس شعرة مقدرا لا تخطه قال وانه  
مثل كل شئ الا النساء وقال مالك رحمه الله الطيب ايضا لانه من وادعى اجماع  
فيما دون الفرج عند ما خلا ما للثمن فمن رده لانه قضاء الشهوة بالناس فمؤخر الى تمام  
الاحلال ثم الرعي ليس من اسباب التحلل عند ما خلا ما للثمن فمؤخر الى تمام  
كالنجى فيكون بمنزلة في التحلل وان كان يكون مطلقا يكون جارية في غير اوانه كالحمل والرعي ليس  
في غير اوانه بخلاف الطواف لان التحلل الحلي السابق لايه قال ثم بانى منه من يومه ذلك  
ومن الفداء من بعد الفدية في طواف البتة طواف الزيادة سبعة اشواط لاروى  
النبي عليه السلام لما حلق افاض الى مكة فطاف بالبيت ثم عاد الى مكة وحلى الطهر بمكة ووقته  
التي لان الله تكا عطف الطواف على التبع قال فكلوا ثم قال وليطوفوا بالبيت فكان  
وقته ما وجدوا ولوقته بعد طواف النجى من يوم النحر لان ما عليه من الليل وقت الوقوف  
بعرفة والطواف مرتب عليه وافضل هذه الايام وطحا كما في التفسير وفي الحديث فخذوا  
اولها فان كان سحى بين الصفا والمروة عقيب طواف القدم لم يركب في هذا الطواف  
ولاسحى عليه وان كان لم يقدم السحى ركب في هذا الطواف وسحى بعد لان السحى لم يسح  
الامرة واحدة والركل ما يسح الامرة في طواف بعد سحى وابتدئ ركعتين بعد هذا الطواف  
لان ختم كل طواف ركعتين وهذا كان الطواف او فلما لا يتبين قال وقدر الله النساء لمن  
بالحنى السابق اذ هو المحلل بالاطواف الا انه اخر عطف على النساء قال وهذا الطواف  
هو المفرد في الحج وهو ركعتان في اذ هو لما مورب في قوله كما وليطوفوا بالبيت العتيق  
وليس في طواف الاضحية وطواف يوم النحر ويكره تأخيره عن هذه الايام لما يتبين انه مؤخر  
براه وان اخوه عند الله دم عند النبي فنبهه وسببه في باب الجذبات ان شاء الله كما  
قال ثم يعود الى ما تقدم بهما لان النبي عليه السلام رجع اليها كما روتها ولانه يعطى عليه الرعي  
وموضع يميني فاذا زلت الشمس من اليوم الثاني من ايام النحر رجلي الجاهل الثالث  
فتبدي بالتي في سبعة اختلف فيها سبع حقيقتين يكبر مع كل حصاة ويقف  
عند ما ثم يركب اتي بها مثل ذلك ويقف عند ما ثم يركب حبرة العقبة كذلك

[illegible]

وللغیر

والابن عنده انه روى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وبقيت عنده خبرين في العلم الذي فيه الحسن والحسين عليهما السلام وبقيت عنده خبرين في العلم  
 علي النبي صلى الله عليه وسلم وبقيت عنده خبرين في العلم الذي فيه الحسن والحسين عليهما السلام وبقيت  
 وذكر من جهته عن خبرين في العلم الذي فيه الحسن والحسين عليهما السلام وبقيت عنده خبرين في العلم  
 في هذه المواقف لان النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اغفر لمحتاجي وللمحتاجين وللمحتاجين  
 ان كل ربي بعد ربي وبقيت عنده لانه في وسط العباد فباني بالعبادة وفيه وكل ربي  
 بعد ربي وبقيت عنده لان العباد قد انتهت ولهم في العباد بعد جرة العباد في يوم  
 ايضا قال واذا كان من الغد ربي بكار الساعات بعد ربي والشمس كانت فان اراد ان يغفل  
 الغد فليكن له وان اراد ان يغفل ربي بكار الساعات يوم الاربعة بعد ربي والشمس فليكن له  
 فمن يغفل في يومين فلا ثم عليه ومن يغفل في يومين فلا ثم عليه ومن يغفل في يومين فلا ثم عليه  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صبر حتى ربي بكار الساعات في اليوم الرابع ولان يغفل في اليوم الرابع  
 الرابع فاطلع الفجر لم يكن له ان يغفل في وقت الرمي وفيه خلا في ربه وان قد  
 انه في هذا اليوم يعني اليوم الرابع قبل الزوال بعد طلوع الفجر بانه عنده حقيقة في يومه  
 استحسن وقال لا يجوز ان يعتد بسائر الايام وانما الساعات في حصة الفجر ما لم يغير  
 الفجر ولا منه به روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ولانه لا ظهر في الغد في هذا اليوم  
 في حق الله ان كان يظهر في جواره في الاوقات كلها اولى بخلاف اليوم الاول لان في حيث  
 لا يجوز الرمي فربما ان بعد الزوال في المشهور من الركبة لانه لا يجوز تركه فباني على اصل  
 المروى فانما يوم الفجر ما قبل وقت الرمي فيه من وقت طلوع الفجر وقال الشافعي رحمه الله  
 بعد نصف الليل لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للرجال ان يرموا ليلًا ولما قالوا عليه السلام  
 لا ترجعوا جرة العبادين وبروي حتى طلوع الشمس فثبت اصل الوقت بالاول والآخر  
 بالثاني واذا روي البيهقي الثاني والثالث ولان ليلته الفجر وقت الوقوف والرمي في ربه عليه  
 فيكون وقت بعد ضرورة ثم عنده حقيقة رحمه الله بجملة هذا الوقت الى غروب الشمس صلى الله عليه وسلم  
 ان اول مكان في هذا اليوم الرمي قبل اليوم وقاله واذا يرمي بركب الشمس وعند اليه يرمي بركب  
 الى وقت الزوال ويحتمل عليه ما روي وان اخذ الى الليل رآه ولا شيء عليه كركب الرعاء  
 وان اخذ الى الغد رآه لانه وقت جنس الرمي وعليه وم عنده حقيقة رحمه الله ان فروع وقته  
 كما هو منه به قال وان رما ركبا اجزاه لحصول فعل الرمي وكل ربي بعده ربي فانما فضل  
 ان يرميه ما شئت وانما فيه ربه الركبا لان الاول بعد الوقوف ودعا على ما ذكرنا في ربه ما شئت

五



ليكون أقرب إلى التفرغ وبهان الاضطرار من وجهي عن اليوسف وبكره ان لا يثبت بمكان الى الرمي  
لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يذهب على وزن المعامير ولو كانت في غير موضع  
لا يثبت شيئا عندنا خلافا لما في حديثه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
لا يوجب ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
منه ولو ثبت عليه ولانه يوجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
اسم موضع قد ثبت به رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان نزولهم في مكة وهو الاصح حتى يكون التبرؤ  
سنة على ما روي في حديثه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
المشركون فيه على ما روي في حديثه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
منع اقدبه فصار سنة لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
فما وهذا الطواف الصدر في كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
عنه وهو واجب عند اخلافا لما في حديثه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
بالبيت الطواف وخص النساء في كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
ولا رمل فيه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
من ما روي في حديثه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
ويجب ان ياتي بالباب ويثبت العقبة وباني المنبر وهو بين الجدارين في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
وجزه عليه ويثبت بالاساس راسه ثم يعود الى هذه المكة روي في حديثه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
فكان ما كان ويثبت في كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
البيت حتى يخرج من المسجد فثبت بانيان **فصل** في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
ووقف بها على بيتا سقط عنه طواف التمام لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
فلا يكون الا بانيان في كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
لا يجب ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
فقد اورد كذا في كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
الذوال وهذا بيان اول الوقت وقال من اورد عفة بيل فقد اورد كذا في كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
بيل فقد اورد كذا في كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
او بعد طلوع الشمس في كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
هنا لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
فقد تم حجة وهي كونه النجدة وقال مالك رحمه الله في كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه

بمنه عليه ما روي به ومن اجاب ليعرف ان ما روي عليه او لا يعلم انما عرفت جازع الخوف  
لان ما روي لكان قد وجد وهو الوقوف ولا يثبت ذلك بان شاء وان لم يكن الاضطرار في كل موضع من مواضعه  
لان ما روي مع الاضطرار ويجوز ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
جاء عندنا في حجة الله واما لا يجوز ولو لم يثبت بان يكون في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
منع بالاجماع حتى اذا كان في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
وهذا لانه لم يثبت بالاذن والله لا يقف على العلم في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
فكيف يعرف العلم بخلاف ما اذا اورد غيره في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
استعان بكل واحد منهم بما يثبت به من نفسه والاحكام بالموافقة وهذا المستحق ان يكون  
به ما روي في كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
كان من لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
احكام الملاءة في كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
رضي الله عنها ولانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
والاشي بين المسلمين لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
الاشي بين المسلمين لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
من الحج ما روي في كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
ممنوعة عن قامة الرجال الا ان يجدوا موضع خاليا قال ومن فقد بدنه فطوقا او نذر  
او جازع حيد او شيا من الاشياء ونحوه وما يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
فقد اورد في كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
واظهارا لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
وسنة العقيدة ان يثبت على كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
ولم يثبت في كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
صلى الله عليه وسلم في كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
عند التوجه الى المكة بين يديه يمشي يسوقه لم يوجد منه الا جواز النية ويجوز النية لا يعبر بها  
ما اذا اورد كذا في كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
ساقية في الاضطرار قال في كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
وجه القياس فيه ما روي في كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه  
وضحا لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه كان لا يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه لانه وجب له ان يثبت في كل موضع من مواضعه



الى كنهه فكيف انتهى بالوجه وفي غير وقت على حقيقة الفعل فان كان بغيره لولا انما  
 لم يكن محتملا لان التحليل للرفع والجر والبناء وان لم يكن من خصائص الرفع والاشارة  
 رجاءه فلا يكون من التثنية في شيء وعندها ان كان حجة فقد يفتقر للمعاني بخلاف الحقيقة  
 لا يتحقق بالحدس والتقدير لثباته غير معناه وليس يستلزم اليقظة قال والبناء من الابل والجر  
 وقال ان انفع رجاءه من الابل خاصة لكونه على السام في حصة بجملة فالتحليل منهم كما لم يرد  
 بدنه والبناء عليه كالمردى بقرعة فصل بينهما وان التثنية تنفي عن التثنية وهي الفاعلة  
 وقد شاع في هذا الموضع والبناء في كل واحد منهما كمن سجد للتحقيق من التثنية في كل واحد منهما  
**باب القرآن** القرآن فاعل من التثنية والافعال وقال الشافعي رحمه الله الا فاعل من هذا  
 ما كان رجاءه التثنية فاعل من القرآن لان له ذكر في القرآن وهو قوله كما فاعل من فاعل من  
 الحج الآتية ولا ذكر القرآن فيه وذلك في قوله على السلام القرآن رحمة ولان في الافعال التثنية  
 والسر والخلق ولما قوله على السلام بالآل محو استلزامه وعمره معناه ولان فيه جميعا بين العباد وبين  
 القدم والاعتماد والسر في سبيل الله تعالى مع عبادة التثنية والتثنية غير محصورة في  
 غير مقصود ولا محلي خروج عن العبادة على تزيين ما ذكره والمقصود بما روي في قوله تعالى  
 ان القرآن في شريع من فخر الفجر والقرآن ذكر في القرآن لان المآل من قوله تعالى والقرآن  
 والقرآن قد ان يحكم بها من ودية اهل على ما رويها من قبل ثم في التحليل لا يتم وتثنية  
 احدها من الحقيقة التي ان يرفع منها ولا كنهه التثنية فكان القرآن اول منه وقيل ان  
 نبيا وبين ان في رجاءه بناء على ان العار عن عندنا بطرف طوافين وسبعين وعنده  
 طواف واحد وسبعين واحدا قال وصحة القرآن ان يزل بالقرآن في كل وقت وفي كل وقت  
 التثنية في رية القرآنية في قوله تعالى وتبينها من القرآن في قوله تعالى والقرآن من قوله  
 قرنت التثنية بالتثنية اذا جمعت بينهما وذلك ان كل واحد من التثنية على عرفة في ان التثنية في  
 لان مجمع قد تحقق في الاكثر من فاعل مقام ومعنى غم على اذ بها ليل قد التثنية فيها وقدم القرآنية  
 على حج فيه وذلك في قول ليل اجمرة وجهه معناه لان يبداء بافعال القرآنية فذلك يبداء  
 وان اخر ذلك في التثنية لا باس به لان التثنية في كل واحد من التثنية ولم يتركها  
 بالتثنية اذ اذ بها في العسرة فاذا دخل كنهه التثنية فطاف بالبيت سبعة اشواط برمل  
 في التثنية الاول منها وسبع بعد بين العسرة والمروءة وهذه افعال القرآنية ثم يبداء بافعال الحج  
 فيطوف طواف القدوم سبعة اشواط وسبع كاتبة في المفرد وتقدم افعال القرآنية في قوله تعالى  
 فمن تمنع بالقرآن الى الحج والقرآن في معنى التثنية ولا يحكي بين القرآنية في كل واحد من التثنية

الحج وانما يكون في يوم النحر كما يحكي المفرد ويحكي بالحق عندنا ان الحج كالحج المفرد ثم هذا من باب  
 وقال الشافعي بطرف طواف واحد وسبعين واحدا والقرآن على السلام وحلت القرآنية في الحج  
 الى يوم القيمة ولان من بني القرآن على التثنية في التثنية في بيتية واحدة وفي قوله تعالى  
 قلنا في الاركان ولما انما خلاف من بين معيد طوافين وسبعين قال عمر بن الخطاب  
 سبعة نيكات ولان القرآن ثم عبادة الى عبادة وذلك انما يتحقق باذنه على كل واحد من  
 ولان لا تعلق في العبادة والسفر للتوسل والتثنية في الحج والتحليل فبستة من التثنية  
 بمصاحف بخلاف الاركان الا ترى ان شفع الطواف لا يتعد طوافا ويخرج منه واحدة ونود  
 ومعنى ما رآه دخل وقت القرآنية في وقت الحج قال فان طواف طوافين لمرة واحدة وسبعين  
 سبعين تجزئ لانه انما باهو المستحق عليه وقد ساء بنا في سعي القرآنية وتقديم طواف التثنية  
 عليه ولما لم يرد في عندنا فاعل من التثنية والتثنية في التثنية لا يوجب التثنية عندنا  
 وعنده طواف التثنية ستة وثلاثة لا يوجب التثنية ففقد في التثنية والتثنية في التثنية  
 يعمل آخر لا يوجب التثنية ففقد الاشتغال بالطواف قال واذ ارجى في يوم النحر في التثنية  
 او بدنية او سبع بدنية ففقد القرآن لان في معنى التثنية والتثنية في التثنية في التثنية  
 والقرآن في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية  
 عليه وعلى البقر على ما ذكرنا ولا يجوز سبع البقر في التثنية فاذ لم يكن له ما يبيع حرام  
 ففقد التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية  
 في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية  
 باذنه التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية  
 ان يصوم قبل يوم التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية  
 وقته رجاء ان يغير على الاصل وان صار ما كان له بعد فاعل من الحج فاذ وصاه بعد معنى  
 ايام التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية  
 بنوي المقام في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية  
 الرجوع الى التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية  
 وقال الشافعي رحمه الله يصوم بعد هذا الايام لانه صوم موقت فيقتضي وقال مالك رحمه الله  
 يصوم في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية  
 في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية  
 لان الصوم بدل والابدال لا تقبض الا شرعا والقرآن في وقت الحج وجوز ان التثنية



على الاصل وهو من رضى الله عنه انه امر في مثل هذه الشاة فلم يقدر على التحمل وعليه واما ان  
وم التمتع وهو التحمل قبل الحدي فان لم يدخل الفان كنه ولو جده الى عرافات فقد صار رخصا لحرمة  
بالوقوف لانه نذر عليه اذا ما لا يصبر بان افعال العرة على فعل الحج وذلك خلاف المشروع  
ولا يصبر رخصا بحج التوجه الصحيح من حيث سبب الخيفة رضى الله عنه البقاء والوقوف له بسبب ما  
يوم الجمعة اذا توجه اليها ان الارهاك بالتوجه من وجه بعد ذلك الظاهر والتوجه في الوان التمتع  
منه عند قبل او العرة فافرقا قال وسقط عنه دم التران لانه لما اقيمت العرة بالوقوف لم يوف  
لاذ الشككين وعليه قضاء الصوم المشروع في ان سبب الخيفة **باب التمتع** افضل من الاقراء  
وعنه خيفة رحمة الله ان الاقراء افضل لان التمتع سفره وقوة العرة والمفرد عرفة وفيه حجة ومبرر  
اي في التمتع حج بين العباد وبين فاستبطلوا ان فقه زبادة لست وبراءة الدم وفرد وقنع  
لجته وان كانت العرة بينهما لا تهاجج التحمل السنة بين حجة والسعي بها والتمتع على وجه التمتع  
يسوي الهدى وتمتع لا يسوي ومضى التمتع التزقي باو الشككين في سفر واحد من غير ان يلم بالمالا  
بينها الاما صحى ونظره اختلافات بينها ان شاء الله تعالى وصفته ان يبتدىء في سعيها  
فيحرم بالعمرة ويدخل مكة فيطوف لها ويسعى لها ويحلى او يقصر وقد حل من عمرته وهذا  
هو نفسه العرة وذلك ان الاقراء يفرد بالعمرة فعل ما ذكرنا بهذا فعل رسول الله صلى  
عليه وسلم في عمرة القضاء وقال مالك رحمه الله لا طواف على العمرة الطواف والسعي  
وجبت عليه ما روي بقوله تعالى فليحلقن رؤسكم الآية نزلت في عمرة القضاء ولا طواف  
لما كان لها حرم بالنبية كان لها تحلل بالحج والنبية اذا ابتداء بالطواف وقال  
مالك رحمه الله كما وقع لغيره على البيت لان العرة زبارة البيت ونظم به ولما  
ادع النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء قطع النبية حين سئل عن ذلك والآن المقصود  
هو الطواف بقطعه عند فسادها ولهذا يقطع الحاج عند افتتاح الرمي حال فغيره حلالا  
لان حل من العرة فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد والمنظر ان يحرم من حرمها  
المسجد فليس ملازم وهذا لانه في معنى المكي ومبغات المكي فالحج احرم على ما بينا ففعل بالنبية  
فما حج المفرد لانه من الحج الا انه برحل في طواف الزبارة ويسعى لعمرة لان هذا طواف  
له في الحج بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة ولو كان هذا التمتع بعد احرم بالحج طواف ويسعى  
قبل ان يردع الى منى لم يبرحل في طواف الزبارة ولا يسعى بعده لانه قد اتى بذلك مرة  
وعليه ومضى التمتع لغير الذي غوي فان لم يجد صام ثلث ايام في الحج وسبقه اذا رجع الى الحج  
الذي بينا في القرآن فان صام ثلث ايام من شوال ثم اعتمر لم يجز دعوى لانه لا يسب

لان سبب وجوب هذا الصوم التمتع لانه يدل عن الهدى وهو في هذه الحالة غير متمتع فلو  
يجوز اذ اذ قبل وجود سببه وان صام ما بعد احرم بالعمرة قبل ان يطوف جازعنا فلو  
لست فتح رحمة الله لقوله تعالى فصيام ثلث ايام في الحج وكان اذ اذ بعد انفا وسببه ولا اذ  
بالجهد كور في النقص وقته على ما بينا ولا افضل ما خبرنا الى اخره وقصدا وهو يوم عرفة كما بينا  
في القرآن واذا اراد التمتع ان يسوي الهدى احرم وساق يدعي بهذا وهذا افضل لان النبي  
عليه السلام ساق الهدى اجمع لنفسه ولان فيه استعدادا ومسايرة فان كانت بركة فلهذا  
برادة او فعل كحيت عافية رضى الله عنه على رويها والتقليد والى من يجعل لان ذلك في  
الكتاب ولانه للاعلام والتجديد لثبته ويبنى ثم يقدر لانه يصير حراما بتقليد الهدى والتوجه  
معه على سبب والى ان يعقد الاحكام بالنبية وهو الهدى وهو افضل من ان يقولوا ان  
عليه السلام احرم بدي الحليفة ويلا يدعي بين يديه ولانه يمنع في التثنية ان اذا كانت  
لا تقاوم فيقودها حال واستمر البنية عند الحى يوسف ونحوهما الله ولا يشترط في حصة  
رحمة الله ويكره ان اشعار به الا اذ كان بالخرج لغة وصفته ان يبتدىء ساعدا بان يطعن في  
اسفل السام من الجانب الايمن فالاول والاشبه هو الاشارة لان النبي عليه السلام طعن  
في الجانب اليسار مقصودا وفي جانب الايمن انفا ويطعن ساعدا بالدم اعلا ما وهذا  
الصحيح كرويه عند الحى حيفة رحمه الله وعندنا حسن وعندنا انما في سنة لانه مروي عن النبي  
عليه السلام عن خلفاء الراشدين رضى الله عنهم ولما ان المقصود من التقليد ان لا يراج اذ اورد  
ما ذكره او كذا او يروى او افضل وانه في الاشعار انتم لانه التزم من هذا الوجه يكون سنة ان  
انه عارضا بوجهه كونه مثله فعندنا بحسنه ولا يوجب خيفة رضى الله عنه انه عرفة وانه منى عن روى الحج  
والنفا من فالتحج للحج وشعار النبي عليه السلام لصيانة الهدى لان الشكرين كانوا لا يمشقون  
عن موضع الاية وقيل ان ابا حنيفة رضى الله عنه كره اشعار بهل زمانه لبا الغنم فيه على وجهها  
منه السارية وقيل انما كره اشعاره على التقليد حال واذا دخل مكة طواف وسعى وهذا للعمرة على  
بيننا في متمتع لا يسوي الهدى الا انه لا يتحمل حتى يحرم بالحج يوم التروية لقوله عليه السلام انما  
من امرى الاستبراء لما شقت الهدى ولجملتها عمرة وحملت منها وهذا في التحمل عند  
سوى الهدى ويحرم بالحج يوم التروية كما يحرم اهل مكة على ما بينا وان قدم الاحرم فيه جاز وما  
غلب التمتع من الاحكام بالحج فهو افضل لما فيه من سبعة وزبارة المشقة وهذه الاصلية  
في حدى من الهدى والى حدى من لم يسعى وعليه ومضى التمتع على ما بينا واذا على يوم آخر  
فقد حل من الاحكام بين ان يحل محله في الحج كالسليم في الصلاة فيتحلل بينهما وبين لابل مكة



المرتبعة

تمنع ولا يزال وانما لهم الاثر او حادثة خلافا لما في قوله تعالى ذلك لمن  
 لم يكن اهله حاضرا في السجود لان شراها لشره باسقاط احدى السجود وهذا في الاثر  
 ومن كان داخل البيت فهو بمنزلة المكي حتى لا يكون له منعة ولا قرآن بخلاف المكي او المخرج  
 الى الكوفة وقرآن حيث يقع لان حرمة وحنطة ميثاقيتان فصلا بمنزلة الاثر في اوقات المنع  
 الى بلده بعد فراقه من الحرمة ولم يكن ساقا له على بطل منعه لانه لم يملك فيما بين السكنين  
 الملاءمة صحتها وبذلك يطل المنع كذا روي عن عدة من التابعين واذا ساق المكي فاما له  
 لا يكون صحيحا ولا يبطل منعه عند الحقيقة والى يوسف ربهما الله وقال محمد رحمه الله يبطل لانه  
 اذ انما يسفر بين واما ان العود على عليه فادوم على نية المنع لان السجود بمنع من التختل فلا  
 يرجع الملاءمة في المكي اذا خرج الى الكوفة واحرم حرمة وساق المكي حيث لم يكن متمتعاً  
 العود هناك غير صحيح عليه فخرج الملاءمة من اهرام حرمة قبل شريح فطاف بها اقل  
 من اربعة اشواط ثم دخلت شريح فخرجت واحرم الحج كان متمتعاً لان الاحرام عند شريح فخرج  
 فخرج على شريح واما لا يوجب الاضطرار في اهرام حرمة ولا كونه حكم المكي فان كان  
 الحرمة قبل شريح اربعة اشواط فصلا فخرج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً لانه اذ كان  
 قبل شريح وهذا لانه صار حاله كمنه بالجماع فصار كما اذا احتل من قبل شريح وان كان  
 مع بعينه الا عام في شريح ونحوه عليه ما ذكرنا وان الرقي باء الاضطرار والتمنع لم يفرج  
 باء السكنين في سورة واحدة في شريح قال وشريح شوال وذو القعدة وخمس من ذلك  
 كذا روي عن العباد والثلثان ومن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما اجمعين ولان الحج  
 بمضى من ذي الحجة ومع بناء الوقت لا يخفى الفوات وهذا يدل على ان المأثور في ذلك  
 حج اشهر معلول شهران وبعض الثالث لا كذا فان قدم الاحرام على عيدها جاز احراره وانقصه  
 مما خلا كاللح في حال عند بعينه حرما بالحرمة لانه كان عنده وهو شرط عند ما كانت الصلاة  
 في جوار التقيم على الوقت فاما الاحرام بغير اشياء واجباب اشياء وذلك لصحة  
 في كل زمان فصار كالنسيب على المكان قال واذا قدم الكوفة لحرمة في شريح وخرج من مكة  
 ثم اتخذ مكة او البصرة واسر من عامه ذلك فهو متمتع اما الاول فلان ترفق بنسب ليس  
 واحد واما الثاني فلو انما اتفق وقيل هو قول الجنيفة روي عنه ما لا يكون متمتعاً لان المتمتع  
 من يكون حرمة ميثاقية وحنطة كنية ونسكاه من ميثاقيتان ولان السورة الاثر ما حرمه  
 عالم فجد الى وطنه وقد اتفق له سكان فيه فوجب ولم يتمنع فان قدم حرمة ما فسرنا وخرج  
 منها ونقصه ثم اتخذ البصرة واسر من عامه في شريح وخرج من عامه لم يكن متمتعاً عند الجنيفة

في شريح

رحم

رحمته وقالا متمتع لانه انما سافر وقد تفرق فيه يسكنون ولانه بان على سفره ما لم يجد في  
 فان كان حج الى بلد ثم اعتمر في شريح وخرج من عامه ذلك يكون متمتعاً في قولهم جميعاً لان حنة  
 انشاء سفره لا يشاء السفر الا بعد وقد اتفق له سكان في حنة ولو لم يجرى بركة ولم يفرج الى البصرة  
 حتى اعتمر في شريح وخرج من عامه لم يكن متمتعاً بالانفاق لان حرمة مكة والسورة الاول في شريح  
 بالحرمة الخامسة ولا تمنع لاهل مكة ومن اعتمر في شريح وخرج من عامه فاجابها فغيره في زمان  
 لا بمنع يخرج عن حرمة الاحرام الا بالافعال وسقوط من المنع لانه لم يترق باء السكنين  
 صحيحان في سورة واحدة واذا تمكنت المرأة فخرجت بشا لم يجرى بها من المنع لانه انما  
 بغير الواجب فكذا الجواب في الرجل واذا حاضت المرأة عند الاحرام اغسلت واخرجت  
 وصنعت كما يصنع الحج غير ان الاطراف بالبيت حتى تظهر كحيف عانية ربي لغيره من حنة  
 يسرف ولان الطواف في المسجد والخوف في معارة فوجد الاغتسال للاجر لا يفسد  
 فيكون مفيداً وان حاضت بعد الوقوف وطواف الزبارة انصرفت من مكة ولا شيء  
 عليها لانه طواف الصدر لانه عيالت كلام رخص لئلا يخفى في ترك طواف الصدر  
 ومن اتخذ مكة داراً فليس عليه طواف الصدر لانه على من بعده انما اذا اتخذ داراً بعد طواف  
 النحر الاول فيما يرد عن الجنيفة ويرويه البعض غير محمد رحمه الله لانه وجب عليه يقول  
 وقتة فلا يسطر بينه الا حادثة بعد ذلك باب الحجبات واذا طابت الحرم فبعد الفقرة  
 فان طابت فغيره كالمأثور او فغيره ومن ذلك مثل الراس والساق والقدم وما اشبه ذلك  
 لان الحجابة تتكامل بتكامل الارفاق وذلك في القصد الكامل فيسب عليه كمال الحج  
 وان تطيب اقل من عضو فبعد الصدفة القصد رجباً به وقال محمد رحمه الله يجب بعد ذلك من  
 اعتبار الحج بالكل وفي المتن انه اذا طيب رجع الوضوء فطهره مع اعتبارها بالحلق ونحوه  
 الفوا منها من بعد ان شأ الله تعالى ثم وجب له ثم يتلوه بالشاة في جميع المواضع الا في  
 موضعين نذكرهما من باب المحرم ان شأ الله تعالى وكل صدقة في الاحرام غير مفقودة في نفسه  
 صانع من يرا الا ما يجب بقصد الفقه وبراءة محمد روي عن علي بن يوسف رحمه الله قال وان حجب  
 رأسه بكتفا فطهره وم لانه طيب قال عليه السلام ان حجباً طيب وان صارت بغيره فطهره وان لم  
 للتلطيط ودم للتلطيط ولو طيب رأسه بالوسمة لاشئ عليه لانه ليس طيب وتبين في ذلك  
 رحمه الله اذا غضب رأسه بالوسمة لاجل المعاكبة من الصلح فطهره بجزأ باعتبار انة يخلط  
 رأسه ويترجى ثم ذكر في الاصل رأسه ولحيته واقصه على الراس في جامع الصغير وان لم يفرج  
 منها مضمون فان اودى من ريت فغيره وم عند الجنيفة رحمه الله وقال عليه الصدقة وقال الشافعي

في شريح لها وروى بخاضبة الاشياء  
 الغلاف القطنية







الاول لان في انما في اليد الواحدة وما والاشياء اكثر ما وجد في الكسب ان الظاهر  
 كلف واحدة اقل ما يجب العلم بها وقد انما مقام الكسب في مقام كمال لانها  
 يروى الى لا يتبين وان قص من انما في متفرقة من يد و عليه فعلية من عند  
 حنيفة والي يوسف رحمه الله وقال رحمه الله عليه وم عتبارا بما لو قد منها من كلف وجب  
 وبما اذا اخل في راجع الراس من مواضع متفرقة وكرها ان كمال اجابة يبين الرأفة والذنية  
 وبما يعلم على هذا الوجه يتبادر به وينتبه ذلك بخلاف كلف لانه معناه على امر واذا انما  
 اجابة يجب فيها الصدقة ويجب العلم على كل طرفة طعام مكين وكذلك لو لم يكن من جهة متفرقة  
 الا ان يبلغ ذلك وما في حقيقته يتحقق عنه ما شاء قال كان الكسب في كل طرفة طعام فافقه فلا  
 شئ عليه لانه لا يكون بعد الاكسافا شية اليك من شئ اخر وانما انما انما انما انما  
 عند فرقة ان شاء فرقة شاة وان شاء فافقه على شاة مساكين ببلانة الصوم  
 من الطعام وان شاء صام ثمانية ايام لقوله سبحانه فافقه من صيام او صوم او انك وكلمة او  
 لا يتبين وقد قسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم باذكارا والآية تركت في المعنى ومن القوم  
 يجزيه في اي موضع شاء لانه عبادة في كل مكان وكذلك الصدقة عندنا لما بينا واما الكسب  
 في كل طرفة طعام لانه الرأفة لم تعرف قرية الا في مكان او زمان وهذا الدم  
 لا يتحقق بزمان فمتعين اخذها كسب بالمكان ولو انما الرأفة في الصدقة والتعنية  
 عندنا في يوسف رحمه الله اعتبارا بكمارة البين وعند رحمه الله لا يخرج لان الصدقة في كل  
 التملك وهو المذكور في فصل فان نظر الى فرج امرأة بشهوة فافقه لاشئ عليه لان الحرام  
 هو الجماع ولم يوجد فافقه كماله فافقه وان قبل او لم يشهده فعلية وم في الجماع الصغير  
 يقول اذا امتس بشهوة فافقه ولا فرق بين ما اذا انزل او لم ينزل ذكره في الاصل  
 وكذلك الجواب في الجماع فيما دون الفرج ومن انما في رحمه الله انما في الفصد حرامه في جميع  
 ذلك اذا انزل واعتبره بالقصوم ولما ان في ما في الجماع وكذا لا يفصد لباية  
 المحلوات وهذا ليس كجماع مقصود ولا يتعلق به ما يتعلق بالجماع الا ان فيه معنى الاستماع  
 والارتقاء بالمرأة وذلك في كل حال لا حرم فافقه ما لم يجمعا في القصم لان الحرام في فافقه  
 الشهوة ولا يحصل بدون الانزال فيما دون الفرج وان جامع في احد السبلين قبل الوفر  
 بعرفة فافقه وعليه شاة ويحيى في كماله من لم يفقه حجة والكل فيه ما روى ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم سئل عن واقع امرأة وجماعها كان بالجماع قال بربيعان وما يفيضان  
 في حجبها وعليه ما في من قابل وكذلك الفصل عن جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم جميعا

وقال ان غير

وقال الشافعي رحمه الله يجب بذنه اعتبارا بما لو جامع بعد الوقوف ووجهه عليه الطلاق ما روى  
 ولان القضاة ما وجب عليه ولا يجب عليه الا لا سند ان المصلحة فافقه من جهة فافقه  
 بان كماله بخلاف ما بعد الوقوف لانه لا قضاء ثم سوى بين السبلين ومن انما في حقيقته  
 انما في غير الغسل منها لا يفصد لقوله صلى الله عليه وسلم وكان عنه روايات وليس عليه ان يقرأ  
 امرأة في قضاء ما افصده عندا فلا كماله كانت رحمه الله اذا اخرجها من بيتها وكذا فرقة  
 اذا اخرجها وكذا في رحمه الله اذا استناب الى المكان الذي جامعوا فيه لهم انما بذنه ان كان ذلك  
 فيبعثان في الواقعة فافقه فان ولما ان جامع وهو الكساح بينهما فافقه فلا معنى لافقه في قبل  
 الا حرم لافقه الوقوع ولا بعده لانه بذنه ان كان بالجماع من جهة الشبهة بسبب لانه  
 بسببه في غير ذلك وانما في فافقه لافقه ان ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفصد  
 حجة وعليه بذنه فلا كماله في رحمه الله اذا جامع قبل ان يقرأ الحمد صلى الله عليه وسلم من فافقه  
 بعرفة فافقه حجة وانما يجب البذنه لقوله ابن عباس رضي الله عنهما انما لانه اعلى انواع الاعانات  
 فينقلد موجب وان جامع بعد كلف فافقه شاة لبقاء احرامه في حجب النساء دون ليس الحرام  
 وما اشبهه فافقه حجة ما كلف في الشاة ومن جامع في العورة قبل ان يطوف اربعة اشواط  
 فافقه في بعضي فيها وبقيتها وعليه شاة وانما جامع بعد طواف لماربعة اشواط وكذا  
 فافقه شاة ولا تفصد عرفة في الشافعي رحمه الله يفصد في الوجهين وعليه بذنه اعتبارا بما روى  
 اذ في فافقه حجة كماله في الشاة فكانت اعطرت منه في الشاة في ذنبا والبذنه  
 في كماله في الشاة ومن جامع ما بين كان كماله جامع منه وقال الشافعي رحمه الله  
 جامع التماسي غير مفصلي وكذلك الخلاف في جامع التماسي والمكرمة هو يقول في خطبة من بعد  
 بهذه العوارض فلم يقع الفعل جباية ولما ان الفاء باعتبار معنى الارتقاء في الا حرم  
 ارتقاء محض وهذا لا ينعدم بهذه العوارض ويحتمل ليس في معنى القصم لان حالات الا حرم  
 مذكرة بمنزلة حالات الصلاة بخلاف الصوم فافقه ومن طاف الكعبة ومعه ما يفعله  
 وقال انما في رحمه الله لا يجزئ به لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف صلوة الا ان الله تعالى بافقه  
 لمنطق فيكون الطاعة من شرطه ولما قوله تعالى وليلطفوا بالبيت العتيق من غير فيه  
 الطاعة فلم يكن فرضا ثم قبل سنة والافق انما واجبه لانه يجب بذنه اجابة  
 ولان انما يجب العمل فيثبت به الوجوب فافقه في هذا الطواف وهو سنة بعد اجابة  
 بالشرع وبطلان نفق بترك الطاعة فينبغي بالقرعة انما في فافقه من جهة  
 ما يجب منه في طواف الزيارة وكذا الحكم في كل طواف هو طواف ولطواف







طواف الآخرة وقال لا شيء عليه في البرهين وكذا اختلاف في تأخير الرقي وفي تقديم السبب  
 على السبب كالحق في الرقي ونحوه العار من قبل الحق والحق قبل السبب كما هو ما في سنده  
 بالقضاء ولا يجب مع القضاء بشئ آخر وله حديثان مسعود بن مسعود عن أبيه أنه قال من قسم  
 على سبب فليعلم ومن قال لا شيء عليه من المكان يوجب التمسك بما هو موقوف بالمكان كالواجب  
 فلهذا ما أخرجه عن أن كان فيما هو موقوف بالزمان وإن طلق في الزمان في غير محله فليعلم ومن  
 أخرجه عن من لم يوجب له عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله  
 لا شيء عليه قال رضي عنه وذكر في كتاب مع الصغير قول أبي يوسف رحمه الله في المهر ولم يذكر في كتاب  
 وقيل به بالاتفاق لا شيء جرت في حق المالك بكتا وهو من حكم والاصح أنه على خلاف  
 وهو لا يؤول كالحق غير محقق الم لا أن الشيء عليه السلام وأما ما أخرجه أبو حنيفة رحمه الله  
 في غير محله ولما أن كالحق لما جعل محققا صا كاستقام في آخر الصلوة فانه من وأما ما  
 وإن كان محققا فاذ صارت لكما اختص بالحكم كالتبج وبعض كد بيته من حكم فليعلم  
 فيه فالحاصل أن كالحق يتوقف بالزمان والمكان فلهذا في حنيفة رحمه الله وكذا في كالحق  
 لا يتوقف بها وعند محمد يتوقف بالمكان دون الزمان وعند زفر يتوقف بالزمان  
 دون المكان وهذه الخلاف في التوقف في حق النقيب بالزمان لا يتوقف في حق  
 المختص بالاتفاق والنقيب كالحق في الزمان غير موقوف بالزمان بالاجتماع لأن أصل الزمان  
 لا يتوقف به بخلاف المكان لأنه موقوف به قال فان لم يقصر حتى خرج وقصر فلا شيء عليه  
 في قولهم جميعا معناه إذا خرج المعتمر من حاد لانه ان في مكانه فلا يلزم منه مكانه فان طاف العار  
 قبل أن يخرج فليعلم أن عند أبي حنيفة رحمه الله ومن كالحق في غير الزمان لأن أوله بعد الزمان  
 ومن تأخير النج عن كالحق وعند ما يجب عليه ومن وهو الأول ولا يجب عليه التأخير  
 شيء على خلاف **فصل** اعلم ان صيد البر يوزن على الحرم وصيد البحر محال لقوله تعالى قل لكم صيد البحر  
 إلا ما كان من صيد البر يكون نواكده ونواكده في البر وصيد البحر يكون نواكده ونواكده في البحر  
 والصيد هو ما يخرج من أصل خلقته واستثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس القوس  
 وهي الخيل والعنبر والذئب والوفاة والحيتان والعقرب فانها مباحة لأن لا ذكرا  
 والماء والغراب الذي يأكل الحيف هو الذي عن أبي يوسف رحمه الله قال وإذا قتل الحرم  
 صيدا أو ذكرا عليه من فله عليه جزاء أما الغنم فحقه له كما لا تقتله القيمة وتتم حرم ومن  
 فله منكم منتهى جزاء مثل ما قتل من النعم نقص على جزاء وأما الدابة فله فيها جزاء  
 ان فقه رحمه الله هو يقول جزاء كالحق بالعقل والدابة ليست بفعل فاشبهه والدابة

حلالا لأن ما روي من حديث أبي حنيفة رحمه الله عنه وقال عطاء بن رباح عن أبي حنيفة رحمه الله  
 الجزاء والدابة من محض نيت الطرم فانها تقرب الامن من العبد أو هو آمن من نية حرم  
 وتؤاخر به صارت كالخاف ولأن الحرم بالطرم التمسك الامن من نية حرم  
 التمسك كالحرم بخلاف محال لأنه التمسك من جهة على أن في جزاء على ما روي عن أبي حنيفة  
 وزفر رحمه الله والدابة المحوية للجزاء ان لا يكون الدابة حلالا بكتا كالحق عليه وان  
 ربه في الدابة حتى لو كذب به وقدر في غيره لا ضمان على المذنب ولو كان الدابة حلالا  
 في الحرم لم يكن عليه شيء لما قلنا وسواء في ذلك العامة وان سجد لانه ضمان لعبد وجوبه ان خلاف  
 فاشبهه غرامات الاموال والمبذية والقابض لانه الموجب لا يخلو وبما عند أبي حنيفة  
 والله يوسف رحمه الله ان يقدم القيد في المكان الذي قتل فيه او في أقرب الموضع من اذ كان  
 في برقيته أو عدل ثم يودعه في القيد ان شاء وابتاع بها يدا وذبحان بقت يدا  
 وان سجد واشترى بها طعاما وقدره على كل مسكين نصف صاع من بزاوصا فان سجد  
 أو شتر وان شاء صام على تذكر وقال محمد والشافعي رحمه الله يجب في الصيد الطير والذئب  
 ففي الطير شاة وفي الضبع شاة وفي الارنب عناق وفي البربع جفرة وفي النعاق بدنة  
 وفي حمار الوحش بقرة لقوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم يشاء الطير صورته لأن البقرة  
 لا تكون نعما والنعامة رموان احد عليهم ارجلهم او شبه الطير مرجش كقطة والمزقة النعامة  
 وحمار الوحش والكلبي والارنب يبيعون في كل بلد على السلام الضبع صيد وفداءه والبقرة  
 ذكيرة عند محمد يجب القيمة مثل العصفور وكذا شاة يرها واذا وجبت الغنمة كان ذكرا أو أنثى  
 رحمه الله يوجب في كرامة شاة وبشت المشابهة بينهما من حيث ان كل واحد منهما يبيع  
 ويهدر وان يذبحه ذكرا أو أنثى يرها اقدان المذني المطلق وهو الذي صورته يمينه ولا يكثر  
 الحمل عليه فحمل على المذني مائة مائة في الشيع كما في صفوة العباد او كونه مائة مائة  
 او مائة من النعم وفي حقه التحصيص وكذا بالنعق والنعق علم جزاء قيمته ما قتل من النعم  
 واسم النعم ينطق على النعسي والاهلي كذا قال أبو حنيفة وان سجد رحمه الله وكذا  
 ياروي السند بر دون ان يجب التحصين ثم انما الى العار في ان يبعد يدا او طما او صوما  
 عند أبي حنيفة والله يوسف رحمه الله وقال محمد والشافعي رحمه الله يجب ان يبيع  
 في ذلك فان كان بالمذنب يجب النظر على ذكرنا وان كان بالطعام او بالصيد فله  
 ما قال أبو حنيفة والله يوسف رحمه الله ان النعير شرع رفقا لمن عليه فيكون انما ربه  
 كافي كرامة البهيون والمجذ والشافعي رحمه الله تعالى بكم به ذواهد لم يتم بها ان











فرد بالقبول جعل فعل الآخذة عليه في معنى مباينة عما كان عليه في حال  
قطع حشيش لحوم أو شجرة ليس يملك وهو ما لا يثبت الكس فحليته في الآخذة جف منه  
لأن حشيشها يثبت بسبب لحوم قال عليه السلام لا يملك في خلا ولا يعضد شوكا ولا  
للقوم في هذه القيمة تدخل لأن حرمة شاولا بسبب لحوم لا بسبب لحوم فكان من  
ضمان الحال على ما بينا ونصدق بقيمة على الفراء واذا أودا ملكه كان حقوق الحيوان  
ويكره بوجه بعد القطع لأنه ملكه بسبب حظيرة شرعا فله الظن له في بوجه لظروف  
المنفعة التي لا يجوز البيع مع الملكية بخلاف الصيد والفوق ما ذكره ابن شاذان  
والذي يثبت الناس عادة عرفاه غير مستحق للمؤمن بالاجماع ولأن لحوم الصيد  
التي لحوم والنسبة اليه على الكمال عند عدم النسبة الى غيره بالانبات وما لا يثبت عادة  
اذا ائتمنته لغيره الحق بما يثبت عادة ولو ثبت بنفسه في ملك رجل ففعل فاطمة  
قيمة لحوم حقا للشيخ وقيمة اخرى ضامنا لملكه كالصيد لملكه فالحكم بما جف من  
الحوم لا ضمان فيه لأنه ليس بملك ولا يرضى حشيش لحوم ولا يقطع الا اذا وقع في الحرف  
رحمة لا بأس بالرجوع لأن في ضرورة فان منع الدواب عنه منعته ولما مارونا  
والقطع بالثمن فكذا لقطع بالثمن جعل حشيش من أجل ملك فلا ضرورة بخلاف  
الاذخر لأنه استنفه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حوز قطعه وقيمة بخلاف الكفاية  
لأنه ليس من جملة النبات وكل شئ فعله العار ما ذكرنا ان فيه على المنع وما قيله  
وم كجده ودم لعمري وقال الشافعي رحمه الله دم واحد بناء على انه حرم باطرم واحد عنده  
وعندنا باطرمين وقت من قبل قال الا ان يتجاوز الميقات غير حرم بالعمرة والنجس  
فيلزمه دم واحد خلا لانه فررحمة لما ان المسحوق عليه عند الميقات احرم واحد  
وبنا فيه واجب واحد لا يجب الا جزاء واحد واذا اشتركت حرمان في قتل صبي على كل  
واحد منها جزاء كامل لان كل واحد منها بالنسبة لصبي جانبا جانية نفوق الدلالة فيتم  
الجزاء بنحو وجبانه واذا اشتركت حرمان في قتل صبي لحوم فغيرها جزاء واحد لان الضمان  
بدل عن المحل لا جزاء على جانبا فيتمتع بها كما لو قتل رجلين قتل رجل خطأ يجب عليه واحدة  
وعلى كل واحد منهما الكفارة واذا باع لحوم الصيد او نباعه بالبيع بالظن لان بيعه جباة  
للصيد بنفوت الأمن ويبيع بعد ما قلده بيع حبه ومن اخرج ظبيته من لحوم قودت اولاد  
فما تبيها واولادها فليبيع بغيره لان الصيد بعد الاخراج من الحوم بغيره فاما من بيعها  
ولم يذهب روثه الى امانه وهذه صفة شرعية فشرى الى الولد ما اذا اوى جزاء اثم

ليس عليه جزاء

ليس عليه جزاء الولد لان بعد اوائله لم يبق آمنة لأن وصول الحرف كوصول الاصل وان علم  
بالصواب باب تجاوز الوقت بغير احرام واذا انى الكوفى ليسان بنى عام فاحرم لعمري فان جرح  
الى ذات عرق ولبى بطل عنه دم الوقت وان رجع اليه ولم يلب حتى دخل منه فطاف لعمري  
فعلية دم وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لان رجع اليه محرما فليس عليه شئ الى اولى لم يلب  
وقال زفر رحمه الله لا يسقط لى اولى لم يلب لان جنائمه لم ترتفع بالعود فصار كما اذا  
اخاض من عرقات ثم عاد اليه بعد الغروب وكذا انه تدارك المزدك في اوله وذلك  
قبل الشروع في الافعال فيسقط اثم بخلاف الا ما منه لأنه لم يترك المزدك في اوله على امر  
غيره ان التدارك عندهما يعود ويحكم لأنه اظهر من الميقات كما اذا قرب محرما ساكن وعنده  
يعود محرما بلبا لان الخزيمة في الاحرام من وتيرة امله فاذا انقضت بالثمن فليست الميقات  
وجب عليه قضاء حقه بالنسبة اليه فكان التفاضل في يعود ولبا وعلى هذا الخلاف اذا اهرم  
بجدة بعد المجاوزة مكان العورة في جميع ما ذكرنا ولو عاد بعد ابتداء الطواف فاسلم لم لا يسقط  
عنه اثم بالانقضاء ولو عاد اليه قبل الاحرام يسقط بالانقضاء وهذا الذي ذكرنا اذا كان يريد  
الرجوع الى العورة فان دخل ليسان لحاجة فله ان يدخل بغير احرام ووقته ليسان وهو صاحب  
المسئلة سواء كان ليسان غير واجب التعظيم في بلدته لا احرام بقصد واذا دخله النجس بايد  
وليس انى ان يدخل مكة بغير احرام للحاجة فله ذلك له والمراويل قوله ووقته ليسان جميع  
الذي بينه وبين احرام وقد مر من قبل فلهذا وقت الدخول المنعني به فان احراما من كل وقت  
يعرضه لم يكن عليه ما شئ يريد به ليسان والداخل فيه لانهما احراما من ميعادتهما ومن دخل  
مكة بغير احرام ثم رجع من عاصه ذلك الى الوقت واحرم بوجه عليه جزاءه من دخول مكة بغير  
احرام وقال زفر رحمه الله لا يجوز وهو العباس اعتبارا بالزهد بسبب المنذر وصار كما اذا  
تحوّلت السنة وكذا انه خلاف المزدك في وقته لان الواجب عليه تعظيم هذه البقعة بالاحرام  
كما اذا اناح كما يحج كالحرام في الاية بخلاف ما اذا تحولت السنة لأنه صار وينا في وقته  
فلا يتأذى الا باحرام مقصود كما في الاعكاف للسند ورجائه بتأوى بصوم رمضان هذه  
دون العام الثاني ومن تجاوز الوقت بغير احرام فاحرم بعمرة فافقه ما مضى فيها وقضاها  
لان الاحرام يقع لازما فصار كما اذا افسح وليس عليه دم ترك الوقت وعلى قباة قول  
زفر رحمه الله لا يسقط عنه الدم وهو يظن الا خلاف في ما يثبت اذا تجاوز الوقت بغير  
احرام وفيمن تجاوز الوقت بغير احرام واحرم بالحق ثم افسح حجة بغير المجاوزة بغير  
من المحظورات وكذا انه يصير فاضيا حتى الميقات بالاحرام منه في النفس ويوجب



العايت ولا يتخير به غيره من المخطرات فخرج القوم واذا خرج المكي برحمة ما حرم ولم يجد  
 الى الحرم ووقف بعرفة فعليه شاة لان وقته احرم وقته باذنه بغير حرم فان عاد الى الحرم ولحق  
 اولم يلبث فهو على الاختلاف الذي ذكرناه في الايام التي لا تمتنع او افرغ من عمرته ثم خرج من الحرم  
 ما حرم بالحق ووقف بعرفة فعليه دم لانه لما دخل مكة والى بافعال العمرة صارت بمنزلة المكي  
 واحرام المكي من الحرم لما ذكرناه فيلزم منه الدم بغيره عنه فان رجع الى الحرم واهل فيه قبل ان  
 يقف بعرفة فلا شيء عليه وهو على اختلاف الذي تقدم في الايام التي لا تمتنع **باب ثمانية الاحكام في**  
**الاحرام** قال ابو حنيفة رحمه الله اذا احرم المكي العمرة وطاف لاشواط ثم احرم بالحق فانه يرضى  
 وعليه لرفضه دم وعليه حجة وعمره وقال ابو يوسف رحمه الله ان الله فرض العمرة احب اليها  
 وقضاها وعليه دم لانه لا بد من رفض احد هما لان الحج بينهما في حق المكي غير مشروع والعمرة  
 اولى بالرفض لانها اولى حالاً واقل احكاماً واليسر قضاء كل واحد غير موقفة وكذا اذا احرم العمرة  
 ثم بالحق ولم يأت بشيء من افعال العمرة لما حكاه فان طاف للعمرة اربعة اشواط ثم احرم بالحق فخرج  
 بلا خلاف لان لا كراهة في تركه فبعضه كما اذا فرغ من طواف مكة لانه لو طاف لم يترك العمرة  
 اقل من ذلك عندنا في حنيفة رحمه الله وله ان احرم العمرة فذلك باء شيء من حال الاحرام  
 الحج لم يتركه رفض غير المنيعة لانه وان رفض العمرة وحالته هذه البطال العمل وفيه رفض  
 الحج امتناعاً عنه وعليه دم بالرفض ايها رفضه لانه تحلل قبل اذنه لتغير المضي فيه نكاح  
 في معنى المحرم الا ان في رفض العمرة قضاء ما لا غير وفي رفض الحج قضاء وعمره لانه من  
 ما يستحب وان مضى عليه ما جراه لانه اولى افعالها كما انهما غيرته من غيرهما  
 لا يمنع تحقق الفعل على عرف من حملنا وعليه دم لمجبة نجا لانه كل التقصير في ذلك لا يكاتب  
 المنتهي عنه وهذا في حق المكي دم حبيبه وفي حق الاقارب دم شريك ومن احرم بالحق ثم احرم  
 يوم النحر بحجة اخرى فان قلنا في الاولى لزمته الاخرى ولا شيء عليه وان لم يكن في الاولى  
 لزمته الاخرى وعليه دم فصر ولم يقصر عنه في حنيفة رحمه الله وقال ان لم يقصر فلا شيء  
 عليه لان الحج بين احرام الحج او بين احرام العمرة بدعة فاذا حل في نحره كان نسكاً في  
 الاحرام الاول فوجوبه عليه الثاني لانه في غير اذنه لتغير الدم بالاجتماع وان لم يخلو  
 حتى حج في العام القابل ففقدوا تحلل عن وقته في الاحرام الاول وذلك بوجوب الدم  
 عند ابي حنيفة رحمه الله وعندنا بما لا يلزمه شيء على اذنه لانه سوى بين التقصير عند غيره  
 ونسب التقصير عندنا بما ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى فعليه دم لا حرامه  
 قبل التمسك لانه جمع بين احرام العمرة وتمكده مكره فيلزمه الدم وهو دم حبيبه وكفارة

ومن اهل بالحق ثم احرم العمرة لانه لان الحج بينهما مشروع في حق الاقارب والمسلمة فيه فيصير  
 بذلك حراماً لكنه اخطأ لانه في حنيفة منسباً ولو وقف بعرفة ولم يأت بافعال العمرة  
 فهو ارفض العمرة لانه لانه عليه او اذنه افضى منسباً على الحج غير مشروع وفيه فان توجه الى الحرم  
 رافضاً حتى يقف وقد ذكرناه من قبل وان طاف بالحق ثم احرم العمرة ففقد على ما ذكرناه وعليه  
 دم لمجبة بينهما لان الحج بينهما مشروع على ما فرض الاحرام بها والزموا بهذه الطواف طواف  
 التيممة وانه سنة وليس بركن حتى لا يلزمه تركه شيء واذا لم يأت بما هو ركن يمكنه  
 ان ياتي بافعال العمرة ثم بافعال الحج فلهذا لم يرضى عليه ما جاز وعليه دم لمجبة بينهما وهو  
 كفارة وجبيرة والمجبة لانه بان افعال العمرة على افعال الحج من وجه وكيفية ان  
 يرفض عمرته لان احرام الحج قد تاركه بشيء من اعماله بخلاف ما اذا لم يطف بالحج واذا ارفض  
 عمرته بغيرها لصحة الشروع فيها وعليه دم لرفضها ومن اهل العمرة في يوم النحر اولى  
 ايام التيمم لزمته لما قلنا ويرفض اي يلزمه الرضا لانه قد اوى ركن الحج فيصير بان  
 افعال العمرة على افعال الحج من كل وجه وقد كرهت العمرة في هذه الايام لانه على تركه  
 فلهذا يلزمه رفضها فان رفضها فعليه دم لرفضها وعمره مكانها لما بينا فان مضى عليها اجزأه  
 لان الكفاية في غيرها وهو لو لم يمشق في هذه الايام باوء بقية اعمال الحج فيمكنه من الوقت  
 له تعظيماً وعليه دم لمجبة بينهما انما في الاحرام او في الاعمال التي فيه كالواو هذا دم كفارة  
 ايضا وقيل اذا حل بالحق ثم احرم لا يرفضها على ظاهر ما ذكر في الاصل وقيل يرفضها عند  
 عن المنهني قال القضاة ابو حنيفة رحمه الله ومنها يخاف على هذا فان كان الحج ثم احرم بعمرة او حجة  
 فان يرفضها لان ما بين الحج ونحوها لعمرة من غير ان يطلب احرامه احرام العمرة على ما  
 يثبت في باب الغزوات ان شأنا ذلك فيصير جامعا بين العمريين من حيث الاعمال  
 فعليه ان يرفضها كما لو احرم بعمريين فان احرم بحجة بغير جامعا بين الحجين او ما فعله ان  
 يرفضها كما لو احرم بحجيين وعليه قضاء والصحة الشروع فيها ودم لرفضها بالتحلل قبل اذنه  
**باب الاحصاء** واذا احصى المحرم بعدوا واصابه مرض يمنعه من المضى جاز له التحلل  
 وقال ابن قتي رحمه الله لا يكون الاحصاء الا بالعدد ولا بالتحلل للمهدي شرع في حق  
 المحصر لتحصيل النجاة وبالاحكام ينجم من العدد والامن المرض ولما ان آتت الاحصاء ورث  
 في الاحصاء بالمرض باجماع اهل اللغة فاتهم ما لا الاخصاء بالمرض ويخصر بالعدو  
 والتحلل قبل اذنه لانه لرفع الحج الا في من قبل امته او الاحرام ويخرج في الاصطلاح عليه من المرض  
 اعظم واذا جاز التحلل بمال لا يبعث شاة تنسج في الحرم واذنه من نكته بيوم نفيه



يذكر فيه ثم تحلل وانما يثبت الحكم لان دم الاحصاء قرينة والا فمعرفة قربة الا في  
زمان او مكان على امر فلا يقع قربة دون فلا يقع به التحلل واليه اشارة بقوله تعالى ولا تكلفوا  
رؤسكم حتى يبلغ المجدى فقد كان المجدى اسم لما يهدى الى الحكم وقال الشافعي رحمه الله لا يثبت  
به لانه شرع رخصة وتخفيفا والتوقيت يبطل التحفيف قلنا ان الملامح اصل التخفيف  
لانما يثبت ويجوز اشارة لان المصوم عليه المجدى والاشارة اشارة ويخرج البقرة والبنت كما  
في الفقه كما وليس الملامح بما ذكرنا بعث اشارة بعينها لان ذلك قد يتغير بل ان بعث  
بالقيمة حتى يشترى بها اشارة هناك وتخرج عنه قوله ثم تحلل اشارة الى ان لا يثبت  
او النفسه وهو قول الى حنفية رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله عليه ذلك  
ولو لم يفعل لاشي عليه لانه عليه السلام على عام مجديته وكان محصرا في امر محصرا برك  
ولما اصابه على انما عرف قربة قربة على الحال التي فلا يكون شكقا فيها وقيل النبي عليه السلام  
واصحابه رضي الله عنهم ليتوفى احكام غرضهم على الاضيق قال وان كان ما كانا بعث  
بدين لا احتياجه الى التحلل عن احكام فان بعث بهدي واحد لتحلل على وجهين في احكام  
العرة لم تحلل عن واحد منها شرعا في حالة واحدة ولا يجوز فوج دم الاحصاء الا في يوم  
وجوز فوج قبل يوم التوبة الى حنفية رحمه الله وقال لا يجوز النجس للمحصر بالنجس الا في يوم  
النجس ويجوز للمحصر العرة مع شاة اعتبارا بهدي المنية والتوان وربنا يعبث به كما  
اذ قل واحد منها محلل ولا في حنفية رحمه الله ومعرفة حتى لا يجوز الاكل منه فخص  
بالمكان دون ان كان كسائر دماء الكائنات بخلاف دم المنية والبرق ان لانه  
دم نسك وبخلاف محلل لانه في اوانه لان عظم افعال النجس وهو الوقوف ينهك به قال  
المحصر النجس اذا تحلل فعليه حجة وعرة كذا روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما  
ولان حجة كحجة قضاء والحق الشرع والعرة لانه في معنى ما يثبت تحلل وعلى المحصر العرة  
القضاء والا حصا عندها يتحقق عندها وقال رحمه الله لا يتحقق لانها لا يتوقف  
ولما ان النبي عليه السلام واصحابه رضي الله عنهم اخصوا بالحدسية وكانوا عاكرا ولا  
شرع التحلل له فخرج وهذا موجود في احكام العرة فاذا تحقق الاحصاء فعليه القضاء  
اذا تحلل كما في النجس وعلى الطار حجة وعمران اما في واحد بها علمنا بشاة واشارة لانه  
خرج منها بعد صفة النجس فان بعث العارن هديا وادعاهم ان يذبحوه في يوم  
بعينه ثم زال الاحصاء فان كان لا يدرى النجس ولا يذبحه فليصبر حتى يحل  
بخروج المجدى لقوات المقصود من التوجه وهو اداء الاعمال وان توجهه لتحلل فافعل

ان يذبح

العرة له ذلك لانه ما يثبت وان كان يدرى النجس والمجدى كمنه التوجه لانه قال الشافعي  
حصول المقصود بالخلف فاذا ادرى بنية منعه به ما شاء لانه عليه وقد كان عليه المقصود  
استغنى عنه وان كان يدرى النجس والمجدى وادعى تحلل العرة عن الاصل وان كان يدرى النجس  
وان المجدى جاز له التحلل استحسانا وهذا التقسيم لا يستقيم على قولهما في المحصر النجس لان دم  
الاحصاء عندهما يتوقف بيوم النجس يدرى النجس يدرى النجس وانما يستقيم على قول الشافعي  
رحمه الله وفي المحصر العرة يستقيم بالاتفاق لعدم توقف الدم بيوم النجس وجه الثاني هو  
قول زفر رحمه الله قد روي الاصل وهو النجس قبل حصول المقصود بالبدل وهو المجدى وجه الثالث  
انما لو ادرى التوجه لافعل لانه لان المبعوث على يد المجدى يذبح ولا يحصل مقصوده  
المالك كونه النفس لو فاق على نفسه لا يذبح التوجه فلهذا اذا عاف على لانه يثبت في النجس  
المبعوث على يد النجس لقوات مقصود المحصر ولا وجه لا يجاب ان كان عليه وله تخيار  
ان شاء مبصر في ذلك المكان او في غيره لينج عنه فيتحلل وان توجهه ليدعى النسك النجس  
النسك بالاحكام وهو الفصل لانه اقرب الى الوفاء بما وعد ومن وقف بعفته ثم احصر برك  
فخصه لوقوف الاثر من القوت ومن احصر بركه فهو ممنوع عن الطواف والوقوف فهو  
فخصه لانه بعد علة الامام فصا كما احصر في كل وان قد روي عن احمد بن حنبل رحمه الله عليه  
فلان ما يثبت النجس بركه والتمس بركه في التحلل واما على الوقوف فلما يثبت وقد قيل في يوم التوبة  
خلاف بين الحنفية والي يوسف رحمه الله والعصر اعلمت من التفصيل **باب القوت**  
ومن احرم بالوقوف لوقوف بركه حتى يطلع النجس في يوم آخر فقد فاته النجس لانه ان وقت  
بمنته اليه وعليه ان يكون وليس في تحلل ويقتضي من قابل ولا دم عليه اذ الله عليه السلام ومن  
عرفه بديل فقد فاته النجس فيتحلل العرة وعليه النجس من قابل والعرة ليست الا الطواف والسعي ولان  
الاحكام بعد انعقد صحيحا لا طريق للزوجه عنه الا باداء احد النسكين كما في الاحكام لم يدرى  
عنه عن النجس فيتحلل على العرة ولا دم عليه لان التحلل وقع بافعال العرة فكانت في حيز ما يثبت  
النجس بمنته الدم في حيز المحصر فلا يجمع بينهما والعرة لا تقوت وهي جائزة في جميع السنة الا في  
الام بركه ففعل في يوم عرفه ويوم النحر والام التوبة في لماروي عن عائشة رضي الله عنها  
انها كانت تكثر العرة في هذه الايام فثبت ولان هذه الايام هي فكانت منعينة له ومن النجس  
رحمته لا يذبح في ايام عرفه قبل الذوال لان دخول وقت النجس بعد الذوال ولا يذبح الا  
من المذبح كما ذكرناه ولكن مع هذا الواو في هذه الايام صح وبني حرمها فبذلك ان كان  
غيره او هو نظيم النجس وكسبه ومنه فوج الشرع والعرة سنة وقال الشافعي رحمه الله



لقوله عليه السلام العزة وليفتنه كذا في نسخة اخرى ولما قوله عليه السلام في نسخة اخرى ولما قوله عليه السلام  
 غير موقوفة بوقت وبنهاية بنيتها غير ما كان مستحقا وهذه الآخرة النقيضة وتناول ما رآه انما  
 مقدرة باعمال كالتحصيل اذ لا يثبت الفتيان مع التعارض في الاما قال وفيها الموقوف المستحق وقد  
 ذكرناه في باب المنع **باب المنع** على الخبر الاصل في هذا الباب ان الانسان لا يمكن  
 ثواب عمله بغير صلوة او صوما او صدقة او غيره ما عند الله السنة ويجامع لما روي عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم انه خرج ليخبر بين المؤمنين امة بها عن نفسه والاخرى من امة ممن فرت بوجهه الله  
 وشهد له بالبايع جعل في نسخة اخرى في الثانية لامة والعبادات التي في امة محضه كالكوفة  
 وبنيته محضه كالصلوة وركبته عنها كالحج والسياسة تجري في النوع الاول في حال الاختيار  
 والضمير ودره الحصول المقصود بفعل السائب ولا تجري في النوع الثاني في حال لا يتصور  
 انما النفس لا يحصل في النوع الثالث عند الخبر المعنى الثاني في الحقيقة ينطبق  
 ولا تجري عند القدرة لعدم الغالب النفس والله لا يجوز التزم الى وقت الموت لا في حق  
 العمر وفيه النقل يجوز الامة حالة القدرة لان باب النقل واسع ثم طار له سبب  
 ان يخرج عن المحجج عنه وبذلك فسر هذا الاخبار الواردة في الباب كحديثه في نسخة اخرى  
 عليه السلام قال فيه من عجز ليكث وعجزى وعجزى رحمه الله ان يخرج من المحجج عن المحجج  
 النفقة لانه عبادة بدينه وعند الخبر اقيم الانفاق فطاعة كالفدية في بالعموم قال وكان  
 رجلا كان بان يخرج عن كل واحد منهما في فاني فمعه عنها في المحجج ويضمن النفقة لان المحجج يقع  
 عن الامر حتى لا يخرج المحجج عن جهة الكلام وكل واحد منهما امره ان يخلص المحجج من غير اشتراك  
 ولا يمكن ان يقع عن احد هما لعدم الاولوية فيقع على المأمور ولا يمكن ان يجعله عن احد هما  
 فذلك بخلاف ما اخرج عن ابوبه فان لا يمكن جعله عن احدهما لانه من غير محجج ثواب عمله  
 لا احدهما اولاهما فيقع لاحدهما اولاهما فيقع على خياره بعد وقوعه سببا لثوابه وبما يفصل  
 بكلام الام وقد قال في امرها فيقع عنه ويضمن النفقة ان الفتيان من كلاهما لانه صدق في النفقة  
 الامر الى حج نفسه وان ابراهم الا حرم بان نوى عن احدهما غير عينه فان معنى على ذلك  
 صار محال لعدم الاولوية وان عين احدهما قبل الفتيان فذلك عند ابوبه رحمه الله  
 وهو العيش لانه مأمور بالتقرب والاباءم كالفدية فيقع عن نفسه بخلاف ما اورد المعتبرين  
 حجة او حجة حيث كان ان يعين ما شاء لان الملتزم بنات مجهول وبما اورد من  
 الحق وجه الاختيار ان الاحكام شرعية وسبيل الى الافعال لا مقصودا بفتنة المبرم  
 يصلح وسبيل بواسطة التقدير فانما في شره بخلاف ما اذا اوى الى الافعال على ان يامر

لان المأمور لا يمكن التقدير فعلا فاما قال فان امره بان يكون عنه فالتزم على من  
 احرم لانه وجب شكر المأمور فانه تعالى من جميع بن النكاح والمأمور هو المحقق في النفقة  
 لان حقيقة العمل منه فبغير المسئلة تشهد لصحة المأمور في حقه رحمه الله ان يخرج ليعجز عن  
 وكذلك ان امره واحد بان يخرج عنه والاخر بان يعجز عنه واذا قال بالان كان له عليه  
 لما علم ودم الا حصا على الامر وهذا عند حقيقته رحمه الله وقال ابوبه  
 رحمه الله على الحاج لانه وجب على الفتيان امة او الاحكام وهذا الخبر يرجع الى الجليل  
 الله عليه ولما ان الامر هو الذي اؤخذ في هذه العهدة فعليه خلاصة فان كان محجج  
 عن بيت ما فغيره ما ليم في مال البيت عشرها طاعة لابي يوسف رحمه الله ثم قبل يوس  
 مال البيت لانه حله كالكوفة وغيرها وقيل هو من جميع المال لانه وجب حق المأمور  
 فصار ديناً ودم المحجج على الحاج لانه دم جناية وهو كما في غير اختيار ويضمن النفقة معناه  
 اذا جامع قبل الوقوف حتى فسد حجه لان الصحيح هو المأمور بخلاف ما اذا مات المحجج  
 لا يضمن النفقة لانه ما خانه باختاره اذا جامع بعد الوقوف فلا يضمن حجه ولا يضمن النفقة  
 لحصوله من بعده والامر عليه ان في ماله لا يثبت لانه سائر وما والكلمات على المحجج  
 لما قال من امره بان يخرج عنه ما يجوز عنه رجلا فاما في النفقة مات او سرق  
 نفقة وقد افق النصف من محجج من منزله يثبت ما يقع وهذا عند ابوبه رحمه الله  
 وقال في من حيث مات الاول فالكلام بينهما في اعتبار الثلث وفي مكان المحجج اما  
 الاول فانه كورق له في حقيقته رحمه الله ما عند محجج رحمه الله في مكان المحجج  
 اليه ابوبه في الحجة والا يثبت الوصية اعتبارا بغير الموصي او يكون الوصية كغيره وعند  
 ابوبه رحمه الله محجج عنه بايع من الثلث الاول لانه هو المحجج لثا الوصية ولا يثبت  
 رحمه الله ان قسم الوصية وغر المال لا يقع ان التبرع الى الوصية كسائر الوصية لا يثبت  
 ليقبض ولم يوجر التبرع الى ذلك الوجه فصار كما اذا يثبت قبل الاوانه والعذر في  
 بئس البلى واما ان في فوجه قول ابوبه حقيقته وهو الكيفية ان القدرة للمؤخر من المؤخر  
 في احكام الدنيا وقال عليه السلام اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا في ثلاث في نفسه  
 الوصية من احكام الدنيا فثبت الوصية من وطئه كان لم يوجد خروج وجه قوله وهو ان  
 ان سؤدد لم يبطل لقوله تعالى ومن يخرج من بيته حاجا الى الله ورسوله الآية وقال عليه السلام  
 من مات في طريق الحج كتب له ثمة مبرورة في كل سنة ولا لم يبطل بغير الوصية من ذلك  
 المكان واصل الاختلاف في الذي يخرج نفسه ويخرج على ذلك المأمور بان قال ومن يخرج



يجوز ان يجزى من احد جانبي من شئ من غير ان يفرق فاما يجعل في شئ واحد وذلك يجوز  
 من غير ان يفرق بينه وبين غيره ولا يفرق بينه وبين غيره ولا يفرق بينه وبين غيره  
 قبل **باب المذبح** المذبح هو الذي يذبح عليه القرابين على النار في المذبح الذي هو  
 بناء على ارض من ثلثة اشواط الابل والبقر والغنم لا يذبح عليه الا القرابين التي هي  
 ان يكون له ارض وهو البقر والمذبح ولا ان المذبح ما يذبح على المذبح لا يقرب به فيه ولا يذبح  
 الاضحية سواء في هذا المعنى ولا يجوز في المذبح الا ما جاز في الضحايا لانه قرينة تعلقت  
 الدم كالاضحية فيتمتع بها بغير ارضه وانما جاز في كل شئ الا في موضعين من طواف  
 طواف الزيادة جنباً ومن جامع بعد الوقوف بغيره فانه لا يجوز فيها الا البقرة وقربان  
 المعنى فيما سبق ويجوز الاكل من هذه القرابين والمنفعة والقرابين لانه دم تلك يجوز الاكل  
 منها بمنزلة الاضحية وقربان ان النبي عليه السلام اكل من لحمه وحسب من القرينة  
 وقربان لانه اكل من لحمها وروى وكذا يثبت ان يقرب على الوجه الذي عرف في الضحايا  
 ولا يجوز الاكل من بقية المذبح الا ما رواه الكهات وقربان ان النبي عليه السلام لما  
 احصر بالمدينة وبعث اليه اهل المدينة اسلموا رضى الله عنه فقال **يا اهل المدينة**  
 ورفعت منها ثياباً ولا يجوز في هذه القرابين والمنفعة والقرابين الا في يوم النحر قال وفي  
 الاصل يجوز في جميع دم القرابين قبل يوم النحر وذبح يوم النحر افضل وهذا الوجه لان القرينة  
 في التطوعات باعتبارها هذا وذلك بخلاف ما يثبت في الحرم فاذا وجد ذلك  
 جاز ذبحها في غير يوم النحر وفي ايام النحر افضل لان معنى القرينة في ارض المذبح فاما في  
 المنفعة والقرابين فكلها على شكلها وطعمها الباقية الفقيرة لم يقصدوا من ذبحها  
 التمتع بخمس يوم النحر ولان دم تلك يقتصر بهم النحر كما لا يخفى ويجوز ذبح القرينة  
 المذبح في اي وقت شاء وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الا في يوم النحر اعتباراً بالقرينة  
 والقرآن فان كل واحد منها دم جبر عنه ولان ان يذبح ذماً ككاهنات فلا يقتصر  
 بيوم النحر ولانها لما وجبت لوجبة النقصان كان التحليل بها اولى لا ارتفاع النقصان به  
 من غير ارضه بخلاف دم المنفعة والقرابين لانه دم تلك قال ولا يجوز ذبح القرينة  
 الا في الحرم لقوله تعالى جزاء الصيد حذوا بالحق انفسكم انفساً اصلاً في كل دم كاهنات  
 المذبح اسم لما يذبح الى مكان ومكانه الحرم قال عليه السلام من ذبحها في غير الحرم  
 كذا من ذبحها في غير الحرم كذا من ذبحها في غير الحرم كذا من ذبحها في غير الحرم  
 قال في هذه القرينة معقولة والقرينة على كل فخرية قال ولا يجزى النحر بالقرينة

لان المذبح ينبغي ان يكون الى مكان لا يقرب به ذماً ومن فيه لا من الضحية فلا يجزى  
 عرف بهدي المنفعة فحسب لانه يتوقف بيوم النحر فحسب لا يجزى من بمكة فحسب الى ان يعرف  
 به ولان تلك كانت يكون من قبله على المشبه بخلاف ذماً الكاهنات لانه يجوز ذبحها في يوم  
 النحر على ما ذكرنا وسبب المجزاة فيلبيح به السنة قال والافضل في البدن النحر وفي البقر والغنم  
 الذبح لقوله تعالى فصل لربك وانحر قبل في ثاوليه يجوز وقال اقدم الى ان تذبحوا  
 بقره قال وقد يذبح بغير ذبح عظيم والذبح ما اذبح للذبح وقربان ان النبي عليه السلام ذبح  
 وذبح البقر والغنم ثم ان شاء ذبح البقر في المذبح فبها او اجمعها واي ذلك فهو  
 حسن والافضل ان يذبحها كما روى انه عليه السلام ذبح المذبح فبها وصحابة ذبحوا  
 عندهم كانوا يذبحون فيها معقولة اليد اليسرى ولا يذبح البقر والغنم فيها لان في حاله  
 الاضحية المذبح ان يذبح فيكون الذبح اليسرى والذبح هو السنة فيها والاولى ان يذبح  
 ذبحاً بنفسه اذا كان بحسن ذلك كما روى ان النبي عليه السلام سأل ما به ذبحه في يوم النحر  
 فخرنيقا وستين بنفسه وروى الباقر عليه السلام لانه قرينة والتولي في القرينات اولى  
 لما فيه من زيادة فخرج الا ان الناس قد لا يهتدون لذلك ولا يجزى ذبحاً في يوم  
 غيره قال ويثبت بكارها وخيلها ولا يذبح في يوم النحر من ذبحها على المذبح  
 لقوله تعالى بكارها وخيلها ولا يذبح في يوم النحر من ذبحها على المذبح  
 وان استغنى عن ذلك لم يركبها لانه جبراً خالصاً لله كما لا يخفى ان يعرف ذبحاً من غيرها  
 او ذبحها الى انفسه الى ان يذبح على المذبح الى ركبها كما روى انه عليه السلام روى  
 يسوي ذبحه فقال اركبها وبك وناوليه ان كان عاجزاً عما جاء الى ركبها ولوركبها  
 فانقص بركبها فحسبها فانقص من ذلك وان كان لا يركبها لم يجزى لان الذبح  
 مستوفى من ذبحها الى جوفه الى جوفه نفسه ونفخ صرخة بالماء والبار وحسب بقطع اللسان ولكن هذا  
 اذا كان ذبحاً من وقت الذبح فان كان يجزى منه يذبحها ويذبحها في يوم النحر  
 بل ان صرخة الى جوفه نفسه تقصد به بغيره او بغيره لانه مضمون عليه ومن سأل هذا الخطيب  
 فان كان الطوقا فليس عليه غيره لان القرينة تعلقت بهذا المذبح وقد فات وان كان واجباً  
 فحسب ان يقيم غيره معانه لان الواجب بان في ذمته وان اصاب به عيب ليس به غيره معانه  
 لان العيب يتركه لا يذبح به الواجب فلا يذبح غيره وحسب بالمعيب انما لانه النحر لسان  
 اطاره واذا عطيت البدن في الطريق فان كان الطوقا فحسب به ذبحها وضرب بها  
 فحسبها سلكاً ولم ياكل هو ولا غيره من الاغنياء بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بوجبة

يجزى







يجوز رجل وامرأتين وفيه خلاف الشافعي رحمه الله وسبق في المسائل ان شاء الله تعالى  
 ولا يشترط العدة حتى ينفذ النكاح مخدرة القاسقين عند خلاف الشافعي رحمه الله  
 الشارحة من باب المراجعة والقاسق من اهل الولاية ولما انة من اهل الولاية فيكون من  
 اهل الشارحة وهذا لانه لم يجرم الولاية على غيره كالمصاهرة فلا يجوز على غيره لانه  
 من جهة ولاية صلح مطلقا فلا يشترط في المصاهرة والمخدرة من اهل الولاية  
 فيكون من اهل الشارحة حكما وانما القاسق ثمة الاول بالثاني لوجوبه فلا يباين في ثبوت  
 كما في شراة العتيق وانما القاسق قال وان تزوج مسلم وثمة بشراة في مبيهاه  
 عند الشافعي رحمه الله وقال محمد بن زفر رحمه الله لا يجوز لان النكاح  
 في النكاح شراة ولا شراة للنكاح على المسلم وكما في المصاهرة كلام المسلم ولا ان الشراة  
 شملت في النكاح على اعتبار ان الشراة لو روي على محفل في غير النكاح لا ينعى اعتبارا  
 المصاهرة الشراة لا يشترط في لزوم المال وما شاهدت عليه بخلاف ما اذا لم يسمعا  
 كلام الزوج لان العقد ينفذ بظاهرهما والشراة شرط على العقد ومن اراد ان يزوج  
 ابنة الصغيرة فزوجها والاب حاضرا وشراة رجل واحد سواء جاز النكاح لان الاب  
 ينفذ مباشرة لا عقد لا يحل المجلس فيكون الكيل صغيرا ومتغيرا فيبقى الزوج شاهدا  
 وان كان الاب غائبا لم يخل لان المجلس مختلف فلا يمكن ان يجعل الاب حاضرا  
 وعلى هذا اذا تزوج الاب ابنة البالغة بحضور شاهده واحد ان كانت حاضرة جاز  
 وان كانت غائبة لا يجوز **فصل في نكاح المملوكات** قال ولا يحل لرجل ان يزوج ابنة  
 ولا بنة من قبل الرجال والنساء لقوله تعالى حمت عليكم امراكم وما لكم الية ومكات  
 امرأت اذا الام هو الاصل لغة او ثبتت حرمتهن بالاجماع **قال** ولا يثبت لاطولها  
 ولا يثبت ولده وان سملت للاجماع ولا بائنة ولا يثبت اخوة ولا يثبت  
 اخوة ولا يثبت ولا يثبت لان حرمتهن مخصوص عليهن في هذه الية ويدخل فيها النكاح  
 المتوفات ومخالفات المتوفات وبنات الاخوة المتوفات لان حرمتهن الاسم  
 عامة قال ولا يام امرأة النكاح دخل بانيتها اولم يدخل لقوله تعالى وانكح نسائكم  
 من غير قيد بالدخول ولا يثبت امرأة النكاح دخل بالشروط قيد الدخول بالنقص  
 وسواء كانت في حرمه او في غير حرمه لان ذلك يخرج من حرمه العادة لا يخرج الشرط  
 ولهذا اختلف في موضع الاحكام في الدخول قال ولا يام امرأة ابية واجدة لقوله تعالى  
 ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم **قال** ولا يام امرأة ابية وبني اولاده لقوله تعالى وطأني

هذا هو الصحيح في نكاح المملوكات  
 ولا يشترط العدة حتى ينفذ النكاح  
 الشارحة من باب المراجعة

هذا هو الصحيح في نكاح المملوكات  
 ولا يشترط العدة حتى ينفذ النكاح  
 الشارحة من باب المراجعة

هذا هو الصحيح في نكاح المملوكات  
 ولا يشترط العدة حتى ينفذ النكاح  
 الشارحة من باب المراجعة

هذا هو الصحيح في نكاح المملوكات  
 ولا يشترط العدة حتى ينفذ النكاح  
 الشارحة من باب المراجعة

هذا هو الصحيح في نكاح المملوكات  
 ولا يشترط العدة حتى ينفذ النكاح  
 الشارحة من باب المراجعة

هذا هو الصحيح في نكاح المملوكات  
 ولا يشترط العدة حتى ينفذ النكاح  
 الشارحة من باب المراجعة

ابانكم الذكر

ابانكم الذين من اسلامكم واولاد الاصحاب لا سخطا اعتبارا بالنسبة لا لاهل الولاية  
 الابن من الرضاة ولا بانية من الرضاة ولا بائنة من الرضاة لقوله تعالى  
 واتواكم بالآياتي ارضعكم واخاكم من الرضاة ولقوله عليه السلام يجرم من الرضاة  
 ما يجرم من النسب ولا يجمع بين اخين نكاحا ولا بملك بين ولنا لقوله تعالى وان  
 يتجورا بين الاخوين ولقوله عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يجمع  
 ما في رحم اخين فان تزوج اخيه فمطلوبه ما في رحم اخيه الكناح لصدوره من امله  
 مضاعفا الى محله واذا جاز لا يملك الامة وان كان لم يملك المكسوة لان المكسوة  
 موطوءة حكما ولا يملك المكسوة ان اذ احم الموطوءة على نفسه بسبب من الاكل  
 فحشد يملك المكسوة لعدم الجمع بين المكسوة ان لم يكن وطئ المكسوة لعدم الجمع  
 اذ الموطوءة ليست بموطوءة حكما فان تزوج اخيه في عقد بين ولا ينعى اعتبارا  
 اولي قرابة بينه وبينها لان نكاح احد بها باطل شرعا ولا وجه في التبعين لعدم الاولوية  
 ولا في التبعين مع التبعين لعدم الفايذة او لقصر فتعين التفريق ولما نصف المصاهرة  
 لانه وجب للاولى منها والخدمت الاولوية للجهل بالاولوية فيصرف اليها وقيل لا  
 من دعوى كل واحد منها او الاصطلاح لجهالة المستحقه قال ولا يجمع بين المرأة وعمتها  
 او خالتها او ابنة اخيه او ابنة اخيه لقوله عليه السلام لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها  
 ولا على ابنة اخيه ولا على ابنة اخيه مشهور يجوز الزيادة على الكتاب بحديث  
 ولا يجمع بين امرأتين لو كانت احدهما رجلا لم يخل ان يزوج بالاخرى لان الجمع بينهما  
 ينعى الى القطعية والولاية المحرمة لنكاح محرمة للقطع ولو كانت المحرمة بينهما  
 بسبب الرضاة يجرم لما روي من قبل ولا بأس بان يزوج بين امرأة وابنة زوج كان  
 لها من قبل لانه لا قرابة بينهما ولا رضاع **قال** زفر رحمه الله لا يجوز لان ابنة الزوج لو  
 قدرتها ذلك لا يجوز له التزوج بامرأة ابية فاما امرأة الاب لو صورنا ذلك جاز له  
 التزوج بهذه والشرط ان يقصر ذلك من كل جانب وقيل ان عقدته من غير جمع  
 بين امرأة على رضى الله عنه وابنته **قال** ومن زنى بامرأة حرمت عليه امرأته وابنتها  
 وقال الشافعي رحمه الله لا يام امرأة ابية حرمه المصاهرة لان الله تعالى لا يجمع بين  
 ان الوطني سبب تجزئة بواسطة الولد حتى يضاف الى كل واحد منهما حكما فيصير موطوءا  
 كاصول وفروع وكذا على العكس والاستماع بالجموع حرم الا في موضع الضرورة والى  
 والوطني يجرم من حيث انه سبب الولد من حيث انه زنا ومن شدة امرأة بشراة

قوله لعدم الفايذة في الزوجات  
 وطئ احد منها لانه ينعى في الفايذة  
 ولا يجمع بين المرأة وعمتها  
 ولا بين المرأة وخالتها  
 وفيه من رخصتها ولا يجمع بين  
 احد منها باولاد من الاخر



حرمت عليه أمها وابنتها وقال في رحمة الله لا يجوز وعلى هذا الخلاف سنة امرأة  
 بشهوة ونظر إلى فرجها ونظر إلى ذكورها عن شهوة أنه الحرام والنظر إليها في معنى القول لا يجوز  
 لا يتحقق بها فساد الصوم والاحرام وجوب الاعتكاف فلا يجتمع به وإن كان الحرام والنظر  
 سبب وقع إلى الوطء فبعض مقامه في موضع الاحتياط ثم المستحب شهوة أن تستغل ذلك وتزوجه  
 انتشار التوجع والمعسر النظر إلى الفرج الدخول ولا يتحقق ذلك عند سكرانها ولو سكر فأنزل  
 فقد قبل بوجوب الحدة والتوجع أنه لا يوجد بها لأنه لا نكاح ما بينه وبينه فمضى إلى الوطء  
 وعليه كتابان المرأة في التبرع قال وإذا طلق امرأة طلاقاً بائناً أو حياً لم يجز له أن يخرج  
 بائناً حتى تستقضي عدتها وقال في رحمة الله أن كانت الحدة غير طلاقاً بائناً أو طلاقاً  
 يجوز لا يقطع الكساح بالكتابة عملاً لا يقطع وهكذا لو طلقها مع العلم بالحدة يجب له ولها  
 أن كلاهما لا ولي فإيم لبعاء أحكامه كالنفقة والمنع والفرش والعاطف ما هو عليه وتزويجها  
 القيد وهكذا لا يجب على شارة كتاب الطلاق وعلى عبارة كتاب الحد ويجب أن لا يملك  
 قد نكح في معنى محل فيحقق الزنا ولم يرفع في حق ما ذكرنا فيصير جامعاً ولا يزوج المحل منه  
 ولا الإلادة عنه لأن الكساح ما شاع الأئمة من أن يزوج بين المسكين والمملوك كونه نكاحاً  
 المملوكية فينتج وقوع النكاح على النكاح قال ويجوز تزويج الكتاب بآب قوله تعالى والحمت  
 من الذين أولوا الكتاب إنما العايف عن الزنا ولا فرق بين الكتابية الحرة وبين الأتمة  
 على ما بين أن شاء الله تعالى ولا يجوز تزويج المجوسيات لقوله عليه السلام تسكنوا بهم  
 سنة أهل الكتاب غير ما حكمي نسائهم ولا آكلي ذبائحهم قال ولا الوثنيات لقوله تعالى  
 ولا تتكلموا للمشركين حتى يؤمنوا ويجوز تزويج الصائبات إن كانوا أئمة منون بدين نبي فمردون  
 بكتاب الله تعالى لأنهم من أهل الكتاب وإن كانوا يعبدون الكواكب والكتاب لم لم  
 يزعمنا كنهتم لأنهم مشركون ومخالف المنقول فيه محمول على اشتباهه منه بهم فكل جواب  
 على ما وقع عنده وعلى هذا أصل في حديثهم قال ويجوز التزويج والحمة إن تيزوجا في حاله الاحرام  
 وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز وتزوج الولي لأحكام ولينته على هذا الخلاف لقوله عليه السلام  
 لا ينكح المحرم ولا ينكح المحرم ولا ينكح ولنا ما روي أنه عليه السلام تزوج ميمونة فحلت منه  
 وهو محرم وما رواه محمول على الوثني ويجوز تزويج الأتمة مسلمة كانت أو كفاكية وقال في  
 رحمه الله لا يجوز التزويج بائنة كتابية لأن جواز كساح الأتمة ضروري عنه لما فيه  
 من توفيق لغيره على الزنى وقد اندفعت الضرورة بالمسلمة وهكذا جعل طلاق الحرة ما لها منه  
 وعندنا يجوز مطلق لا طلاق المقتضي وفيه منافع عن كساح لغيره لا إرفاقه وإن لا

يُجِبُّهُ الْأَصْلُ فَيُؤَيِّدُ أَنْ لَا يَجْعَلَ الْوَصْفُ وَلَا يَنْفَرُ مِنْهُ أَمَّا عَلَى حَقِّهِ فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَحِلُّ  
الْإِمَامَةُ عَلَى الْخَوْدَةِ وَهِيَ بِالطَّلَاقِ وَجِدَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَجْوِيزِهِ ذَلِكَ لِلْعَبْدِ وَعَلَى الْبَابِ  
رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَجْوِيزِهِ بِرِضَا الْخَوْدَةِ وَلَا أَنْ يَلْزَمَ إِذَا فِي تَقْصِيفِ النِّعَمَةِ مَا تَقَرَّرَ فِي الْأَلْفَاظِ  
أَنَّ شَأْنَهُ تَعَالَى نَبِيْتُ خَلِّ الْعَقِيدَةِ فِي حَالِهِ الْأَنْزَاوِدُونَ وَلَا أَنْ يَلْزَمَ الْأَنْفَاقُ وَكَجُوزِ تَرْجُوحِ  
عَلَيْهِ الْقَوْلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَتَحْلُفُ الْخَوْدَةُ عَلَى الْأَمَةِ وَلَا تَزِيدُ مِنَ الْمُحْكَمَاتِ فِي مَجْمُوعِ كَالْأَمَةِ لَا تُنْقِصُ  
فِي حَقِّهَا فَإِنْ تَرْجُوحِ أَمَّا عَلَى حَقِّهِ فِي عِدَّةٍ عَنْ طَلَاكِ بَابِ الْأَمَةِ لَمْ يَجْزِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رُفُوعُ  
وَجُوزُ عِنْدَ مَا لَا يَنْبَغِي بِهَذَا الْبَيْتِ تَرْجُوحِ عَلَيْهَا وَهُوَ الْحُكْمُ وَأَمَّا الْوَعْلُ لَا يَنْفَرُ مِنْهُ إِلَّا بِتَرْجُوحِ عَلَيْهَا لَا يَنْبَغِي  
بِهَذَا وَالْبَابُ حَنِيفَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَحْلُفَ الْخَوْدَةُ بِأَيِّ مَنٍّ وَجِبَ لَهَا بِعَيْنِ الْأَمَةِ كَمَا فِي الْمَنْعِ اجْتِنَابِي  
بِخِلَافِ الْبَيْتِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ أَنْ لَا يَنْفَرُ عَنْهُ فِي مَقَامٍ فَصَحَّ مَا قَالَ وَتَحْلُفُ أَنْ يَنْفَرُ مِنْ بَابِ الْمَنْعِ اجْتِنَابِي  
وَلَيْسَ أَنْ يَنْفَرُ فِي كَثَرَةٍ مِنْ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى مَا تَحْلُفُ إِلَّا كَلِمَةً مِنْ نِسَاءٍ وَمَنْعِي وَغَرَّتْ وَبَيَّعَ  
وَالنِّسْبُ عَلَى الْعِدَّةِ وَمَنْعِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَنْفَرُ فِي الْأَمَةِ وَاحِدَةً  
لَا تَضُرُّ وَرَفَعَهُ عَنْهُ وَبَيَّعَ عَلَيْهِ مَا لَوْ أَنَّ الْأَمَةَ الْمُسْكُونَةَ يَنْتَهِي بِهَا اسْمُ النِّسَاءِ كَمَا فِي الْكَلَامِ  
وَلَا يَجُوزُ لِلْعَبْدِ أَنْ يَنْفَرُ فِي كَثَرَةٍ مِنْ نِسَائِهِ وَقَالَ مَا لَكَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَجُوزُ لَنَا فِي حَقِّ الْكَلَامِ  
بَعْدَ تَرْجُوحِ عَنْهُ وَفِي مَلِكٍ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْلَى وَالْمَا أَنْ الرَّقَّ مُنْقِصٌ فَتَرْجُوحِ الْعَبْدُ مُتَوَاتِرٌ وَكَوْنُ  
أَرْبَعًا أَظْهَرَ وَأَشْفَى فِي تَرْجُوحِ فَإِنْ طَلَّقَ أَحَدُ الْأَرْبَعِ طَلَاقًا بِأَيِّ مَنٍّ يَجُوزُ أَنْ يَنْفَرُ فِي أَيْدِي  
حَتَّى تَنْقُصَ عِدَّتُهَا وَفِي خِلَافٍ الشَّافِعِيِّ وَهُوَ يُزِيلُ كَلَامَ الْأَخْتِ قَالَ فَإِنْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ بِنِسْبَةِ  
بَابِ الْكَلَامِ وَلَا يَطْلُقُ مَا حَتَّى تَنْقُصَ حَقًّا وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَفِي رَحْمَتِهِ اللَّهُ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ  
رَحِمَهُ اللَّهُ الْكَلَامُ مَا تَدْرِكُ أَنْ كَانَ كَمَلٌ ثَابِتٌ لِنِسْبَةِ الْكَلَامِ بِالطَّلَاقِ لَا يَطْلُقُ إِلَّا بِرِضَا رَحِمَهُ اللَّهُ  
أَنَّ الْأَمَةَ تَسْتَأْجِرُ فِي الْأَصْلِ لِحُرْمَةِ كَمَلٍ وَهَذَا يَكُونُ مَحْتَرَمًا لَنَا لِأَجَانَةِ بَيْتِهِ وَلِهَذَا كَمَلُ بَابِ الْأَصْلِ  
وَلَا تَزِيدُ مِنَ الْمُحْكَمَاتِ بِالنِّسْبَةِ وَحُرْمَةِ الْوَلَدِ كَمَا لَيْسَ بِمَنْعِي مَا وَفَوْقَ غَيْرِهِ وَالْأَمَةُ تَسْتَأْجِرُ فِي بَابِ  
النِّسْبَةِ بِحَقِّ صَاحِبِ الْمَاءِ وَلَا حُرْمَةَ لَهَا فَإِنْ تَزَوَّجَ مَوْلَى الْمَنْعِي بِالْكَلَامِ مَا تَدْرِكُ لَنَا  
ثَابِتُ النِّسْبَةِ وَأَنْ زَوْجُ أُمِّ وَلَدِهِ وَهِيَ حَالٌ مِنْهُ بِالْكَلَامِ بِالطَّلَاقِ لَا تَزِيدُ إِلَّا بِرِضَا مَا حَتَّى يَنْبَغِي  
نِسْبَةُ وَلَدِ أُمِّهِ مِنْ غَيْرِ دَعْوَةٍ فَتَصِحُّ النِّسْبَةُ فَتَصِحُّ بَيْنَ الْغَرَضَيْنِ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مَشْكُوكٍ  
حَتَّى يَنْتَهِي الْوَلَدُ بِالنِّسْبَةِ مِنْ غَيْرِ لِعَلَّانِ فَلَا يَجُوزُ مَا لَمْ يَنْفَرُ بِكَمَلٍ قَالَ وَمَنْ طَلَّقَ حَارَتَهُ ثُمَّ  
تَزَوَّجَهَا لِرَجُلٍ بَابِ الْكَلَامِ لَا تَزِيدُ إِلَّا بِرِضَا لَهَا فَإِنْ تَزَوَّجَتْ بِوَلَدِهِ لَا يَنْبَغِي لَهَا  
مِنْ غَيْرِ دَعْوَةٍ إِلَّا أَنْ عَلَيْهِ أَنْ يَنْتَهِي بِمَا تَدْرِكُ لَهَا وَأَمَّا بَابُ الْكَلَامِ فَلَا تَزِيدُ إِلَّا بِرِضَا  
فِي الْأَمَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَابْنِ يَوْسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَقَالَ تَحْمِي رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ

وكتب ان لكل الفريضة اليه النكاح فهو واجب  
 الرجل ان يشاء ثم خصيف في ذلك الرجل من  
 الموصى حتى يبع العبد كين وان كان له او له العصف  
 من المرأة ولا يملك اظهار النصف من اعيانها  
 بقضمان العبد وانما يثبت من خصيف  
 لانه المرأة الواحدة لكل الزوجين من النصف  
 باعتبار الحال والاحوال من تقدم وانما هو في  
 بعض مقدم على ما حاز او بطل من ان لا يملك  
 عمل النحر من قبيل المحرم كما لطلاق التفت والامر  
 ونقول في الحقيقه حالتيان حال النكاح  
 الى الحره وحالة الاثراء وغنيها ثبت لكل رجل  
 ان تعد او دون الانصاحام

[illegible]



ان لا يداخلى بينه وبينه لانه احتل الشغل بما هو المولى فيه جباية الشغل كما في الشغل وانه ان لم  
يجوز له الشغل اذ امة الفاعل فلا يورثه لانه لا استجابة ولا وجوب بخلاف الشغل لانه يجوز  
مع الشغل وكذا اذا اراد امة تنفذ فترد على حاله ان يلزم ما قبل ان يستره عنهما فكل  
محمد رحمه الله لا يحب ان يظلم بالمال بينه وبين الكفيع ما ذكرنا في كتاب المنفعة باطل وهو ان  
يقول لامرأة ان تمنع بك كذا مدة كذا من الملك وقال مالك رحمه الله هو جائز لانه كان  
في بيعه الى غيره ما سمي في بيع الشغل باجماع الصحابة رضي الله عنهم ومن عكس رضي الله عنهما  
من جملة من جاز لهم فتر لا اجماع والكتاب الموقوف باطل من ان يترفع امة لغيره  
فما بين عشرة ايام وقال رحمه الله هو الصحيح لانه لا يملك الشغل لا يملك بالشرط الا  
ولما ان الذي يبيع المنفعة والعبرة في العقد للمعاين ولا فرق بين اذا طالت مدة الشغل  
او قصرت لان النافذ هو المعين لغير المنفعة وقد وجد من تزوج امرأتين في عقد  
واحدة احدىهما لا يجوز له كذا من كذا حتى يخل كذا وبطل كذا الا في الاخرى لان البطل  
يخص في احدىهما بخلاف ما اذا اجمع بين قودعه في البيع لانه يبطل بالشرط الفاسد  
وقول العقد في شرطه فمجموع المستحق عندك حقيقة رحمه الله للشيخ كحل وعندهما يقسم  
على منعهما وهي مسئلة الاصل ومن ادعت عليه اذمة انه تزوجها فامتنع على ذلك  
بينة فجلها النكاح امراته ولم يكن تزوجها وسعها المقام معه وان منعها بيمينها عند  
حقيقة رحمه الله وهو قول ابي يوسف رحمه الله ولا فرق في قول الآخر وهو قول محمد رحمه الله  
لا يثبت ان بطا وهو قول ابي حنيفة رحمه الله لان الفاعل اخطأ في اذمة الشهود كذبة  
فصار كما اذا اظهرتم عبيد او كافرا ولا يبي حنيفة رحمه الله ان الشهود عند قودعه  
انما لتعذر الوقوف على حقيقة القودع بخلاف الكفر والرجوع لان الوقوف عليه فامتنع  
فاذا اثبت القضاة على حجة ولكن نقيضة باطلا بتقدير النكاح ينقض فلهذا لم يرد  
بخلاف الاماكن المسئلة لان في الاسباب نزاعا فلا يمكن **باب في الاول والاعا**  
ويجوز كذا في العاقلة البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولا يكرها كانت او غيرها  
الى حنيفة وابي يوسف رحمه الله في طاهر الرواية ومن ابي يوسف رحمه الله لا ينعقد الا بولي  
وعنده محمد رحمه الله ينعقد موقفاً ما مال مالك وان في رحمه الله لا ينعقد النكاح بعبارة  
النساء اصلا لان النكاح يرد ولا يفسده ولا يفسد غير النكاح بل لا فرق في حقه من غيره  
مخلل باجازه الولى ويجوز ان يترفع في حاله صحتها وهي من اهل الكون عاقلة عفيفة  
وان كان لا التعذر في المال ولا اخيرا ولا زوج وانما يلزم البولي بالتزوج كجلا

تسبب

تسبب الى الوفاة في طاهر الرواية لا فرق بين الكفو وغير الكفو ولكن المولى من العامة من  
في غير الكفو ومن الى حنيفة وابي يوسف رحمه الله لا يجوز في غير الكفو لان لم يمن وقيل لا يشر  
ويروى في صحيح محمد رحمه الله الى قوله لا يجوز لولي اجبار البكر البالغة على النكاح فلو كان قد  
رحمته لا لا اعتبار بالصغيرة وهذا لا يثبت بان النكاح لعدم التوبة وكذا يقبض الاب  
مداقها بغير امرها وانما امة حرة محاطة فلا يكون للغير عليها ولا ية والولاية على الصغيرة المقصود  
تعتدوا وقد كمل بالبيع بليس تزوج خطاب فصارت كالغلام وكما التقدر في المال وانما يملك الاب  
قبض الصداق برضاها ولا ية ولهذا لا يملك مع مرفقها حال واذا استأذنت فسلكت او حلت  
فما دون لقوله السلام البكر فمما في نفسه فان سكنت فقد رضيت وان جنيته ارضا  
فيه راحة لا تترفع عن طهر الرقبة لا عن الرد والنفق اولى على الرضا من السكوت  
بخلاف ما اذا بكت لانه دليل السكوت والكرهية وقيل اذا حلت كالمتبرئة بما سمعت  
لا يكون رضاه اذا بكت بلا صوت لم يكن رضاء وان فعل هذا غير الولى يعني اذا امر  
او ولي غيره اولى منه لم يكن رضاه في سكره لان هذا السكوت لعلته الا لتفادى الى كذا  
علم يقع ولا ية على الرضا ولو وقع فموجب وان كلفا بيمينه للحاجة ولا حاجة في غير الاولياء  
بخلاف ما اذا كان المستأجر رسول الولى لانه قائم مقامه وتعين في الاستئجار تسمية الزوج  
على وجه يقع به الموقعة لتظهر رغبته فيه من رغبته عنه ولا يفسد تسمية المهر بالمهر لان  
النكاح صحيح بدونه ولو تزوجها قبلها لم يفسد كسكنت فهو على ذلك لان وجهه الذي  
في السكوت لا يخالف ثم الجدة ان كان لغيره لغيره في الحدود والولاية عند الحقيقة  
فلا ريبا ولو كان رسولاً لا يفسد اجماعاً ولا يفسد برؤساً من الشب فلا يرد من ضاها  
بالقول لقوله عليه السلام الشب قننا وزر ولا ان يطلق لا ينعقد عينا من ذلك وقيل انما يفسد  
فلا مانع من التعلق في حقها واذا زالت بكارها بوجبة او جرحه او غيبه او مضى في علم  
الابكار لانها بوجبة لان مصيرها اول مصير لا ومنه البكورة والبكره ولا تترسخ  
لعدم الممارسة ولو زالت بكارها بوجبة او جرحه او غيبه او مضى في علم  
ومحمد والشافعي رحمهم الله لا يفسد بكارها لانها بوجبة حقيقة ومالك لان مصيرها عايد  
البر ومنه المشوكة والمباشرة والتشويك ولا يبي حنيفة رحمه الله ان يفسد بكارها فيجب وزها  
وبغيره ولا يطل فتمنع عنه فليكن السكوت كذا تبطل عليها معها بخلاف ما اذا وطئت  
بغيره او بغيره فاسيد لان الشغل الظاهر حيث يعلق به حكماء اما الزنا فقد نذب  
الى سيرة حتى لو شغلها لا يفسد بكارها وانما يفسد بكارها بالزنا فمما في



وكانت ركوت فاعول قولها وقال زفر رحمه الله القول قوله لان السكوت اصل الزور  
عاض فصار كالشعر وطول الخبر اذا اوجب الزور بعض مقتضى المدة ونحن نقول انه يوجب لزوم  
العقد وتلك البضعة والمادة ترفع وكانت مكرمة كالزوج اذا اوجب زواله وبقية عقد  
مسئلة بخلافه لان اللزوم قد ظهر كقوله المدة وان اقام الزوج الزينة على سكوتها ثبت النكاح  
لانه زور وعادة بالجملة وان لم يكن له بنية فلا يكون عليها عند أبي حنيفة رحمه الله وعلى سائر  
الاخلاف في ان شيئا التينة وسياجك في الدعوى ان شاء الله تعالى ويجوز نكاح الصغير  
والصغيرة اذا تزوجها الولي بركا كانت الصغيرة او شيئا والولي هو العبد وقال مالك  
رحمته الله كالفاء في غير الأب والشافعي رحمه الله في غير الأب ومحمد في الشب الصغيرة ايضا  
ومحمد قول مالك رحمه الله ان الولاية على الحركة باعتبار الحاجة ولا حاجة لان عدم الشهادة  
الا ان الأب ثبتت الفاء بخلاف القياس ومحمد ليس في معناه فلا يجوز به فناء الأب وهو  
موقوف للقياس لان النكاح يتضمن المصالح ولا يتوفر الا بين المتكافئين عادة ولا يفتي  
المكفوء في كل زمان فان ثبتنا الولاية في حال العفة او احوال المكفوء ومحمد قولنا ان زفر رحمه  
الله انظر لا يتم بالشك في غير الأب ومحمد لقصور شقيقه وبعد قرابته ولهذا لا يملك  
التصرف في المال مع انه ادعى زينة طلاق لا يملك التصرف في النفس وانه اعلى شئ  
اولي ذلك ان القرابة داعية الى النظر كما في الأب ومحمد وما فيه من القصور اظهر ما في سلب  
ولايه ان لا يتم بخلاف التصرف في المال لانه يكثر مما يمكن تدارك فخلل فافقيد الولاية  
ان كان مودة ومنع القصور لا ثبتت ولأية الامام ومحمد قوله في السنة ان ثبت ان الشبهة  
سبب لعدم الرأى لوجود الممارسة فاذا حكم عليها بتسوية وان ما ذكرنا من حقوق كما في  
ووفور الشفقة ولا ممارسة تحدث الذي بدون الشهادة فغير الحكم على الصغير الذي  
يؤيد كلامنا فيما تقدم قوله عليه السلام ان النكاح الى العصب من غير صغير او الترتيب  
في العصب في ولأية الامام كالتسوية في الارث والابحار في بابا قرب  
فان زوجهما الأب ومحمد يعني الصغيرة والصغيرة فلا خيار لهما بعد بلوغهما لانها  
كاعلا الراى وافر الشفقة فليكن العقد كما شرعها كما اذا باشره برضاها بعد  
البلوغ وان زوجهما غير الأب ومحمد فكل واحد منهما انما بلغ ان شاء الله اقام على  
النكاح وان شافعي وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رهما بعد وقال ابو يوسف رحمه  
الله لا خيار لهما اعتبارا بالأب ومحمد ولهما ان قرابة الأخ اقرب منه والنكاح  
بمقتور الشفقة فيطلق فكل الى المقاصد عسى والله انك تعلم بخلافه ولا وارن

وطلاق

وطلاق بموجب في غير الأب ومحمد بينا ول الامام والشافعي واليه يوجب من الرتبة المقصود  
الراى في احكاما ونقصان الشفقة في حق الآخر فينبغي وبشرط فيه القصر الفاضل بخلاف ما في  
العقب لان القصر يهرنا دفع من رضى وهو ممكن فخل ولقد يشتمل الذكر والاشق في كل  
الزمان في حق الآخر فينبغي الى القضاة ورضا العقب دفع من رضى وهو ممكن فخل ولقد يشتمل الذكر والاشق في كل  
عليها ولقد يشتمل الذكر والاشق في كل عليا فاعتبر دفعا والرفع لا ينفع الى القضاة ثم قد هما اذا بلغت  
وقد علمت بالنكاح فليكن فمورضا وان لم تعلم بالنكاح فمورضا في رضى من علمت شرط  
العلم باصل النكاح لانها لا يمكن من التصرف الا به والولى تغزو به فتعذر علم شرط العلم  
بالخيار في حق الحرة لانها يتفرع بغيره احكام الشفع والدار والى العلم فغيره بالجل بخلاف  
المعتقة لان الامانة لا يتفرع لمورضا فتعذر بالجل في ثبوت النكاح ثم خالف ابو بطل  
بالسكوت ولا يبطل خيار الفلام لم يفتي رضى او يفتي منه ما يعلم انه رضى وكذا كانت  
مجازية اذا دخل بها الزوج قبل البلوغ اعتبارا بالحكمة بحالته بحالته ابتداء النكاح ورضا البلوغ  
في حق البكر لا يثبت الا اذا المجلس لا يبطل بالقبض في حق الشب والافلام لانه ما ثبت  
بانبات الزوج بل لانه محلل وانما يبطل بالرضا في كل سكوت البكر فمما بخلاف ما في  
لانه ثبت بانبات الولي وهو الاعاق في غير فله مجلس في خيار الخجيرة ثم القصة بخلاف  
البلوغ ليس بطلان لانها ترجع من الانثى والطلاق ايها وكذا بخلاف العقب لما ثبتا بخلاف  
الخجيرة لان الزوج هو الذي ملكها وهو ملك للطلاق وان مات بعدها قبل البلوغ  
فرثته الآخر وكذا اذا مات بعد البلوغ قبل التزويج لان اصل العقد صحيح والمالك  
الثابت به قد انتهى بالموت بخلاف ما شره الفاضل اذا مات احد الزوجين قبل  
الاجابة لان النكاح ثمة موقوف فيبطل بالموت وبها ما قد فسر به قال ولا دلالة  
لعبد ولا صغير ولا مجنون لانه لا ولاية لهم على أنفسهم فلو ان لا ثبتت على غيرهم ولا  
بئره ولا ولاية نظرية ولا نظر في التدفيس الى يولاء ولا ولاية الكافر على المسلمة لقوله تعالى  
ولم يجعل الله للمكافرين على المؤمنين سبيلا ولهذا لا يقبل ثرا وزوالها عليه ولا  
يتوارثان اما الكافري فثبت له ولاية الامام على ولده الكافر لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم  
اولياء بعضهم ولهذا لا يقبل ثرا ولا ولاية عليه ويجري بينهما التولية وفي غير العصب من القارب  
ولاية الزوج عند أبي حنيفة ومحمد قد مضاه عنه عدم العصب وهذا استحسن وقال محمد رحمه  
الله لا ثبت وهو القياس ويؤيد رواية عن أبي حنيفة رحمه الله قوله الى يوسف رحمه الله  
في ذلك مضطرب والاشارة مع محمد رحمه الله لهما ما رويها ولان الولاية انما تثبت



عنونا للقرابة عن نسبة غير الكفء اليها والى النسب العينية ولا يثبت من جهة ان الولاء  
 نظرية والنظر يتحقق بالتفويض الى من هو مختص بالقرابة الباعثة على الشفقة قال ومن لا يولي  
 لها يعني العصبية من جهة القرابة اذ انهم مولوا الله بها عتقا جاز لانها اخو العصبية واولادهم  
 والا وليا فالولاء الى الامام وحكم لقوله عليه السلام السلام والى من لا يولي له ولا يولي  
 الولى الا اقرب عينة منه قطع جاز لمن هو الباعث منه ان يزوج وقال زفر رحمه الله لا يجوز  
 لان ولاتيه الاقرب ما يثبت لانها ثبتت مقامه ميانا للقرابة فلا يثبت بغيره ولهذا لو  
 زوجها حبث هو جاز ولا ولاتيه الا بعد من ولاتيه ولما ان هذه ولاتيه لغيره وليس  
 من النظر التفويض الى من لا يقطع بل هو مفوض الى الا بعد وهو مقدم على السلطان كما  
 اذا مات الاقرب وتزوجها حيث هو فيه منق وبعده التيمم لقول الا بعد بعد القرابة  
 وقرب النسب ولا اقرب من غير الا من له ولين متساويين فانهما عقد عقد ولا يزوج  
 قال والغيبه المنقطه ان يكون في اليد لا قيل الى القوفل في السنة الامر في جوابها القدر  
 وقيل اولى مدة السفلان لانها لا تقفاه وهو اختيار بعض المساجين وقيل اذا كان كمال  
 يفرق الكفء الى طب استعمل كغيره وهذا اقرب الى الفقه لانه لا يفرق في ابناء ولا في  
 حبيته واذا اجمع في المجهول ابوا وابنها فالولى في كمالها ابنا في قولنا لا يفرق والى يوسف  
 رحمه الله وقال محمد رحمه الله لانه او شفقة من الابن ولها ان الابن هو المقدم  
 في القسوة وهذه الولاءية مبنية عليها ولا تعتبر بآية الشفقة كآية الامم مع  
 العصبية **فصل في الكفاءة** الكفاءة معبرة في الكفاية لقوله عليه السلام لا لا يزوج  
 النساء الا الاولياء ولا يزوجن الا من الاكفاء ولان استظام المسالك بين المتكافئين  
 عادة لان الشريعة تأبى ان تكون مستقرنة للتخسيس فلا بد من اعتبارها بخلاف ما بنا  
 لان الزوج مستقرن فلا يعقله وانه الغرائس واذا تزوجت المرأة نفسها من غير  
 ظلالها ان يفرقوا عنها وفما لغير العار عن التتميم ثم الكفاءة تعتبر في النسب  
 لانه يقع به النفاخ ففرق بين بعضهم الكفاء لبعضهم الكفاء لبعضهم الكفاء  
 في قولنا عليه السلام فرقت بينهم الكفاء لبعضهم الكفاء وبعضهم الكفاء لبعضهم  
 قبيلة يثبتون والمولى بعضهم الكفاء لبعضهم الكفاء ولا يفرق المتفاضل فيما بين فرقت  
 لا روي عن محمد رحمه الله الا ان يكون نسبها مشهورا كما يلى بيت اخذ في كانه قال  
 لسانك في وشكنا للفقته وبنوا باقية ليسوا بالكفاء لكانت العرب لانهم موافقون  
 بالحقانية والاموال في من كان لا يكون في الاسلام فصاعده هو الكفاء لبعضهم الكفاء

فوايه ان من لم يولد له زوجا حبيته

والمراد بالولى فغيره  
بعضهم الكفاء  
بعضهم الكفاء  
بعضهم الكفاء

هذا الزوج لا يفرق لاقسام الكفاء الا ان قسامهم  
مستقرنة ومقدرة

ومن ثم

ومن اسلم بنفسه اوله اب وابنه في الاسلام لا يكون كفوا لمن لا يكون في الاسلام لان  
 تمام النسب بالاب والجد والابوين رحمه الله كونه الوحد بالحق كما هو منه في التكليف  
 ومن اسلم بنفسه لا يكون كفوا لمن لا اب واخذ في الاسلام لان النفاخ فيما بين المولى  
 بالاسلام والكفاءة في القرابة نظيرة في الاسلام في جميع ما ذكرنا لان الرق اثر الكفر وفيه  
 معنى ازال فيغير في حكم الكفاءة قال ولتعتبر ايضا في الابن امي الكفاءة وهذا قول ابن حنبل  
 والى يوسف رحمه الله هو الصحيح لانه من على الكفاءة والمادة تعتبر نفس الزوج فوق ما يغير  
 بغيره نسب وقال محمد رحمه الله لا تعتبر لانه من امور الآخرة فلا يثبت احكام الدنيا عليه الا  
 اذا كان في الدنيا ويخرج منه او يخرج الى الاسوة سكران ولجب به العيب ان لا يخطب  
 به ولا يقر في المال وهو ان يكون كالكافة والفقته وهذا هو المعتبر في القرابة حتى ان كان  
 اولادك احدهما لا يكون كفوا لان المهر بول البضع فلا بد من العاين وبالله فله ان لا  
 يزوج واداه ولا يزوج المهر قد رتبنا في النكاح لان ما رواه مؤيد بن عفا وعن ابي يوسف  
 رحمه الله انه اعتبر الفدر على النكحة دون المهر لانه يجري المسابقة في المأثور ويقتد المراء  
 ما رواه عليه بيضا بيه واما الكفاءة في النكاح فمعبرة في قولنا لا يفرق بين  
 ابن العاقبة في البسار كما فيها العا ور على المهر والفقته لان الكائن يتفاوتون في النكاح  
 بالفقر قال ابو يوسف رحمه الله لا يثبت لانه المال عام وروى في العقب في القبايع  
 وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله ومن ابي حنيفة رحمه الله في ذلك رواه ابن  
 رحمه الله لا تعتبر الا ان يفرق كالجهم والمجايل والدياق وجبه الاعيان ان الكائن يتفاوتون  
 بنظر خريف ويغيرون به نازا وجه لقول الاقرب ان يفرق ليست بلازمة ويمكن القول من  
 انفسه الى النكحة من قال واذا تزوجت المرأة ولتعتد من مهر مثلها فلا وليا  
 الا عتد ارضي عليها عند البعثة رحمه الله حتى يتم لا مهر مثلها او يفرقها وقال لا يملك ذلك  
 وهذا الوضع انما يقع على قول محمد رحمه الله على اعتبار قوله المخرج اليه في النكاح بغير الولي  
 وقد صح ذلك وهذه مسألة صاوفة عليه اما ان ما رواه على العشرة مرقا ومن اسقط حقه  
 لا يفرق من عليه كافي الابراء بعد التسمية والى حنيفة رحمه الله ان الاولياء يفرقون بغير المهر  
 ويغيرون بغيره كالكفاءة بخلاف الابراء بعد التسمية لانه لا يعتبر به واذا زوج  
 ابنة الصغيرة ونقض من مهرها او ابنة الصغيرة واذا مهره بغيره جاز ذلك عليها ولا يجوز  
 ذلك لغير الاب والجد وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله كما لا يجوز الخط والزبوة الا اذا  
 يتعاقب الكائن فيه ومنع هذا الكلام انه لا يجوز العقد عندهما لان الولاءية مفقودة

بغيره







من كسوة مثله وهي دية وحكمه وقد اتفق مروى عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهما  
وقوله من كسوة مثله إشارة إلى أنه يشبه حالها وهو قول الشيخ رحمه الله في المنفعة الواجبة اعتباراً  
مقامه من المثل والتمتع به فغير حاله على ما نص في قوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر  
قدره ثم هي لا تزد على نصف ماله ولا تنقص عن خمسة دراهم وتعرف ذلك في الآثار  
وإن تزوجها ولم يمسها لم يمسها ثم راقبها على شبهة فمهرها إن دخل بها أو كانت عنها وإن لم  
قبل الزوال ونحوه بإظهار المنفعة وعلى قول أبي يوسف الأول نصف هذا المهر وهو وهو قول  
أبي حنيفة رحمه الله لأنه موقوف فيستصف بالنقص ذلك أن هذا المهر من إيمان الزوج بالعقد  
وهو من المثل وذلك لا يستصف فكذا ما نزل من قوله ولا يؤذيكم أموالكم ولا نفوسكم في العقد فهو  
الفرق المتعارف قال وإن زاد أو أضاف في المهر بعد العقد لم منه الزيادة خلافاً لما ذكره رحمه الله  
وسند كونه في زيادة النكاح المسمى إن شاء الله تعالى وأوصحت الزيادة لفظاً بالطلاق قبل  
الزوال وعلى قول أبي يوسف رحمه الله لا تستصف مع الأصل لأن النصف عنه ما ينقص  
بالفرق من العقد وعند الموقوف بعده كالموقوف فيه على امرؤ وان حطت عنه من مهرها فقلت  
لأن المهر بقاءه مقرر لا يخط بغير حاله البقاء وأما خلا الرجل بأمره وليس هناك أنقص من المهر  
ثم قلنا على كمال مهرها وقال أبو حنيفة رحمه الله لا نصف إلا النصف لأن المهر عليه ما يفسد في  
بالوطى فلا يشاك المهر وروى أن أبا سلمة الميراث حيث روي المهر في ذلك لا يفسد  
فبما كونه حقاً في البذل اعتباراً بالبيع وإن كان أصلاً مرفوعاً أو أصلاً ما في مرفوعاً أو مرفوعاً  
فرض أو نقل أو جرة أو كانت عارية فليست مملوكة حتى لو طلقا كان لا نصف المهر  
لأن هذه الأشياء مملوكة أملاً من مال أو من ماله ما يقع بملكه أو يفسد به فمهره وقبل ذلك يورثها  
عن كسوة ونحوه وهذا التفصيل في مرفوعها وصوم مرفوعها لما ينفق من الفضاء والمطافرة  
والأحوال لما ينفق من الدم وفساد النكاح والفضاء والنفيس والنفيس طيفاً ومرفوعاً وإن كان  
سائماً فلهذا خلا المهر كونه لا يقع إلا في مرفوعها من غير غدر في رواية المنع وهذا القول المهر  
هو الصحيح وصوم الفضاء والمندور كالنظم في رواية لأنه لا كفارة فيه والقصة بمنزلة الصوم  
فرضاً كغيره وفعله كغيره وإذا خلا الميراث بامره ثم طلقها فلا كمال المهر عند أبي حنيفة  
رحمته الله ولا عليه نصف المهر لأنه لا يجوز من الميراث بغيره لأن حكمه أو يورث على سائر الماله  
ولا ينفق منه إلا الميراث بغيره المسمى بغيره المسمى في حق النكاح وقد ثبت به قال رحمه الله في مرفوعها  
بأنه الميراث بغيره المسمى بغيره المسمى في حق النكاح وقد ثبت به قال رحمه الله في مرفوعها  
حق النكاح بغيره المسمى بغيره المسمى في حق النكاح وقد ثبت به قال رحمه الله في مرفوعها

إذا كان شرعاً

إذا كان شرعاً يجب القعدة بثبوت النكاح حقيقة وإن كان حقيقة كالمهر والنفقة  
لا يجب لأحد من النكاح حقيقة قال ويستحب المنفعة المطلقية إن لم يطلقها واحدة وهي التي  
لغيرها الزوج قبل الزوال بما وقد تسمى طاعة وقال أبو حنيفة رحمه الله يجب لكل مطلقاً أن يمسها  
لأنه وجبت صلته من الزوج لأنه أوفى بها بالزواج إلا أن في هذه الصورة نصف المهر  
بغيره المنفعة لأن الطلاق فيخرج في هذه الحالة والمنفعة لا يتركه وإن كان المنفعة خلف  
عن مهر المثل في المفضية لأنه سقط مهر المثل وجبت المنفعة والعقد بوجوب المهر وكما  
حلقاً وحلف لا يجمع الأصل ولا يشبهه فلا يجب مع وجوب شيء من المهر وهو غير جائز  
في الأيمان طاعة بقوله الغرامة به فكأن من باب الفضل وإذا تزوج الرجل بنته على أن تزوجه  
الزوج بنته أو أخته ليكون أحد العقدين بغيره عن الآخر فالعقدان جائزان والمهر واحد  
منهما مهرها وقال أبو حنيفة رحمه الله بطل العقد لأن ما قبل نصف البضع مطلقاً والنصف  
منكوحه وإن اشترى في هذا الباب فبطل الأيمان وإن أنه متى كان البضع مرفوعاً بغيره العقد  
ويجب مهر المثل كما إذا سمي ثمرة أو فسخه ولا يشترط بدون الاختصاص وإن تزوج امرأته  
على خدمته سنة أو على عظيم المهر أو غيرها مهرها وقال أبو حنيفة رحمه الله لا ينفق على امرأته  
وإن تزوج عبداً أو ذوقاً أو مولاه على خدمته سنة جاز ولا خدمته سنة وقال أبو حنيفة  
رحمته الله لا ينفق المهر أو غيره في الزوجين لأن ما يصلح أخذه الزوج عنه بأمره طبعاً مهر  
عنده لأن ذلك ينفق المعاش ومهرها كذا إذا تزوجها على خدمته أو آخره أو على رعي الزوج  
مرفوعها وإن كان المرفوع إنما هو الأمانة بالمأكل والمأكل ليس بمال وكذا المرفوع على أصل  
وخدمته العبد ببقاء المالك لنفسه تسليمه فبغيره ولا كذا كذا كان خدمته الزوج حرّاً لا يجوز  
استحقاقه بغيره المرفوع لا ينفق من قبله المرفوع بخلاف خدمته أو آخره بغيره لأنه لا ما فسخه  
وبخلاف خدمته العبد لأنه يخدم مولاه معني حيث يخدمه بأمره وأمره وبخلاف رعي  
الأفام لأنه من باب الضمان بمهر الزوجية فلا ما فسخه على أنه منع في رعيه على قول أبي حنيفة  
رحمته الله يجب قيمة المهر المسمى على كماله إذا عجز عن التسليم لمكان المأفقة فصار كالمرفوع  
على عجزه الغير وعلى قول أبي حنيفة والي يوسف رحمه الله يجب مهر المثل لأن كونه المثل  
بما لا لا ينسخ فيه كمال فصار كسنة المهر وكذا غيره وهذا لأن مقتضى العقد المرفوع فإذا لم  
يجب تسليمه العقد لم ينفق فبغيره المسمى على الأصل وهو مهر المثل فإنه تزوجها على أن  
نفقة لها وهو غيرها لم ينفق قبل الزوال بما رجع عليها بغيره لأنه لم ينفق عليه بالمهر  
عجزاً بغيره لأن المهر المسمى والمهر لا ينفق في العتق والضيوع وكذا إذا كان

مرفوعاً











موجباً بعد الاتفاق كماله المثل قبله كنهو ووجه التوفيق انه وضع المسئلة في اصل في التألف  
والا لغيره والمنفعة لا تطلع هذا المصلحة في العادة فلما يقيد حكمها ووضعها في كماله في كفاية  
والعشرة ومنفعة منها عشرة ونفقة المصلحة وكذلك كونه في كماله مع العشرة ساكت في ذكر المقدار فيحل  
على ما هو المذكور في الاصل ونشر قولها فيما اذا اختلف في حال قيام الكفاية ان الزوج اذا ادعى  
الاالف والماء والنفقة فان كان مهرها الف الف او قل فاقوله قوله وان كان العيين او اكثر  
فاقل قولها واذا كان المهر في الزوجين فقل وان اقام البينة في الوجه الاول فقل بغيرها  
لانها ثبت الزكاة وفي الوجه الثاني فقل بينة لا تملك ثبوت خط وان كان مهرها الف الف  
وخمس مائة كالف واذا اختلفا في كفاية هذا يخرج الرأى في حقه وقال المرحوم  
بتجارتان في الفصول الثمانية ثم يحكم من المثل بعد ذلك ولو كان الاختلاف في اصل المستحق  
يجب من المثل بالاجماع لانه هو الاصل عندهما وعند بقدر الغضا بالمستحق في وجهه واليه يرجع  
الاختلاف بوجوب احدهما فالجواب فيه كالجواب في حال جبرهما لان اعتبار المثل  
لا ينفذ بوجوب احدهما ولو كان الاختلاف بعد موطنها في المقدار فالقول قول ورثة الزوج  
عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يستثنى العليل وقد جرحه رحمه الله بالجواب في حال الجبر فيكون  
في اصل المستحق عند ابي حنيفة رحمه الله القول قول من اكبر فالحاصل انه لا حكم للمثل عنده بغير  
معي باتين من بعد ان شاء الله تعالى واما ما ذكره من جرحه رحمه الله في حال الجبر فيكون  
ذلك من جرحه في الزوج وان لم يكن في طاهره فلا شيء لورثتها عند ابي حنيفة رحمه الله وطال  
لو رثتها المهر في الزوجين معناه المستحق في الوجه الاول ومن المثل في الوجه الثاني اما الاول  
فلا شيء في ورثته وقد نكته بالموت فيبقى من تركته الا اذا علم انما كانت اولاً فخطب  
لصبيته من ذلك واما الثاني فوجه قولها ان مهر المثل صار وياتي في وجهه كالمستحق فلا يخطب  
كما اذا كانت احدهما ولا يخطب حقه لانه ان مهرها يدل على ان مهرها في وجهه من مهر المثل  
مهر المثل ومن بعث الى ورثته ثبوتها فقلت هو مهره وقال الزوج هو من مهرها فقل قوله  
لانه هو المثل فكان اعرف بوجوبه المثل كيف وان اظهر انه ليس في سائر الوجوب قال لا  
في الطاهر الذي يدل على ان القول قولها والماء ومنه يكون مرتباً لما لا يتعارف به  
فاما المصلحة والشعيرة فالقول قوله لما ثبتا وقيل يجب عليه من الثمار والتدرج وغيره ليس في  
من مهر لان الطاهر كونه في اصل واذا تزوج النظر في الغرضية على مبنية وعلى غير مهر وذلك  
في وجهه جاز في اوله او طلقاً قبل الدخول او مات منها طهرها لم يدر ذلك في وجهه في ذكر  
الحرب وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وهو قولها في كفايتها وانما في الزينة فلا شيء لانه ان

ان مات عنها او طلقها قبل الدخول او قال في وجهه لانه مهرها لانه مهر المثل في كفايتها  
لان الشئ كاشع انما هو الكفاية لا بالمال وهذا الشئ وقع عا فثبت الحكم على العموم واما ان  
الحرب غير طهرين احكامهم اسلام وولايته الا انهم منقطعون لبيان الدخول بخلاف اهل الزينة  
لانهم التزموا احكامنا فيما يرجع الى المعاش كالأزواج والربوا وولايته الزمان منخفضة لا تخالفه  
ولا ينفقه ان اهل الزينة لا ينفقوا احكامنا في الدنيا وفيما يعتقدون خلافه في المعاشات  
وولايته الزمان بالسيف وبالمحاربة وكل ذلك منقطع عنهم باعتبار عقد الزينة فانما اقر بان  
قوله لهم وتأيدون قصاروا كاهل الحرب بخلاف الزمان لانه حرم في الا و بان كفايتها والربوا مستثنى  
عن عقودهم لقوله عليه السلام لا آمن ارباً فليس بيننا وبينه عهد وقوله في الكتاب او على غيره  
يحل لهم المهر ويحل السكوت عنه وقد قيل في المبنية والسكوت رويان والاصح ان الحكم  
على الخلاف فان تزوج الزينة في وجهه على غير وجهه اسلم او اسلم مهرها على غير وجهه  
ومعناه اذا كانا باعها بها واسلام قبل القبض وان كانا باعها بها فخر في وجهه وفي وجهه  
مهر المثل وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله في الزوجين وقال محمد بن ابي حنيفة في  
الزوجين وهو قولها ان القبض مؤثر للملك في القبض فيكون له سبعة بالعقود في وجهه والكتاب  
كالعقد ومما روي انما يغيرها واذا التفت حال القبض بكمال العقد فابو يوسف رحمه الله  
يقول انما مسلمين وقت العقد يجب مهر المثل كذا روي في وجهه رحمه الله يقول في التسمية كالمستحق  
ما عندهم الا انهم امتنع التسمية كمالهم فبقي القبض كما اذا ملك العقد المستحق قبل القبض ولا ينفقه  
ان الملك في القبض المقين ثم ينقض العقد وله ان يملك القرض فيه وبالقضاء ينقض من ضمن  
الزوج الى ضمانه وذلك لا يمنع باسلام كاشد او كاشد المفضولة وفي غير المقين القبض موجب  
ملك العين فيمنع باسلام كاشد لان ملك القرض انما ينفق فيه القبض واذا انعقد القرض  
في غير المقين لا يجب الغنمة في كفايتها من ذوات القيم فيكون اخذ غنمة كاذبة فيه ولا يملك من  
لانه من ذوات الاضال الا يرى انه لو جاء بالغنمة قبل اسلام يغيره القرض في كفايتها ومن غير  
ولو طلقها قبل الدخول باق من اوجب مهر المثل او جيب الغنمة ومن اوجب الغنمة او جيب الغنمة  
**الفرق بين الجوز كالحاجة العبد والامة الا باذن مولاهما** وقال مالك رحمه الله يجوز للعبد ان يملك  
الطلاق فيملك الكفاية ولا قوله عليه السلام انما عبيد تزوج بعير لانه مولاه فهو عاير ولان في غنمة  
كفايتها بغيرها اذا الكفاية عيب فيها فلا يملكه بدون اذن مولاهما وكذلك ملك الكتاب لان  
الكتابة اوجب فلت يجر في حق الكتاب في حق الكفاية على حكم الزنى وله ان يملك الكتاب  
تزوج عبده ويملك تزوجه امته لانه من باب الكتاب وكذا المكاتبة لا يملك تزوجه















وهو قول الشافعي رحمه الله وقال زفر رحمه الله ان احوال الناس احوال من حال الى حال ولا  
 من احوال يات على حالين لا يتغير فقد ربه وانما قوله تعالى وتلك احوالكم من الله وقدره  
 او كما سئل عن فضل احوال الناس على احوالهم قال لا ريب في فضل احوالهم على احوالهم ولا هذه الآية  
 ووجه انه لما ذكر شيئين وضرب لهما مدة فكانت لكل واحد منهما كمالا لاجل المصير والشيئين  
 كما اذا اختلف احوال الناس في الف درهم وخمسة افقرة حنطة الى شهر ينفق الاجل اليها الا انه لم ينفق  
 في احد ما بقي في الثاني على طاهره ولان لا بد من تغير الغذاء ليقطع النبات بالليل وذلك  
 بزيادة مدة تنوع العيش في غير فقدرت باولى مدة تحمل لانه ما تغيره فان غدا يتغير في غير  
 غدا انما الرزق كما يبارع عند العيش وكذا يشترط على مدة الاحتياك وعليها ينشأ النص المقيد بحولين  
 في الكتاب واذا مضت مدة الرزق لم يتغير الرزق بغير قوله على العام لا ريب في فضل احوال  
 ولان الموت باقعة الشؤم وذلك في المدة اذا طهر لا يتغير في غيره ولا يتغير العظام قبل المدة الا في  
 رواية اخرى في حنطة اذا استغنى عنه ووجه انما يتغير الشؤم بتغير الغذاء وهو يتغير في الارض الجيدة  
 قبل لا يباغ لان باقعة ضرورية لكونه جزء الاوى **قال** ويجوز من الرزق ما يكفهم من الشئ لم يزل  
 روي ان الامم اخذت من الرزق ما تتركه من الرزق ولا يجوز ان ينزوي ثم اخذت من الشئ لانها  
 تكون ثمرة او موطوءة ابيه بخلاف الرزق ويجوز نزوح اخذت ابيه من الرزق ولا يجوز ذلك من الشئ  
 لانه لا يملك الرزق عليه ولم يوجبه هذا المعنى في الرزق واذا روي ابيه او امواله من الرزق  
 لا يجوز ان ينزوي بها كما لا يجوز ذلك من الشئ لما روي في الاحتياط في النكاح لا يملك الرزق  
 على شيئا ولا يملك الرزق يتغير بالتخوم وهو ان يرفع المأوى بمسبة تقوم هذه الرقبة على زوجها وعلى  
 ابيه وابائه وليغير نزوح الذي يملك لهما من اللابن بالانتماء وفي آخره قول الشافعي رحمه الله  
 لا يجوز لان حركة الشبهة البعينة واللبن بعضه لا بعضه وانما روي في الحركة بالشئ لم يملك  
 هذا بالرزق وقال على العام لانه يتغير على ما يتغير فانه يملك من الرزق ولانه سبب لنزول  
 اللابن من حيث ان الرزق في موضع الحركة احتياكا ويجوز ان ينزوح الرجل بانفائه من الرزق لانه  
 يجوز ان ينزوح اخذت اخيه من الشئ وذلك مثل الاخ من الاب اذا كانت له اخذت من ربه  
 جائز لانه من ابيه ان ينزوي بها وكل من يملك اجتماعا على شئ واحدة لم يملك لهما ان ينزوح  
 بالآخرى هذا هو الاصل لان لهما واحد فيهما اخذت ولا تنزوح الممنوعة احد من ولده  
 التي ارضعت لان اخرها ولادته ولها لانه ولا اخيرا ولا تنزوح البعينة الرزق اخذت من رزق  
 لانها غنة من الرزق واذا اختلف اللابن باللبن واللبن هو العالب لانه يتغير بالتخوم وانما  
 لم يتغير بالتخوم خلافا لما في رحمه الله هو يقول انه موجود وفيه حقيقة ونحن نقول المخلوب

تبعه  
 بنو عباد

ربما يراه

فها

غير موجود

غير موجود حكاه في الاصل كما في الغالب كما في اللابن وانما حنط بالعلم لم يتغير بالتخوم وان  
 كما في اللابن غلبا عند الحنطة رحمه الله وقال ان كان اللابن غلبا يتغير بالتخوم قال رحمه  
 قوله فيها انما حنطت البعينة من الرزق بل لا يتغير بالتخوم في قولهم جميعا لهما ان العبرة للغالب  
 كما في الماء واذا لم يتغير شئ غير حاله ولا في حنطة رحمه الله ان الطعام اصل واللبن باللبن  
 في حق المقتصد وقصار كما للغالب والاعتراف بنفاط اللابن من الطعام عنده الصحيح لا يتغير  
 بالعام انما هو اصل وانما حنط باللبن واذا كان اللابن غلبا يتغير بالتخوم لان اللابن يتغير  
 فيه اذ لا بد من التنقية على الصور واذا اختلف اللابن باللبن لانه هو الغالب في الرزق  
 وان غلب اللابن الشاة لم يتغير بالتخوم اعتبارا للغالب كما في الماء واذا اختلف اللابن باللبن  
 فغلب اللابن باعبارها عند الحنطة رحمه الله لان اكل ما شئت واحد فيجب الاول انما لا  
 في باب الحكم عليه وقال رحمه الله في قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من هذه الشئ فان الشئ  
 لا يصير سيرا كما في حنط لانه لا يملك المقتصد وغيره حنطة رحمه الله في بيان ذلك في  
 انما اذا نزل المسكر لغيره فارتفعت بيتا لعل يتغير بالتخوم لا طاق الرزق ولانه سبب الشئ  
 فثبتت به بشبهة البعينة واذا غلب اللابن المأوى بعد رويها ما وجب القسي كما يتغير بالتخوم  
 الشافعي هو يقول ان كل في شئ من حنط كما هو المأوى ثم يتغير الى غير ما يسطر به ولو لم  
 لم يبق قسما ولا يوجب وطبقا حنط المأوى وانما السبب في شئ من رزق  
 في اللابن ليعينه انما الشاة والابنات وهو ما في اللابن وهذه حنط في المنة وثانها  
 في الذي يكونه طاقا لكل حنط وقد نزل بالوطى فاقرقا واذا استقر القسي بالابن لم يتغير  
 بالرزق وغيره رحمه الله ثبتت به حنط كما يفسد بالهوم ووجه القوي على ذلك ان الفسدة في الرزق  
 اصلاح البدن وبوجه ذلك في المأوى وانما الحنط في الرزق في الشئ ولا يوجد ذلك في الشئ  
 لان الحنط في المأوى من الرزق واذا نزل للرجل من الرزق فارتفع به بيتا لم يتغير بالتخوم لان اللابن  
 على حنط في الشئ الشئ والحمد لله ان اللابن انما يتغير من رزق المأوى واذا شئت  
 سبب من اللابن شاة لم يتغير بالتخوم لانه لا يترتب من الرزق واللبنات وحركة باعبارا واذا  
 نزوح الرجل صغيرة وكبيرة فارتفعت البكيرة الصغيرة حنطها على النزوح لانه يصير ما يتغير  
 والبنت رزقا وذلك حنط كالحنط بينهما فثبت انما لم يملك بالبكيرة على حنطها لان الفسدة حنط  
 من رزقها قبل الرزق بها والصغيرة لعل لانه الفسدة ونعت لان رزقها وانما رزقها وان  
 كان حنطها لكان فغيره غير حنطها فحانها كما اذا فلتت مودنا ويرجع الرزق على  
 البكيرة ان كانت لفتت به الفساد وان لم يبق فلا شئ عليها وان طفت البكيرة احواله

المأوى

اراد الزوج من البكيرة بصفته هو الرزق ثم للصغيرة ان ينفق







في الطلاق فخر وقد ورد في النسخ بالفتح على حصول العدة والنسخ في حق المطلق ليس صحيحا  
فصار كالمسند طهرا وانما ان الابطاح بعدة بغيره والشهر والمدة كما في حق الائمة الصغيرة  
وهذا لان زان بحد والعدة على طهرا بغيره السبعة فبطل علمه ودينه بخلاف المدة طهرا لان  
العلم في حقها الطهر وهو موقوف في كل زمان ولا يرد في كل حال واذا طلق الرجل امرأته في حرة  
انقضت وقطع الطلاق لان النسخ في غيره وهو ما ذكرنا فلا يرد منه وعينه وتجب  
ان يرد في قوله عليه السلام لعمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في حال الحيض  
وهذا بغيره الوفاة ونحوه على الرجعة ثم الاستبراء قول بعض المشايخ والاصح انه واجب على  
بعضه الامام ورعا للمصلحة بالقدرة الممكنة برفع اثره وهي العدة ووفقا لغيره بطول العدة  
قال واذا طهرت وفاضت ثم طهرت فان شاء طهرتها وان شاء امسكتها فان اراد طهرتها  
فذكر في الاصل وذكر الطحاوي رحمه الله انه يطلقها في الطهر الذي في الحيضة قال ابو الحسن المكي  
ما ذكره الطحاوي رحمه الله قول ابو حنيفة رحمه الله وما ذكر في الاصل قوله وجبة الذكر في الرجل  
ان السنة ان يفصل بين كل طهرين بغيره والفصل بينهما بعض الحيضة فيكون كانه في ولا يخرج  
وجبة القول الاخوان انه الطلاق في النكاح ما لم يرد منه فصار كانه لم يلقها في حيض فيسقط طهرها  
في الطهر الذي يليه ومن قال لا لونه وهي من ذوات الحيض وقد دخل بها انت طهرت في السنة  
ولا يثبت له فيها نفق طاهر عند كل طهر طهيرة لان النكاح فيه الوقت ووقت السنة طهرا للجماع  
فيه وان تولى ان يقع النكاح الساعة او عند الزمان في شهر او عدة فهو على نكاحه كانه في  
حالة الحيض وفي حال الطهر وقال في رحمه الله لا يقع فيه نكاح لانه بغيره وهو سنة السنة ولما  
انما جعل لفظه لا يثبت في وقت من حيث ان وقوعه عرف بالنية لا بالجماع فربما وادخل في الجملة  
عند نية وان كانت كنية او من ذوات الاشهر وقعت الساعة واحدة وبعدها اخرى  
شهر اخرى لان الشهر في حقها دليل الحاجة كالطهر في حق ذوات الاقارب على ما بينا وان تولى ان يقع  
النكاح الساعة وقع عند حلالا لانه في حلاله كانه في حلاله ما اذا قال انت طاهر في السنة فلم يشر  
على النكاح حيث لا يقع فيه نكاح في لانه نية النكاح انما صح في من حيث ان اللام فيه الوقت  
في حقها الوقت ومن ضروريه نية النكاح فيه ما اذا تولى في حلاله في وقت خالف في النكاح  
فصح ووقع الطلاق في نكاح او كان عاقلا بالغ ولا يقع طلاق القبي والمجنون وان لم يلقها  
كل طلاق جائز لان طلاق القبي والمجنون لان الائمة بالعتق المتممة بها عداها العتق وانما عتق  
الاختبار وطلاق المكره وقع خلاقا لانه في حلاله هو بغيره ان الاكره لا يجتمع الاختبار  
وبغيره القصر الذي بخلاف الحلال لانه محرم في الكيل بالطلاق ولما انه قصد الباطح

الطلاق في مسكونه في حال ابله فلا يكون عن قضيته وفعلا لاجته اعتبارا بالطلاق وهذا لانه  
عرف النسخ وافتحا بهونها وهذا بغيره القصد والاختيار لانه بغيره بغيره بغيره وذلك بغيره  
به الحائز وطلاق السكران واقع واختيار المكره في الطلاق وحدها انه لا يقع وهو  
قول الشافعي رحمه الله لان حصة القصد بالعقل وهو ان يملك العقل فصار كانه بالنيق والرد  
واما انه زال بسبب هو حصة فبطل باقيا ملكا بغيره حتى لو شرب ففقد عقله زال عقله  
بالصنع لقول انه لا يقع طلاقه وطلاق الاخرى وقع بالاشارة لان ما سارت من مودة كتاب  
مقام العبارة وفعلا لاجته وسياكت وجهه في آخر كتاب ان شاء الله تعالى وطلاق الا  
ثنتان لو كان زوجها او عبدا وطلاق حرة كنت حرة كان زوجها او عبدا وقال الشافعي رحمه الله  
عدو الطلاق بغيره كمال الرجال لقوله عليه السلام الطلاق باثره بالاشارة ولان  
صفة المالكية كرامة والا ودية مستعينة لها وهي الا ودية في الحرة كانت المالكية  
الصح وانكره وانما قوله عليه السلام طلاق الائمة ثنتان وعدة نكاحها وطلاق طهرها  
نعم في حقها والفرق اثر في نفيها النكاح لان العدة لا تجوز في كماله عقد بينه وبين  
ما روى ان الاصل بالرجال واذا تزوج العبد امرأة ثم طهرها وقع طلاقها ولا يقع طلاق  
نولاه على امرائه لان ملك النكاح من العبد فيكون الاساط الىه دون المولى **باب الطلاق**  
**الطلاق** الطلاق على ضربين صريح وحائره فالصريح قوله انت طاهرة وطلاقك فانه يقع  
به الطلاق الرجعي لان هذه الالفاظ تستعمل في الطلاق ولا تستعمل في غيره فكان مرجعا وانه  
لغيره الرجعية بالنقض ولا يفتقر الى النية لانه صريح في لغته لا احتمال فيه وكذا ان تولى ان ياتي  
لان قصد تنقيح ما علقه الشيع بالفتا والقعدة بغيره عليه ولو تولى الطلاق عن واما لم يبين في  
الفتا ولا في خلاف الظاهر ويبين فيما بينه وبين الله تعالى لا يبينه ولو تولى به الطلاق في العمل  
لم يبين في القضا ولا فيما بينه وبين الله تعالى لان الطلاق لرفع القيد وهو غير مقيد بالعمل وغيره  
الى حصة رحمه الله انه يبين فيما بينه وبين الله تعالى لانه يستعمل للمخلص ولو قال انت طاهرة  
يشكك في ان يكون طلاقا الا بالنية لانها غير مستعدة فيه عرفا فلم يكن صريحا ولا يقع به الا  
واحدة وان تولى اكثر من ذلك وقال الشافعي رحمه الله يقع ما تولى لانه محتمل لخطئه ما ذكر  
الطحاوي وذكر لطلاق الغفلة كذا العالم وذكر ليعلم وتقدم القيد وان العبد لم يكون نصا على نفسه  
وانما لغت فروع حتى قبل الميثاق لانه وانما طهرها طهرها بغيره العدة ولا حصة وذكر  
الطحاوي وذكر لطلاق يد مصة المرأة لا طلاق هو للمهدي والعدة التي بغيره بغيره لغت لانه  
محذوف مائة طلاقا وانما لقوله اعطيت بغيره اي عطاء بغيره واذا قال انت طاهرة او انت



والطلاق او انت طالق طالق فان لم يكن له ثبوت او نوى واحدة او شئتين فهي واحدة متحدة وان نوى  
 ثلث فقلت ووقع الطلاق باللفظة التي فيه وان لنت طلاق لانه لو ذكر النكاح وحده يقع الطلاق  
 كما ذكره وفكر المصنف معه وان يرد وكاد في الاولى وانما وقوعه باللفظة الواحدة المصدرة  
 قد يذكر ويراد به الاسم ويقال رجل عدل اي عادل فصلا ريمناه قوله انت طالق وعلى هذا  
 لو قال انت طالق وقع الطلاق به ايضا ولا يحتاج فيه الى التثنية ويكون موجبا لما بينا انه صحيح  
 الطلاق لغيره استعمال فيه فليصح فيه التثنية فله لان المصنف يحتمل الغم والكدرة لانه  
 اسم جنس فيغير بآثار اسم الاجناس فيقال الاول في مع امثال الكل ولا يقع فيه التثنية  
 فيما قاله زفر رحمه الله يقول ان التثنية بعض التثنية فقامت فيه التثنية تحت ثبوتها  
 ضرورة ونحن نقول فيه التثنية انما صحت لكونها جنسا فلو كانت المرأة انت يفتح فيه  
 التثنية باعتبار معنى كسبية اما التثنية في حق المرأة عدو واللفظ لا يحتمل التعدد وهذا  
 لان معنى التثنية في حق المرأة واحد وان ذلك بالثبوت او بحسبه المتشبه بغيرها  
 قال انت طالق الطلاق وقال انت طالق واحدة ويقول الطلاق اخرى واحدة  
 لان كل واحد منهما صالح لا يقع كانه قال انت طالق وطالق فليصح رجعته ان اذا كانت  
 مدخولا بها واذا اضاف الطلاق الى جملتها او الى ما يجتمع من جهة وقوع الطلاق لانه انما  
 الى محله وذلك مثل ان يقول انت طالق لان التثنية ضمير لاو او يقول ربيك طالق او  
 عنك او روحك او بدنك او جسديك او اسكت طالق او ففك او جفك لانه لا يغير  
 غير جميع البدن اما الجسد والبدن فطاهر وكذا غيرهما قال الله في حق ربه وقال فقلت  
 اعنا قوم طاهرا فصح ان وقال عليه السلام لعن الله الفروج على التفرج ويقال طلاق الفروج  
 وبأوجه العوب وبذلك روي في حق نفسه ومن هذا القبيل التفرج في رواية يقال فيه  
 ومنه النفس وهو طاهر وكذا ان طلق جزءا من شئها مثل ان يقول نصفك او ثلثك  
 طالق لان الجزء الثاني محتمل لسائر التفرجات كالبيع وغيره فلهذا يكون محلا للطلاق الا انه  
 لا يشترط في حق الطلاق قبضت في الكل ضرورة ولو قال بك طالق او ربيك طالق  
 لم يقع الطلاق وقال زفر والشافعي رحمه الله يقع ذلك المختلف في كل جزء محتمل  
 لا يبعد بعينه جميع البدن وانما انما في مستحق بعينه النكاح وما هذا حاكمه يكون محلا حكم  
 النكاح فلهذا لا يكون محلا للطلاق فثبت الحكم فيه قضيه للاضافه ثم يهرى الى النكاح كما في الجزء  
 انما يقع بخلاف ما اذا اضيف اليه النكاح لان المعنى متشعب او محتمل في سائر الاجزاء فليثبت  
 محله في هذا الجزء وفي الطلاق الامر على العكس وانما اذا اضاف الطلاق الى غير محله فليثبت

كما اذا اضاف الى ربه او غيره ما وند ان محله الطلاق ما يكون فيه القيد لا يثنى عن رفع القيد لا يثبت  
 في اليد وتلك الاصل اضافة النكاح اليها بخلاف جزء النكاح لانه محله النكاح فلهذا يثنى  
 اضافة اليه فلهذا يكون محلا للطلاق واختلفوا في النظر والبدن والافراد لانه لا يغير  
 بهما عن جميع البدن وان طلقها نصف الطبيعة او ثلثا كانت طالما الطبيعة واحدة لان  
 الطلاق لا يشترط في ذكر بعض ما لا يشترط في ذكر الكل وكذا الجواب في كل جزء منهما لما بينا ولو قال  
 طالما انت طالق ثمة انصاف الطبيعة في طالما ثمة لان نصف الطبيعة من الطبيعة واحدة  
 فلهذا الجمع بين ثمة انصاف يكون ثمة طبيعة من ضرورة ولو قال انت طالق ثمة انصاف  
 الطبيعة قيل يقع ثمة ثمة لانها طلقه ونصف فيكامل وقيل يقع ثمة ثمة لان  
 كل نصف شيئا في نفسه فيصير ثمة ولو قال انت طالق من واحدة الى شئتين او ما بين واحدة  
 الى شئتين فهو واحدة ولو قال من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث فهي ثلثان وهذا  
 عندنا حقيقته رحمه الله وقال في الاولى هي ثلثان وفي الثانية ثلث وقال زفر رحمه الله في الاولى  
 لا يقع شي في الثانية واحدة وهو الجواب لان العاقبة لانه على كل مضروب له العاقبة كما قال  
 بعث ملك من بني الامم الحاكما له وجه قوله ما هو كذا فثمة ان مثل هذا الكلام مع ذكر في  
 العرف يراد به الكل كما يقول لغيرك من من مالي من درهم الى اية وجه قول الى حقيقته رحمه الله  
 ان لا يرد بثلثه الاكثر من الاقل والاقول من الاكثر فانه لم يرد من ستمائة الى سبعمائة  
 وما بين ستمائة الى سبعمائة ويريدون ما ذكرناه واداة الكل فيما طرأ له ان باعته كما ذكره الكل  
 في الطلاق المخرم العاقبة الاولى لا بد ان يكون موجودة لغيره عدا ان يثمة وجودها  
 بوقوعها بخلاف البيع لان العاقبة فيه موجودة قبل البيع ولو نوى واحدة يترتب واثمة لا  
 قضاء لانه محتمل لانه خلاف الطاهر ولو قال انت طالق واحدة في شئتين ونوى مضربا  
 وكسبا او لم يكن له ثبوت في واحدة وقال زفر رحمه الله يقع ثلثان لو عرف ثلثا او قول  
 احسن من زيادة وانما ان محله الضرب اثره في كل جزء الا في زيادة المضروب وبخلاف  
 اجزاء الطبيعة لا يوجب تعددا فان نوى واحدة وشئتين في ثلث لانه محتمل فان  
 حرف الواو للجمع والحرف كجاء المظروف ولو كانت غير مدخول بالرفع واحدة كما في قوله واحدة  
 وشئتين وان نوى واحدة مع شئتين يقع الثلث لان كلمة في التي بمعنى جمع كما في قوله لعل  
 ما دخل في عبادي اي مع عبادي ولو نوى الطرف يقع واحدة لان الطلاق لا يقع طرفا  
 فيلغى ذكر الثاني ولو قال شئتين في شئتين ونوى الضرب وكسب في ثلثان وعنده زفر  
 رحمه الله ثلث لان قضيه ان يكون اربعا لكن لا يرد للطلاق على التثنية وعندهما الاجابة



للمذكور الاول على ما يشاء ولو قال انت طالع من زمان الى انتم في واحدة بمكان الرضا وقال  
 زفر حجة الله على ما يشاء لانه وصف الطالع بالطلوع على لابل وصف بالعدم لانه متى وقع الطالع في  
 في الاماكن كلها ولو قال انت طالع بكرة او في مكانه في كل حال في كل البقاء وكذا كانت قوله انت  
 طالع في الزمان لان الطالع لا يتخصص بمكان وكون مكانه في معنى به اذا ثبتت كذا يقضي  
 وبما في القضية لانه نوى الامانة وهو خلاف الظاهر ولو قال انت طالع اذا دخلت كذا لم  
 تطلعي حتى تدخل كذا لانه خلقه بالزوال ولو قال في دخل لك الدار يعني بالفعل لكان بين  
 الشرط والطرف فصل عليه عند الطريقة **فصل في اضافة الطالع الى الزمان** ولو قال انت طالع  
 عند وقع على الطالع بطول الزمان وصفنا بالطالع في جميع الفقه وذلك بقرينة في اول خبره  
 ولو نوى به آخر الزمان وصفنا بالقضاء لان نوى الخصم في العزم وهو كونه كذا في كل الفقه  
 ولو قال انت طالع اليوم فدا او غدا اليوم فدا او في الوقت الذي نفعه به ففقه في الال في  
 اليوم وفي ان في في الغد لانه في في اليوم كان نتيجة الميزان لا في كذا في واذ قال عند كان  
 اضافة والمضاف لا يتجزأ من المضاف الا اضافة غدا الى في في الفصلين ولو قال  
 انت طالع في غدا وقال نويت آخر الزمان في في القضية عند في حجة الله وقال لا بين  
 في القضية فافهم لانه وصفنا بالطالع في جميع الفقه فافهم لانه في على ما يشاء وكذا  
 يقع في اول خبره عند عدم اليقين وهذا لان حذف في زمانه سواء لانه ظرف في الحالين ولا يفتقر  
 ر حجة الله لانه نوى حقيقة كلامه لان كلمة في لاطرف والطريقة لا يقتضي الاستيعاب وتبين خبره  
 الاول ضرورة عدم الملاحقة فاذا عين آخر الزمان كانت التبعين القصد في اولي بالاعتبار من  
 الفقه في خلاف قوله فدا لانه يقتضي الاستيعاب حيث وصفنا بهذه الفقه معناه في  
 جميع الفقه فافهم لانه لانه لا صوم في غدا وفي الزمان الاول وانه لا صوم في غدا وفي الزمان  
 النذر في الزمان ولو قال انت طالع امين وفدا فافهم لانه لم يقع شيء لانه اسند الى حجة  
 معهودية ما في في ملكية الطالع فيلحق كذا اذا قال انت طالع قبل ان اخل في ولا يميز  
 نصيحة اخبار عن عدم الشك او عن كون مطلقه بتطبيق غيره من الانواع وكذا في  
 اول من امين وقع الساعة لانه اسند الى حجة الله في حجة الله ولا يمكن التخصيص اخبار ايضا فكان  
 ان في في الحجة ان في في حال ففقه الساعة ولو قال انت طالع قبل ان اخل في ولا يميز  
 نفع شيء لانه اسند الى حجة الله في حجة الله كذا اذا قال طالعك وانما صحت او نفي او نفي  
 اخبار على ذكره ولو قال انت طالع ما لم اطلعت اذ في لم اطلعت اذ في لم اطلعت اذ في لم اطلعت  
 وسكت ففقه لانه اضافة الطالع الى زمان قابل عن التطبيق وقدر وجوده في سكت

وهذا لان كلمة مع في معنى صحيح في الوقت لانها من ظروف الزمان وكذا كلمة ما قال الله تعالى  
 ما دمت حيا اي وقت كحياة ولو قال انت طالع ان لم اطلعت لم اطلعت حتى يموت لان العزم  
 لا يتحقق الا بالبقاء من كحياة وهو الشرط كافي قوله ان لم اطلعت البصرة وموتها بمنزلة موتها وهو  
 الصحيح ولو قال انت طالع ايام الطلوع او ايام الطلوع او ايام الطلوع لم اطلعت حتى يموت عند  
 ر حجة الله وقال لا اطلعت حين سكت لان كلمة اذ الوقت قال الله تعالى اذ الشمس كبرت وقل  
 ما بينكم واذا تكون كبريت اذ في حجة الله واذا يكون في حجة الله فافهم لانه في حجة الله وكذا في  
 الامانة انت طالع اذا ثبتت لا يخرج الامر من يد ما بالقيام عن المجلس كما في قوله مع في حجة الله  
 ولا يفتقر حجة الله لانه في حجة الله في حجة الله واستغن ما في حجة الله في حجة الله في حجة الله  
 في حجة الله في حجة الله فان اريد به الشرط لم يطلعي في حال وان اريد به الوقت لم يطلعي  
 بالملك ولا حجة الله في حجة الله لانه في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله  
 اعتبار لانه في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله  
 اذ في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله  
 انت طالع ما لم اطلعت انت طالع في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله  
 والافهم ان يقع المضاف في حجة الله ان كانت مرفوعة لا بد من قول زفر حجة الله لانه في حجة الله  
 زمان لم يفتقر فيه وان قل وهو زمان قوله انت طالع قبل ان يرفع من حجة الله في حجة الله  
 ان زمان التبر مستثنى عن البيان بد لانه حاله لا التبر هو المخصوص ولا يفتقر حجة الله في حجة الله  
 في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله  
 واخره على ما ذكر في الزمان ان شاء الله تعالى ومن قال الامانة يوم اشر وجبت فانت طالع  
 فافهم لانه في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله  
 والافهم لانه في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله  
 يومهم يومهم في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله  
 الفقه في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله  
 لانه في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله  
 فافهم لانه في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله  
 وقال في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله  
 فافهم لانه في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله  
 فافهم لانه في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله

حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله

والافهم لانه في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله



والجزم ولنا ان الطلاق لا يملك القيد بغيره وان الزوج الذي انما هو الممنوع من الرجوع  
ويخرج ولو كان ان ان المالك فهو عليه لان المملوك له والرجوع مأكول ولقد استعملت  
بجفاف الابانة لان ان الوصلية وهي مشتركة وبجفاف التزويج لانه لا يملك الرجوع  
فقد اضطرنا اليها ولا يصح اضاف الطلاق اليها وكذا قال انت طالق واحدة او لا تبين  
بشيء قال رحمه الله كذا ذكر في كتابي الصغير من غير طلاق وهذا قول في حقيقته والي يوسف  
اخوه وعلى قول محمد رحمه الله وهو قول في يوسف رحمه الله والى طلق واحدة جعيلة ذكر قول محمد  
في كتاب الطلاق فيما اذا قال لا اؤدته انت طالق واحدة او لا شي ولو فوج بين المسلمين ولو  
كان المذکور بنينا قول الكل فخرج محمد رحمه الله واما ان لا يملك الرجوع في الواحدة لغيره فلو كان  
بينها وبين النفي فيسقط اعتبار الواحدة وبقي قوله انت طالق بخلاف قوله انت طالق او لا  
ادخل الشك في اصل الابطاع فلا يقع وانما ان الوصف متى قرئ بالعدد كان الوجه بذكر العدد  
الاربي انه لو قال لغيره فخرج محمد رحمه الله انت طالق لما كان طلقا وكذا كان الوجه بالوصف المتأخر  
الشك وهذا لان الوجه في حقيقته انما هو المقتضى لانه في معنى انت طالق فلهذا واحدة على  
ما قرأوا كان الوجه ما كان العدد فلو كان الشك في الابطاع فلا يصح شي ولو قال  
انت طالق مع موتي او مع موتك فليس بشي لانه اضاف الطلاق الى حاله من حيث لا يشاء  
بما في الابطاع وهو ما في الحقيقة ولا بد منها واذا قلت اؤدته او لا فلو كان الواحدة  
زوجه او مفضا منه وقعت الفرقة لما فاة بين المسلمين اما ملكا اياها فلا يصح بين المالكين  
والملك كونه واما ملكا اياها فكان ملك النكاح ضرورة ولا ضرورة مع قيام الملك الحيان  
وكذا انه لا يتم طلاقا لم يقع شي لان الطلاق يستلزم قيام النكاح ولا بد له من المعاني لا من  
ولا من كل وجه وكذا اذا ملكته او مفضا منه لا يقع الطلاق لما قلنا من المفاة وفيه وجه  
ان يقع لان القدة واجبة بخلاف الفصل الاول لانه لا قدة هنا لك حتى لو طهرها واذا قال  
لها وبني امه لغيره انت طالق فثبت مع عبث مولاي ان يكون فاعتقها مولاي بالملك الرجوع  
الرجعة لانه على التطبيق بالاعفاء او العتق لان اللفظ يتطرقا ولا يكون معه دما  
على خطر المجرور والحكم العتق به والمذکور بهذه الصفة والمعتق بالاعفاء لان في التعلق  
بغيره التفرق فلهذا عند الشرط عندنا واذا كان التطبيق مقصدا بالاعفاء او العتق بوجه  
ثم الطلاق بوجه بعد التطبيق فيكون الطلاق مفاة عن العتق فيصا وفها وبني حرة فلو انهم  
حرة غلبت بالثبوت بغير شي وهذا ان كلمة مع القرآن قد ذكرنا في كتابنا في قوله تعالى  
فان مع العسر يسرا فليس عليه بغير ما ذكرنا من معنى الشرط وان قال اذا جاء عندك طالق

ثمنين

ثمنين وقال المولى اذا جاء عندك طالق فاعلم انك قد طلق زوجا غيرك وعقدك كمن طلق  
وهذا عند أبي حنيفة والي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله زوجا بملك الرجعة لان الزوج قد انطلق  
بالاعفاء المولى حيث علقه بالشرط الذي على المولى وانما يقع العتق حيا عند الشرط والعق بغير  
الاعفاء لانه عندنا ان استطاعة مع الفعل فيكون التطبيق معفا بالعتق ضرورة فلو طلق  
بعد العتق فصا كالمسنة الاولى وكذا القدة تعدر عدة ثلثت جعيل والي ان على الطلاق بما  
على المولى العتق ثم العتق فصا وفها وبني امه كذا الطلاق والطلاقا فان الاث حرة  
غالبه بخلاف المسنة الاولى لانه على التطبيق بالاعفاء المقتضى فلو طلق الزوج على وفاء  
وبجفاف القدة لان الزوج فيها بالاحتياط وكذا الحرة الغلبة بوجه فيها بالاحتياط ولا يوجب  
ما قال لان العتق لو كان بغير الاعفاء لانه على فلو طلق بغير الاعفاء لانه على فلهذا واحدة  
**فصل في نسيب الطلاق** وهو نفيه وحسن قال لا اؤدته انت طالق بكذا يبين بالايام والتبانية  
فثبت لان الاشارة بالاصح فيقيد العمل بالعدة وفي جملة العادة اذا اقتضت بالعدد والمبهم  
قال على السلام الفهر كذا وهكذا الحديث وان اشارة بوجه فري واحدة وان اشارة بغيره  
فري ثمانية وان اشارة نفع بالمسورة منها وقبل اشارة بغيره فري ثمانية وان اشارة بغيره  
واذا كان نفع الاشارة بالمسورة فلو نوى الاشارة بالمسورة بغيره فري ثمانية وان اشارة  
وكذا نوى الاشارة بالعتق فري ثمانية وان اشارة بغيره فري واحدة لان كونه  
لكن خلاف الكبر وتكلم بغير كذا يقع واحدة لانهم يفتنون بالعدد والمبهم فيجوز الاعتناء  
بقوله انت طالق واذا وصف الطلاق بغير من ثمة والزائدة كان بانما مثل ان طلق  
انت طالق بآين او البتة وقال الشافعي رحمه الله يقع رجعا اذا كان بعد الرجوع لان  
الطلاق شرع مقبلا للرجعة فكان وصفه بالبينونة خلا في المشرع فلهذا كما اذا قال  
انت طالق على ان لا رجعة لي عليك واما انه وصفه بما يحتمل الاربي ان البينونة قبل الرجوع  
وبعد القدة تحصل بغيره هذا الوصف لغيره من المملوكين ومسنة الرجعة ممنوعة فوقع رجوع  
بانته اذا لم يكن له بنته او نوى الثمنين اما اذا نوى الشك فلو كان رجوعا قبل ولو عني  
بقوله انت طالق واحدة وبقوله بآين او البتة اخي يقع تطبيقا بانما لان هذا القول  
يصلح لابتداء الابطاع وكذا اذا قال انت طالق المملوك لانه انما يوصف بهذا الوصف  
باعبانه اثره وهو البينونة في حال فصا كقوله بآين وكذا اذا قال اخي الطلاق او مسودة  
لما ذكرنا وكذا اذا قال طلاق الشيطان او طلاق البتة لان الرجعي البتة فيكون قوله طلاق  
البتة وطلاق الشيطان بانما يوصف رحمه الله في قوله انت طالق للبتة لانه لا يملك



















لان التعليل بشرط كائين متخير ولو قال لها انت طالت اذ انشئت او اذا ما شئت او متى شئت  
او متى ما شئت فزوت الامر لم يكن ردا ولا تفكير على المجلس فلو كان متخيرا لكان ردا  
عائنه في الامور كانت كذا كانت قال في اي وقت شئت فلو تفكر على المجلس ولو ردت لم يكن ردا  
لان ملكها الطلاق في الوقت الذي شاءت فلو لم يكن ملكها قبل المصلحة على مريد بالرد والطلاق  
نفسها الا واحدة لانها تسمى الزمان دون الافعال فتلك التعليل في كل زمان ولا تملك  
تعليلها بتعليلها وانما كلمة اذا واذا اخرى وهي سواء عندهما وعند التعليل حجة ان كانت  
تستعمل بشرط كما تستعمل للوقت لكن الامر صار بيانا فلا يخرج الامر بانك وقد مر من قبل  
ولو قال لها انت طالت كذا شئت فلا ان تطلق نفسها واحدة بعد واحدة حتى تطلق نفسها  
ثم انما لان كذا يجب كذا في الافعال لان التعليل يعرف الى الملك العام حتى لو كانت  
اليه بعد زوج آخر فطلقت نفسها لم يقع شيء لانه ملك مستحدث وليس لها ان تطلق نفسها  
فلا تملك بكلمة واحدة لانها توجب عموم الانشاء لا عموم الاجماع فلا تملك الانشاء جملة وجبا  
ولو قال لها انت طالت حيث شئت او متى شئت لم تملك حتى تشاء وان قامت بمجلسها  
فلا تملك لان كلمة حيث من غير اساس المكان والطلاق لا يتعلق بالمكان فيلغو ويصح  
ولو تملك المصلحة فيقتصر على المجلس بخلاف الزمان لان له تعليلها حتى يقع في زمان دون زمان  
فيجب اعتبارها فصوصا وكما وان قال لها انت طالت كيف شئت لطلقت تليق بك  
الرجوع وحدها قبل المشيئة فان كانت شئت واحدة بانية او ثلثا وقال الرجوع ثلث ذلك  
فهو كذا لان عند ذلك يثبت للملكية بين منتهى او اذ كانت اذ كانت اذ كانت  
والرجوع واحدة بانية او على الطلب يقع واحدة رجعة لانها تفقد لعدم الموافقة في الطلاق  
الرجوع وان لم تفقد البنية تعتبر مشيئة فانها لا توجد على موجب التخيير حال ردها قال في كذا  
هذا قول لا حجة له عند رجوعه وعند ما لا يقع لم توقع المرأة فشاء رجعة او بانية او ثلثا  
وعلى هذا الخلاف العاقل لها انه فرض التعليل اليه على اي صفة شاءت فلا بد من تعليل كل  
الطلاق بمشيئة يكون لها مشيئة في جميع الاحوال اعني قبل الدخول وبعده ولا بد حجة رجعة  
ان كلمة كيف للاستيفاء يقال ايضا بصحت والتفويض في وصفه يستلزم وجودا وحده  
الطلاق بوقوعه ولو قال لها انت طالت كذا شئت او متى شئت لطلقت نفسها ما شاءت  
لانها يستعمل في الحدود فقد فرض اليها اي عدد وشاءت فان قامت مع المجلس طالت  
وان ردت الامر كان ردا لان هذا امر واحد وهو خطاب في الحال فيقتضي كونه  
في الحال وان قال لها طلقت نفسك فزالت ما شئت فلا ان تطلق نفسها واحدة وتكون

وطال

وانما تعلق محام عند اي صفة رجعة ودان لا تطلق تحت ان شاءت لان كلمة ما حكمتهم  
وكلمة من قد تسمى لتفسير فحيز على تفسير المجلس كما اذا قال قل من طالع ما شئت او طلق من  
من نسائي من شاءت ولا بد حجة رجعة ان كلمة من حجة للتعويض واللام في فعل  
بهما وفيما استشهد به تلك التعويض للملاية انما السامحة او بموجب الصفة وهو شئ  
حتى لو قال من شئت كان على خلاف **باب ان يكون في الطلاق واذا كان في الطلاق الى**  
**التمكاح وقع عقيب** التامح مثل ان يقول لامرأة ان تزوجك عانت طالع او طلق او ردت  
انما ردتا في طالع او طلق انما في رجعة لا يقع لقوله عليه السلام لا طلاق قبل النكاح **وهذا**  
ان هذا تصرف يبين لوجود الشرط في الرجعة فلا تفسد الرجعة قيام الملك في الحال لان الواقع  
عند الشرط والملك متيقن به عنده وقبل ذلك انما المصلحة او ما قام بالتمتع في الحديث  
محمول على التخيير فكل ما تقرر من التعليل رجوعه عند التعليل والتمتع بهما الله وغيرهما  
واذا اضافه الى شرط وقع عقيب الشرط مثل ان يقول لامرأة ان دخلت الدار فزالت طالع  
وتها بان تطلق لان الملك قائم في الحال والتمتع بهما وادى وفيه شرط فغيره بانها  
ولا يقع اضافة الطلاق لان ان يكون الحالف كذا او يضيفه الى ملكه لان الرجعة لا تفسد الرجعة  
فلا يكون تخيلا فيتحقق معنى البيان وهو التعليل والتمتع بهما الله وغيرهما والافادة الى  
سبب الملك بنية اضافة اليه لانه قائم عنده سببه وان قال لا تحببني ان دخلت الدار  
فانت طالق ثم تزوجها فزالت الدار لم تملك لان الحالف ليس بملك وما اضافه الى الملك  
وسببه ولا بد من واحد منها والفاظ الشرط ان واذا واذا ما ومعها وكل وكما  
لان الشرط مشتق من العاقبة وهذه الالفاظ تأييدها افعال فليكون علامت على حث  
ثم كلمة ان صرف الشرط لانه ليس في معنى الوقت وما وراءه لا يحل بها فكل كلمة على الشرط  
حقيقة لان ما يليها اسم والشرط ما يتعلق به الرجعة والافادة بتعلق بالافعال الا انه يفتي بالشرط  
لتعلق الفصل بالاسم الذي يليه مثل قولك كل عبيد منتهى فهو قال في هذه الالفاظ  
اذا وهذا الشرط اكلت البهيمن وانتهت لانها غير مقضية للعموم والتمتع بهما الله وغيرهما  
فردت الشرط ولا يعلق البهيمن بدونه الا في كلمة كذا فاما تفقدي فغير الافعال قال الله تعالى  
كلما نكحتن جلودهم الالة ومن ضرورة التعليل التامح **قال** فان تزوجها بعد ذلك اي  
بعد زوج آخر ولم يكره الشرط لم يقع شيء لان بسببها الطلاق الثاني المملوك كانت  
في هذا النكاح لم يجرأ رجعة البهيمن به وبان الشرط وفيه خلاف زفر رحمه الله وسواء  
من بعد ان شاء الله ولو دخلت على نفس التزوج بان قال طالع تزوجت المرأة فزالت



فهي طالق بحيث بكل مرة وان كان بعد زوج اخر لان نكاحا باعتراف الملك علم الطلاق  
بالنكاح واما في غير محصور قال ذلك الملك بغير العلم لا يطلها لانتم يوجبون في بعض  
وحيثما يكون لبعاء محلي فيمين المين ثم ان وجر الشطر في الملك تحت المين ووقع الطلاق  
والمشروط والمحل قابل للزوج فينزل الجواز ولا يبقى المين لانها وان وجد في غير الملك تحت  
المين لوجوب المشروط ولم يقع شيء لانهم المتجانب وان اختلفا في وجوب المشروط فالقول قول الزوج  
الا ان تقديم المارة البينة لانه مستك بالاصل وهو عدم وجوب المشروط ولانه نكح ووقع الطلاق  
وزوال الملك والارادة نكحته فان كان المشروط لا يعلم الا من جهتها فالقول قولها في حق نفسها  
مثل ان يقول ان غيبت فانت طالق وفلانته طالت قد مضت طلفت اي ولم يطلع  
فلانته ووقع الطلاق اخذوا والقياس ان لا يقع لانه شرط فاقطع ما كان في الاصول وجهه ان  
اذا اتمته في حق نفسها او لا يعلم ذلك الا من جهتها فيقبل قولها في القعدة والغيبات  
لكنها شاهدة في حق خصها بل هي متحدة فلا يقبل قولها في غيرها وكذا الوفاي ان كنت كجرب  
ان تعبد بالله بما جرت من طالق وعبدت خواتم اجبت او قال ان كنت جسيبي  
فانت طالق وهذه محك فالت اجبت طلفت اي ولم يمتنع العبد ولا المولى صاحبها لا يتنا  
ولا يتيقن كذا لان الشدة بغضها اية قد يجب التيقن منه بالعذاب وفي غيرها ان تغلق المحكم  
باجبار وان كانت كاذبة في حق غيره بان الحكم على الاصل وهو المحبة واذا قال اذا مضت فانت  
طالق وانت الدم لم يقع الطلاق حتى يترنمة ايام لان ما يتقطع وهذا لا يكون حيفا فاذا  
كنت ثمة ايام محبها بالاك من طالق فانت لانه بالامانة وعرف انه من الدم فكان حيفا فاما  
او قالها اذا مضت حيفه فانت طالق لم يطلع حتى تظهر من حيفه لان كحيفه بالخالي كثر  
منها وكذا محل عليه في حديث الاستبراء وكما بان في كتابها وذلك بالامانة واذا قال انت طالق فاذا  
مضت يومك طلفت حين تغيب النفس في اليوم الذي انقضت لان العلم اذا قرين بفعل كقوله  
بما ترضى الزنا بخلاف ما اذا قال اذا مضت لانه بقدره مجاز وقد وجد القوم بركته وشروطه  
ومن قال لارادة اذا ولدت غلاما فانت طالق واحدة واذا ولدت جارية فانت طالق  
فحين تولدت غلاما وجارية ولا يترى ايها اول لانه في القضا لطلبته وفي الشرة للطلبته  
وانقضت القعدة لانه لو ولدت الغلام او لا وقعت واحدة ونقضت تعدا بوضع الجارية ثم  
لا يقع اخرى به لانه حال النكاح والقعدة ولو ولدت جارية او لا وقعت فليكن وانقضت  
تعدا بوضع الغلام ثم لا يقع شيء آخر به لانها حال النكاح والقعدة فاذا في حال النكاح وقعدة  
وفي حال النكاح فانت طالق ان نكح بالان والاكوان باخذ الشبهة شرا واحسب طالق القعدة

[illegible]

فان الله عز وجل  
هو الذي خلقنا  
من نوره وهدانا  
لنور الهدى



ثبت الكلام الاول فيكون الاستثناء او ذكر الشرح بعد جواز الاول حال ذلك ان كانت  
 قبل قوله ان شاء الله لان الاستثناء خرج الكلام من ان يكون جائزا والموت ياتي بالموجب والحق  
 بخلاف اذا كانت الترتيب لا يتم بغير الاستثناء وان كان في ذلك حاله انما الاوحد طقت  
 لتسليم ان قال الاستثناء طقت واحدة والاصل ان الاستثناء حكم بالاصل بالبيان لا يخرج  
 ومعه انه حكم بالاستثناء من ذلك في قول الله تعالى على رؤسهم وبين قوائمهم من النساء في الازمنة  
 فتخرج استثناء البعض من جملة الاستثناء في الكلام بعدد البعض لا يخرج استثناء الكل من الكل لانه لا ياتي  
 بعده شي يصير مكانه وصار في اللفظ اليه وانما يخرج اذا كان موصولا كما ذكرنا من قبل ان ثبت  
 هذا في الفصل الاول المستثنى منه ثلثان فيصير مكانه في ثلثان في واحدة فتخرج واحدة وتقال  
 الا على نفع ثلثان لا يخرج لكونه استثناء لانه استثناء الكل من الكل **باب ثلثان في الزنا** وادخل  
 الرجل المرأة في مرض مودة طلاقا بابتا ثلثان وهي في العدة ورثته وان مات بعد الفضا عدها  
 فلما ميراث لها وقال الثلثان لا يرث في الزوجين لان الزوجية قد طلقت بحد العاقرين والزوج  
 ولحقه الا يرث في الزوج اذا مات وانما ان الزوجية سبب انما هي مرض مودة والزوج قصه البطلان  
 فتخرج عليه قصه بقاء خبره الى زنا الفضا العدة دفعا للفرقة عنها وقد كان لان النكاح في العدة  
 ياتي في مرض مودة فخرج ان ياتي في مرض مودة فخرج ان ياتي في مرض مودة فخرج ان ياتي في مرض مودة  
 هذه محالة ليست بسبب لانه غير منقطع في مرض مودة اذا رجع به وان طلقها ثلثا بمرأها او طلقها  
 لها اخرا في فاضلت نفسها او فاضلت منه ثم مات وهي في العدة لم يرد له ثلثان ميراث لطلال  
 حقها وانما خبره لغيرها وان حالت طلق في العدة فطلقة ثلثا ورثته لان الطلاق الرجعي لا يبطل النكاح فلم  
 يكون لثلاثها اية بطلان حقها وان قال في مرض مودة من فركت طلقها ثلثا فخرجت من العدة  
 عند فركت فخرجت من ثلثا بطلان او او طلقها بغير ثلثا بطلان من ذلك ومن الميراث عند فركت  
 رحمة الله وقال لا يجوز وصيته وقوله وان طلقها ثلثا في مرض مودة بمرأها ثم او طلقها بغير ثلثا بطلان  
 الاقل من ذلك ومن الميراث في قوله جميع الاعلى قول زفر كان لا يجمع ما وصى وما اقول ان الميراث  
 لا يبطل بسببها لان الميراث من مرض مودة او الوصية وجه قوله انما في السنة الا انما في السنة  
 على الطلاق والنفقة العدة سارت جنيته فانعدمت التهمة الا يرد انما في السنة الا انما في السنة  
 وضع الزكوة فيها بخلاف السنة الثانية لان العدة باقية وهي سبب التهمة وحكم يرد على دليل انه  
 ولحقه اية على النكاح والعقوبة والاقامة في السنة الا في حقيقته في السنة الثانية التي هي فاعية  
 لان المرأة قد خلت الطلاق لنفقة بآب الاقرار والوصية عليها في مرض مودة وانما في السنة الثانية  
 على الاقرار بالفرقة والنفقة العدة لغير الزوج بآب الاقرار والوصية عليها في مرض مودة وهذه التهمة في الزنا

فرد ما غلبته في قدر الميراث في حقه ولا موضعها عاودة لاجل الزكوة والشرع والشرع في  
 موهبة في حق هذه الاحكام وان كان منصوصا في صفاتها في الميراث لم يثبت في ذلك  
 باذنه جازا وقدم الميراث في قصاصه او رجع ورثته ان مات في ذلك الموهبة وقيل ومعه ما بينا ان الزكوة  
 العاقرين استثناء وانما ثبت حكم الفرقة في مرض مودة وانما يعلق مرضا بآب الاقرار  
 المحل ان غلبت كما ذكرنا انما سبب فركت وهو ان يكون بآب الاقرار لا يقيم بوجوبه كآب الاقرار  
 وقد ثبت بآب الاقرار في معنى المرض في تسمية الميراث العاقرين وهو ان يكون منه السابعة لا يثبت حكم  
 الفرقة والمصنوع والفرقة في صفاتها في الميراث من الاستثناء لا يخرج من العدة ولكن الاستثناء  
 فلما ثبت به حكم الفرقة اذا رجع وقدم الميراث العاقرين من الميراث في مرض مودة وانما في السنة الثانية  
 يخرج على هذا الوجه وقوله اذا مات في ذلك الموهبة او تولى على ثلثا في مرض مودة فان مات في ذلك  
 السبب او بسبب آخر كسبب ميراثه سبب المرض او افسق او اذا حال الرقيل للمرأة وهو يخرج  
 اذا جاء من مرض مودة او اذا طلقها او اذا افسق فلان الظاهر اذا دخل فلان المرأة فان كانت طالق  
 وكانت هذه الاستثناء والزوج لم يرث وان كان القول في المرض ورثته الا في قوله اذا  
 دخلت المرأة وهذا على وجودها ان يعلق الطلاق بمجي الوقت او بفعل الاجتناب او بفعل نفسه او بفعل  
 المرأة وتولى وجعل وجهه انما كان التعقيب في القعدة والشرط في المرض او طلقها في المرض انما  
 الزوجين الاولان وهو ما اذا كان التعقيب بمجي الوقت بان قال اذا جاء من مرض مودة فان  
 طلق او بفعل الاجتناب بان قال اذا دخل فلان المرأة او طلقها في المرض فان كان التعقيب بالشرط  
 في المرض فلا ميراث لان القعدة الى الفرقة قد تحقق منه بمباشرة التعقيب في حال العلق حقا  
 بآب الاقرار وان كان التعقيب في القعدة والشرط في المرض لم يرث وقال زفر ثلثان لا يعلق بالشرط  
 نيزل عند وجود الشرط كالميراث فكان ابعا عما في المرض وانما ان التعقيب السابق بغير طلاق في مرض  
 حقا لا قصه ولا ظلم الا في قصه فلا يرد لفرقة والاولا ان كان له وهو اذا اعلقه بفعل نفسه في مرض  
 التعقيب في القعدة والشرط في المرض او كان في المرض والفعل له منه يد ولا يرد لفرقة بغير طلاق  
 قصه لا بطلان انما بالتعقيب او بمباشرة الشرط في المرض فان لم يكن له من فعل الشرط بغير طلاق  
 دفعا للفرقة عنها وانما الوجه الرابع وهو ما اذا اعلقه بغير طلاق فان كان التعقيب والشرط في المرض  
 والفعل محال في مرضه ككلام زيد ونحوه لانما ارضيه بذلك وان كان الفعل لا يتطابق مع حال  
 النكاح ومصلحة الظاهر وكلام الابن في مرضه فلا ميراث لانه منقطة في المباشرة فالمرء في النكاح  
 غير خوف المحل في الدنيا او في العقبى ولا راضا مع الاضرار وانما اذا كان التعقيب في القعدة  
 ان كان الفعل محال في مرضه يد فلا اشكال انه لا ميراث لها وان كان محال لا يتطابق مع ذلك

والذي

فرد

الفرد























التي هي والتبني كالمير وان لم يكن له بيت فقل قول يوسف رحمة الله عليه وعلى قول غيره  
ظلاله والوجهان بينهما وان قال انت على حكم الظاهر ونوى طلاق او اولا ولم يكن ان الطلاق  
عنده في حقيقته رحمة الله وقال ابو علي ما نوى لان النية هي كل ذلك على ما فيها من قوة  
ان نوى الطلاق لا يكون طلاقا عند يوسف رحمة الله عليه وانما هو في حقيقته ولا ينفذ  
رحمته انه خرج في الطلاق ما جعل غير ذلك فهو حكم فيه والوجهان لا يكون الطلاق الا من النية  
لأنه من استلم بين طلاقا لقوله تعالى من نسائه وان نكح في الاثم فاعلم ان طلاقا بالنية  
ولان الطلاق من الطلاق والطلاق في المملوك فان تزوج امرأة بغير امرها لم يفسد طلاقها  
اجازة الطلاق في الطلاق بالنية في التبني وقت السقوط حكم بين منكر والظاهر ليس  
من حقوقه حتى ينفذ عليه خلافه في المصلحة لا في حق من حقوق الملك ومن  
قال لسانه انشع على طلاقه كان طلاقا من جميع لان انشاع الطلاق اليه فصار كما اذا  
انضاف الطلاق وعليه لكل واحد كفاية لان كونه ثبت في حق كل واحد من الكفاية لا في حقه  
فيجوز ويقتضي ما بخلاف الاية من ان الطلاق كفاية فيه لبيان حرمه الا انهم لم ينفذوا ذلك الا حكم  
فصل في التبني قال وكفاية الكفاية في حق رغبة ما لم يجد لها من متابعين فان لم يتبع  
فان طلق من سبب التبني لا يورثه فانه تبني الكفاية على هذا الترتيب قال كل ذلك قبل المسبب  
وهذا في الاعمال والقصور لا في التبني عليه وكذا في الاعمال لان الكفاية فيه منبهة للحقوق  
من التبني على الرضى يكون الرضى طلاقا قال ويجوز في حق الرضى الكفاية في التبني والى ذلك  
والاعمال والى ذلك لان اسم الرضى يطلق على ما لا يورثه من ابيه عداة غير ان الرضى المملوك من كل وجه  
وان في رحمة الله كما في الكفاية فيقول الكفاية في حق الله كما في غيره من اهل عدو الله كانه كونه  
وحيث نقول المنصوص عليه اعطى الرقة وقد تحقق وقد فزع الاعمال من الحكم من العادة ثم مضى  
المعصية كمال بالي سوا خيرا ولا يجوز في العباد ولا المملوك من اليمين او الرجليين لان الغايات  
من التبني هي البصر والبطن والتمسك وهو المانع اما اذا اخذت المنفعة فهو غير متبع حتى  
يجوز العود ومطلوعه احدى اليمين واحدى الرجليين بخلاف لانه ما كانت المنفعة بل خلت  
بجواز ما اذا كانت مطلوعين في جانب واحد حيث لا يجوز لقول منسوبة للمشي اذ هو عليه  
ويجوز ان يتم والعيش ان لا يجوز ويورثه النور لان الغايات من التبني المنفعة الا اذا استغنت  
الاجرة لان اصل المنفعة ما في حقه من غير كسبه حتى لو كان كمال لا يسبب له ان يورثه ولا يتم الا في  
لا يجوز ولا يجوز مطلقا لانه قوة البطن وهو ما يورثه ما يورثه من التبني المنفعة ولا يجوز  
المجنون الذي لا يعقل لان الانشع بالاجرة لا يكون الا بالعمل فكان غايت المانع والذى

يكون وفيه تبني لان الاعمال غير تابع ولا يجوز في حق المملوك كذا في حقه من التبني  
الزنا فيها ما فيه وكذا المكاتب الذي اوى بعض المال لان حقه يكون مبدل وفيه تبني رحمة  
ان تبني لغيره انما هو في حق المملوك ولا يقبل المصداق الا في حق المملوك والمدة بين المملوك  
بمقتضى الاعمال فان من مكاتب لم يورثه شيئا جاز طلاقا لغيره رحمة الله عليه ولا في حق غيره  
بجدة المكاتب ما نسبته المدة وان ان الرضى طلق من كل وجه على ما بين لقراره على المكاتب عبد  
ابن عليه وسببه والمكاتب لا يورثه الرضى فانه طلق من كل وجه في التبني الا ان يكون في حقه  
من جانيه ولو كان ما في حقه من ماله او من غيره او من غيره الا ان يكون له المكاتب ولا يورثه  
لان العتق في حق المملوك المكاتب او لان في حقه من ماله او من غيره او من غيره الا ان يكون له المكاتب ولا يورثه  
اشترى اياه او ابيه في حق المصداق بالشرط الكفاية جاز عدا وقال ابن ابي رحمة الله عليه وعلى هذا  
كفاية الميراث والمدة باقية في كتاب الامانة ان شاء الله تعالى فان اعتق نصف عبده  
وهو موصوفه فميراثه باقية فاعتقه لم يورثه عند يوسف رحمة الله عليه ويجوز عنه ما لا يورثه  
نصيب ما جده بالعتق فصار ميعاد كل العبد من الكفاية وهو كماله بخلاف ما اذا كان في حق  
معصية لانه وجبت عليه السكينة في نصيب الميراث فميراثه ما يورثه ولا في حقيقته رحمة الله  
ان نصيب ما جده ينطبق على حكمه ثم جاز له بالعتق فصار ميعاد كل العبد من الكفاية وان اعتق نصف عبده  
عن كفاية ثم اعتق باقية عدا جاز لانه اعتقه بكتاين والتبني مطلق على ماله سبب التبني  
بجدة الكفاية وماله غير تابع لمن اخرج حاشا لا يورثه فاما التبني فاما التبني فاما التبني  
ثم من على ملك الميراث وهذا على اصل التبني رحمة الله عليه اما عدا لاعمال لا يجوز في حقه  
اعمالا لكل طلاقا يكون اعمالا بكتاين وان اعتق نصف عبده ثم اعتق الباقي طلاقا  
ثم اعتق باقية لم يورثه عند يوسف رحمة الله لان الاعمال تجوز عنه بشرط الاعمال ان يكون  
قبل المسبب بالنسبة واعمال التبني حصل العبد وعندهما اعمال التبني اعمالا لكل فصل الكل  
فصل المسبب وان لم يجد له من متابعين من متابعين ليس فيما منه وصا ولا يتم  
الغرض ولا يتم النعم ولا اقام التبني انما التبني طلاقا منصوص عليه وماله لا يقع في الميراث  
في المال او جديته فكلما والقصور في هذه الايام من غير طلاقا في الواجب الكامل جاز في حقه  
منه في حال التبني لئلا يورثه او يورثه ما سبب اسانف القصور عند يوسف رحمة الله عليه وقال  
ابو يوسف رحمة الله عليه لا يورثه لانه لا يورثه التبني او لا يورثه القصور وهو بشرط ان كان تبني  
على المسبب شرطا فيما ذهبت اليه بتقديم البصر عليه وفيما علمت فاقول ان التبني في القصور  
ان يكون قبل المسبب وان يكون خاليا عن ضرورة بالنسبة وهذا الشرط بعدم يثبت ان







بمعنى غيرهما فيسقط الاحتكاك اذا صدقته والاصل في ذلك قوله عليه السلام اربعة لا يملكهم  
وبين انهم اليهودية والنصرانية تحت السلم والخدمة تحت التزويج ولو كانا كذا  
في قديم فطرية لكان منسوقا للمعنى من جهة ان يكونا من جهة قال وصفه الله ان يبيد  
بالزواج فيمنع من ان يقول في كل مرة اشهد بان الله اتي من الصادقين فيما يشهد به من ان يكون  
في الحاشية لغية الله عليه ان كان من الكاذبين فيما راها من الزنا فينبغي اليها في جميع ذلك  
ثم تشهد المرأة انك تزوجت تقول في كل مرة اشهد بان الله اتي من الكاذبين فيما راها في غير الزنا  
ويقول في الحاشية غيبته عنها ان كان من الصادقين فيما راها في من الزنا والاصل في كل  
من الحق وروى الحسن بن علي بن فضال في حاشية روى الله اني بلغني المواجهة يقول فيما ربيت من الزنا انه  
اقتطع الا حكاك وهذا من الكتاب ان لفظة المغاربة اذا انقضت البراءة انما تترك في حال  
قال فاذا انقضت الفقرة بينهما حتى يفرق القاسمي بينهما وقال زفر رحمه الله يقع بينهما  
لان ثبت الحرة الموند بالحبث وانما ان ثبت الحرة بغير انما كان بالمعروف فينبغي  
التسليم بالاصل فاذا امتنع آتيا العاقبة ما به وفقا للظن والى عليه قول ذلك المفسر  
عند النبي صلى الله عليه وسلم كذب عليه يا رسول الله انك كاذب فاني لم اكن في حال البعد  
ويكون الفرقه تطلقه بانته عنه الى حقيقته ومحمد رحمه الله لان فعل القاسم انشبه اليها  
في العنين وهو ما طلب اذا كذب نفسه غيبته ما وقال ابو يوسف رحمه الله هو كاذب مؤبد  
لنوعه السلام المتأمن لا يثبتان اياهم في حق الله ان كاذب ولا كاذب في حق الله ان كاذب  
بعد الرجوع لا طمحا ولا يثبتان ما دامتا متساويين ولم يجرى التمايز ولا حكم كذا كاذب  
فيثبتان ولو كان القذف بغير القاسم شبهة وكذا في صورة التمايز انما كان الحكم الركن  
فيقول اشهد بان الله اتي من الصادقين فيما ربيت من الزنا وكذا في حاشية المرأة ولو  
قد في الزنا وانفي الولد في الامم ثم ينفي القاسم نسب الولد فيلحقه بان لا يردى  
على السلام ينفي ذلك امره يدل ان ائمة غير هذا في كونه لا وان المقصود من هذا الامم انما هو الولد  
فيكون عليه مقصود في حقيقته القاسم بالتوبين وغيره يوسف رحمه الله ان القاسم يفرق ويقول  
قد انقضت الله واجبه من نسب الاب لانه يملك عنه فلا بد من ذكره فان عاد الزوج والكاذب  
نفسه حرة القاسم لا يفرق ويوجب الله عليه وحل ان يزوجها وهذا عنهما لانه لا علم بين  
ابا القاسم فارتفع حكم المنوط به والزوج وكذا ان كان في قديم غير ما قد لا يثبت  
اذا انقضت فثبتت لانها ابيه الله من جانبها واذا انقضت المرأة وهي الغير او مجزئة فلا يثبت  
بينها لانه لا يثبت ما ذكره انما من جانبها لان الزوج ليعلمه طاعة ولذا اذا كان الزوج

صغيرا

صغيرا او مجزئا لعدم الاهلية الشراعية وقوله الاخرين لا يثبتان لانه يثبت بالاصل  
كذلك القذف وفيه خلاف في القسمة وهذا لانه لا يثبت في الشبهة ومحمد بن عبد ربه  
الزوج ليس محكوم في حاله وهو قول ابو حنيفة وزفر رحمه الله لانه لا يثبت في تمام كماله  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله القاسم يجب في كل احوال اجازت به لاصل من سنة شهر ويؤخذ  
ما ذكر في اصله لانه يثبت بتمام كماله في جميع القذف هذا اذا لم يكن قذفا في حال العسر  
كما يثبت في الشبهة لانه قال ان كان بغير كماله ليس يثبت والقذف لا يقع لعقبة بالشرط وان  
قال لما يثبت وهذا كماله لانه لا يثبت لوجود القذف حيث ولو انما صدر في كماله لم يثبت القذف  
الحكم وقال الشافعي رحمه الله يثبت لانه عليه السلام نفى الولد عن هذا في قوله ما علموا ان الله  
لا يثبت عليه الا بعد الولادة التمكن الامم في قوله ومحمد بن محمد بن علي بن ابي  
الوحي واذا انفي الرجل والمرأة عقبة الولادة او في كاذب الذي يقبل التوبة ويبيع الولادة  
منع عقبة ولا غنى به وانما بعد ذلك لا من ويثبت النسب وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله  
ينبغي عقبة في مدة الكف من لان النفي يقع في مدة قصيرة ولا يقع في مدة طويلة ففصلنا بينهما بحد  
الناس لانه اذا الولادة ولان لا معنى للقذف لان الزنا لا يثبت له اصل وعملان الكس فيختلف  
فما عساه انما عليه وهو قبول التوبة او سكوت عنه التوبة او ابتداءه مع الولادة او النفي  
ذلك الوقت وهو منسحق في النفي ولو كان غائبا ولم يعلم بالولادة ثم قدم لعنة المدة التي ذكرها  
على الاصلين قال واذا دللت ولد في البطن او بعد فتنى الاول وعرف بان كذبته في شهادتها  
لانها تهاون غلاما به واحد وقد الزوج لانه كذب نفسه بدعي ان في وان عترف بذلك  
وافي ان في مثبت شبهة لا ذكرنا ولا غنى لانه عاقد في نفي النفي ولم يرجع عنه والاولا الحقيقة  
سألت على العرف فصار كما اذا قال انما عقبة ثم قال في زانية وفي ذلك المثل عكر كذا  
**باب العنين وغيره** واذا كان الزوج عينا اجملا حكم سنة فان وصل اليها والاولى بينهما  
او اطلبت المرأة ذلك هكذا روى غير وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم ولان الحق في حاشية  
الحاشية لوطن ويثبت ان يكون الا مشاع لعنة معتمة ويثبت لانه اصلية فلا بد من مدة معتمة  
لذلك فثبتت بانها لا تملكها على الفصول الاربعة فاذا مضت ولم يصل اليها يثبت ان  
بأقرب اصلية فثبت الامم بالعرف ووجب التسريح بالاصل فاذا امتنع آتيا القاسم  
سألت في حق القاسم بينهما ولا بد من ظهرا لان التعيين حقا وملك الفقرة تملكه بآية  
لان فعل القاسم اضيف الى الزوج فكانه طلقا بنفسه وقال الشافعي رحمه الله يوجب لكل الزوج  
لا يقبل التسريح عتقا وانما يقع بآية لان المقصود هو دفع الظلم عنها لا يحصل الا بها







فمن حيث ولو كانت من لا يحسن قدرتها فثمة اشهر كما في الكلام وادامات الصغر عن احوال  
وبها جعل قدرتها ان تقع كلها وهذا عند الحنفية ووجه ركن الله وقال ابو يوسف  
رحمته الله قدرتها اربعة اشهر وعشر وهو قول ابن ابي عمير رحمه الله لان كل لبس يثبت النسب  
فصار كما لو كانت بعد الموت ولما اطلاق قوله في ذوات الاحمال فثبت ان المبعوثين  
صالحين الا انه ولا يثبت مقدرة بمدة ونوع الحمل في ذوات الاحمال فثبت المقدرة او حالات  
لا تتوقف على نوع الحمل لا سيما مع وجود الاوقات لكونه لغيره من الكلام وهذا لا يتوقف  
في القبي وان لم يكن حمل من خلاف الحمل كما ثبت لانه وجبت المقدرة بالشهر فلا يتغير كونه  
وفيما نحن فيه كما وجبت مقدرة بمدة الحمل فانما هو ولا يثبت امره والكبير اذا حدث لها الحمل  
بعد الموت لان النسب يثبت من مكان كالقائم عند الموت كما قال ولا يثبت نسب الولد  
في الرحم لان القبي لا ولد فلان يتصور منه العلوق والكلام يفهم معناه في موضع التصور وهو  
طلق الرجل امراته في حاله بحيث لم يعتد بالحيف التي وقع فيها الطلاق لان العدة مقدرة  
بثبوت الحمل ولو لم يثبت الحمل في ذواتها وطبقت المقدرة بشهر فثبت عدة اخرى وثبتت العدة  
ولو لم يثبت ما تراه المرأة من تحيين محبت منها جديدا وانما انقضت العدة الا انه لم يثبت النسب  
فغيره انما العدة الثانية وهذا عندنا وقال ابن ابي عمير رحمه الله لانه اذا طلق في العدة والوجوب  
فانها عبادتة كغيره من الزوج وتخرج من ذواته اهل كالصواب في يوم واحد وانما المقتضى هو  
غير فرائع الرحم وقد حصل بالوعدة فثبت طلاقا ومعنى العبادتة تخرج الا انه لا يثبت في يوم واحد  
ومع تركها الكف والمعدة من وفاة اذا وطئت بشهر فثبت بالشهر وركبت بما تراه في  
غيره كحقيقته عند اهل بعد الامكان وابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة  
عقيب الوفاة فان لم تعلم بالطلاق او الوفاة من حيث مضت عدة العدة فقد انقضت قدرتها  
لان سبب وجوب العدة الطلاق او الوفاة فيعتبر ابتداء من وقت وجوبه وسبب وجوب  
رحمته الله في الطلاق ان ابتداء من وقت المرافعة فثبتا لثبوت الموضع والعدة في الكلام  
كعقيب الوفاة او عدم الوطئ على ترك وطئها وقال زفر رحمه الله من فرغ الوطئ لان الوطئ  
هو السبب لموجب ولان كل وطئ وجد في العدة لانه يجري الولية الواحدة كسنة والكل  
الى حكم عقده واحد ولهذا ينبغي في الحمل بعد واحد فقبل المأثرة او الفم لا يثبت العدة مع جواز فغيره  
ولان الحمل من الوطئ على وجهه فثبتا حقيقة الوطئ كما في وسائطه على موزن في حق  
غيره واذا حالت المقدرة انقضت عدته وكذا في الزوج كان القول قولها من الجاهل لا سيما  
في ذلك وقد انقضت بالعدة كلف كالمودع واذا طلق الرجل امراته طلاقا بائنا ثم تزوجها في

مختص

في عدتها وطلقها قبل الدخول بها فثبت مهر كامل وعليها عدة مستقيمة وهذا عند الحنفية وفي رواية  
وقال محمد بن نافع رحمه الله وعليها تمام العدة الاولى لان هذا طلاق قبل المسكن فلا يوجب كمال المهر والاشياق  
العدة وكما في العدة الاولى كما وجب بالطلاق الاول الا انه لا يملكه حاله الزوج ان في طلاقه المهر  
والاشياق عليه كما لو اشترى ام ولد له فمعتقها وانما ما مضى من في عدة العدة الاولى وبعدها العدة  
ما زاد بعد النكاح وهي مقيمة بآب وذلك لان المهر في النكاح كماله كما في النكاح فثبت في  
المعتوب الذي في يده يصير فاقبضه في العقد فخرج بحد الطلاق بعد الرضا وقال زفر لعدة عليه  
امسا لان النكاح سقط بالشرع فلا يعود والثاني انه لم يثبت وجوبه ما مضى قال واذا طلق الذي  
فوقه فلا عدة عليه ولا له الرجعة او اخرجت النكاح فان تزوجت جاز ان يكون حلالا  
كله عند الحنفية وطا عينا وعلى الزمة العدة اما الزمة فالطلاق في النكاح لا يملكه في كل حال  
وقد بينا في كتاب النكاح وثبت في حنفية رحمه الله انما كان معتقدهم ان العدة عليها وانما الرجعة  
فوجب قراها ان الفرقه لو وقعت بسبب آخر وجبت العدة كذلك اذا وقعت بالمهر بطلانها  
الرجل وزاد عدم التبع والفرقة لا يملكه ولا يملكه ان يملكه من ولان العدة صحت وجبت كان في  
حقها آدم كغيره في كل حال لان طلاقا لغيره فان طلق في طلاقه ولا يثبت النسب  
وغيره من حنفية لا يجوز نكاحا ولا طلاقا ولا حلفا في الزنا والاولى في حلف على البيعة والموتى فلا رجعة  
او كانت بالعدة مستقيمة او ما الموتى فلا رجعة ولا طلاقا ولا حلفا في الزنا ولا يملكه المهر  
فثبت على ميتة فثبت على ميتة انما على زوجه اربعة اشهر وعشر وانما الميتة فثبت رجعة  
لا حاد عليها لانه وجب الطلاق على ميتة فثبت رجعة في حلفه على حلفه وقد اوجبه بالباينة فلا  
ما شف بغيره وانما في ان الباينة على السلام في المقدرة ان تخضب بالجماع وقال محمد بن طيب ولان  
يجب انما السلف على قوة نعمة النكاح الذي هو سبب لصحته وكما في مؤثره والابانة ان يخلو  
لا من الموت متى كان لها ان غيبته فثبتا بانها لا يملكه ولا يملكه ولا حلفا في الزنا ولا يملكه  
الطيب والرجعة والمكحل والدين الطيب وغيره الطيب الا انه عذر وفي كل ما مع الصبي الا ان يجمع والمخير فيه  
وجان احدهما ما ذكرنا ونظرنا لا يملكه وان في وهذان هذه الاشياء ووجه الرجعة في ما يملكه  
غير النكاح فثبتها كما يصير في الرجعة الى الوطئ في الحرم ونسب من النبي عليه السلام لم ياذن المقدرة في الكلام  
والدين لا يملكه في نكاح طيب وفيه زينة الشعر وطهارة الحرم عنه قال الامام فثبت لان فيه ضرر  
والمراد بالزينة والرجعة والرجعة فانها وجبت لان كان ذلك امر خاطئا يباح لان  
الغالب كالواقع وكذا ليس بمراد اصحابه اليه لانه لا يملكه ولا يملكه بالجماع ولا رجوعا  
فثبت نوبا صبيحا لا ينفق ولا يزوج لان لا يقع منه الرجعة الطيب ولا حاد على كافر ولا غير



في طبعه كغيره من النسخ ولا على جهة لان الخطأ بمرسوم فلهذا لا بد من ان يكون الخطأ  
مما لا يخلو من الخطأ في الموضع من المخرج لان في بعض النسخ من المخرج من الموضع  
وليس في عدة ام الولد ولا في عدة المخرج من الموضع من المخرج من الموضع من الموضع  
الاصل ولا ينبغي ان يطلب المصلحة ولا بالنسبة في الموضع من الموضع من الموضع  
طبيعية التاثير في حال ولكن لا بد من ان يكون الموضع من الموضع من الموضع  
وقال ابن عباس رضي الله عنه في قوله ان يكون الموضع من الموضع من الموضع  
في قوله المعروف في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
من قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
فلهذا لا بد من ان يكون الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
نفس الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
نفس الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
زوجه حتى لا يخلو من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
عليها وعلى المصلحة ان يكون الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
لا يخرج من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
زوجه كما كان عليه ان يكون الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
حتى يخلو من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
لان هذا الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
سقوط المصلحة او كانت في الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
من سائر الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
عند ولا يخرج من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
مما لا يخلو من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
الى كونه مطلقا كما كانت عليه من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
ليس بان يكون الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
كان مطلقا ولا يمكن معناه ان يكون الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
اخوف عليه من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
طبيعية اذ كانت عليه من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع

ان يخرج

ان نفس الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
بالجرح من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
ذلك فلما علم على الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
ان زوجه من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
ابا النسب فلما علم على الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
مما لا يخلو من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
فماقت الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
طبيعية الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
بالنفس الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
من سائر الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
زوجه من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
كأنه من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
فماقت الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
الوقت لم يثبت لان الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
وله فيه وجهان وهو ان يكون الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
اشهر من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
منه الى سائر الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
لانفس الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
المراة لان الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
يثبت الى سبعة وعشرين شهرا لان الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
احمل وهو مستأنف وان كانت الصغيرة او كانت الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
لان ما قبلها من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
وقال زفر جرحه اذا جاءت به بعد انفس الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
حكم بالانفس الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
ان انفس الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع  
لان الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع



لا من ستة أشهر ثبت نسب لانه ظهر كبره بغير قبيل الاشارة وان جاءت برتبة اشهر  
 لم يثبت لان الظاهر بطلان الاشارة لانها كانت بعد هذه اللفظ بالاطراف بناء على  
 معتقده واذا ولدت المعتدة ولو لم يثبت نسب لانه لم يثبت رجلا له الا ان يثبت بولادته  
 بطلان او على وجهين الا ان يكون هناك رجل ظاهري وعنه ان في قول الزوج فيثبت النسب  
 بغير شراوة ولا يثبت في جميع شراوة المرأة واحدة لان الفرائض قائم بقيام المعتدة وهو  
 قائم بالنسب وكما جاز في قول الزوجين الولد فينصب نسبا وكما في حال قيام الكفاح ولا ينفقه طرية  
 ان المعتدة تنقضي باقرارها بوضع الحمل والمنقضي ليس بحجة فثبت ان اثبات النسب  
 ابتداء فينظر في حال الحجة بخلاف ما اذا كان على رجل او صعدا لا عتاق لان النسب ثابت  
 قبل الولادة والعتاق يثبت بشرا وان كانت معتدة في وفاة فمعتدة في الوفاة في الولادة  
 فلم يثبت على الولادة احد فثبت في قولهم جميعا وهذا في من الارث فظاهر ان فاعلم منهم فثبت فيه  
 نفسه فثبت في حق النسب فثبت في حق غيرهم فلو ان كانوا من اهل الشراوة فثبت في حقهم  
 ولو قبل فينظر لفظه الشراوة وقيل لا يثبت لان الشبوت في حق غيرهم شبع بالشبوت في حقهم  
 باقرارهم وما يثبت نسبا لا يثبت في النسب البكر واذا تزوج الرجل امرأة فثبت بولادته منه  
 يوم تزوجها لم يثبت نسب لان العلوي سأل على الكفاح فلو كان منه وان جاءت برتبة اشهر فثبت  
 يثبت نسب من اعترف بالزوج او سكنت لان الفرائض قائم والمدة آمنة فان جدد الولادة  
 يثبت بشراوة المرأة واحدة تشهد بالولادة حتى لو فاحه الزوج طامع لان النسب يثبت بالرجل  
 الطامع والعتاق انما يجب بالعتق وليس من شرطه وجوب الولد فالتزوج بغيره وان ولدت فثبت النسب  
 فقال الزوج تزوجت من ابنة اشير وماتت هي من ستة اشهر فاحول قولنا لان الظاهر  
 لما فاقنا له ظاهر من كل حال لم يثبت الا كخلاف وهو على خلاف وان قال لا شراوة اذا  
 ولدت ولا كانت طامع فثبت المرأة على الولادة لم يخلق عند الجفنة رجلا ولا طامع  
 لان شراوة المرأة في ذلك لا شراوة قال صلى الله عليه وسلم شراوة النسب جازية فيما لا ينطبق الرجال  
 النظر اليه ولانه لما ثبت على الولادة فثبت في ما ينجي عليها وهو الطلاق والابنة حقة رجلا وانما اثبت  
 احسن فلا يثبت الابنة بانه وبذلك لان شراوة من ضرورية في الولادة فظاهر في حق الطلاق لانه  
 يثبت كغيره وان كان الزوج قارفا لم يثبت في غير شراوة عند الجفنة وعند ما يثبت شراوة  
 العتاق لانه لا يثبت رجلا له احسن وشراوة ما يثبتها ولان الاقرار بالرجل اقرب بالاعتق  
 اليه وهو الولادة لانه اقرب بكونه طامع فثبت قولنا في رد الامانة في حال الكثرة في كل حال  
 عاتبة رضي الله عنهما الولد لا ينجي في البطن الا من سنين ولو قبل في حقها واثبت ستة اشهر لقوله

انما في ذلك وحده كقولهم من طلق فصاله في ما بين فبقي الحمل من ثمانية اشهر والى فبقي بقية الاشهر  
 اربع سنين ويثبت عليه اربعة اشهر والى فبقي بقية الاشهر اربع سنين ويثبت عليه اربعة اشهر  
 فبقي بقية الاشهر اربع سنين ويثبت عليه اربعة اشهر والى فبقي بقية الاشهر اربع سنين ويثبت عليه اربعة اشهر  
 اول ولد ولد المعتدة فان العلوي سأل على الشراوة في الوجه الثاني ولد المعتدة لانه في الثاني  
 الى قرب وفيه طامع من دونه وهذا هو الكائن الطلاق واحدة بانها او طامع او حقة اما ان كان يثبت  
 يثبت النسب الى سنين من وقت الطلاق لانه حقت حقة طامع في العلوي انما قبل  
 انما لا تحمل بالشراوة من قال لا يثبت ان كان في بطنك ولد فهو في شهادتك على الولادة او حقة  
 ام ولده لان الحجة الى غير الولد وثبت ذلك بشراوة العاتبة بالاعتاق ومن قال انما ينجي  
 ثم مات فجاءت ام الغلام وماتت اما المرأة فهي طامع وبذلك يثبت في قولنا وفي قولنا في قولنا  
 الاستحسان والاعتق ان لا يكون لها الميراث لان النسب كما ثبت بالاعتاق الصحيح يثبت بالاعتاق  
 العاتبة وبالطريق غير شريفة وبذلك الميراث فثبت في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا  
 فيما اذا كانت معتدة في الحرة ويكونها ام الغلام والكفاح الصحيح يثبت لزوجها وكذا  
 طوم يعلم ان حرة فثبت الوفاة اثبت ثم ولده فظاهر ان طامع في الحرة باعها بالرجل حرة  
 في وقع الرمي لا في استحقاق الارث **باب الولد من حق به واذا وقعت الوفاة بين الزوجين فان**  
**احق بالولد لما روي ان امرأة قتلت بامرول تدين ابني هذا كان البني له وقاتل ويخبر له حرة**  
**وغيره لم يقاتل ونزع ابوه انه شيرته في قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم اثبت احق به لم يمتزوجي وكان**  
**الام اشقوا عليه وقاتل على حفاته فكان الرق اليها انظر اليها الصديق رضي الله عنه فقاتلته**  
**من شدة وعسل عندهن باقره كاله عين وقعت الوفاة بينه وبين امراته والعجالة رضي الله عنهم**  
**معاقرون والعتقة على الاب على ذكر ولا يجبر الام عليه لانها عشت بخبر عن حفاته فان لم يكن**  
**لهم ام ام ولي وان بعدت لان هذه الولادة شقة وقر قبل الاما فان لم يكن قام الاب**  
**اولى من الاخوات لانها من الامايات ولقد خبر ميز بن الربيع ولانها او شقة للولد فان لم يكن**  
**حرة فالامات اولى من العاتات وكانات لانهن بنات الابوين ولقد خبر من في الميراث وفي**  
**رواية كان اولي من الاخوات لاب لقوله صلى الله عليه وسلم تحالته والدة وجن في قوله كما وضع ابوه**  
**على العرش انما كانت حاله ولقد ام اخذت لاب وقم لانها اشقوا ثم اخذت من الام ثم اخذت**  
**من الاب لان من اخذ من الام ثم اخذت من الاب اولي من العاتات زوجا لقوله الام وبذلك كما**  
**نزل الاخوات معا بزوج ذات وابنين ثم قرأ الام ثم العاتات فيكون كل من كل من**  
**تزوجت من بولاء سقط حقها لما روي ان ولدت زوج الام اذا كان اجنبا ليعطيه نكح وبطلان**

اشارة الى ما في











من الزوجين على كل وجه وفي غير ما في النكاح المستحب وهو الصحيح والظاهر ان ذلك في كل حال  
يعتبر به وبالزوجية وفي النكاح في ذلك المال نفقة زوجية الغائب وولده الصغير وولده  
وكذا في النكاح المستحب ذلك ولم يعرف به لانه لما اقر بالزوجية والودعية نفقة الزوجين حتى اذا اخذ  
لها لانها ان اخذ من كل الزوج ختام من غير رضاه واقر صاحب المهر بمقبول في حق نفسه لا سيما  
بمهرها فانه لو اقر احد الزوجين لا يقبل الا اذ فيه لان المهر ليس بغيره في اثبات الزوجية عليه لا  
الا اذ ختم في اثبات حقوق الغائب واذا ثبت في حق نفسه الى الغائب وكذا اذا كان  
المال في يد مفسدة وكذا الجواب في الزوجين وهذا كله اذا كان المال من مفسدة ومهرهم او ما يدر  
او طعنا او كسوة من مفسدة مفسدة اما اذا كان من خلاف جنس مفسدة فلا يفرق بين النفقة فيه لانه يحل  
الى البيع ولا يباح ما ان الغائب بالانفاق اما عند المفسدة فلا يباح على حاضر فلا يملك الغائب  
وان عسما ان كان يقضي على حاضر لا يعرف مفسدة لا يقضي على الغائب لانه لا يوافق مفسدة  
قال ولا يفرق مفسدة كالمهر او كالمهر لانه لا يفرق بين النفقة او طعنا وانقضت مفسدة  
فرق بين هذا وبين المهر اذا قسم بين زوجة حضور البينة ولم يقولوا لانهم اقرنا او ثبت  
لا يفرق منهم المهر عند المفسدة رجلا لان يملك المهر لزوجها وهذا معلوم وهو الزوج  
ويختلفا بالله ما اعطى النفقة لغير الغائب قال ولا يقضي بنفقة في مال غائب الا لغيره  
وجوب النفقة وهو ان نفقة هو لا واجبة قبل قضاء النكاح وهذا ان لم يباخذوا فكان  
قضاء النكاح امانة لهم لا غير ثم المهر فنفقة ما يجب بالقبول ولا يفرق فيه والنفقة  
على الغائب لا يجوز ولو لم يقبل النكاح بذلك ولو لم يكن مقربا فاقامت البينة على الزوجية  
او لم يملك ما اقامت البينة لغيره النكاح نفقة على الغائب واما ما لا يستدرك  
لا يقضي النكاح بذلك لان في ذلك قضاء على الغائب وقال زفر جرحه لغيره لان فيه  
نظر المهر ولا ضرر فيه على الغائب فانه لو حضر وقتها فخذت مفسدة وان حجب يملك فان كل  
فقد صدق وان اقامت بينة فقد ثبت حقها وان عجزت لغيره المهر او المهر وعمل القضاة  
اليوم على هذا يقضي بالنفقة على الغائب لما جبهه النكاح وهو جرحه فيه وفي هذه المسئلة فادرك  
مخرج عن هذا في هذا الفصل واذا طلق الرجل امرأته فلا نفقة لولدها في عدة زوجها كان  
او بائنا وقال ابن قتيبة رحمه الله لا نفقة للميتة الا اذا كانت حائضا اما الرجعي فلان النكاح  
بعد ما لم لا سيما عندنا في كل الرجعي والابن فوجه قوله ما روي عن طائفة ثبت في حق  
عنه فانك طلقته زوجي فنفقة لغيره لى رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل ولا نفقة ولا لا  
فذلك وهي مرتبة على الملك ولهذا لا يجب المهر في غير الزوج لانها مفسدة بخلاف ما اذا كانت حائضا

لا نفقة بالطلاق وهو قولنا وان كان اولادها لم ينفقوا عليه من الآية ولما ان النفقة  
جزاء الا حائسا على ذكرنا والا حائسا قائم في حق كل مفسدة بالنكاح وهو الولد او القعدة او ميتة  
لصيانة الولد فيجب النفقة ولهذا كان لها السكنى بالاجماع فصارت كما اذا كانت حائضا وحريش  
حائضا روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا نفقة كتاب زينا وسنة بنتا يقولان لولا ان لا نفقة  
ام كذبت فقلت ام سبغت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للمطلقة الثلث النفقة  
ولكنني ما كنت في القعدة ورواه ايضا زهير بن ثابت واسامة بن زيد وجابر وعائشة رضي الله عنهم  
ولا نفقة للميتة في غير زوجها لان اجناسها ليس لها الزوج بل المهر المهر فان التمس عبا ودة  
منها الا ترى ان معنى التوفيق غير براءة الزوج ليس بزوج حتى لا يشترط فيها نفقة فلا يجب نفقة  
عليه ولا النفقة يجب شيئا فلا يملك له بعد الموت فلا يكون الجاهل في ملك الموت وكل  
فرقة جات من قبل المرأة بمقتضى مثل الردة والقبول ابن الزوج فلا نفقة لها الا ما جرت  
حائضا نفسها بغير حق فصارت كما اذا كانت مفسدة بخلاف المهر بعد الاضطرار لانه لا يملك في حق المهر  
بالوطئ وبخلاف ما اذا جازت الفرقة من قبلها بغير مفسدة كالحمل والرجوع وخيار البيع والتعريض  
لعدم الكفاءة لانها حبيست نفسها بحق وذلك لا يقطع النفقة كما اذا حبست نفسها  
لا سيما والمهر وان طلقا لم يملك المهر وان ردت والعاقد بانتهى سقطت نفقتها وان كنت ابن الزوج  
من نفسها فلا نفقة معها لغيره لان الفرقة ثبتت بالملكات الثلاث فلا عمل فيها  
للردة والملكات الا ان الردة تجب حتى تنوب ولا نفقة للميتة والميتة لا تجب فيها  
بغير الفرقة فصل ونفقة الاولاد الصغار على الأب لا سيما كغيرها اذ كالات ركة  
في نفقة الزوجية لغيره وعلى المولود وله زوجه وكسوة من الآية والمولود هو الاب وان  
كان الصغير مفسدة طبع عليه ان يرضع لما يشاء ان الكفاية على الاب واجبة الرضاة كالنفقة  
ولا تاعست لا يفرق عليه لعنه بغيره فلا يفرق عليه وقبل في ما روي قوله لغيره والنفقة والدة  
بولد بالانكاح الا رضاع مع كونه وهذا الذي ذكره بيان الحكم وذلك اذا كان ترضع من  
رضع اما اذا كان لا ترضع من رضع يجزى على الارض صيانة للصبي في الرضاة قال وليتاجر  
الاب من رضع عنه اما استنجا بالاب طاهر الاجر عليه وقوله عندنا معناه اذا ارضت ذلك  
لان الجرح لها وان اساجد بها زوجة او مفسدة لغيره وله المهر لان الارض مفسدة حتى عليها  
وبائنا قال الله تعالى والاولاد برضعت اولادهم الا انما عذرت لاجل انهم لم يولدوا  
عليه بالاجرة لست قد رزقنا مكان الفعل وجب عليها فلا يجوز اخذ الاجر عليه وهذا في المعتدة  
غير طلاق حتى رواية واحدة وكذا في الميتة في رواية وفي رواية اخرى جاز استنجا بالاب النكاح



قد زال وجه الأول انه ياتي في بعض الاحكام والاسرار وهي كونه او غيره لا يخرج  
من غير جاز لان وجهه على ما وان التفت عنه ما سار جازي لا يخرج ولا جاز لان الحكم  
قد زال بالكلية وصارت كالأجنبية فان قال الباب لا سار جازي وصارت بغيره فثبت ان  
يملك اجرة الاجنبية او رخصت بغيره كانت بها حتى لا تاراضة فثبت ان تملك القسبي في الفسخ  
ابرا وان التفت زكاة لم يجز الزوج عليها دفعا للفرقة واليه الاشارة في قوله لا انقار  
والله بولده ولا مولى بولده على الزامية الفسخ في اجرة الاجنبية ونفقة الصغير وجبت على ابيه  
سالفه في وجهه كما يجب نفقة الزوجة على الزوج وان خالفته في وجهه اذ الله فلا خلاف في انما وان  
جوهه فيكون في معنى نفسه وانما الزوجه فلا سبب للعقد الصحيح فانما انما جازي انما  
به وفتح العقد بين المسلم والكافرة وترتب عليه الاجتنان فوجب النفقة وفي جميع  
ما ذكرنا انما يجب النفقة على الاب او الم من الصغير الى ما اذا كان في الاصل ان نفقة الاب  
في مال نفسه صغره كان او كبير **فصل** وعلى الرجل ان ينفق على ابنته واجد او ذكرا او انا فخره  
وان خالفه في وجهه انما الاب وان نفقه لها وصاحبه في الدنيا معونة فان قلت الاية في  
الابوين الكافرين وليس من المهر وفي ان ينفق في نعم الله كما يشاء من جوده وانما المهر  
ونحوه فلا تنهم في الالة والامارات ونفقة الزوج معام الاب عنده ولا تنهم سبوا  
لاحياته فاستوجبوا عليه الاحياء بمنزلة الابوين وسنة النفقة لانه لو كان ذمال فاجبا بغيره  
في مال اولي من اجابا في مال غيره ولا يمنع ذلك باختلاف الدين لا فلما قال ولا يجب النفقة مع  
اختلاف الدين الا الله وجهه والابوين واللاجرة ونحوه والولد والولد اما الزوجه  
فلما ذكرنا انما وجهها بالعقد لاحيته سار حتى لا ينفق ووجهه لا ينفق باكا وكلة وانما فخره  
بغيره كما بينه وفيه المهر في معنى نفسه فلما لا يمنع نفقة نفسه كغيره لا يمنع نفقة جوهه الا انهم  
اذا كانوا حريين لا يجزيهم عن المسلم وان كانوا من اهل البيت لا امرئيا غير البكر في من  
يعان في الدين ولا يجب على التفرق نفقة اخيه المسلم ولا يجب على المسلم نفقة اخيه النكري  
لان نفقة متعلقة بالارث بالنسبة بخلاف الفسخ عند الملك لانه متعلق بالولاية والمهرية بالحيث  
ولان الولاية موجبة للنسابة ومع الانفاق في الدين اكد وادوم ما كان الجاهل على في العطفة  
من خزانة النفقة فاعتبر في الاصل العتقة وفي الاواني العتقة الموكدة فلهذا اقرنا ولا ينفق  
الجد في نفقة ابويه اذ لا تاراهما ولا في مال الولد بالنسبة ولا ما ويلها في مال غيره ولا في  
النسب اليها وكان اولى بخلاف نفقة ما عليه وهي على اذكور والامان بالسوية في مال الزوج  
والنكاح لان النسبة بينهما والنفقة لكل ذي رحم محرم اذا كان صغيرا فقيرا او كانت امرأة بالغة فقيرة

او كان ذكرا بالغا فقيرا ذكرا او نكح في السنة في الزانية القريبة واجبة دون البعيدة والعامل من  
ذو رحم محرم وقد قال الله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وفي رواية ابن عمر رضي الله عنه وعلى الوارث  
ذو الرحم المحرم مثل ذلك ثم لا بد من كفايته والعنف والافسوس والذم واللعن انما وجهه ليقض العجز  
ما كان العجز وعلى المكسب غنى بغيره بخلاف الابوين لانه ينفق ما في المكسب والولد ما هو يرفع  
الفرقة عنها فيجب نفقة ما مع قدرته على المكسب قال ويجب ذلك على من له الميراث ويجزى عليه  
لان النفقة على الوارث تنبئ على اعتبار المقدار ولان النعم بالثمن ويجزى لانه حق الميراث قال  
ويجب نفقة الابنة البالغة والابن الرمن على ابويهما انما على الاب الشبان وعلى الام  
الثلث لان الميراث لها على هذا المقدار **قال** رحمه الله هذا الذي ذكره رواية المصنف وحسن  
رحم الله وفي رواية اخرى على كل النفقة على الاب لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وصار  
كالولد الصغير ووجه الفرق على الرواية الاولى انه اجتمعت للاب في الصغير والامة وموتة حتى وجبت  
عليه صدقة فخره فاضت بنفقة ولا تملك الكبيرة لانها في موتة في فخره انما وفي غير ذلك  
بغيره فذكر الميراث حتى يكون نفقة الصغير على الام ووجه انما ونفقة المعسر على الاثرت المتدنية  
الموسرة انما على قدر الميراث غير ان المعسر عليه الارث في كفايته احواله فان المعسر اذا كان  
له حال لو لم يكون نفقة على حاله وميراثه يخرجه ابن عمر ولا يجب نفقة من اختلف في الدين  
ليطأها اليه الارث ولا بد من اعتباره ولا يجب على الصغير لانه يجب صفة وهو يستحق على غيره وكذا  
ينبغي عليه بخلاف نفقة الزوجة وولده الصغير لانه المستحق بالاقدم على العقد والمعاينة  
لا ينفق ومنه ولا ينفق الا على ابيه ثم البتة عقد بالانصاف فيما روي عن ابي يوسف رحمه  
الله في رجل تزوج امرأة بغير مهر او ما يفضل على ذلك فمكسبه  
الذي كل يوم لان المعسر في حقوق العباد وانما هو القدرة دون النصاب فانه لا ينسب والفقير  
على الاول للمصناب نصاب هو ما في القدرة واذا كان للابن العايب مال فنفق فيه  
بنفقة ابويه وقد بينا الوجه فيه واذا باع ابوه حقه في نفقة جائز عند ابي حنيفة رحمه الله وهذا  
استحب وان باع العاقل بجزء من قولها لا يجوز ذلك كله وهو كالميراث لانه لا ولاية له في نفقة  
بالبيع ولهذا لا يملك حال حضرته ولا يملك البيع في دين له سوى النفقة وكذا انما كفاية الام  
في النفقة والابن حفيظة رحمه الله ان الاب ولا بد من حفظ في مال العايب الا ترى ان لا ينفق في مال  
فلا باب اولى لو هو رقيقته وبيع المنقول في باب حفظ ولا تملك العاقل لانه لم ينفق بنفسه  
وبخلاف غير الاب ذوالا عايب لانه لا ولاية له في اكله في حاله الصغير ولا في حفظ بغيره  
واذا جاز ببيع الاب فالشتر من جنس حقه وهو النفقة فلا استصحابا منه كالميراث العاقل















لا تلاكوا وجهي القليلين الشريفين لاعتباري ولا التي تستأجره لأن العبد ليس بجان ولا ارض به ولا التي  
اعتبارها الكهل لا يخطئ بها المساك فقبحتم ما عتبرتم فلما اتى الكسنة سبيل لانه لا يقصر الى الجبانة  
بل ينتهي على اجتناب المانية فلما انقضى بين القوة الموحدة لما كتبه والضعف السالب لها  
في شحهم فاحمد قال ولو شهد كل واحد من الشريكين على صاحبه بالعنف على العبد لكل واحد منهما في نفسه مائة  
كافا فمعه من عند أبيه خمسة مائة واثنا عشر كان احدهما مائة والاخر مائة لان كل واحد منهما يظن  
صاحبه عني لغيره فكأنما في زرع عنده وضع عليه الاستراقة فبصد في الحق نفسه تمنع من سرقته  
ويستغيبه لما شفق بخلاف الكسنة ما زاد ما كان او صاغا لانه مكانه او ماله فلهذا كسنتها  
ولا يخلف ذنابا بالبار والاسرار لان حقه في كماله في حاشيتين لان لها المعنى في التفتيح  
الساعة عنده وقد تغذ القليلين لاسرار الشرب ففتحت الاخر وهو السحابة والروا له لاهلان  
كل واحد منهما يقول عني نصيب صاحبي عليه باعاقه وروا له وعني نصيب بالسحابة وروا  
لي وقال ابو يوسف فكم جرهما ان كانا مائة مائة على كل واحد منهما مائة مائة  
يجوزي الفئان على صاحبه لان بسائر المعنى يمنع الساعة عندهما الا ان اذعوا لم يثبت لاهلان  
الاخر والبردة فثبت لاهلته على الفئان وان كانا مائة مائة لان كل واحد منهما يقول الساعة  
عليه صاغا كان او كافا على بناء اذ المعنى مائة وان كان احدهما مائة والاخر مائة  
سبح للموسى لانه لا يذبح الفئان على صاحبه لاعتباري وانما يدعي عليه السحابة ولا يذبح الفئان  
يسبح للموسى لانه لا يذبح الفئان على صاحبه لاعتباري فبكون معينا للموسى السحابة والروا لم يوفق  
في جميع ذلك عند ما لان كل واحد منهما يجلب على صاحبه ويهديه عنه فيمنع موقفا الى ان يتفق  
على اعاقه او لو قال عليه الشريكين ان لم يدخل ظان هذه الدائرة فكم جرهما لان الاخر ان دخل  
فقد قضى الفخ ولا يذبح او دخل ثم لا عني النصف وحاشا في النصف كونهما عند أبيه حنفية  
وامه يوسف رجلا امه وقال احمد رحمه الله في جميع فمئة لان المعنى عليه بسقوط الساعة مجزول  
ولا يلزم القضاء على الجوار فصار كما اذا مال اخبره لك على ما الف درهم فبانه لا يقضي بشي الجار  
كذا هذا ولما اتفقنا بسقوط نصف الساعة لان احدهما حاشيت بقبلي ومع النصف بسقوط  
النصف كيف قضى بوجوب الكل وجماله ترتفع بالشيخ والتفريع كما اذا عني احد عبدي  
لا بعينه وعينه ونسبه واث قبل التذكر والبيان وبما في التفريع فيه على ان السحابة شيخ السحابة  
او لا يحبسها على الاضاق الذي سبق ولو علفا على عبدي كل واحد منهما لاهل المعنى واحدا  
لان المعنى عليه بالعنف مجزول وكذا المعنى له ففما حشيت الجار فامنع القضاء وفي احمد  
الروا المعنى له المعنى به معلوم فطلب المعلوم المجزول قال واذا اشتري الرجل ابن احدا

عقبت القريب الاب لان ملك غفر قريبه وشراؤه غشاق على آخر ولا ضمان عليه الاخر  
انه ابن شركه والى الغفر وملكه انواراه كاشركه باليحيى ابن شارة عن القريبه وان شارة  
استسحق العبد وهذا عندنا حقيقه رحمه الله وقالوا في الشراء القريب الاب نصف قيمته ان كان موصرا  
وان كان معصرا يسحق الابن في نصف قيمة لشركه به وعلى هذا الخلاف اذا ملكناه بهينه او غشقة  
او مينة وعلى هذا اشترا ورجلان واحدا فاعطى بعقيدته ان اشترى نصفه لهما انما العبد  
صاحب بالاعمال لان شارة القريب اعاناه وصار كما اذا كان في العبد بين جنبين فاعطى  
احدهما نصيبه والآخر نصيبه يافسا ونصيبه فلا يقسمه كما اذا اذن له باعنا في نصيبه موصرا ولا  
فذلك انه شارك فيما يورثه العتق ويورثه لان شارة القريب اعاناه حتى يخرج به العتق  
عنده وهذا ضمان فساد في كل قولهما حتى يكلف بالبراءة والاك فيسقط البراءة ولا يخفى  
موجب بين العلم وعدمه وهو كما في الآية عن لان حكم براءة على السب كما اذا مال غيره في ملكه  
الملك كتم وهو مملوك لا يورث الا ولعلم الاصل عليه وان براءة من بين الجاهل ان شارة القريب الاب فانه  
كما شارة يافسا ونصيب وان شارة استسحق الابن في نصف قيمته لا محسوس بالنسبة عنده وهذا  
بلى حقيقه رحمه الله لان براءة العتق لا يمنع التسوية عنده وقالوا لا خيار ولا يقسم الاب نصف قيمة  
لان براءة العتق تمنع التسوية عندها ومن اشترى نصف ابنه وهو موصر فلا ضمان عليه عندنا حقيقه  
رحمة الله وقالوا يقسم ان كان موصرا ومعناه اذا اشترى نصفه من مملوك كذا فلا يقسم لباي يفسد عنده  
والوجه قد ذكرناه واذا كان العبد بين ثلثة نفر وبرة الاحريم وهو موصر ثم عتقه الاخر وهو موصر  
فأرادوا الضمان لثلاث ان يقسم الميراث ولا يقسم العتق ولا يقسم ان يقسم العتق ثلث قيمة  
ميراث ولا يقسم الثلث الذي يقسم وهذا عندنا حقيقه رحمه الله وقالوا العبد كله للذي وبرة اول  
قربة ولا يقسم على قربة لشركه به موصرا كان او معصرا واعلم هذا ان القريب يتجوز في عتقه رحمه  
خلافه لانه اعاناه لانه شقيقة من شقيقة فليكون معتبرا به ولما كان متجوزا عنده انقص على نصيبه وقسم  
افسد بالتدبير نصيب الآخرين فكل واحد منها ان يبره نصيبه والآخرين او يكاتب او يقسم الميراث  
او يستسحق العبد او يبره على حاله لان نصيب باقي على ملكه فاسد يافسا وشركه حيث سدد عليه  
طرح الاستماع به بيجا وبه على آخره اذا اشترا واحدا العتق لغير حقه فيه ونسقط اعتباره  
غاية فتوجه لثلاث سببا ضامان تدبير الميراث واعاناه براءة العتق غير ان ان يقسم الميراث يكون  
الضمان ضامان معا وفيه ازهد الاصل حتى يجعل النصيب ضمان معا وفيه على السلف والمكسر  
ذلك في التدبير لكونه قابلا لتقلير ملكه الى ملكه وقت التدبير ولا يكون ذلك في الاعاناه  
لانه عند ذلك مكاتب او حر على اختلاف الاصحاب ولا بد من رضا المكاتب بفسخه حتى يقبل ان يتخلى

فاتیحه نصیفی  
پیر لایبی















من السبب قائم قبل الشرط لانه يوجب اليمين واليمين تمنع والمنع هو المقصود وانه انما يقع الملاك  
والعقار فانما هو السبب الذي يوجب الشرط لقيام اليمين عنده فانما هو ولانه وقتية واليمين  
خلقه في الحال كالموت في الحال السبب لا يجوز دفع البيع وانما يثبت ذلك قال والموت انما يوجب  
ووجوده وان كانت امة بكل له وطبعا وله ان تزوج لان الملك في اتمت له وبه تستعار ولانه في  
الشرط قائم فاذا مات المولى عن الميراث من كذا المالك لا روي لان الشرط وقتية لانه يوجب مضاف  
الى وقت الموت فكيف غيره كما ثبت في الحال فيقتضيه الثلث حتى انك لو لم يكن له مال غيره سعى في ثمنه وان  
على المولى ان يبيع في جميع ثمنه لغيره من الدين على الرقبة ولا يكون لغيره ثمن فيجب رد قيمته وولد الميراث  
مسترد وعلى ذلك وعلى جميع الثمن في ثمنه عنده وعلى الميراث مبيعة على صفة مثل ان يقول انك  
من مولى هذا الميراث او من مولى كذا وليس يجوز بيعه لان السبب يوجب في الحال لانه يوجب  
ثمنه الصفة بخلاف الميراث المالك لانه يوجب ثمنه الميراث وهو كالميراث لان كذا فان مات المولى  
على الصفة التي ذكرها عنك كالميراث الميراث من الثلث لانه ثبت حكم الميراث في آخره من ماله  
حيث لا يتحقق ثمن الصفة فيه فلهذا يوجب من الثلث ومن الميراث يقول انك من ماله في السنة او غيره  
مستثنى لما ذكرنا بخلاف ما اذا قال الى مائة سنة وثلثه لا يوجب في الغالب لانه كالميراث  
لا محالة **باب الاستيلاء** اذا ولدت الامة من مولد لا يوجب ميراث ام ولد له لا يجوز بيعها ولا  
تعتيقها لقوله عليه السلام اعتقوا اولادكم اجبروا عنكم فثبتت بعض موانع وهو حرمة البيع ولا  
يجزئ في حصة بين الوطني والمولود بولده المولود فان المالكين قد خالفوا في ذلك لا يجوز  
بيعهما على احوال في حرمة المصاهرة الا ان بعد الانفصال في الجزية كمالا لا حقيقة فثبتت سبب ما  
حكاه مؤيدنا الى ما قبل الموت ولما ذكرنا حكمه بآثار السبب وهو في جانب الرجل عند الجزية ثبتت  
في حقيقة الميراث حتى اذا ملكت الجزية بولدها وقت ذلك منه لا يوجب الزوج الذي يملكه بمولدها  
ويثبت غنى مولى يثبت حتى انما في كمال فخرج ميراث البيع واخرها لا الجزية في كمال وتوجب  
اعتقها بغير ماله وكذا اذا كان بعضا مملوكا لانه الاستيلاء لا يوجب في ماله في السبب فيغير الميراث  
قال وله وطنا واستخرا وجارها وتزوجها لان الملك فيها قائم فثبتت الميراث ولا يثبت  
سبب ولما انما ان يعرف به وقال ان في حصة ميراثه ثبتت لانه لم يزوج لانه لما ثبت السبب  
بالعقد فلا يثبت بالوطي وانه انما يثبت بالوطي الا انه يثبت في حصة الميراث دون  
المولود او المالك عنه فلا يثبت الميراث بغير ملك الميراث في غير ماله في العقد لان الميراث يثبت في  
منه فلا حاجة الى الرقعة فان جادت بعد ذلك بولده يثبت سبب الجزية او غيرها بغيره  
بالولد الاول لانه يروي الاول والآخر الميراث من ماله فانما هو كالميراث الا انه اذا كان

يتمتع بولده

يتمتع بولده لان فرضا صنف حتى يملك لعله بالتزوج بخلاف الميراث حيث لا يتمتع بولده بغيره الا  
بالعقار لان كذا الميراث حتى لا يملك الجار بالتزوج وهذا الذي ذكرناه حكمه فانما الرقبة فان كان  
وطنا ومقتضا ولم يزوجها بغيره من يوجب به وتبين في الميراث لان الميراث من ماله وان قولنا انك  
جار له ان كان هذا الظاهر لعله يملكه بغيره او يملكه بغيره من يوجب به وتبين في الميراث لان  
من يوجب بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله  
حتى انما يثبت في الميراث لان الميراث من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله  
لان الميراث من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله  
تسببه لانه ثبت ان السبب في الميراث من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله  
من جميع المال حتى يثبت سبب الميراث من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله  
في دين ولا يثبت من الثلث ولان كذا الميراث من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله  
بخلاف الميراث لانه يثبت بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله  
ليست بالامتنع حتى لا يثبت في الميراث من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله  
بخلاف الميراث لانه يثبت بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله  
لا يثبت حتى يزوج السعادية وقال في الميراث من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله  
على المولى ان يزوج السعادية على ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله  
بالبيع لولا ان عاقبة وقت يوجب في الميراث من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله  
يبيع الميراث على بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله  
الى بولده على الميراث من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله  
وما يبيعهه ولان ان لم يكن من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله  
امه الا ولما يجب الميراث لغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله  
لا ترقه فانه لا يورث فانه اعيدت مكانه لغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله  
صارت ام ولد له وقال في الميراث من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله  
تعتبر ام ولد له عندنا وله فيه قولان وهو الميراث من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله  
من الزنا حكاه الميراث من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله  
وبغيره لا يملك الكفل ولما ان السبب يوجب على كذا من قبله وبغيره انما يثبت بغيره من ماله بغيره من ماله  
الواحد الى كذا واحد منها حكاه وقد ثبت ان السبب يوجب بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله  
فيه الميراث الى الزنا في ما يثبت على الزنا في الميراث لانه يوجب بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله بغيره من ماله































فليعلم ما كان في الكلام فقد نوى المحرم في العلم قد بين وبأنه لا قضاء ما الضرب والرجع ففعل  
 حتى يوقاثره والنسبة إلى الأمر بالتبني بما كان في النوى الفعل بنفسه فقد نوى حقيقة في نفسه  
 وبأنه وقضاء من خلف لا يقرب ولله فاعلمنا ففعل بحيث لا يمينه لأن منفعة  
 من بولده عابده إليه وهو التاديب والتشقيف فلم يثبت فعله إلى الأمر بخلاف الأمر بغير العبد  
 لأن منفعة التاديب عابدة للأمر بآمره فيضاهي الفعل إليه ومن قال لا فإن ثبت لك هذا الشرط  
 فاعلم أن طائفة من الموقوف عليه ثوب في ثياب الخلف قبالة ولم يعلم لم يثبت لأن حرف الألف  
 دخل على السبع فثبت في خصائصه به وذلك بان يقطع بآمره أو السبع يجرى فيه التابة ولم يثبت  
 بخلاف ما إذا قال إن يثبت ثوباً لك حيث يثبت أو يأتى ثوباً بغيره كالماء كالماء بآمره أو بغيره  
 علم ذلك ولم يعلم لأن حرف الألف دخل على العين لأنه أقرب إليه فيفقد الاختصاص به  
 وذلك بان يكون مملوكاً ونظيره الصباغة ونحوها وكل ما يجري فيه التابة بخلاف الألف  
 وفعل الفعل لأن لا يجعل التابة فلا ينفرد الحكم فيه في الوجهين ومن قال هذا العبد إن يثبت  
 قبالة على أنه لا يثبت ثوباً لوجود الشرط وهو السبع والمالك فيه قائم فينبغي أن يقال وكذلك لو قال  
 المشرى إن يثبت ثوباً فخر فاشترى أو على أنه لا يثبت ثوباً لأن الشرط قد تحقق وهو المالك  
 قائم فيه وهذا على أصل ظاهر وكذا على أصله لأن هذا العقب بتطبيقه والمعلق كالمجرى ولو لم يثبت  
 يثبت المالك سابقاً عليه كذا هذا ومن قال إن لم يأتى هذا العبد أو هذه الأمة فامره ما كان  
 ما عسى أو قد يقطع لمرأته لأن الشرط قد تحقق وهو عدم السبع لقول مالك السبع وإذا قالت  
 لزوجها تزوجت على فماتت كل امرأة على طائفة ثوباً لثوبت هذه التي خلفته في القضاء وعنه  
 أبو يوسف أما لا يقطع لأنه لا يوجب جوازاً فيطبق عليه ولأن غرضه إرضاء ما وهو المالك في غير الحقيقة  
 وجهه المالك لعدم الكلام وقد زاد حرف كجواب فيجعل متبداً وقد يكون غرضه إباحة ما كان غير متبداً  
 عليه فيما أحله الشرع مع التزود لا يقطع مفيداً ولو نوى غير التزود وبأنه لا قضاء لأنه لا يوجب  
**باب الميم في القسوة والقسوم** ومن قال وهو في الكعبة أو في غيره على ما في البيت أنه  
 أو إلى الكعبة فخطبه أو عمرة ما شئت وإن شئت وركب وأهركى وما وهى القنيتين لا يثبت من شيء  
 لأنه التزم بالسبب بغيره وأجبه ولا مقصود في الأصل ومنه ما لا يؤثر عنه على شيء غيره  
 اكتسب تغارفاً بجائز الحج والعمرة بحمد اللفظ فصاعداً وإذا قال على زيارة البيت ما شئت  
 ما شئت وإن شئت وركب وأهركى وما وهى الماسك ولو قال على الخروج أو إلى البيت ما شئت  
 فلا شيء عليه لأن التزم الحج والعمرة بحمد اللفظ غير متعارف ولو قال على الشيء إلى الحرم وإلى  
 والمردة فلا شيء عليه وهذا عند أبي حنيفة وقال في قوله على الشيء إلى الحرم فمردة ولو قال إلى الحرم

لو لم يثبت

لو لم يثبت هذا خلاف لما أن حرم شاطئ البيت وكذا المسجد فمردة كذا في هذا الخبر  
 والمردة لأنها تنفصل عنه ولأن التزم الأمر بحمد العبادرة غير متعارف ولا يملك الجائز  
 حقيقة اللفظ فامتنع أصلاً ومن قال بحمدك حرام لم يمتنع الحكم فقال حجت وشهد شاهدان أنه يمتنع  
 الحكم بالكون لم يمتنع عبده وهذا عند أبي حنيفة وبلي بغيره وقال محمد بن أبي حنيفة لأن هذه الأمة كانت  
 على ما معلوم وهو المنفعة ومن ضرورة اشتراط الحج فيتحقق الشرط ولما أتت ما تمت على التمتع لا يمتنع  
 من أن يمتنع لا يثبت الشخصية لأنه لا مطلقاً لصاعداً كما أن استردوا أنه لم يمتنع غاية الأمر من هذا الخبر  
 ما يحيط علم الشاهد به ولكنه لا يمتنع بين أبي حنيفة ومن لا يمتنع فمردة القسوم وصام صمت  
 ثم أقروا من يومه صمت لوجود الشرط أو القسوم هو الماسك عند المفسرات على قصد التزويج  
 ولو خلف لا يمتنع يوماً فصاعداً ساعداً ثم أقطع لا يثبت لأنه برأيه القسوم التام المعبر عنه وذلك  
 بأشياء إلى آخر اليوم واليوم من غير أن يقطع المدة به ولو خلف لا يمتنع تمام وقراءه ولو لم يمتنع  
 وأن يمتنع مع ذلك ثم قطع صمت والقيمين أن يثبت بالافتتاح اعتباراً بالشرع في القسوم ومردة  
 أن القسوة عبارة عن الأركان المختلفة فالمرء يثبت بكبيرها لا يمتنع بغيره بخلاف القسوم لأنه كونه  
 وهو الماسك ويذكر في الخبر الثاني ولو خلف لا يمتنع بغيره لا يثبت ما لم يفعل كغيره لأنه لا يمتنع  
 القسوة المعبر عنها وأما ركعان للزني على التبرء **باب الميم في التابة** ونحوه وغير ذلك  
 قال ومن قال لا مردة إن لم يمتنع من غزوات فمردة ما شئت فمردة أو لا يمتنع فمردة  
 عند أبي حنيفة وقال لا يمتنع عليه إن يمتنع حتى تزول من طين ملكه يوم طلع من طين الملك فمردة  
 لأنه ثم لا يمتنع إليه ما لها من التزويج في الملك أو ما إلى سبب الملك فلم يمتنع لأن التزويج  
 وغزاة ليس من سبب ملكه ولأن غزاة عادة من طين التزويج لصاحبه ولو لم يمتنع  
 سبب ملكه وقد انجذبت أو انزلت من طين ملكه له وقت التزويج لأن الطين لم يمتنع من شيء  
 ومن خلف لا يمتنع عليه طيناً فمردة لم يمتنع لأنه ليس بجائز عرقاً ولا سراً فمردة حتى يمتنع  
 ولو لم يمتنع لغيره فمردة لا يمتنع عند أبي حنيفة وما لا يمتنع لأنه على حقيقة حتى يمتنع في قوله  
 ولأنه لا يمتنع به عرقاً إلا ما عرقاً حتى لا يمتنع العرق وقيل هذا أصلاً فمردة وما لا يمتنع به عرقاً  
 لأن الخلق به على الألف أو معاً ومن خلف لا يمتنع على فمردة فمردة فمردة فمردة فمردة فمردة  
 المفسر أشق فمردة ما عليه وأن جعل فمردة فمردة فمردة فمردة فمردة فمردة فمردة فمردة فمردة  
 فقطع النسب في الأول ولو خلف لا يمتنع على الأرض فمردة على الأرض أو صهر لم يمتنع لأنه لا يمتنع  
 جالساً على الأرض بخلاف ما إذا دخل بينه وبين الأرض لباسته لأنه يمتنع له فلا يمتنع جالساً ولو خلف  
 لا يمتنع على سرير فمردة على سرير فمردة لا يمتنع لأنه لا يمتنع جالساً عليه ولا يمتنع على السرير

أن يمتنع عليه طيناً فمردة  
 لأنه لا يمتنع عليه طيناً فمردة







قال والافان ان قول البركة العاقل على نفسه بالانابة اربعة مرات في اربع ايام من اجل ان  
كلما اقرده العاقل فاشترط البلوغ والعقل لان قول القبيح والجنون غير معتبر او غير موجب  
للجنة واشترط الاربع من بابا وانه ان لم يكن بالافان مرة واحدة اعتبارا بسائر الحقوق  
وهذا لانه مظهر وكرام الاقرار لا يقيد بزيادة الكثرة بخلاف زيادة الصدقة في الشكوة ولان  
صرفت ما فرض الله عنه فانه عليه السلام انما الاقامة الى ان تم الاقرار منه اربع مرات في اربعة ايام  
فلعله دون لما اخر بالنبوت الوجوب ولان الشكوة اقصت فيه بزيادة العدد وهذا انما  
اعضاء لا امانة وخفيضا لمخفى السر ولا بد من اخلاف الجالس لاروبا ولان لا كمالا لمجلس في  
في جميع المنفقات فحده يتحقق بشبهة الاقامة في الاقرار والافان قائم بالمقر فيجب ان يكون  
قائما في اقراره اربع مرات ليس له من الدنيا ما هو وكلف هو في زنى وبين زنى ما هو بين ذلك  
لانه قد علم انما في هذه الايام في الشكوة ولم يذكر السواك فيه عن الزنا  
وتذكر في الشكوة لان العالم الصالح في الشكوة ودون الاقرار وقيل لو سأل جاز في اقراره زنى  
في صياغة كان خرج المقر في اقراره قبل اقامة الحق وسيله قبل رجوعه وفعل سبيله والى  
اشفاقه وهو قول ابن ابي نعيم عليه السلام وجب باقراره على سبيل برهونه والحكمه كما اذا  
وجب في الشكوة وعار لا يقتصر وقيل القدر في واما ان الرجوع فيه فمحمول الصدق لا الاقرار  
وليس من كونه ولا كذا كذا ما هو خالص حق التسريح ويجب الا اتم ان يلقن المقر الرجوع فيقول  
له لعنك لعنت او قبلت لقوله عليه السلام لا عرجي الله عنه لعنك مستسرا او علنا قال  
في الاصل وينبغي ان يقول الا اتم كحك تركت جازا او طلقا بشبهة وهذا اقرب من الاول  
في المعنى **فصل في كيفية احواله وقامته واذا وجب له وكان الاقرار في محضه رجعة بالاجابة**  
ففي محضه لانه عليه السلام رجع ما جازا وقد كان اقصى وقل في محضه الموقوف وزنا  
بوجهين وعلى هذا الجملة الصحاية رضي الله عنهم قل ويجوز في ارض فضاء يتبدى السرور  
برجعه ثم الا اتم ثم التمس كذا روى عن علي رضي الله عنه ولان الساب قد سأل عن الاول  
ثم تسقط المباشرة فيرجع فكان في بدنية احب لا لغيره وقال الشافعي لا يشترط بدنية عا  
بالجلد فان كل احد لا يحسن بجلده ولا يلقى فركها والى هلاك غير محقق ولا كذا في الرجوع لانه انما  
فان اشنع السرور من الاقامة سقط كذا لانه ولان الرجوع وكذا اذا اقر او عاين في ظاهر  
الرواية لقول الشافعي وان كان مكررا ثم التمس كذا روى عن علي رضي الله عنه وروى  
رسول الله عليه السلام العامة في خصاوة مثل الخصية وكانت عسفت بالزنا فيحصل

سبيله

ويصلح

والصلى عليه لقوله عليه السلام لا يفر في الله عنه انفسه بمواكف ولانه قتل بجي فاعلى الفصل  
لالمقول فقامت وحلى الله عليه وسلم على العاقبة بعد ما رجت وان لم يكن محضاً وكان واخذه  
ما به جلد وقوله لكان الاقامة والافان ما جلدوا على واحد منها لم يجلد الا انما يشترط في محض  
ففي حق غيره مما لا به قال لا اتم بغيره بسبب لانه كذا منوطا لان عليا رضي الله عنه  
لما اذ ان يقسم كسر شدة المتوسيط بين المبرح وغير المتوسيط لا فضا والى المحاكمات  
وعلموا انما في من المقصود وهو الاقامة جاز وتخرج عنه ثمانية معاه وكون الاقرار على رضى  
كان باقراره بالجوهر في كذا فو ان الجواب في اتصال الا اتم اليه وهذا احوثا على الشبهة  
في القرب وفي شغل الاقرار كشف الصورة فينموا ويوقى القرب على صفاية لان الجمع  
في عضو واحد فيبقى الى المتلف والحق راجح لا يملك قال الا اتم ووجهه ووجهه في قوله  
لانه ما به بغيره كذا انما الوجه والمدة كبر ولان الفرج مقبلي والراس محض محسوس وكذا الوجه  
وهو محض المحسوس انما في مؤمن من فوات غي منها بالاضرب وذلك اهداك معنى فلا يشترط  
وما لا ابو يوسف يضرب الراس انما جمع اليه واما يضرب سواي لقول ابن ابي نعيم  
عنه اخر لواء الراس فان في شغلها قلت ما وليه انما في ذلك فممن اتيه فقله وتعلم انه وروى  
في الجرح كان من وفاة الكوفة والاهلاك في شغل وضرب في كذا وروى ما في غيرهم  
لقول علي رضي الله عنه يضرب الرجل في كذا وروى ما في النساء فو ولان منى اقامة على شغل  
والقيام في شغل فممن قوله غيرهم وروى فقل ان تلقى على الارض ويكده كما يفعل في زنا وقيل ان  
يكده السوط في شغل الضارب فوقه وقيل ان يكده ليو يضرب وذلك كذا لا يفعل لانه زيادة  
على السخون وان كان عبدا جلد له كذا في فعله من نصف ما على الحسنة في العبد انما  
في الا اتم ولان الرق منقضي للنبوة فينقض العقوبة لان اجابة عنه نواف النعم فالحس يكون  
ادعى الى الشغل والرجل والاراة في ذلك سواء لان النعم في شغلها ان المارة لا تخرج من  
شبابا انا المروءة كشولان في جرحه ككشف العورة للفرود وكشونها وصول الا اتم الى المصروبة  
والشغل حاصل بدونها فينموا فان وضرب جالس لاروبا ولان اشترطها وان جرحها في الرجوع جاز  
لانه عليه السلام جرح العامة الى شدة وروى عن علي رضي الله عنه لشره الحدية وان ترك لا يطير  
لانه عليه السلام لم يجره ذلك وهو مشورة بنابا كذا فاقص لانه اشترط جرحه الى الصدق لاروبا  
ولا يجوز لرجل لانه عليه السلام ما جرح لانه ولان منى الاقامة على الشبهة في الرجال والرجل  
والامسك غير مشروع ولا يقبل للمولى كذا على عبده ان ياذن الا اتم وقال الشافعي لا يبيع  
لان له ولا يملكه عات كالا اتم بل اولى لانه يملك من الشرف فيه الا يملك الا اتم فصارا غير















يخدم بها ولا ان كانت في الطاعة صارة فحين لا واما سيقطع عنها بشارة شادي الكثرة  
 لان زنا ما كرهه ليعقظ احصاها فصلا احصاها في ذلك وان شهد ثلثان انه زني بالمرأة  
 بالكوفة واخوان انه زني بالابصرة وري كونهما جميعا لان الشهود في فعل الزنا وطرفا  
 باختلاف المكان ولم يتم على كل واحد منهما نص الشهادة ولا يجد الشهود خلاف ذلك فحمل  
 لشبهة الاكاذق نظر الى الكا والصورة في الزادة وان اختلفوا في بيت ووجه هذا الرجل  
 والراة معا وان يشهد كل اثنين على الزنا في زاوية وهذا استحسان والاحتياط لا يجب  
 باختلاف المكان حقيقة وجه الاحتياط ان التوفيق مكن بان يكون اجزاء الفصل في الزنا  
 والاثبات في زاوية اخرى بالاضراب اما ان الوقع في وسط البيت فيجب من في المقام  
 في المقام فكل من الشمس اربعة اذ زنا برأيه طلوع الشمس بغير حجب وري كونهما جميعا انهما  
 فلا يتقنا بجنب احد التوفيقين غير عاين واما عند الشهود فلا محال صدق كل طرف وان كان  
 اربعة على الزنا بانهم يكرهون كونهما وعلم لان الزنا لا يتحقق مع البكارة وحتى  
 المسئلة ان النساء تقطن اهلها فكل من اربابها وشكوا منهم في سكاك وكذا وليت في  
 اربعة فلهذا سقط كونهما ولا يجب عليهم وان شهد اربعة على رجل الزنا وعلم عاين او غيره  
 في قذف واحد منهم عند او غيره قذف فانهم يكرهون ولا يجد الشهود عليه لانه ثابت  
 بلسانهم المال طيف يشك فيهم ليسوا اهل اداء الشهادة والعديد من اهل المال  
 في ثبوت شهادته الزنا لان الزنا يثبت بالاداة وان شهدوا وهم قضاة او غيرهم قضاة  
 لم يجدوا لان القاضي من اهل الاداة والنهي وان كان في اذنية في قصور التهمة فينبغي وطفا  
 كوصفي العاقل في الزنا عند ما ثبت بشارة منهم شهادته الزنا واعتبار قصور في الاداة  
 التهمة القسري فيثبت شهادته عدم كذا فلهذا فيجب كذا في فيه خلاف القاضي بما على الصلة  
 ان القاضي ليس من اهل الشهادة فهو كالعبد عنده وان نقص عدد الشهود عن اربعة عدوا الا  
 قذفه او لاجبة عند نقصان العدد وخروج الشادة عن القذف باعتبار ما وان شهد اربعة على  
 باننا قذف بشارة منهم فوجد احد منهم عيدا او غيره قذف فانهم يكرهون لانهم قذفوا الشهود  
 قسمة وليس عليهم ولا على بيت المال ارض القرب وان رجم فمده على بيت المال وهذا عند  
 رجمه لانه وقالا ارض القرب ايضا على بيت المال قال رضي الله عنه معناه اذا كان وجهه وعلى  
 بينا خلاف اذا مات من القرب وعلى هذا اذا رجم الشهود ولا يضمنون قتله وعندهما يضمنون  
 لهما ان الواجب بشارة منهم طلق القرب اذا لامته لانه لا يزوج خارج عن الوصي في كل ما كان غيره  
 فيضاف الى شهادتهم فيضمنون بالرجوع وعند عدم الرجوع يجب على بيت المال لانه لا يتقبل

فعل محقق الى القاضي وهو على المسهل فيجب الزنا في الماه وصاحب كالحرم والقصاص ولا ينفذ ان  
 الواجب هو كونه وهو ضرب من موم غير طاهر ولا فديك ولا يقع جازا في الزنا لانه في القارب  
 وهو قذف بشارة فانه عليه لانه لا يجب عليه القصاص كالباشع الحسن على الاقامة فانه الزنا  
 وان شهد اربعة على الزنا اربعة على رجل الزنا لم يجد كذا من زيادة الشهادة ولا ضرورة  
 الى كذا وان جاء الاولون فشهدوا على المعانة في ذلك المكان لم يجد اربعة معا وشهدوا  
 على ذلك الزنا بعينه لان شهادتهم قد رقت من وجهه وشهادة القوف في عين هذه  
 محاذرة اذ يتم ما عيون معانهم بالامر والحق ولا يجد الشهود لان عدوهم متكامل ومنع كذا  
 على الشهود عليه لوجه شبهة وهي كافيته لدر كذا لا يجابه وان شهد اربعة على رجل الزنا  
 وقسم فلما رجع واحد من الرابعة وحده وغرم ربع الكدية اما الزنا فلهذا يبي من بين شهادته  
 ثلثة اربعة حتى فيكون الثالفة بشارة الرابعة راجع راجع وقال ان الذي يحكي في ذلك  
 المال بناء على أصله في شهادة القصاص وسببته في الدركات ان شاهده كذا وكذا  
 فلهذا سبب ثلثته وقال زفر حماد لا يجد لانه ان كان ما ذكرف في قذف بليل بالموت  
 وان كان ما ذكف ميت فهو جرم يحكم القاضي ويورث ذلك شهادته وان انشأوا  
 انما سئل قذفا بالرجوع لان يفتن شراوة فيجعل المال في كفايته وقد القسوف كذا فيمنع  
 ما يني عليه وهو القصاص في حقه فلا يورث شهادته بخلاف ما اذا قذفه غيره لانه غير عاين  
 غيره اقام القصاص في حقه فان لم يجد الشهود عليه حتى رجع واحد منهم قذفا وجها وسقط كذا  
 غير الشهود عليه وقال حماد حماد قد رجع حاصلا لان الشادة ما كرت بالقصاص فلا يفتن الا  
 في حق الرابح كما اذا رجع بعد الامضاء واما ان الامضاء من القصاص فصلا كما اذا رجع واحد  
 قبل القصاص وكذا سقط كذا عن الشهود عليه ولو رجع واحد منهم قبل القصاص كذا واجه كذا  
 زفر حماد كذا رجع حاصلا لانه لا يقضي على غيره ولنا ان كلامهم قذف في المال واما لغير  
 شادة بانضال القصاص فيه فاذ لم يتقبل يبي قذفا فيمنعون وان كان الشهود خمسة فخرج احدهم  
 فلا شيء عليه لانه يبي شراوة كل كذا وهو شراوة المارح فان رجع آخره او رجع كذا  
 اما كذا وكذا واما الزنا فلهذا يبي من بين شهادته ثلثة اربعة حتى والمجتهد يبي لاجل  
 من رجع على عرف وان شهد اربعة على رجل بالزنا فذكو فخرج ما اذا الشهود مجوس او غيرهم فالتزم  
 على الزاين عند حقيقته حماد حماد اذا رجعوا عن التزكية وقال ابو يوسف وكذا حماد حماد  
 على بيت المال وقيل هذا اذا قالوا انهم با التزكية مع عاين كما لهم لهما انهم انشأوا على الشهود  
 خيرا قصار كما اذا انشأوا على الشهود عليه فيكر بان شهدوا با حصة ان الشادة انما تصير في







لا في معنى العبد والسكران في كماله على عقوبة عليه كما في سائر القواعد ولو كان السكران  
منه امرأته لان المؤمن بالاعتقاد ولا يمتنع مع السكر **باب حذف** واذا اذني الله  
رؤيا محض او امرأة محضه ليس العبد والمالك المحذوف بالحق في حكمه كما في سائر القواعد  
لقولهم والذين يرون المحسن الى ان قال فاجله وهم ثمانين جلد الآفة ولو اذني الله بالان  
بالاصح وفي النص اشار الى انه قد اوشق من الشره اذ هو محقق باننا ونشره على  
المحذوف لان فيه حكمة من حيث وضع العار واصح المحذوف ما ذكرنا قال في حقه على  
اعضائه في حاله ولا يجوز من ثباته لان سببه غير مقطوع به فلا يقع على الشدة بغير  
مداننا غيرته تنزع عنه الشو وكشوا لان ذلك يمنع الصالح المالم به واذا كان العار  
عبد جلد اربعين سوطا لكان الرق والاصح ان يكون المحذوف عاراً فلا بالحق  
مسما عقيقاً في فعله انما هو في غلظة شيطاني عليه اسم الا حصاً قال انه كما فعلت من نصف  
ما على المحسن من الغضب اي هو في العقل والبيع شرط لان العار لا يلحق القبي والمجنون  
لعدم تحقق فعله انما منها واسلام الله عليه السلام من اشرك بالله فليس يفتن والحققة  
غير العفيف لا لمحقة العار وكذا العار في صاوفي فيه ومن على نسب غيره وقال لست  
حانه بغيره وهذا اذا كانت الله حرة مسئلة لانه في حقيقة حذف لانه لان نسب  
ينفي عن الزنا لا غير ومن قال لغيره في غضب لست اين فاني لا يبيد الذي يدعي له  
في غير غضب لا يجوز لان هذا الغضب يرد في حقيقة سبانه وفي غيره يرد في المعانيه ينفي من كبحه  
في اسباب المدونة ولو قال لست اين فاني لغيره لانه صاوفي في كذا ولو نسب الى عبده  
لا يجوز ايضا لانه قد نسب اليه بما ولو قال له بالان الدابة وانه منته محضه فطالب الابن بجوده  
مد العار في لانه حذف محضه بعد موته ولا يطالب بحد الغضب لست الا من يقع القبح  
في نسبة بغيره وهو الولد والوالد لان العار يلحق به لكان الجزية فيكون القذف مشابهاً له  
معنى وعند الشافعي ثبت حق المطالبة لكل وارث لان حد القذف يورث عنه على ما بين ان  
منه الله تعالى وعندنا ولاية المطالبة لست بغير الابن الابن بل بالولد له وكذا ثبت عند الجمهور  
غير الابن والقبيل وثبت لوالد البنت كما ثبت لوالد الابن فلا فاحر وثبت لولد الولد حال قيام  
الولد فلا خلاف ولو كان المحذوف محضاً جاز لانه الكافر والعبدان يطالبان بالحد فلا خلاف  
هو في حق القذف سواء لمعنى الرجوع اليه وليس طارقه الارث عنه فصار كما اذا كان مشركاً  
له صورة ومعنى وانما انه غير ينفذ في محسن في اخذه بالحق وهذا لان الاصل في الزنا نسب  
الى الزنا بشرط يقع بغيره على الكمال ثم يمتنع هذا التوجيه الكامل والبره والمخبر لا ياتي في سائر القواعد

بجواز الزنا والقذف نفسه لا يتم لوجود التوجيه على الكمال لاعتقاد الاصلان في المنسوب الى الزنا  
وايسر للعبه ان يطالب مولاه بقذف ابنته ولا لا باين ان يطالب اباه بقذف ابنته المسماة  
لان المولى لا يطالب بسبب عبده وكذا الاب بسبب ابنته وتجهز الاب والوالد بوليه ولا الله  
بعينه ولو كان كما ان غيره لان المالك لمحقق السبب وانما المانع ومن قذف غيره وما  
المحذوف بطلان قوله وقال الشافعي لا يبلل بحد ولو مات بعد اقامه بعض الحد بطل الباقي عندنا قاله  
بما على انه يورث عنه وعندنا لا يورث ولا خلاف ان في حق الشرع ومن العبد فانه شرع القار  
عن المحذوف وهو الذي يتبع بغيره محض من هذا الوجه في الغيبة ثم انه شرع راجع ومنه على  
والمقصود من شرع الزنا احوال العالم من الفساد وهذا اية من الشرع وبكل ذلك لست الا احكام  
واذا انقضت بجرمان ما نشأ في مال الى تعذيب في العبد بقدر ما لحي العبد بعينه راجع وفي  
الشرع ومن صرا الى تعذيب في الشرع لان العبد من كذا يتولا مولاه في غير حق العبد راجع ولا  
كذلك لكنه لانه لا ولاية للعبد في استيفاء حقوق الشرع الا بانه عنه وهذا هو الاصل المشهور  
الذي يخرج عليه الفروع المختلف فيها اذ اثارث اذا اثارث في حق العبد العبد ولا في حق الشرع  
وهذا الصفاة لا تقع عند المحذوف عنها فمتى عنده وهذا انه لا يجوز الا بانه من عنه وهو في الغيبة  
وعنده لا يجوز في غيره يوسف في العفو مثل قول الشافعي ومن احبنا من قال انما كسبت في العبد وخرج  
الاحكام والاولا ظاهر قال من اقر بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه لان المحذوف في حقه كذا في غيره  
الرجوع بخلاف ما هو خالص حتى الله تعالى لا يكذب له فيه ومن قال بوجوب التوبة لانه يرد في  
في ان خلاصه وعدم الفصاحة وكذا اذا قال انك بوليت ما فعلنا ومن قال راجع بآين ما السما  
فليس بعارف لانه يرد في التوبة في كونه والتساهة والصفاء لان ما السما لقب بصدقائه ويخاف  
وان نسبة الى عبده او خاله او الى زوجة فليس بعارف لان كل واحد من هؤلاء يسمى بالاول القريب  
واكنه بالابن ابيهم واسما بغير واسما بغير واسما بغير كان قاله وقال في القول عليه السلام محال ان  
للتوبة ومن قال لغيره زنا في كسب وقال ثبت معذور بغير حد وهذا عندنا في حقه وفي يوسف  
وقال الجمهور لا يرد لان الموزن للصعود حقيقة قالت امرأة في العرب وارجى الى حرات زنا  
في كسب وقد كسب بغيره زنا وادها ان يستعمل في العاقبة فهو زنا ايضاً لان العوب من كسب المملوك  
كما يبين الموزن وقال الغضب لا يقع في العاقبة زنا او بمنزلة ما اذا قال باذني او قال زنا  
وقد كسب في العاقبة الصعود وادها اذا كان موقوفاً بغيره على ان يستعمل في كذا قال زنا في كسب  
قليل لا يرد لانه وحيث كسب في كسبه الذي قتله ومن قال لا في باذني فقال لا يثبت فانه ما يجوز  
لان معناه لا يثبت زنا في اذني كلمة عطف لانه كسبها العاقبة في غير كسبه المذكور في الاول



مذكور في الكلام قال لا مرد له بانته فقلت لا بل انت صحت المرد واللعان لا يشهدان  
وقد ثبت بوجوب الكفا وقد خالفه وفي البينة ابطال الدعا لان المحمود في القذف ليس باصل  
والا بطلان في حقه اصلا في حال لا يدرى اذا انكح في معنى النكح وكانت زينة بكن طاهرة ولا  
انكح معناه قالت بعد ما قال لها بانته لو وقع النكاح في حق واحد منها لان يجعل الزنا اشد  
قبل النكاح فيجب كونه دون اللعان لانه يجرأ اليه ولا يجرأ اليه من قبل النكاح لان الزنا لا يجرأ  
معد بعد النكاح لان ما كسبت احدا غيرك قد لا يجرأ في مثل هذه الحالة وعلى هذا الاعتبار  
يجب اللعان دون كونه لوجود القذف منه وعدمه فافترقا ما قلنا ومن قبل ان يثبت لقائه حادثة  
بما عني لان النسب لانه باقراره وبالنسب بعد صراحة فافترقا فيما عني وان لقائه ثم اقره حادثة  
لا اكتب نفسه بطلان الدعا لانه قد مضى في حيز الضرورة والكاذب والاصل فيه من القذف  
فاذا بطل الكاذب ايضا الى الاصل والولد وله في الوجهين لا وآره به سابقا او لاحقا  
واللعان لا يقطع النسب كالباع بدون الولد وان قال ليس بابي ولا بانيك فلا حادثة  
واللعان لانه امر الولد وبه لا يبعد فاذا قد قذف امرأة معها اولاد فليعلم ان  
او قذف في الحادثة بوليه والولد حتى او قذف في امره موت الولد فلا حادثة عليه لقام اثاره الزنا  
وهو لا اؤد ولا ياب له فحالت العفة نظر اليها وهي شرط ولو قذف امرأة لا اعتد بغير  
فعلية كذا لانه لم اثاره الزنا ومن وطئ وطئها حراما في غير ملكه لم يجد فاذا قذف في العفة وحكا  
شرط الاحصان ولان العاقد صاوفي والاصل في ان من وطئ وطئها كغيره حراما كالب  
انكح بغيره لان الزنا هو الموطئ للمعينة وان كان حراما لغيره كذا ليس بذا ما لو طئ في غيره  
الملك من كل وجه ومن وجب حرمه فبينة وكذا لو طئ في الملك وحكمة مؤبدة فان كانت بحكمة  
موقوفة فالعفة لغيره وبوجبه فبينة بشرط ان يكون الحكمة الموقوفة ثابتة بالايجاب او بالملك  
لكن ان ثابتة بغيره فبينة وبانه اذا قذف رجلا وطئ جارية بينه وبين اخوانه عليه لانه لم يملك  
من وجه وكذا اذا قذف امرأة زنت في غير ملكها فبينة الزنا منها شرعا لان العدة ملك وكذا  
وجب عليها النكاح ولو قذف رجلا اتي منه وبها جوسية او امرأته وبها عايق او كاتبة او عقيقة  
لان حكمة حق تمام الملك وموقوفة فكانت بحكمة علم بيننا وعلى ابو يوسف ان وطئ المكاتبية  
مبسط الاحصان وهو قول زفر لان الملك زاني في حق الموطئ ولهذا لم يملك الموطئ بالوطئ  
ومن قول ملك الذات بان حكمة لغيره او موقوفة ولو قذف رجلا وطئ امته وحكمة  
من الرضاة لا يجد لان حكمة مؤبدة وهذا هو الصحيح ولو قذف كاتبا مات وترك وادنا  
عليه يمكن الشبهة في حكمة كذا فضلا في الصحة ولو قذف بجوسية تزوج بامرأة مسلم يجد

عند حجة

عند حجة وقال لا يجد عليه وبه انما على تزوج الحرة بالمحرم له حكم القذف فيما بينهم عند خلاف  
لها وقد مر في النكاح فاذا دخل بها في ذنبا ما كان فقد مس كما حد لان فيه من القذف وقد انكره الفقهاء  
العباد ولا يطلع في ان لا يدرى فيكون مستورا ان لا يدرى وهو يجب اذناه واذا سلم في ذنب  
سقطت شراوته وان كذب وكل ان في نفس اؤتاب وهي يعرف في الشراوت وادام الكافر  
في ذنب لم يثبت شراوته على بل الزنا لان له شراوة على حسيبه فمردومة لجهده مان سلم قبلت شراوته  
عليهم وعلى المسلمين لان هذه شراوة استواء ما بعد الاكلام فلم يخل تحت الرد وبخلاف الحدة اؤد  
حد القذف ثم عني حيث لا يقبل شراوته لانه لا شراوة لاصلا في حال الزنا وكان رد شراوته بوجوب  
من تمام حدة وان ضرب سوطا في ذنب ثم اسلم ثم ضرب ابني حازت شراوته لان رد الشراوة  
بغير حدة فيكون مستورا والمسلم بعد الاسلام يثبت حدة فلا يكون رد الشراوة صفة له وبغيره يورث  
رد شراوته والا فحق باع لا كثر فالاول الاصح قال ومن قذف او زنا او شرب غير حدة كذا  
ذلك كله اما الاخوان فلان المقصد من حادثة محاسبة كذا لان زنا او شربا او حكمة بالاولايم  
فيكون شبهة فوات المقصود في الثاني وهذا بخلاف ما اؤدني وقذف وشرب لان المقصود من كل  
جنس غير المقصود من الاخر فلا يثبت في ذنبا القذف كالشرب فيه عدا محاسبة كذا فيكون محاسبة  
بها وكما ان انما ان اختلف المقصود او المقصود به وهو الزنا لا يثبت في كل من الشرب في حجة  
عنه فصل في التعزير ومن قذف عبدا او امه او مملوكا او ابنا او زنا او جارية قذف وقض  
وجوب كونه لغيره الا حكا فوجب التعزير وكذا اذا قذف مسلما لغيره لانا فقال يا مسلم او كافر  
او يا حبشي باسارفا لانه اؤد وكذا الشين به ولا يدخل لقياس في كذا وفوجب التعزير الا انه  
يلغى بالتعزير غاية في كفاية الاولى لان من جنس يجب به حدة وفي الثانية الذي الى الامام ولو قال  
يا كافر او يا حبشي لم يعذر لانه ما هي الشين بل يفتن بغيره وقيل في عفا يوزن لانه يثبت بقتل  
ان كافي للجنوب من الاشرف كالفقراء والمطوعة يعذر لانه يفتن بالوحشة بذلك وان كانت العاقبة  
لا يعزرو هذه احسن والتعزير اكثر من ستة وثلاثون سوطا واقله ثلث جلدات وقال ابو يوسف رحمه  
يلغى التعزير حصة وبسعين سوطا والاصل فيه قوله عليه السلام من بلغ حد في غير حق فهو من المعتدين  
واؤ القذر بقتله حد في بوجبه حجة نظر الى اؤ القذر وهو حد العبد في القذف فمرد فانه اليه وذلك  
ارجح فقتل سوطا و ابو يوسف اعتمد على حجة في الاخر اؤ الاصل هو حكمة ثم نقص سوطا في حدة  
عنه وهو قول زفر وهو القياس وفي هذه الرواية نقص حصة وهو ما نؤد في حجة فمرد  
ثم قدر الاؤ في الكتاب بثلث جلدات لان ما دونها لا يقع بالذجر وذكرنا في حجة ان اؤد  
على اؤد الا انهم يعذرو به بعد ما يعلم انه يثبت لان خيلف باختلاف الناس وعلى ابو يوسف ان اؤد



















وسقوط العصمة ضرورة الاستيفاء فلم يعبر بشبهة موهومة الا عارض كما اذا حضر المالك  
وعاش المومن فانه يقطع بحصومة في كل ارضية وان كانت شبهة اللعن في دخول كونه  
وان قطع سارق بسرقة فثبت منه لم يكن ولا الرب السرقة ان يقطع السارق ان كان  
لان المال غير متقوم في حق السارق حتى لا يجب عليه الضمان بالهلاك فلم يفتقد حجية  
في نفسه ولا اول ولا ثانيا في خصوصية في الاستدلال في روية كما جاز الزواج على  
السرقة ان في قبل ان يقطع الاول او بعدا وري القطع بشبهة يقطع بحصومة  
لان سقوط التقوم ضرورة القطع ولم يوجد فصلا كالتأصيص ومن سرقة سرقة قدما  
على المالك قبل الاتصاف الى المالك لم يقطع وغيره يوسف رحمه الله انه يقطع اعتبارا بما  
اذا رده بعد الاقعة وجه الظاهر ان خصوصية شرط الظاهر السرقة لان البينة انما يثبت  
حجة ضرورة قطع المنازعة وقد انقضت خصوصية بخصوصية وجها فاشيا في الاقعة  
لانها خصوصية فتبقى كغيره واذا قضى على رجل بالقطع في سرقة فوجب له ان يقطع  
اذا سلمت اليه ولو كان اذ اباها المالك اياه وقال زوروا كذا فنجى يقطع وهو رواية  
عنه يوسف رحمه الله لان السرقة قد ثبتت انقطاعا وظهور وجه العار من لا يدين  
قيام الملك وقت سرقة فلا شبهة **ولما** ان الامضاء من القضاء في هذا الباب  
لوقوع الاستيفاء عنه بالاستيفاء اذ القضاء لا خلاف والقطع على المالك وجوبه  
عنده واذا كان كذلك فيشرط قيام خصوصية عنه الاستيفاء وصار كما اذا ملكا منه  
قبل القضاء **قال** وكذلك اذا انقضت حجة من التصاب على قبل الاستيفاء بعد القضاء  
وغيره رحمه الله انه يقطع وهو قول زفر والشافعي رحمه الله اعتبارا بالنقصان في  
العين ولما ان كان التصاب لما كان شرطا لشرط قيامه عند الامضاء كما ذكرنا  
بجواز القضاء في العين لانه مضمون عليه فكل التصاب عينيا ووثيقا كما اذا استهلك  
كله ان نقصان السرقة مضمون فافترقا واذا ادعى السارق ان العين السرقة  
عند غلط القطع عنه وان لم يقر بنية معاذ بعدا شرا لثبوتها بالشبهة وقال الشافعي  
رحمه الله لا يقطع بحج الدعوى لانه لا يلزم عليه سارق فيؤدي الى استدلال بحصول  
الشبهة واكثرية وتحقيق بحج الدعوى للاحتمال ولا محجة بما قال به ليل صحة الرجوع  
بعد الاقرار واذا اقر رجلا بسرقة ثم قال احدهما هو مالي لم يقطع لان الرجوع عام  
في جميع الرجوع ومورث لشبهة في حق الآخر لانه سرقة ثبتت باقرارهما على الشبهة  
فان سرقة غاب عنها وشهد الشاهدان على سرقة قطع الاخر في قول ابي حنيفة رحمه الله

الاخر وهو قولهما وكان يقول انما يقطع لانه لو حضر بما يوجب الشبهة وجب قوله الاخر  
انما الغيبة تمنع ثبوت السرقة على المالك بيمينه مع عدم العلم لا يجوز الشبهة ولا يثبت  
بغيرهم حدوث الشبهة على اقر واذا اقر العبد المجور عليه بسرقة عشرة دورا لم يعبر بانها لغيره  
وتروا السرقة الى المولى منه وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وكان ابو يوسف رحمه الله يقطع  
والعشرة للمولى وقال محمد رحمه الله لا يقطع والعشرة للمولى هو قول زفر رحمه الله واذا  
كذب المولى ولو اقر بسرقة مال ستره لم يقطع به ولو كان العبد مائة ومائة لم يقطع  
في الوجهين وقال زفر رحمه الله لا يقطع في الجور وكذا لان المال عند ان اقر العبد على  
بالجور دون القضاء لا يقطع لانه يرد على نفسه وطرفه وكل ذلك مال للمولى والاقرار على غيره  
غير مقبول الا ان المادون له يؤخذ بالظن والمال لصحة اقراره كونه مستحقا عليه من جرمه  
والمجور عليه لا يقطع اقراره بالمال البتة ويحكم بقول الشافعي اقراره من حيث انه ادعى ثم يتبعه  
الى المالك فيقطع من حيث انه مال ولانه لا يثبت في هذا الاقرار للمالك على غيره الا اقراره  
مقبول على العبد محمد رحمه الله في المجور عليه ان اقراره بالمال باطل وهذا لا يقطع منه لغيره في  
مال المولى ولا يقطع على العبد في سرقة يؤيده ان المال اصل فيها والقطع باليمين في خصوصية  
فيه بدون القطع ويثبت المالك ودونه وفي حكمه لا يقطع ولا يثبت واذا اقر بما هو المالك  
بغيره في البيع بخلاف المادون لان اقراره بالمال انه في يد غيره فيقطع في حق القطع بيمين  
ولا يبيد يوسف رحمه الله انه اقرش بين بالقطع وهو على نفسه فيبيع على ما ذكرناه وبالمال وهو على  
خالفه في حقه فيه والقطع يستحق به منه كما اذا اقره وقال الثوب الذي في يدي سرقة  
من عمرو وزيد يقول هو ثوبي يقطع بيمينه وان كان لا يقدر في الثوبين يقطع على لا يؤخذ  
من زيد ولا يبيد رحمه الله ان الاقرار بالقطع فوجبه منه كالبينة فيبيع بالمال باء عليه انما  
الاقرار على حاله البقاء والمال في حاله البقاء مانع للقطع حتى يقطع عصمة المالك باعنا  
ويؤخذ في القطع بعد ستره بيمينه لانه يقطع يجب بالسرقة من المودع ان لا يجب  
بسرقة العبد بالملك فافترقا وتروا سرقة المولى يقطع في القضاء كذا في المالين قال واذا قطع  
السارق والعبدان ما يمينه في يدي يردت على صاحبه البقاء على ملكه وان كان ستره لم يقطع فهذا  
ان طاعة ليشير المالك ولا ستره ان يقره في يدي يوسف رحمه الله ابي حنيفة وهو انه يقطع  
ان يقره في المالك وقال الشافعي رحمه الله فيهما لا تترامحان فانه يقطع سببا فلا يقطع  
حق الشريك بسبب تركه الا انهما في غيرهما عندهما في العبد وسببه في المالك انما كان  
صبي مملوك في حكمه او شريك في ملكه لانه في قول ابي حنيفة رحمه الله لا يقطع على السارق بالقطع



يكونه ولا ان وجوب الفهم بانما القطع لانه يمكنه باو الفهم مستند الى وقت الاخذ في  
انه وروى على ملكه فبقي القطع وما يورث الى شفاة فهو مستحق وان المحل لا يبيع معصوما  
وما للعبد ان يورث ما كان مباحا في نفسه فبقي القطع المستحق في نفسه فبقي القطع المستحق  
ولا ضمان فيه الا ان العصمة لا يقطع قوله في حق الامان لانه فعل او غير الشرع ولا يورث  
في حقه ولا الشبهة بقية فيما هو السبب دون غيره ووجه المشهور ان الاستدلال  
انما المقصود بغير الشبهة فيه وكذا الزبط سقوط العصمة في حق الامان لانه من ضرورات  
سقوطها في حق الامان لا تنافي بينهما قال ومن سرق سرقا سرقا فبقي القطع في هذا الوجه  
ولا يفرق بين ما عند الحق في حقه من سرقة ولا لا يفرق بين ما في القطع لهما من السرقة او اذ حرم  
في ان حرم واجبا وقطعت به بخصومتهم لا يفرق بين ما في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة  
ليس سبب غير الغائب ولا بد من حقه لظهور السرقة من الغائبين فلم يقع القطع في السرقة  
او لم يقع معصمة ولا ان الواجب بالكل قطع واحد حقا مدعا لان بني الحد وعلى النوازل  
وتحقيق شرط الظاهر عند الفهم ما اذا استوفى كل الواجب الا ان سرقة السرقة  
الى كل ضيق غير الكل وعلى هذا الخلاف اذا كان الواجب كمالا او حصة في السرقة في السرقة  
**السارق في السرقة** ومن سرق سرقا سرقا فبقي القطع في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة  
وراهم قطع ومن سرق سرقا سرقا فبقي القطع في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة  
ان حاشا فانه بوجوب القيمة وتلك المقصود وصار كالسرقة في السرقة في السرقة في السرقة  
للبائع ولما ان الاخذ وضع سببا للضمان لا للملك وانما الملك ثبت ضرورة اداء  
الفهم ان كمالا يبيع اليد لانه في ملك واحد فبقي السرقة في السرقة في السرقة في السرقة  
البايع مبيعا باعه بخلاف ما في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة  
اختار بعضهم النفقة في واخذ الثوب فانما اختار بعضهم القيمة وزك الثوب على المبيع  
بالاخذ في لانه ملك مستند الى وقت الاخذ فصار كما اذا ملكه بالهبة فاورث  
مستندة وهذا كله اذا كان النفقة في حاشا وان كان بغيره بقطع بالانفاق في السرقة  
سبب للملك وليس اختار بعضهم كل القيمة وان سرق سرقا فبقي القطع في السرقة في السرقة  
لان السرقة تمت على السرقة والافطع فيه ومن سرق سرقا فبقي القطع في السرقة في السرقة  
وراهم واذا نذر قطع فيه وتراد لهم والارادة الى السرقة في السرقة في السرقة في السرقة  
وقال لا سبيل للسرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة  
انهم وجوب الحد لا يملك على قوله لانه لم يملك وقيل لا يجب على قوله لانه لم يملك

وقيل يجب لانه صار بالسرقة شيئا اخر فملك عينه فان سرق سرقا فبقي القطع في  
لم يورث منه الثوب ولم يفرق بين هذا عند الحق في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة  
في حقه من الثوب ولا يملك ما زاد الصنع فيه اعتبارا بالقيمة وكذا لو كان الثوب مباحا في  
الصنع باقيا ولما ان الصنع ما يتم صورة ومعنى على لوار واخذ معصوما يفرق ما زاد الصنع  
فيه وحاشا للمالك في الثوب ما يتم صورة لا معنى الا ترى انه غير معصوم على السارق بل كان  
فرجنا جانب السارق بخلاف الغصب لان من كل واحد طام صورة ومعنى ما سرقا من حقه  
الوجه فرجنا جانب المالك بما ذكرنا وان صبغ سرقة فقطع اخذ منه في المذبحين ليعني عند الحق  
وتحريم حرم الله يوسف حرم الله هذا والاول سواه لان السرقة باو عنه كمالا في السرقة  
رحمة الله ايضا كالحرة ولكنه لا يقطع حتى المالك للموعدة في حقه رحمة الله الوفاء  
فلا يوجب قطع حتى المالك **باب قطع الطريق** واذا خرج جماعة مستعين او واحد يفرق  
على ان حاشا ففقدوا قطع الطريق فاخذوا قبل ان ياخذوا مالا او اقلوا انفسهم  
فمن يفرق في السرقة فان اخذوا مال مسلم او ذمي والمأخوذ انما قسم على جماعة صاحب كل واحد  
عشرة وراهم فصار عدا او باطل فقيمة ذلك قطع الا انهم ابيهم وارجلهم من خلاف وقيل  
ولم ياخذوا مالا فقدم عدا والاصل فيه قوله كما انما جازا الذين يكافون الله ورسله  
والارادة والله علم التفرع على الاحوال وهي الرتبة هذه الثلثة المذكورة والربعة المذكورة  
ان شاء الله كما ولا ان ياتي بآيات تتناول على الاحوال فاللاري تعلق الحكم بتلك الآيات  
في الاكس غلظة الماراد بالسرقة المذكورة لانه نفي عنه وجه الارض يرفع شرهم في اهلها وكيفية  
ايضا لما شرهم منكر الفاقية وشرط القدرة على الاشتغال لان المجازاة لا تحقق الا بالقدرة  
والحالة الناجية فاني كما للملوم وشرط ان يكون المأخوذ مال مسلم او ذمي ليكون العصمة مفردة  
ولقد اقطع الطريق على السارق لا يجب القطع وشرط كمال النصاب في حق كل واحد كمالا في السرقة  
طرفة الا يتناول مالا حراما ولا اقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى كمالا يورث الى القوت في السرقة  
ويحاشا ان لانه كمالا للملوم ولا يفرق بين حرمه حتى لو حاشا او ليا عنهم لا ينفق الى عرقم  
لان من السرقة والاربعة او اقلوا واخذوا مالا فالا مال بالجماعة قطع ابيهم وارجلهم  
من خلاف وقيل وصلة من وان شاء الله فبقي حرم الله يفرق او يملك ولا يقطع  
لان جماعة واحدة فلا توجب حد من وكان مأذون النفس يدخل في النفس في باب كمالا في السرقة  
والرجم ولما ان هذه عقوبة واحدة تغلظت سببا وهو تقويت الامن على السارق  
بالقتل واخذ المالا ولقد اقطع اليد والرجل معا في الكبرى هذا وان كانا في السرقة







ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ ذرعا من فضول من رضى الله عنه وعمره حتى تسعته كان يغني القوم  
 عن ذرعي الخليفة ويحلي الناحية **باب كيفية القتال** واذا دخل المسلمون ابر  
 فاحصا ومدينة او حصنا وعزمهم الى الاسلام لا يروى ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى  
 عليه وسلم لما قى قوما حتى وعاهم الى الاسلام فان اجابوا لقوا غير قتلهم لم يحصل المقصود  
 وقد قال عليه السلام امرت ان اقاتل الكفار حتى يقولوا لا اله الا الله تحديت ان اقاتل  
 وعزمهم الى الاسلام لا يروى رسول الله صلى الله عليه وسلم امره ان يجيئوا ولا انه اخذ ما ينهى بالقتال  
 على النكاح والنفس وهذا في حق من يقبل به منه الجزية ومن لا يقبل منه كالمرتدين وغيره  
 الا وان كان من العرب لا فائدة في وعاهم الى قول الجزية لانه لا يقبل منهم الا ان قال الله  
 انما قاتلهم او يسلمون فان بذلوا ما عزمهم اليه فليس عليهم ما على المسلمين لقول النبي صلى  
 عنه انما بذلوا الجزية يكون وآدم كبريا وما يداومون كما موان ولا يؤذون بالقتال ولا يؤذون  
 بالاعمال المذكورة في القرآن ولا علم ولا يجوز ان يهاك من لم يلقه الدعوة الى الاسلام الا ان  
 يدعو له لقوله عليه السلام في وصيته امره الاجابة وادعاهم الى شراوة ان لا اله الا الله ولا اله  
 الا الله فليعلموا انما قاتلهم على الدين لا على سلب الاموال وسبى الذراري فليعلموا بحقوقهم  
 فمقتضى مؤنة القتال وكثرة نفوس قبل الدعوة انهم يلقون ولا غرامة لعدم العاصم ويولدون ولا يولدون  
 بالاداء فصار قتل النساء والصبيان وسبى الذراري من قبلة الدعوة جاكفة في الاسلام  
 ولا يجب ذلك لانه لا يخرج النبي صلى الله عليه وسلم افعار على بني المصطلق وهم عازمون وعزم  
 الى الله رضي الله عنه ان يغفر على بني صبا كما ثم يجرى والفارة لا يكون بدعوة فان ابوا  
 استعانوا بايديهم وغار بوجهم لقوله عليه السلام في حديث سليمان بن بريدة رضي الله عنه فان  
 ذلك ما دهم الى علماء الجزية الى ان قال فان ابوا فاستغن عن عليهم وقاتلهم ولان كفاهم  
 لا وليا في الحرب على اعدائهم فيقتلهم في كل الامور قالوا ونفسا عليهم فهاهنا كالفب روي الله  
 صلى الله عليه وسلم على المالكين وجرؤهم لانه صلى الله عليه وسلم حرق البغية قالوا واسلوا  
 عليهم الماء وقطعوا اشجارهم وافسدوا ذرة وعظم لان في جميع ذلك مما في الكتب والخط  
 بهم وكسرت شوكتهم ونفرت في قلوبهم فيكون مشروعا ولا بأس بربهم وان كان منهم مسلم اسير  
 او جاز لان في ارض الفسار العظم بالزيت في بيضة الاسلام وقتل الاسير والناج حرام  
 خاص ولانه قتل مخلوق حي عن مسلم فلو استغ باعتباره لانه باهون من شراوة الصبيان  
 المسلمين او بالاسارى لم يفتوا عنه منهم لما ينهى عن قتله وان بالرحمة الكفار لانه ان قتله  
 التيمية فقتل فقد من قصدا والخاصة بحسب الطائفة والاصحابه منهم لا دية عليهم ولا كفارة

يجوز

الجهاد

الا ان الجهاد من الغزوات لا تقترب بالذو من بخلاف حاله المحمية لانه لا يمنع من قامة القتال  
 لما فيه من احياء النفس ما يهاجمون فينبغي على اعدائهم انفسهم فيمنع هذا القتال قال ولا بأس  
 باخراج النساء والمساكين مع المسلمين او كان سكر اقليما يروى عن علي بن ابي طالب السلام  
 والغالب كالمحقق وكذا اخرج ذلك في سيرة لا يروى عن علي بن ابي طالب السلام  
 والفتنة وتولي المصالح على الاحتيا فانهم يستحقون بها مقابلته للمسلمين في قبول  
 الصلح لقوله عليه السلام لا تافروا بالقرآن في ارض العدو وتروى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 يحل معه الصلح اذا كان قويا يوفون بالعهد لا ان يكونوا في ارض العدو ولا في ارض الجاهل في ارض  
 العظيم لا فائدة عمل عيش بين كالمصالح والسياسة والمداواة وما الشواب فما من في البيت  
 اوقع للفتنة ولا ياتين من القتال لانه يستند به على ضعف المسلمين الا عند الضرورة ولا يجب  
 اخرج من المصالحية ومخافة فان كانوا لا بد من جوارحهم لانه لا يروى ولا في المداواة الا  
 باذن زوجه او العبد الا باذن سيده لما بينا الامم لهم العدة وكما للضرورة وفيه للمسلمين  
 ان يغيروا ولا يفتكروا ولا يفتكروا لقوله عليه السلام لا تفتكروا ولا تفتكروا ولا تفتكروا ولا تفتكروا  
 المعظم والغد رخصا في نقص العبد والمثقة المروية في قصة العوسيين مشوقة بالنسبة المأخو  
 لم يفتكروا ولا تفتكروا المرأة ولا حيا ولا شيئا فانها ولا تفتكروا ولا تفتكروا لان المسح للقتل عند  
 هو اجاب ولا يفتكروا منهم ولهذا لا يقتل بالحق الشق والمفتكروا الحي والمفتكروا يذره ورجله خلاب  
 وان في رحمة كالفان في الشق الثاني والمفتكروا والحي لان المسح عنده المكروه عليه ما بينا  
 فتح ان النبي صلى الله عليه وسلم في قتلى الصبيان والذراري وحسن رضي الله عنهما في قتلى الصبيان  
 امره مقتدره قال او ما كانت هذه تقاتل فلم تقتل قال لا ان يكون احد هولاء من ذراري  
 في حروب او يكون المرأة حكمة لتعدي ضررا الى العباد وكذا يقتل من قاتل من هولاء او قاتل  
 لشدة ولان القتال من حقيقته ولا يقتل مجنون لانه غير عاقل الا ان يعاقل فيقتل وقفا  
 لشدة غير اقل الصبي والمجنون يقتل ما دام يعاقل ما من وغيرهما لا بأس بقتله بعد لانه من اهل  
 العقوبة لتوجهه الى باب كونه وان كان كجنت وتبين فهو في افسه كالفصح وغيره ان يبتدى  
 الرجل اذ من المشركين فيقتله لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معكروا ولانه يجب عليه جوارحه  
 بالاتفاق فينا قسمة الاطراف في افسه فان اورك كمنع منه حتى يقتله غيره لان المقصود  
 يحل لغيره غير غير فهاهنا الاثم ان قصه الاب قتله كجنت لا يكتفي وقفا الا يقتله لا بأس  
 بقتله لان مقصوده الفخ الذي ان لو شرب الابل لم يفتكروا به ولا يكتفي وقفا الا يقتله فيقتله  
 لما بينه في الاولي **باب المداواة** ومن يجوز المداواة اذا اراد ان يسلح الجاهل بالهروب او قتلها

ولا بأس بالذراري



منهم وكان ذلك من قبلهم فلما جازى به قوله تعالى وان شجوا المسلم فافزع لها وادفع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اهل مكة عام حجة الوداع على ان يفتح الحبيب بنه وبنه عشر سنين وكان  
 المواعدة جازية على ان كان خيرا للمسلمين لان الخصوم وهو دفع الشتر حاصل به ولا يتحقق  
 على المدة الموقوفة للمعنى الى ان اذله بخلاف ما اذا لم يكن خيرا لانه ترك الجاهل وهو ردة  
 وان صالحهم مدة ثم راي بعض الصالحين ان يفتح بنه الهم وقامتهم لانه عليه السلام بنه المواعدة التي  
 كانت بنه وبين اهل مكة ولا يلحقه لا يندلج كان البند جازيا والبقاء العهد ترك الجاهل  
 صورة ومعنى ولا بد من البند عزرا في العذر وقد قال صلى الله عليه وسلم في العهود ومائة لا تقدر  
 ولا بد من اعتبار مدة تبلغ غير البند الجسم والبن في ذلك بحيث مدة يمكن حكمه بعد علمه  
 من انفاذ الجاهل الى احوال ملكية لان ذلك ينشئ العذر قال وان بدوا بجانية فاعلم ولم يندلج  
 اليهم اذا كان ذلك باقتضائهم لانه صاروا فاضلين للغير فلا حاجة الى انفسه بخلاف ما اذا دخل  
 جماعة منهم فقلطوا الا انهم ولا منعة لم حيث لا يكون هذا انفسا للغير ولو كانت لهم منعة فلو  
 المسلمين على انية يكون انفسا للغير في حقهم ورون فيهم لانه لا يغيرون ملكهم فقلطهم لا يغيرون  
 غيرهم على لو كان باذن ملكهم صاروا فاضلين للغير لانه باقتضائهم معنى وان راي الامام  
 مواعدة اهل الحرب وان باخذ على ذلك ما كان باس به لانه لما جازى المواعدة بغير المال  
 فكله بالمال لكن هذا اذا كان بالمسلمين حاجته اما اذا لم يكن لا يجوز لما بينا من قبل ولا خوف  
 من المال يعرف مصارف الجوزة اذا لم تزلوا لباستعانتهم بل انفسهم لانه في حق الجوزة اما اذا  
 احاط الجيش بهم ثم اخذوا المال فمؤنة الجوزة بغيره فبهم لانه ما خافوا بالغير معنى  
 واما المدة دون قبولهم الامام حتى ينظروا في احوالهم لان الامام وجوبهم فجاز بغيره فمطاعا  
 في سلاطهم ولا باخذ عليه الا لانه لا يجوز اخذ جوزة منهم لما بينا ولو اخذوا لم يردوا لانه  
 غير معصوم ولو ما حصره المسلمون وطلبوا المواعدة على ان في قوله يكون اليهم لا يفعل الامام  
 لافيه من اعطاء الدينية وكما في المدة بالهكلام ان اذا خاف الملاك لان دفع الملاك  
 واجب بطريقين كانه ولا ينبغي ان يباع السلام في اهل الحرب ولا يخرج اليهم لان النبي صلى  
 عليه وسلم في بيع السلام من اهل الحرب وحكمة اليهم وكان فيه فقتلهم على حال السيف  
 ففتح من ذلك وكذا المخرج لما بينا وكذا المحرر لانه اصل السلام وكذا المواعدة لانه  
 على شرط النقص او الالفقما فمما نواحر باعلينا وهذا هو القيد في العفو والشوب الا انما  
 عفاه فانه عليه السلام امر فامره ان يمينه اهل مكة واهم حبيب عليه **فصل** واذا امن رجل  
 حرا او امة حرة كافرا او جماعة او اهل حصين او مدينة فتح انهم ولم يكن لاحد المسلمين

فناهم والا اصل فيه قوله عليه السلام المسلمون شككوا فيهم وليس فيهم اذ اتموا ايمانهم  
 وهو لو اخذ وكان من اهل القتال فيجوز ان يكون من اهل المنعة فيحقق الا باس منه لما جازى  
 محله الى غيره وكان سببه لا يتجوزي وهو ان يمان فكله الامان لا يتجوزي فبما لم يمانه الا  
 قال ان ان يكون في ذلك منعة فينبذ اليهم كما اذا امن الامام بنفسه ثم اطلقه في البند  
 وقد بينا ولو حاصر الامام حصنا وامن واخذ من حصن وفيه منعة فينبذ اليه ان امانه لا بد  
 ولو رده الامام لا فينبذ اليه على ان يمانه ما اذا كان فيه نظر لانه رجا ليقول المصلحة بان جهر  
 وكان معذورا ولا يجوز ان ذبح لانه منتهى بهم وكذا لا ولاية له على المسلمين **قال** ولا  
 ولا يجوز بدفع عليهم لانه ما حصره ان تحت ايديهم فلا يجازى بها والامان يحقق بكل خوف  
 ولا يمانه كغيره عليه الا ان يغيره الا ان على المصلحة ولا اتم كذا استدل الامام عليه السلام  
 او اوجا فيمطلقون فلا ينبغي ان يمانه من اسلم في دار الحرب ولم يجاز اليه لا يمانه لما بينا  
 ولا يجوز ان العبد الجوزة عليه عندك منعة رحمة الله ان باذن له مولاه في القتال وقال  
 رحمه الله تعالى في قوله قول النبي في ربه يوسف رحمه الله في ربه في ربه منعة رحمة الله في ربه  
 رحمه الله عليه السلام ان العبد ان رواد ابو موسى الا مشورا رضي الله عنه ولا يجوز  
 ممتنع ففتح المانة اعتبارا بالما ذون له في القتال وبالمؤيد من الامان ما لا يمانه كغيره  
 للعبادة وحماها وعبادة والا متناع ليحقق ان لا خوف به وانما يمانه من اهل الحرب واما منة  
 في حق جماعة المسلمين اذا الحكم في مثل هذه الحالة واما لا يملك المسابقة لافيه من قبل  
 منافع المولى ولا تعطيل في حق القول والاية منبهة رحمه الله في حق القتال فلا يمانه  
 لا يجازى فلم يمانه الا ان يمانه بخلاف الما ذون له في القتال لان لا خوف منه فيحق وقال  
 اما لا يملك المسابقة لانه تصرف في حق المولى على وجه لا يمانه غير احكام الضرر في  
 حقه والامان في حق قتال وفيه ما ذكرناه لانه في حق الجاهل هو القيد وفيه سبب باب  
 الاستغناء بخلاف الما ذون له لانه رضي به وخطا ما ذكرناه في حق القتال وبخلاف  
 المؤيد لانه خلف في الاسلام فهو بمنزلة الدعوة اليه ولانه مقابل بالجزية ولا منة مفرح  
 عند مسلمتهم ذلك واسقاط الغرض نفع فافترقا ولو اولى الضم وهو لا يعقل لا يمانه في حق  
 وان كان يعقل وهو مجبور غير القتال فعلى خلاف ذلك ان كان ما ذون له في القتال قال في  
 انه يمانه بالانفاق **باب العتق** وفتنا واذا فتح الامام عنده اي فخر فهو باق في  
 قسمه بين المسلمين كافتق رسول الله صلى الله عليه وسلم بغيره وان شاء او اهلكه عليه وفتح  
 عليهم بغيره وعلى الصبي فخرج كذا في حق من رضي عنه لسوء العرفي بوقوفه القمان

منه

لما



رضي الله عنهم ولم يخلف من خالفه ولم يكن في ذلك فتنة قبل الاولى هو الاول عند  
حاجة الغائبين والاشيا عندهم كما جده لكونه عندوة في الزمان ان في هذا العبار  
ان في المنقول المحذور لا يجوز للمسلم ان يرد عليهم لانه يردون في الشئ وفي العبار خلاف ان في  
رحمة الله لان في المن ابطال حتى الغائبين او ملكهم عنده فلا يجوز من غير بدل ايجاده ولا يخرج  
غيره مما ولا يفتنه بخلاف الرقاب لان لما كان ان يبطل معتمدا بالحق وبجدة على رايه  
ولان فيه نظر لانهم لانهم كالليرة العالمية للمسلمين العالمية بوجوده الذريعة والمؤمنين  
مع ما انه يحل في الدين بان من بعد ولا يخرج وان قلنا فافضل مما لا كونه ووجه ذلك ان  
الرقاب والاشيا يدفع اليهم من المنفعة لا بت بعد ما يتبين ان العمل بالخروج في هذه المكية  
**قال** وهو لا ساري اليها ان شاء فلهذا لانه عليه السلام قد فعل ولان في حقه ما واهب  
وان شاء استمرهم لان فيه دفع شيعهم مع وهو المنفعة لابل ان كلامه وان شاء استمرهم  
فوجه للمسلمين لما بينا الا مشركي العرب والمزبد على بيتين ان شاء الله تعالى ولا يجوز  
يرد عليهم الى دار الحرب لان فيه دفع شيعهم على المسلمين فان اسلموا لا يفتنهم لانه دفع الشريعة  
وكان ان يسترهم فوجه المنفعة بعد الغنا وسبب الملك بخلاف ان كانهم قبل الاخذ لانهم  
ينفعهم السبب بعد ولا يفتنوا بالاساري عند اذ حقيقته رحمة الله واما ان ينادى بهم ساري  
المسلمين وهو قول ان في رحمة الله لان فيه تحفيزهم لاسلم وهو ولي من قبل الكافر والاشيا  
وكان ان فيه مونة الكوفة لانه يعود وحقا على ووجه شراجه من استنفاذ الاسلام لانه والاشيا  
في ابراهيم كان ابتداء في حقه غير غاف اليه والاعانة يدفع سيرهم ليرى مضاف اليها المفاودة  
يكل باخذ منهم فلا يجوز في المشهور من المذهب لما بينا وفي السير الكبير انه لا بأس باذكان  
بالمسلمين حاجة استند لان اسارى بديه ولو كان اسلم الاسير في ايدينا لا يفتنوا ولا يعلم اسير  
في ايديهم لانه لا يفتنه الا اذا ثبت برهنته هو موافق على سدا قال ولا يجوز للمسلمين  
اي على الاساري خلافا لكان في رحمة الله فانه يقول من روي انه صلى الله عليه وسلم على بعض الاساري  
يوم بئر **قال** فلهذا ما فعلوا المشركين حيث وجدتهم ولا تبالاسر والقسمين حتى لا  
فيه فلا يجوز استنفاذهم من غير منقبة وعرض وآراءه منسحق بالجملة والاول والامام العود ومعه  
فلم يبق على خلا الى دار الاسلام ورجا ورجا ولا يفتنوا ولا يفتنوا وقال ان في رحمة الله  
لان على السلام نهى عن فوج النساء الا لما كلفت وان فوج كجوز فوج فوج ولا فوج  
من كسر شوكه الا بعد ثم يروي ان لا ينقطع منفعته في الكفار وها كجوزيب النبيان بكلف  
الشرع قبل الشئ لانه من عنده وبخلاف الحق لانه منته وخرج الاسلحة اليها واما كجوزيها

يدفن في موضع لا يفتن عليه الكفار بل لا يفتن عليه عليهم ولا يفتن فيهم في دار الحرب حتى يخرجوا الى  
دار الاسلام واما ان في رحمة الله لايمن بذلك واصل ان الملك لا يفتن في دار الحرب  
بدار الاسلام عندا وعنده ثبت ووجه على هذا الاصل عدة من المسائل ذكرنا ان في كتابه المنقذ لكان  
سبب الملك الاستيلاء اذا وروى على كل ما في كافي العيون ولا معنى للاستيلاء سوى ما ثبت في  
وفد كافي ولما ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغنيمة في دار الحرب وخلاف ما ثبت في الغنيمة  
منع من غير ذلك ولان الاستيلاء انما يستلزمها فلهذا وان قلنا وان في منعدم لغيرهم  
على الاستنفاذ ووجه ذلك انهم قبل موضع خلاف ترتيب الاحكام على القسمة او اقسام الامم  
لا حرج في ذلك لان حكم الملك لا يثبت بدونه وقبل المكية وهي كرامة شريفة فلهذا رحمة الله  
**قال** على قول في حقيقته ووجه يوسف رحمة الله لا يجوز القسمة في دار الحرب وعنده رحمة الله  
الا فضل ان يقسم في دار الاسلام ووجه كرامته ان دليل البطلان ان لا تقسم في دار الحرب  
فلا يفتن من ارباب الكرامة **قال** والرد والمقابل في العسكر سواء استؤنهم في السبب  
التي وزر او شهروا الواقعة على خوف وكذلك اذا لم يطاق لخص او غيره لا ذكرنا ووجه الحق  
في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيمة الى دار الاسلام شاركونهم فيها خلافا لما في رحمة الله  
الفضل وهو ما على قوله من الفضل وانما ينقطع حق المشاركة قديرا بالاحكام والقسمة الامم  
في دار الحرب او بعد الغنائم في دار الاسلام بغير ملك فيقطع شوكه الله **قال** ولا يخرج من دار  
العسكر في الغنيمة الا ان يفتنوا وقال النبي صلى الله عليه وسلم في احد قوله لم يسترهم لانه على السلام الغنيمة  
لمن شهد الواقعة ولان وجهها ومعنى بكيفية السواد وان ان لم يجرى جازة على فضل الفضل فان السبب  
الخاص في غير السبب الحقيقي وهو الفضل فيضد الاحتيا على حسب حاله فاسا او جلا على الفضل  
واما واه موقوف على عمر رضي الله عنه واولاده ان شهدا على فضل الفضل وان لم يكن الامام محمدا  
يخرج عليها الغنائم فورا بين الغائبين فلهذا يلزم الى دار الاسلام ثم يجرى بها منهم فقسمة الغنائم  
بذلك ذكر في المحقق فلم يشترط رضاهم وهو رواية السير الكبير وكجوز في هذا ان الامام اذا وجد في المعسكر  
محولة بغير المعسكر على ان لا يحولوا له والمم وكذا اذا كان في بيت المال فضل محولة لانه قال  
المسلمين ولو كان الغائبين او بعضهم لا يجبرهم في رواية السير الكبير لانه ابتداء اجازة وصار كما اذا  
نفتت واثبت في معارضة ومع فيضه فضل محولة ويجبرهم في رواية السير الكبير لانه دفع الضر العام  
تخيل ضره حاجين ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة في دار الحرب لانه لا ملك فيها وفي خلاف  
ان في رحمة الله وقدم بيت الاصل ومن مات من الغائبين في دار الحرب خلافا لما في الغنيمة  
ومن مات منهم بعد جازا الى دار الاسلام فغنيمة لورثته لان الارث يجري في الملك وكان



















على خطه فان اسر وظهر على الدار فقتل سقطت وروى وصارت الوديعه بين انا والوديعه فلا خلاف  
نفسه لان الموقوف كغيره فيجب ان ينفق على نفسه ولما اذن فلان انما يتكفل عليه الموقوفه المالكه  
ويكون عليه ان ينفق على نفسه فيقتصر به فيقتصر وان فكل فلم يظهر على الدار فالفرض والوديعه لو نشأ  
وذلك لان ان نفسه لم تفر من نفسه فذلك ماله وهذا لان كل الاموال التي ياتي في اليد فله على كل  
ورثته من بعده وقال ما اوقفه مسلمون عليه من اموالهم في حجب بغيره في حجب المسلمين  
كما يعرف من اوقفه على الدار من اوقفه على الدار في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما  
فيها الحجب على الدار في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها وروى في ذلك  
بيت المال ولم يخمس ولان ما اوقفه مسلمون في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها  
بما نشأه القائلين وبقوله فاشترى من حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها  
فلا يخفى لا يملكه من اوقفه على الدار في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها  
اروع بعضه وروى في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها وروى في ذلك  
الارادة والارادة في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها وروى في ذلك  
لما قلنا من قبل وما اوقفه الصغار على الدار في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها  
وذلك لان ما اوقفه من اوقفه على الدار في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها  
لا خلاف لان ما اوقفه من اوقفه على الدار في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها  
اروع بعضه وروى في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها وروى في ذلك  
الارادة والارادة في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها وروى في ذلك  
لما قلنا من قبل وما اوقفه الصغار على الدار في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها  
وذلك لان ما اوقفه من اوقفه على الدار في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها  
لا خلاف لان ما اوقفه من اوقفه على الدار في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها  
اروع بعضه وروى في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها وروى في ذلك

المستحب

بالارادة

بالارادة لان العدة بالعدة فكل من اوقفه على الدار في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها  
والارادة والمستحب في دار من اوقفه على الدار في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها  
اروع بعضه وروى في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها وروى في ذلك  
الارادة والارادة في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها وروى في ذلك  
لما قلنا من قبل وما اوقفه الصغار على الدار في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها  
وذلك لان ما اوقفه من اوقفه على الدار في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها  
لا خلاف لان ما اوقفه من اوقفه على الدار في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها  
اروع بعضه وروى في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها وروى في ذلك  
الارادة والارادة في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها وروى في ذلك  
لما قلنا من قبل وما اوقفه الصغار على الدار في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها  
وذلك لان ما اوقفه من اوقفه على الدار في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها  
لا خلاف لان ما اوقفه من اوقفه على الدار في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها  
اروع بعضه وروى في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها وروى في ذلك  
الارادة والارادة في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها وروى في ذلك  
لما قلنا من قبل وما اوقفه الصغار على الدار في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها  
وذلك لان ما اوقفه من اوقفه على الدار في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها  
لا خلاف لان ما اوقفه من اوقفه على الدار في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها  
اروع بعضه وروى في حجبها عنها وروى في ذلك وقال انما في حجبها عنها وروى في ذلك

المستحب



ارض الخراج الا ان العجانية فلفها على العشرة فترك القياس لا جامعهم وقال محمد ان احياها بغيره  
او غير اخذها او ماء وجلة او الخراب او الا ان العظام التي لا ياكلها اخذها عشرة وانه ان  
احياها بما لا ياكلها او ان اخذها التي اعطى الا جامع مثل شعر الملك وغيره وجوزها  
خراجية لما ذكرنا في اعتبار الماء اذ هو السبب لنماء ولانه لا ياكله لو صيف الخراج ابدى على المسلم كما تغير  
في ذلك الماء لا السقي بما اخرج ولانه التزانه وخراج الذي وضعه عمر رضي الله عنه على بل السواد  
من كل جريب سبعة ايام فغيره حتى وهو الصاع ودرهم ومن جريب الرطبة خمسة ودرهم ومن  
جريب الكرم المنقلب والخبيل المنقلب عشرة ودرهم هذا هو المنقول في عمر رضي الله عنه فاعت  
عنه ابن حنبل في منيف حتى يفسح سواد الوادي وقبله ثلثة عليه ثمانية فبلغت ثمان وثمانين الف  
الف جريب ووضح على ذلك ما قلنا وكان ذلك بخصر من العجانية فوضع على بل السواد  
من غير غيره فكان اجماعهم ولان المليون منها وثمة فالكرم اخفها مؤنة والمنازع اكثرها  
مؤنة والارطاب بينهما والوطيفة ثقافت بنما وتما فجعل الواجب في الكرم اقلها وفي  
المنزع اقلها وفي الرطبة اوسطها قال واما سوي ذلك من الانصاف كالهجران والبيان  
وغيره فوضع على الواجب الحاقه لانه ليس فيه توظيف عمر رضي الله عنه وقد اخبرنا عن ذلك في ذلك  
فتغير ما فينا لا توظيف فيه قالوا ونما في الحاقه ان يبلغ الواجب نصف الخراج ولا يزد عليه لان  
التنصيف عين الانصاف لما كان ان تقسم الكلي من النصفين والبيان كل ارض يجوز لها  
عالمها وفيها تخيل متفرقة ونما في الحاقه من ارضي كان **قال** كان في  
عليها تقسيم الا انهم قالوا في الحاقه من ارضي كان **قال** كان في  
مختلفا الارض الا انهم قالوا في الحاقه من ارضي كان **قال** كان في  
واما الزيادة عند زيادة الربع يجوز عند اعتبارها بالنقد وعندنا في يوسف لا يجوز لان عمر  
لم يزد حين اقبلت زيادة الحاقه وان غلب على الارض الخراج الماء او انقطع عنها او اعظم  
الخرج اخذها فخرج عليه لانه ما كان من الزيادة وهو الماء التقدير بالمعبر في الخراج وفيما  
اذا اعظم الخراج اخذها فالتاء التقدير في بعض النسخ وكونه ما في جميع النسخ كماله  
قال الزيادة او يدرككم على حقيقة عند خروج الخراج **قال** وان عطلها صاحبها فعليه الخراج لان التملك  
كان ناجيا وهذا الذي قوته قالوا من استعمل في ارضه من غير غيرة فعليه الخراج الا على لانه يجوز  
شتره الزيادة وهذا يعرف ولا ينبغي بكيك بكتبة في الملكة على اخذ اموال الناس ومن سلم من  
اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله لان فيه معنى المؤنة فيغير مؤنة في حاله البقاء فاعلموا انما  
على من لم يجر من ثبوتها المسلم ارض الخراج من الذي ويؤخذ منه الخراج لما قلنا ووضح ان الصحابة في

يجب ان يكون الخراج من ارض المسلمين  
والمسلمون لا يخرجون من ارضهم

رضي الله عنهم اشترى ارض الخراج وكانوا يرون حوزها قدل على جوار الشرا واخذ الخراج واداروا عليهم  
من غير ان يظهروا **قال** ولا عشرة في الخراج من ارض الخراج وقال ابن حنبل في بيعها لانهما خصال مختلفان وجبا  
في محلات بسببين مختلفين فلا يباع فيها وان قوله عليه السلام لا يخرج عشرة وخراج في ارض مسلم  
ولان اخذها من غير مجور والعقل لم يخرج بينهما وكفى باجمعهم كذب وكمان يخرج كذب في ارض تحت  
عقود وخراروا عشرة في ارضي اهل طوكا والوصفان لا يخرجان في ارض واحدة وسبب محقق  
واحد وهو الا ان السامية الا انة بعثرة في العشرة تحقيقا وفي الخراج تقدير وتكثير ايضا فان الاثر  
وعلى هذا الخلاف المذكور مع اهلها ولا يكره الخراج بكثرته كما خرج في سنة لان عمر رضي الله عنه علم  
بذلك فلهذا لم يخرجه في العشرة لانه لا يخرج في الا بوجوبه في كل خراج **باب** الخرجة وهي على ضربين  
خرجة توضع بالرضي التملك فيقدر بحسب ما يقع عليه الا انما كان كالحق رسول الله عليه السلام بي  
خرجت على الف وفيه حلية وان لموجب بولته التي فلا يجوز التقدير في غيره فوضع عليه وخرجت في  
الا انهم يرضونها او غلب الا انهم على الكفاية فخرجت على ما لم يضع على الف في كل سنة ثمانية  
واربعين درهما باخذ منه في كل شهر اربعة دراهم وعلى وسطى الى اربعة وعشرين في كل شهر وثمانين  
وعلى الفضة المعتدل اثنى عشر درهما في كل شهر درهم وهذا عندنا وقال ابن حنبل في وضع على كل عالم دينار  
او ما بعد ذلك لا ريب في الرضى والغير في ذلك سواء لقوله عليه السلام لعاذ رضي الله عنه فخرجت من كل عالم دينار  
وباروا او قد تميزوا من غير فصل ولان الخرجة انما وجبت بدلالة الفصل حتى لا يجيب على من لا يجوز  
بسبب الكثرة كانه رضى والنسوان وهذا المعنى ينيل الغنى والفقير ومنه ما منقول في عمر وثمان  
وعلى رضى الله عنهم ولم يكره عليهم خد من الأجرين والانصار ولانه وجب نصره للمسلمة فيجب  
على الثقات بغيره خراج الارض وهذا لانه وجبت بدلالة النصرة بالنفس المال وذلك  
بتفاوت بكثرة الوفرة ومثله فكذا انما هو بدله وآراءه محمول على ان كان ذلك صحيحا وتوضيح الخرجة على  
اهل الكتاب والمجوس لقوله تعالى من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية ووضح رسول الله عليه السلام  
الجزية على المجوس قال وعبد الاوثان من الحج وفيه خلاف الشافعي هو يقول ان القتال واجب لقوله  
تعالى وقاتلهم الا ان اعرفوا جوارز تركه في اهل الكتاب بالكتاب وفيه قول المجوس في الجزية  
من وراهم على الامم ولان ان يجوز استيفاءهم فيجز من غير حجة عليهم اقول واهلها فيقتل  
على طلب النفس منهم فانه يقتل في يهودى الى المسلمين ونفقة في كسب ومن طهر عليهم قبل ذلك  
فهم ونساء ذمهم وصبياتهم في الجوارز استيفاءهم ولا يوضع على عبدة الاوثان من العرب  
ولا المرتدين لان كفرهما قد تعلق اما مشركوا العرب فلان النبي عليه السلام نشأ بين اهلهم  
والله ان نزلنا لم يقتلهم في الجزية في حقهم طهروا والمراد فلا تفرقة بين يهودى اهل الكفر وقبائل



على حجة من قبله في الدين الاسلام والسيف زيادة في العقوبة وهذا ما فتحه لغيره  
من كراهة العرب وجوابه آتينا واذا ظهر عليهم فمنا ومن وصياهم لان ابكر مني اشد منه  
منه في حقيقته وصياهم لما ارتدوا وقسم بين القاتلين ومن لم يسلّم من رجالهم فملاؤهم  
ولا جنة على اوردية ولا جنة في جنة بل لا على العقل او من اعتال وحشا لا بصلوات ولا بغيرها  
لعدم الالهية مال ولا زرع ولا احرى ذكره المطوع والشيخ الكبير لما يتا وضرب اليه ابو يوسف  
رحمته ان يحيا اذا كان له مال لا فيقبل في جنة اذا كان له اذى قال ولا على غيره غير من قبل  
لأن في لاطلاق حديث معاذ وان عثمان رضي الله عنه لم يظفرها على غيره غير من قبل ذلك  
بمحض من الصحابة رضي الله عنهم وكان طاع الارض لا يظفر على ارض لا طاعة لها فكذا هذا  
اخر ارج وكذا في محول على الفقه المتفق ولا يوضع على المملوك والكتاب والمترد وام الولد لانه يولد  
عن العقل في حقه وعمل النقرة في حقه وعلى اعتبار الثاني لا يجب فلا يجب بالثبات  
ولا يورث عنهم مولى لهم لانهم محمولون الزيادة بتسليمهم ولا يوضع على الرعيان الذين لا يظنون  
الناس كذا ذكره هنا وذكره في حقيقته انه يوضع عليهم اذا كانوا يعترفون على العمل وقول  
الي يوسف وجوب الوضع عليهم ان النقرة على العمل هو الذي يتبعها فملا كنعان على الارض لانه يولد  
وجوب الوضع عنهم لانه لا يظفر عليهم اذا كانوا لا يظنون انهم يورثون في حقيقته لانه لا يظفر  
ولا يبدان يكون المقتضى صحيحا ولكن في الحقيقة في الكفة السنة من سلم وعليه جنة سقطت عنه كذا  
اذا مات كذا خلافا لما في حقه في حاله اختلفا وجب بدلا عن العصبية او العصبية وقد وصل اليه الخبر  
فلا يقطع عنه العوض بهذا الحار من كافي الاجرة والتعويض عن عدم العمد ولنا قوله عليه السلام ليس على  
مسلم جنة ولا نكاح وجب عقوبة على الكفر وتعدا سمج جنة وهي اوردية واحدة وعقوبة الكفر سقطت  
بالاسلام ولا يعاقب بعد الاسلام الموت ولا ان شفع العقوبة في الدنيا لا يكون الا دفع  
وقد اندفع بالموت والاسلام ولا نكاح وجبت بدلا عن النقرة في حقه وقد قد عليه بنصيبه بعد  
الاسلام والعصمة ثبتت لكونه اوريا والذي ليس بملك نفسه فلا يخفى لا يجب بدلا عن العصبية  
والسكنى وان اجتمعت عليه كولا ان تاكلت وهي بكماله الصغير ومن لم يؤخذ منه فملا ربه حتى  
مقت السنة وجاءت سنة اخرى لم يؤخذ منه عند هذه الحقيقة وقد لا يوسف وقد يؤخذ به  
وان مات عنه كالم سنة لم يؤخذ منه في قولهم جميعا وكذا ان مات في بعض السنة اما سنة الموت  
قد ذكرنا في جوارح الارض على هذه الخلاف وتبين ان كل فيه بالاتفاق لها في الخلافة ان كان  
وجوب غرضها والا عوضا او اجتمعت والموت استيفاء وما شئوني وقد امكن فيما نحن فيه في ذلك  
السنين بخلاف ما اذا سلم لانه لا يؤخذ استيفاء ولا في حقيقة الا وجبت عقوبة على الاصل

على الكفر على ابناء وطه لا يقبل منه لو ثبت على يد ما يثبت في الصحاح الروايات بل يكتفى بالي بغيره  
فيطعن ما جاء والهاق من مائة وفي رواية باخذ بليب وتجوز هذا ويقول عليه جنة باذني ثبت  
انه عقوبة والعصوبات او اجتمعت تاكلت كالمه وولادة وجبت بدلا عن العقل في حقه ومن  
النقرة في حقيقته كما ذكرنا ان كان في المستقبل لاني الماضي لا العقل انما يستوفى في حقه فانما هو الرب  
ما نحن في النقرة في المستقبل لان الماضي وقعت العقبة عنه ثم يقول محمد في جنة في حقه الصغير وجاءت  
سنة اخرى عند بعض المتأخرين على الماضي مجازا وطال الوجوب باحواله فانه من انما يستوفى بالاجابة  
فيستوفى على بعضه هو في حقه على حقيقة الوجوب فتدلى حقيقة باذني كولا فيحقق الا بكم كولا  
والا في حقه الوجوب عنه في ابد كولا وعندنا في حقه اعتبارا بالزكاة ولنا ان ما وجبت  
برأ عنه لا يفتى الا في المستقبل على قدر ما في حقه رجا به بعض كولا فامينا وفي اوله فصل  
والا يجوز احدث بعة ولا كنية في دار الاسلام لقوله عليه السلام لا خصال في الاسلام ولا كنية ولا دار  
اخرى وان خدعت البيعة والكتائب القديمة اعادوا لان الابنية لا تتبع ديمه ولما اقيم الامم  
فقد عهد اليهم الامم الا اقام لا يكونون من لغوا لا احدثت في حقيقة والصورة التي فيها بمنزلة  
بختلف موضع الصلوة في البيت لانه شيخ المسلمين وهذا في الامصار وروى القوي لان الامصار كان  
قائم فيه الشعار فلما تفرقوا في بلادهم لم يبقوا في دارهم فمات في القوي ايضا  
لان فيه بعض الشعار والمودى غير صاحب المذهب في قري الكوفة لان الكوفة بلاد اهل السنة  
وفي ارض العرب بمنزلة من ذلك في امصارنا وقرا لقوله عليه السلام لا يجمع ويثان في  
جزيرة العرب قال ابو خذ اهل الذمة بالخير عن المسلمين في دينهم ودارهم وسرهم وقولهم  
فلا يكونون محمل ولا يملكون بالسلام وفي كل واحد يؤخذ اهل الذمة بالاطاعة المستحبات والكره  
على الترويج التي كنية الكف وانما يؤخذون بذلك اطاعة المصفا عليهم وصيانة المسلمين  
ولان المسلم يكرم الذمى بخلاف طائفة السلام ويحبهم عليه لكونهم من طائفة محبته فلهذا  
تعاظم محاملة المسلمين وذلك لا يجوز والعلم انه يجب ان يكون خيرا عينا من القوي  
على وطلبه ومن ان الذم من الازم من مائة جنة في حقه اهل الاسلام ويجب ان يميز ولنا في  
عن نسا في الطرقات وكما ويجعل على ودرهم على كماله يفت على سائلين يقولهم  
بالنقرة قالوا لا يخفى ان لا يتركوا ان يكرهوا الا لانه ضرورة واذا كرهه الضرورة فلهذا لا يرضى  
بما مع المسلمين فان لم يمت الضرورة اخذوا منه وجبا بالصفة التي تفرقت ويمنعون عن كماله  
يكتفى به اهل العلم والذم والشرف ومن شفع فيه جنة او قتل سما او سب النبي عليه السلام  
او في مسلمة لم يفتقن هذه لان العانة التي ينهي بها الفاعل التزم بجزية لا اذنا



























حتى لو تده من لم يجهد وقت المأخذ لا يجعل له عند حالان ترك الاشياء وادارة انما اخذت لغيره  
 كما اذا اشترى من الاخذ او اشترى او ورثه فزده على ما كان لا يجعل له لانه رده لغيره الا اذا اشترى  
 انما اشترى له لانه يكون له يجعل ويورثه في اداء الترخيم وان كان الاصل رجلا فالجعل على الميراث  
 لانه حتى ما يئنه بالرد وهو حق اذ ان سيقا منها يجعل بمقتضى احكام المالكية فيكون عليه  
 والرد في حصة الدين ولغيره سواء لان الرهن لا يتبدل بالموت وهذا اذا كانت حصة  
 مثل الدين او اقل منه وان كانت اكثر فنسبة الدين عليه وانما على الدين لان حصة بالعدد  
 المضمون ومساكنة الرداء وتخصيصه على ما يئنه بالعدد وان كان مدرجا فعلى الميراث انما  
 حصة الدين وان يبع بغيره بالرجل والباقي للزوجة لانه مؤنة الملك والمالك فيه كالمؤنة  
 فيجب على من يستقره وان كان جاتا فعلى الميراث انما حصة الرداء لعود المنفعة اليه على الابد  
 انما انما الرداء لعوده اليه وان كان موهوبا فعلى الميراث وان رجع الوهاب في حصة  
 بعوده لان المنفعة للوهاب ما حصلت بالرد في ميراث الموهوب في الرقرف فيه بعوده  
 وان كان لغيره فالجعل في مال لانه مؤنة ملكه وان رده وصية فلا يجعل له لانه هو الذي يتولى الرد  
 فيه **كتاب المفقود** واذا غاب الرجل ولم يعرف له موضع ولا يعلم حتى يتبين انفق  
 من يخطئه ماله ويقوم عليه ويستوفى حقه لان القاضي يقبض ما ظن الكل عاجز عن النظر لغيره  
 والمفقود بهذه النفقة وما راك القبي والمجنون وفي نسب كالمفقود ماله والظاهر عليه انظر له  
 وقوله يستوفى حقه لا يخفى انه يقضي غائبا والدين الذي اقره غريم غير كونه لا ينفذ  
 ويخاف من دين وجب بعقوبة لانه اصيل في حقوقه ولا يخاف من الذي تولا المفقود ولا في  
 نصيب له في عاقل او عرض في بدو بل لانه ليس بمالك ولا نائب عنه كما هو دلل بالقبض  
 من جهة الله وان لا يملك كصورته بالاختلاف اما الخلاف في الرجل بالقبض من جهة المالك  
 في الدين واذا كان كذلك يقضي حكم به قضاء على الغائب وانه لا يجوز اذارة الكفاية حتى  
 لانه يجهل فيه ثم ما كان يخاف على الفدية ويبيح الله لانه تعذر عليه حفظ صورته ومعاينة فظهر له  
 بحفظ المعنى ولا يبيع الا بخلاف عليه الفداء في نفقة ولا قيمة لانه لا ولاية له على الغائب الا  
 في حفظ ماله ولا يبيع له ترك حفظ الصورة وهو مكره قال ويستوفى على زوجته واولاده  
 من ماله وليس هذا الحكم مقصورا على الاولاد بل يعم جميع ذرية الاولاد والاصل ان كل من يمتدح  
 النفقة في ماله حال حصره بغير قضاء الله يقضي عليه من ماله عند غيبته لان النفقة حينئذ يكون امانة  
 وكل من لا يستحقها في حصره الا بالقضاء لا يقضي عليه من ماله في غيبته لان النفقة يجب اقبضا  
 والقضاء على الغائب محتج فمن الاولاد والصغار والانا انما غير اكبار وانما من ذلك

في حصة الدين وان يبع بغيره بالرجل والباقي للزوجة لانه مؤنة الملك والمالك فيه كالمؤنة فيجب على من يستقره وان كان جاتا فعلى الميراث انما حصة الرداء لعود المنفعة اليه على الابد انما انما الرداء لعوده اليه وان كان موهوبا فعلى الميراث وان رجع الوهاب في حصة بعوده لان المنفعة للوهاب ما حصلت بالرد في ميراث الموهوب في الرقرف فيه بعوده وان كان لغيره فالجعل في مال لانه مؤنة ملكه وان رده وصية فلا يجعل له لانه هو الذي يتولى الرد فيه **كتاب المفقود** واذا غاب الرجل ولم يعرف له موضع ولا يعلم حتى يتبين انفق من يخطئه ماله ويقوم عليه ويستوفى حقه لان القاضي يقبض ما ظن الكل عاجز عن النظر لغيره والمفقود بهذه النفقة وما راك القبي والمجنون وفي نسب كالمفقود ماله والظاهر عليه انظر له وقوله يستوفى حقه لا يخفى انه يقضي غائبا والدين الذي اقره غريم غير كونه لا ينفذ ويخاف من دين وجب بعقوبة لانه اصيل في حقوقه ولا يخاف من الذي تولا المفقود ولا في نصيب له في عاقل او عرض في بدو بل لانه ليس بمالك ولا نائب عنه كما هو دلل بالقبض من جهة الله وان لا يملك كصورته بالاختلاف اما الخلاف في الرجل بالقبض من جهة المالك في الدين واذا كان كذلك يقضي حكم به قضاء على الغائب وانه لا يجوز اذارة الكفاية حتى لانه يجهل فيه ثم ما كان يخاف على الفدية ويبيح الله لانه تعذر عليه حفظ صورته ومعاينة فظهر له بحفظ المعنى ولا يبيع الا بخلاف عليه الفداء في نفقة ولا قيمة لانه لا ولاية له على الغائب الا في حفظ ماله ولا يبيع له ترك حفظ الصورة وهو مكره قال ويستوفى على زوجته واولاده من ماله وليس هذا الحكم مقصورا على الاولاد بل يعم جميع ذرية الاولاد والاصل ان كل من يمتدح النفقة في ماله حال حصره بغير قضاء الله يقضي عليه من ماله عند غيبته لان النفقة حينئذ يكون امانة وكل من لا يستحقها في حصره الا بالقضاء لا يقضي عليه من ماله في غيبته لان النفقة يجب اقبضا والقضاء على الغائب محتج فمن الاولاد والصغار والانا انما غير اكبار وانما من ذلك

الكلية ومن الثاني الاصح والاخت والحال وكما انه قوله من ماله ارادة الدائم والانه انما  
 حقه في المظنوم والميتون فاذا لم يكن في ماله يحتاج الى القضاء بالقيمة وبما يتخذ ولا يترتب له  
 في هذه الحكم لانه يصلح قيمته كالمقرب وهذا اذا كانت في القاضية فان كانت دونها  
 او حصة يتفق عليهم منها اذا كان الموقوف والميتون مؤثرين بالوعدة والدين والكلح والنسب  
 وهذا اذا لم يكونا ظاهرين عند القاضي فان كانا باطنيين لا جازة الى الاقرار وان كان احدهما  
 في هذا الوعدة والدين والكلح والنسب يشترط الاقرار باليسر لغير هذا الوجه وان وقع  
 الموقوف بنفسه او عليه الدين بغير القاضي بغير الموقوف ولا يبرأ المدينون لانه لا يبرأ الى  
 صاحب الحق ولا الى نائبه بخلاف اذا وقع بغير القاضي لان القاضي نائب عنه وان كان  
 الموقوف والمدينون جارين اصلا او كما جاء من الزوجية والنسب لم يتقربا من حق  
 النفقة فحكما في ذلك لان ما يئنه للنائب لم يتقربا من سبب النفقة وهو النفقة  
 لانما يجب في هذا المال يجب في مال المفقود قال ولا يتوفى بين وبين لواءه وقال المالك  
 اذا مضى الثلث سنين يتوفى المظنوم بين وبين ارادة وتنفذ عدة الوفاة ثم تنفذ من شأنت  
 لان عمر مضى اربعة سنين فلا يصح في الذي استوفى بحق المديونية وكفى برأها وقته منع حقا بالقيمة  
 فيقول القاضي بينها بعض مدة اعتبارا بالاملاء والعتبة وهذا بعد هذا الاعتبار فخذ المظنوم  
 منها الاربع من الاولاد والسنين من العتبة على الشبهين وان قوله عليه السلام في ارادة المفقود  
 انما ارادة حتى ياتيها اليك وقوله على رضي الله عنه فيها من ارادة تبليست فالتصديق  
 معذرة او لمكانه فخرج بيانا للنسب المذكور في المرفوع ولان الكلح عرف بثبوت في الغيبة لا  
 زوجة الموقوفة والموت في حصة الاحمال فلا يترك الكلح بالكلح وعرف في الله عنه رجوع الى قوله  
 على رضي الله عنه ولا تعبر بالاملاء لانه كان لهما جميعا فافترقا في الثلث من اجل انهما كانا موجبا  
 للنفقة ولان الغيبة نفقة الاولية والنفقة قبل ما تمحل بعد تاراسته **كتاب المفقود**  
 له اربعة وعشرون سنة من يوم وليلة بكونه حال في الله عنه فانه ارادة بحسن غير النفقة في  
 حال المذهب بقدر بكونه الاقران وفي المروي غير له يوسف باية سنة وقد يفسد بعض  
 والاقرب ان لا يقدر بشي والاقرب ان يقدر بشي وانما حكم بكونه اعمت ارادة عدة الاقامة  
 في ذلك الوقت وقسم ماله بين ورثة الموجودين في ذلك الوقت كانه مات في ذلك الوقت  
 معانية اذ الحكمي معبر بالحقيقة ومات قبل ذلك لم ترتب منه لانه لم يحكم بكونه في انفسار كما  
 اذا كانت حياته معلومة ولا يرتب المفقود من احد مات في حال فقده لان اعماء وقضاة ذلك  
 الوقت بالانحياز بحال وهو لا ينفذ حجة في الاحتجاج وكذلك لو ادعى المفقود والموت

في حصة الدين وان يبع بغيره بالرجل والباقي للزوجة لانه مؤنة الملك والمالك فيه كالمؤنة فيجب على من يستقره وان كان جاتا فعلى الميراث انما حصة الرداء لعود المنفعة اليه على الابد انما انما الرداء لعوده اليه وان كان موهوبا فعلى الميراث وان رجع الوهاب في حصة بعوده لان المنفعة للوهاب ما حصلت بالرد في ميراث الموهوب في الرقرف فيه بعوده وان كان لغيره فالجعل في مال لانه مؤنة ملكه وان رده وصية فلا يجعل له لانه هو الذي يتولى الرد فيه **كتاب المفقود** واذا غاب الرجل ولم يعرف له موضع ولا يعلم حتى يتبين انفق من يخطئه ماله ويقوم عليه ويستوفى حقه لان القاضي يقبض ما ظن الكل عاجز عن النظر لغيره والمفقود بهذه النفقة وما راك القبي والمجنون وفي نسب كالمفقود ماله والظاهر عليه انظر له وقوله يستوفى حقه لا يخفى انه يقضي غائبا والدين الذي اقره غريم غير كونه لا ينفذ ويخاف من دين وجب بعقوبة لانه اصيل في حقوقه ولا يخاف من الذي تولا المفقود ولا في نصيب له في عاقل او عرض في بدو بل لانه ليس بمالك ولا نائب عنه كما هو دلل بالقبض من جهة الله وان لا يملك كصورته بالاختلاف اما الخلاف في الرجل بالقبض من جهة المالك في الدين واذا كان كذلك يقضي حكم به قضاء على الغائب وانه لا يجوز اذارة الكفاية حتى لانه يجهل فيه ثم ما كان يخاف على الفدية ويبيح الله لانه تعذر عليه حفظ صورته ومعاينة فظهر له بحفظ المعنى ولا يبيع الا بخلاف عليه الفداء في نفقة ولا قيمة لانه لا ولاية له على الغائب الا في حفظ ماله ولا يبيع له ترك حفظ الصورة وهو مكره قال ويستوفى على زوجته واولاده من ماله وليس هذا الحكم مقصورا على الاولاد بل يعم جميع ذرية الاولاد والاصل ان كل من يمتدح النفقة في ماله حال حصره بغير قضاء الله يقضي عليه من ماله عند غيبته لان النفقة حينئذ يكون امانة وكل من لا يستحقها في حصره الا بالقضاء لا يقضي عليه من ماله في غيبته لان النفقة يجب اقبضا والقضاء على الغائب محتج فمن الاولاد والصغار والانا انما غير اكبار وانما من ذلك



ثم ان اصله لو كان مع المفقود وان كان لا يجب به ولكنه يتحقق فيه يعطى اقل النصيب  
 ويوقف الباقي وان كان معه وان كان يجب به يعطى اصله بانه رجل مات عن اثنين وابن  
 مفقود وابن ابن وبنت ابن والمثل في ابيته ولفا وقد اقر على نقد الابن وطلبت الابن  
 الميراث يعطى النصف لا متيقن به وتوقف النصف الآخر ولا يعطى ولد الابن لانهم جميع  
 بالمفقود لو كان قيا لا يستحقون الميراث بالثبات ولا يترفع عنه به الاجتهاد الا اذا ظهرت من خبايا  
 وتظهر هذا محل عانة يوقف له ميراث ابن واخوه على الفقهى ولو كان معه وارث اخر كان  
 لا يقط بقال ولا يتغير بالرجل يعطى كل نصيبه فان كان قسمة تقيط بالمثل لا يعطى وان كان من  
 يتغير يعطى الاقل للشيخين به كما في المفقود وقد شرعنا في كتابنا المتبني بآتم من هذا **باب الشركة**  
 الشركة جائزة لانه عليه السلام ثبت والناس يتعاملون فقرهم عليه قال الشركة ضربان  
 شركة اماكن وشركة عقود فشركة الاماكن التي بين شركاء او شريكها على يجوز لاهلها  
 ان يتصرف في نصيب الآخر الا بامره وكل واحد منهما في نصيب صاحبه كالاجتهاد وهذه الشركة  
 تتحقق في غير المذكور في الكتاب كما اذا اتفق الرجلان عينا او ملكا او سبيلا او اجل  
 الا بانه غير متحقق احدهما او يتخللها غلبت البينة او ان يخرج ويجوز بيع احدهما نصيبه من  
 في جميع العصور ومن غير شركه بغير اذنه الا في صورة الخط والاضطراب فانه لا يجوز الا بامره وقد  
 بينا الفرق في كتابنا المتبني والضرب الثاني في شركة العقود وشركاء الايجاب والقبول وهو ان  
 احداهما شرك في كذا وكذا والقبول الآخر قبلت وشروط ان يكون التصرف المعقود عليه في الشركة  
 قابلا لو كان لا يكون لا يستعاد بالتصرف فيها فيحقق حكم المطلوب منه ثم هي على اربعة وجوه  
 معا وضعت وعنان وشركة الصنائع وشركة الوجوه فاشركة المعاوضة فيها ان يشترط اهلها  
 فتساويان في المال وقدرهما وفيها لا يشترط في جميع الجائزات فيكون كل واحد منهما له الشركة  
 الى صاحبه على ان لا يملك احدى من الملبس وانه قال فليعلم لا يصلح الاثنان في ملبس واحد ولا شركة  
 او ارجلهم ساووا اي متساويين فلا بد من تحقيق المساواة ابتداء وشراة وذلك في المال  
 والادوية ما نصح الشركة فيه ولا يعتبر التفاوت فيما لا يقع فيه الشركة وكذا في التصرف لانه لو  
 ملك احدهما تصرفا لا يملك الآخر فالتساوي وان كان في الدين لا يتبين ان شاء الله تعالى  
 وهذه الشركة جائزة عندنا احتسابا وفي القين لا يجوز وهو قول الشافعي وقال مالك في  
 لا خوف ما المعاوضة وجه القياس انما تضمنت الشركة المحيول بحسن والمعاوضة لكون كل واحد  
 بافواه حاشه وجه الاحتساب قوله عليه السلام ما وضو فانه اعظم البركة وكذا ان اثنين يتعاملان  
 من غير كبر وبغير ترك القياس ويجوز ان تكون محلة تبعا كما في المعاوضة ولا تتحقق الا بالمعقود

فان كانا معاوضة  
 فاشركة المعاوضة  
 فاشركة المعاوضة  
 فاشركة المعاوضة

لمعنى الشركة علم العوام حتى لو تباع جميع ما يفتقره تجوز لان المعنى هو المال ويجوز بين اثنين  
 مسلمين او ذميين تصديق الشاوي وان كان احدهما كتابيا ولا يجوز بين كتابي ولا كتابي  
 ولا يجوز بين حر وملك ولا بين العبي والبالغ لا تعلم المساواة للحر والبالغ بملك التصرف  
 والملك والملك لا يملك واحدهما الا باذن المولى والعبي لا يملك الكفاية ولا يملك  
 التصرف الا باذن المولى **قال** ولا بين مسلم والكافر وهذا قول ابي حنيفة ومالك ابو يوسف يجوز  
 للتساوي بينهما في الوكالة والمعاونة ولا معتبر بزيادة تصرف بملك احدهما كالمعاوضة بين الفقوي  
 ومحتج مانا جائزة وفيها وان في التصرف في شركة التسمية الا انه يكره لان لا يربطه الى  
 بجائز من العقود **ولما** ان التساوي في التصرف فان الذي لا يشترط في الشركة المال فانه  
 مع والاشارة بالمسلم لا يقع ولا يجوز بين العبي ولا بين العبي ولا بين الكافرين لا ينعقد  
 الكفاية وفي كل موضع لم يصح المعاوضة لفقد شرطها ولا يشترط ذلك في الثمن ان كان معا  
 كل جماع شرط الثمن ان هو قد يكون فاصلا وقد يكون عاما **قال** ويتحقق على الوكالة والمعاونة  
 الوكالة لتحقيق المقصود وهو الشركة في المال على ابناء والمعاونة لتحقيق المساواة وفيها هو من  
 موجب الجائزات وهو نوعان المعاوضة ونحوها **قال** وما يشترط به كل واحد منهما يكون على الشركة  
 ان طعام اهلهم وكسوتهم وكذا الكسوة وكذا الادام لان مقتضى العقد المساواة وكل واحد منهما  
 قائم مقام صاحبه في التصرف فكان شركة اهلها الا ما استثناه في الكتاب وهو  
 لا يستثنى من المعاوضة الضرورة فان الحاجة الرتبة معلومة الوقوع ولا يكون ايجابه  
 على صاحبه ولا التصرف من ماله ولا بد من الشركة فيتحقق به ضرورة والقياس ان يكون على الشركة  
 للمساواة ولما يقع ان ياتوا بالثمن اربابا والمشتري بالامانة وصاحبه بالمعاونة ويرجع الخلاف  
 على المشتري بحسبه مما اتوى لانه قضى وثنا عليه من مال مشترك بينهما **قال** وما يلزم كل واحد منهما  
 من الدين بدلا عما يقع فيه الاشارة ان فالأخر فاضا من تحقيق المساواة فمما يقع الاشارة  
 فيه كاشارة والبيع والايجار ومن القيم الاخرى كاشارة والكساح ونخل والصلح وغيره من المعاوضة  
**قال** ولو اختلف احداهما بالمال غير اجتهاد لمعناه عند ابي حنيفة وقال لا يلزم لانه شرع ولقد لا يقع  
 من العبي والعبد المأذون والمكاتب ولو صدق من الرضى بغير من الثلث وصار كالا وتضمن الكفاية  
 بالنفس ولا بد من حنيفة انه شرع ابتداء ومعاوضة بقاء لانه يستوجب الثمن بما لو ادى على المالك  
 عنه اذا كانت المعاوضة بامره وبالنظر الى البقاء يتضمنه المعاوضة وبالنظر الى الابتداء لم يقع  
 ذكره في بيع من الثلث من الرضى بخلاف الكفاية بالتصريف لانه شرع ابتداء وانها وانما لا يكون  
 فعن ابي حنيفة انه يلزم صاحبه ولو سلم فواذارة فكون لهما علم عندهما لا حكم البعد اجتمعا لا يوجب

المعاونة  
 والمعاونة  
 والمعاونة

المعاونة  
 والمعاونة  
 والمعاونة







ومن الآخر ولهم وكذا من اصابها درهمين من الآخر وسود وقال زفر والناسي لا يجوز قهرا  
على الشريك المخلط وغيره فان عتبتا شرط ولا يتحقق ذلك في كل من يخلط بحسن وسببته في  
قال وما اشترته كل واحد من شركتي فطلب بئس دون الآخر كما بينا انه يقتضيه الوكالة دون  
والوكيل هو الاصل في حقوقه فان لم يرجع على شريكه بحقيقة من معناه اذ ادعى في مال نفسه لانه  
وكيل من جهة في حقيقة ما اذا اقتضى ان نفسه خرج عليه فان كان لا يوفى ذلك الا بغير فعل  
محمية لانه يبي وجوب المال في وقت الآخر وهو يترك والقول المأثر بحقيقة قال واذا ملك مال  
الشركة واحد للمالين قبل ان يشرع بينهما بطلت الشركة لان المعقود عليه في عقد الشركة المال  
يتحقق فيه كافي في الحقيقة والوصية وهرما كان معقودا عليه بطل العقد كما في البيع بخلاف المصارف  
والوكالة المقررة لانه لا يتغير الثمنان فيها بالتعدي وانما يتعدى بالقبض على عرق فتمت  
فكاهر فيها اذا ملك المالين وكذا اذا ملك احدهما لانه ارضى بشركة صاحبه في مال الشركة  
في مال ما فاعلمت ذلك لم يكن ارضا بشركة فبطل العقد لعدم ما يذنه واربها ملك بملك  
من مال صاحبه ان ملك في يده فظاهرا وكذا اذا كان في يد الآخر لانه ارضى في يده بخلاف  
ما بعد المخلط حيث يملك على الشركة لانه لا يتغير فبطل العقد في المالين وان اشترى احدهما بما  
وبذلك مال الآخر في الشري فاشترى بينهما على شرط لان الملك حين وقع وقع مشتركا  
بينهما فقامت الشركة وقت الشري فلا يتغير حكم بملك المال الآخر بعد ذلك ثم ان الشركة  
عقدية عند فمما كان بين زبوا وحى ان ايها باعه جاز ببيعة لاني الشركة وقتت في الشري فقام  
تفقد بملك المال بعد ما قال ويرجع على شريكه بحقيقة من ثمنه لانه اشترى نفسه بملكه  
وقد انخر من مال نفسه وقت بئس هذا اذا اشترى احدهما بملك المالين او لا فملك المال الآخر  
اما اذا ملك احدهما ثم اشترى الآخر بالمال الاخران صرحا بالوكالة في عقد الشركة فاشترى  
مشترك بينهما على شرط لان الشركة ان بطلت بالوكالة المقصود بالماينة فمما كان مشتركا بملك  
الوكالة ويكون شركة ملك ويرجع على شريكه بحقيقة من الثمن لا بئس وان ذكرا في الشركة  
ولم يتعد على الوكالة فمما كان الشري الذي اشتراه فاحتمل لان الوقف على الشركة بملك الوكالة  
التي تضمنتها الشركة فاذا بطلت يبطل في ضمها بخلاف ما اذا خرج بالوكالة لانه مقصود  
قال ولا يجوز الشركة وان لم يخلط المال وقال زفر والناسي لا يجوز لان الرجوع في المال والرجوع  
الرجوع على الشركة لا يبعد الشركة في الاصل وانه لا يخلط وهذا لان المخلط هو المال ولحقه انصاف  
اليه وتنتهز في حق الرجوع لان المال بخلاف المصارف لانه لا يملك بملك وانما يملك لرجوع  
الرجوع عمالة على عماله اما هنا فبخلاف وهذا اصل كبريها حتى يعتبر كالحسن ونشره المخلط

هذا هو الوجه في الشركة  
فان كان المالك في الشركة  
فان كان المالك في الشركة  
فان كان المالك في الشركة

ولا يجوز القاصر في الرجوع مع الشاوي في المال ولا يجوز شركة القليل والاعمال لا تملك المال  
وان ان الشركة في الرجوع مستندة الى العقد ووان المال لان العقد في شركة طارئة من تحقيق  
هذا الاستم فيه فلم يكن لخط شركتي ولان المالك لا يغير لا يتغير في الاستم في الرجوع براس المال  
واما يستند بالتصرف لانه في النصف الصل وفي النصف وكيل واذا اختلفت الشركة بالتصرف بدون  
المخلط كحقت في المستند به وهو الرجوع بدون وصار كالمصارف فقامت الشركة كالحسن والشاوي  
في الرجوع ولحق شركة القليل قال ولا يجوز الشركة اذا شرط لاصحابها ورجع سماء في الرجوع لانه شرط  
يوجب ان يخلط الشركة فمما كان الرجوع المستم لاصحابها وتظهر في المصارف قال ولا يجوز  
من المالين وشريكه في الرجوع ان يبيع المال لانه معناه في عقد الشركة ولان الرجوع  
على العمل والتخصيص لغيره من دون فملكه وكونه الرجوع لانه معناه ولا يجوز الرجوع في الشركة  
ونشره في الرجوع لانه ووان الشركة في الشركة وكونه الرجوع لانه معناه ولا يجوز الرجوع في الشركة  
اخرج وهو رتبة الاصل لان الشركة غير مقصودة وانما المقصود وتخصيص الرجوع كما اذا اشترى  
باجر بل اولى لانه يحصل بدون ضمان في ذمته بخلاف الشركة حيث لا يملك لان الشري لا يستخرج  
منه قال ويؤخذ من يتصرف فيه لان التخصيص في البيع والشري في الرجوع في الشركة وقتت  
للمصارف بخلاف الوكيل بالشري حيث لا يملك ان يؤكل غيره لانه عقد فاض طلب تجميع  
فلا يستخرج منه قال ويؤخذ من المال بئس لانه لا يقض المال باذن المالك لا وعلى وجهه ليدل  
والوصية فصحا كالودعة قال وانما شركة العتاج وتسمى شركة القليل كالطباخين والضيافة  
شركة كان على ان يقبل المال ويكون المالك بئس بئس فمما كان وهذا عندنا وقال زفر  
وان في لا يجوز لانه شركة لا تقيد مقصودا وهو التسمية لانه لا بد من ارجاع المال وهذا لان  
في الرجوع يتحقق على الشركة في المال على اصرها على فمما كان ان المقصود منه التخصيص وهو ملك  
بالتمثيل لانه للمالك وكذا في النصف الصل في النصف تحققت الشركة في المال المستفاد  
شركة طارئة انما العمل والمالك فمما كان المالك وزفرهما انما في الرجوع لا يجوز الشركة وهو  
لا يتقارون فلو شرط العمل لصفين والمال انما جاز وفي القليل لا يجوز لان المالك بعد العمل  
ما لا يذنه عليه رجع مالم يقتضه طرأ العقد لانه رتبة اليه **وقال زفر** لا يذنه لا باخذ رجعا  
لان الرجوع عند الحاح وحسن وقد اختلف لان الرجوع على الرجوع مال فكان بدل العمل والرجوع  
يتقوم بالتقويم فيقتدر بقدر ما قوم به فلا يتم بخلاف شركة الوجه لان رجوع المال متحقق  
وانه يتحقق في الرجوع ويرجع مال الشركة لا يجوز لان المصارف قال وما يتقيد كل واحد  
من العمل بئس ويلزم شركة حتى ان كل واحد منهما يطلب بالعمل والمالك بالاجر وبغير الرجوع

هذا هو الوجه في الشركة  
فان كان المالك في الشركة  
فان كان المالك في الشركة  
فان كان المالك في الشركة

هذا هو الوجه في الشركة  
فان كان المالك في الشركة  
فان كان المالك في الشركة  
فان كان المالك في الشركة









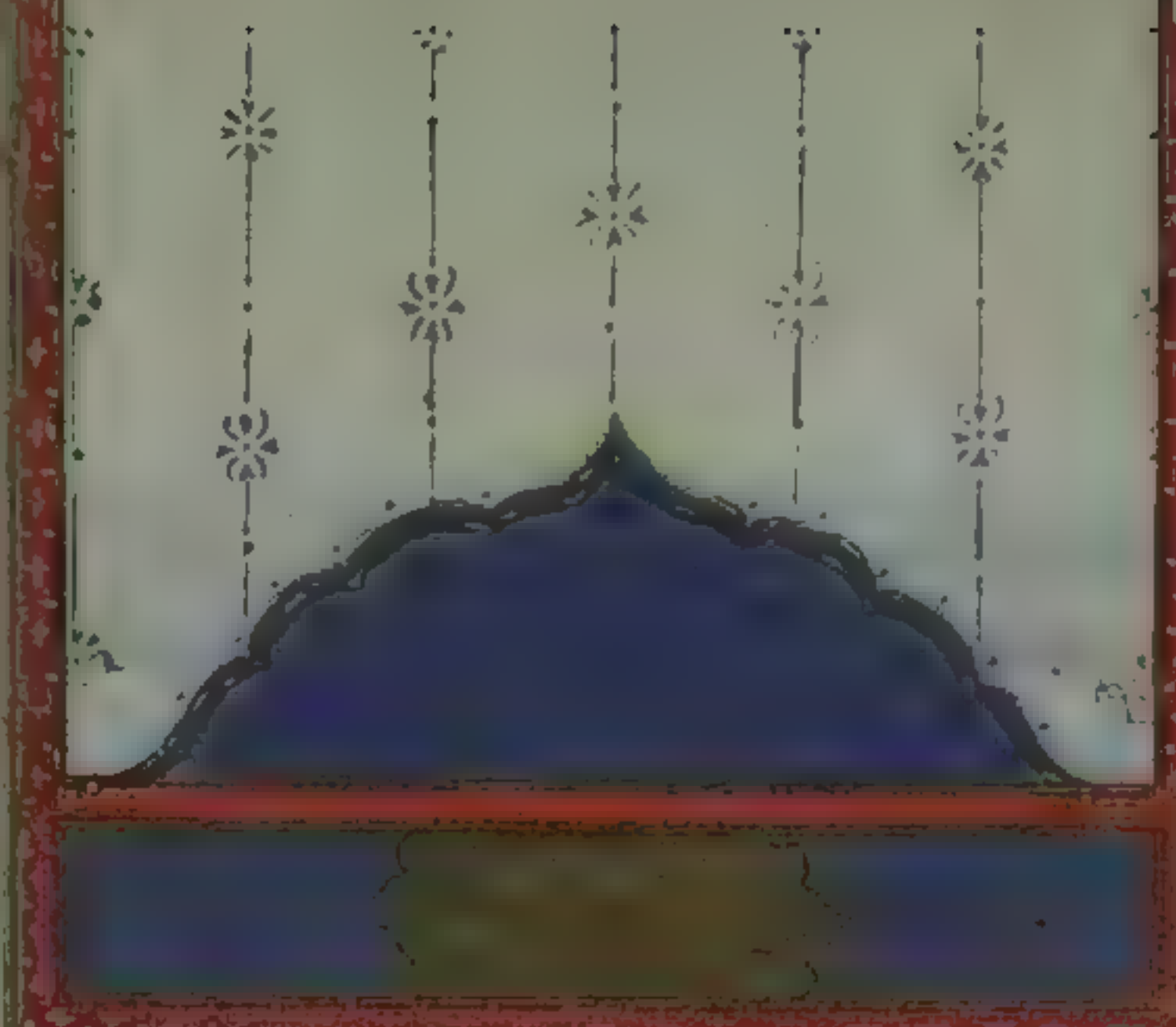












**كتاب البيع** قال الشيخ في تفسيره بالكتاب والقبول اذا كانا بلفظ الماضي مثل ان يقول احدهما بعث  
والآخر يقول اشتريت لانه انما لا يعرف وانما لا يعرف بالشيء والموضوع للاخبار قد اختلف  
فيمنعه به ولا ينعقد بلفظين احدهما بلفظ المستقبل كلفظ الكسب وقد عرفنا الفرق وقوله ربي  
او عطيتك كذا او قد نكح كذا في معنى قوله بعث واشتريت لانه يؤول معناه والبيع بالقبول في  
هذا المصنف ولا ينعقد النكاح في النفس بخس من النكاح لان النكاح لا ينعقد الا بالقبول قال واذا  
البيع بالقبول ان شاء قبل في المجلس ان شاء رده وهذا خبر القبول لانه لم يثبت له خبر  
حكم العقد من غير رضاء واذا لم ينعقد به من قبل الا في الموضع ان يرجع نحو خبر الباطل في الخبر  
وانما ينعقد الا في المجلس لان المجلس جامع للثبوت فاعترفت ساعات ساعة واحدة وقتا لا ينعقد  
للبيع والكتاب كالمكاتب كذا ان رآه حتى غير مجلس بغير الكتاب واذا رآه ساكنه وليس له المجلس  
في بعض المصنف ولان ان يقبل المشتري بغير ثمن لادم رضاء والاخر يفرق الصفقة اذا اقر بين من كان  
منها لانه صفقات معني وارجعها قام من المجلس قبل القبول على المكاتب كان القيام دليل الاخر في  
وله ذلك على ذلك واذا حصل الايجاب والقبول ان لم ينعقد ولا في خبر الواحد منها ان من عاين  
رؤيته وقال ان فتى رجلا ميثب لكان واحد من خبر المجلس لقوله على السلام المتباين بالمال لم  
يتفرقا وان في الفسخ الباطل حتى الاخر فلا يجوز وكذا ينعقد على فسخ البيع وفيه اشارة  
فيها من بابها حاشا المباشرة لا بعد او يكمل فيعمل عليه والتفريق نفي الاقوال قال والاعراض  
انما رايها لا يحتاج الى معرفة محققا في جواز البيع لان الاشارة كناية في التعريف وبهالة الوصف  
فيه لا ينعقد الا بالمباشرة والاشارة الملائمة لا ينعقد الا ان يكون معلومة القدر والصفقة لان التسليم  
واجب بالعرف وبه جواز كونه مضمومة الى المباشرة فتسليم التسليم وكل جواز هذه صفات  
يجوز هذا هو الاصل ويجوز البيع بين حال وطول اذا كان الاجل معلوما لا طولا في ذلك وطول  
وعنه التمسك على السلام انما اشترى من يهودي شيئا الى اجل ورحمة وزعمه ولا بد ان يكون الاجل  
معلوما لان جواز فيه كانه من التسليم الواجب بالعقد وهذا الجواب به في قريب لانه وهذا يستلزم في

هذا الخبر لا ينعقد الا بالقبول  
والبيع بالقبول ان شاء قبل في المجلس  
ان شاء رده وهذا خبر القبول لانه لم يثبت له خبر  
حكم العقد من غير رضاء واذا لم ينعقد به من قبل  
الا في الموضع ان يرجع نحو خبر الباطل في الخبر  
وانما ينعقد الا في المجلس لان المجلس جامع للثبوت  
فاعترفت ساعات ساعة واحدة وقتا لا ينعقد  
للبيع والكتاب كالمكاتب كذا ان رآه حتى غير مجلس  
بغير الكتاب واذا رآه ساكنه وليس له المجلس  
في بعض المصنف ولان ان يقبل المشتري بغير ثمن لادم  
رضاء والاخر يفرق الصفقة اذا اقر بين من كان  
منها لانه صفقات معني وارجعها قام من المجلس  
قبل القبول على المكاتب كان القيام دليل الاخر في  
وله ذلك على ذلك واذا حصل الايجاب والقبول ان لم  
ينعقد ولا في خبر الواحد منها ان من عاين رؤيته وقال  
ان فتى رجلا ميثب لكان واحد من خبر المجلس لقوله  
على السلام المتباين بالمال لم يتفرقا وان في الفسخ  
الباطل حتى الاخر فلا يجوز وكذا ينعقد على فسخ البيع  
وفي فيه اشارة فيها من بابها حاشا المباشرة لا بعد  
او يكمل فيعمل عليه والتفريق نفي الاقوال قال والاعراض  
انما رايها لا يحتاج الى معرفة محققا في جواز البيع  
لان الاشارة كناية في التعريف وبهالة الوصف فيه لا  
ينعقد الا بالمباشرة والاشارة الملائمة لا ينعقد الا ان  
يكون معلومة القدر والصفقة لان التسليم واجب بالعرف  
وبه جواز كونه مضمومة الى المباشرة فتسليم التسليم  
وكل جواز هذه صفات يجوز هذا هو الاصل ويجوز البيع  
بين حال وطول اذا كان الاجل معلوما لا طولا في ذلك  
وطول وعنه التمسك على السلام انما اشترى من يهودي شيئا  
الى اجل ورحمة وزعمه ولا بد ان يكون الاجل معلوما لان  
جواز فيه كانه من التسليم الواجب بالعقد وهذا الجواب به  
في قريب لانه وهذا يستلزم في

بعده ومن الخلق الثمن في البيع كما هو عليه في كل بلد لانه المتعارف وفيه التخيير فيمنع في  
كان كانت الصفقة مضمومة فالبيع فاسد الا ان يبين احدهما وهذا اذا كانت الكسب في الموضع  
سواء كان جواز كونه مضمومة الى المباشرة الا ان يرتفع الجواز بالبيع او يكون احدهما غلبا وارفع  
فمنع فيمنع اليه نحو الجواز وهذا اذا كانت مضمومة الى المباشرة وان كانت سوية فلا كانت في  
والثاني والتمسك في اليوم بسوقه ولا خلاف بين العلماء بقوله جاء بالبيع اذا اطلق اسم البيع  
لان كماله وسيف الى ما قد رتب من اتي نوع كان لانه لا ماساة ولا اختلاف في المباشرة قال وكذا  
بيع الطعام ومجرب مكاتبه ومجازة وهذا اذا باه بخلاف جيب لقوله على السلام اذا اختلف  
فيمنع فيمنع مكاتب ما اذا باه بجيب مجازة لما فيه من احوال الربو والآن جواز كونه غير مضمومة  
فتا به جواز كونه المبيع بخلاف ما اذا باه بجيب مجازة لما فيه من احوال الربو قال وكذا رتبنا  
بعينه لا يعرف مقداره ويوزن جرب بعينه لا يعرف مقداره لان جواز كونه لا ينعقد الى المباشرة  
انما يتحقق في التسليم فيمنع فيمنع جواز كونه بخلاف التسليم لان التسليم فيه مشاخر والمكاتب ليس به  
فيتحقق المباشرة وفيه جيب جيب انما لا يجوز في البيع الا ان يرفع وطول حال ومن باه  
سيرة طبعه كل فقير بغيرهم جاز البيع في فقير واحد في صفقة الا ان يسمى جملة ففراها وقال  
يجوز في الوجهين لانه قد رتب الصفقة الى الكسب جواز كونه المبيع والتمسك فيمنع الى الاصل ويجوز ان  
الصفقة والبرائة بتسليم جميع الصفقات او بالكل في المجلس ولو اقر جواز كونه بغيرها او في غير  
كما اذا باه جيبا بغيره من على ان المشتري بالمائة ثم اذا باه بالبيع في فقير واحد في صفقة المباشرة  
انما لا يفرق الصفقة عليه وكذا اذا باه في المجلس في جملة ففراها لانه علم ذلك الا ان ففراها كما اذا  
اذا ولم يميزه وقت البيع قال ومن باه طبعه غنم كل شاة بغيرهم ففراها في جيب واحد في صفقة  
ولذلك من باه جوبا مزارعة كل فراج بغيرهم ولم يسم جملة الزرع وكذا الكسب معدود صفات  
وعنه ما يجوز في الكسب لافضا وعنه ينعقد الى الواحد ما يباها غير ففراها شاة من قطع وفراج  
من ثوب لا يجوز للفاوت ففراج فقير من ميرة يجوز لعدم التفاوت ففراج جواز كونه الى المباشرة  
فيه وايضا الباطل الاول ففراج الفرج قال ومن باه ميرة على اية ميرة فقير بائة درهم ففراها  
اقول كان المشتري بالباطل ان شاء الله الموجود بجملة من الثمن وان شاء الله البيع لكون الصفقة عليه  
رضاء بالموجود وان وجد بالكثر فافراها لانه لا يبيع البيع وقع على ميرة جويت والتمسك بوضف فيه  
ومن اشترى ثوبا على عشرة افرع بعشرة درهم وارضا على اية مائة ففراج بائة ففراها اقل  
فالمشتري بالباطل ان شاء الله بجملة الثمن وان شاء الله لكون الفرج وصف في الثوب الا ان  
انه عبارة عن الطول والعرض والوصف لا يباع بجملة من الثمن كما ان ففراها باه في الكسب







وكذا في الباطن والظاهر والمحقق ان الشيء الاصول الجوهري الزيادة على ملكه قال ولا يجوز ان  
يبيع ثمره ويستثنى من اطلاق معلومه خلافا لما كان لان الباطن بعد الاستثناء يجوز ان  
يختلف اذا استثنى خلافا لاعتقائنا لان الباطن معلوم بالثابتة قال رضي الله عنه قالوا لا بد من  
حسن وهو قول الطحاوي اما على ظاهر الرواية فينبغي ان يجوز لان الاصل ان كان يجوز في العقد  
بالفرد يجوز استثنائه من العقد ويستثنى من صفة جائز وكذا استثنائه من خلافه  
كما في اطلاق الحديث لان لا يجوز بيعه فكذا استثنائه قال ولا يجوز في بيعه كمنه في سائر احواله  
في فقهه وكذا لا يرد التسليم وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز بيع الباطن الا خضر وكذا يجوز  
والكوز والفسق في فقهه الاول عند ذلك في بيع السبلة فوالان وعند ما يجوز ذلك كله  
لان الحق هو عليه وهو لا يمنع له فيه فاشبهه بغيره في الصانع اذا بيع كمنه والما يرد  
من النبي عليه السلام انه نهى عن بيع الخبز حتى يرد له وفي بيع السبيل حتى يفيض وبما من العامة  
ولانه حيث منعت به فيجوز بيعه في سبيل كالتعريف في كونه ما لا منع في خلافه  
الصانع لانه اذا لا يجوز بيعه كمنه لا يحتمل الربا حتى لو باعه بخلافه جاز وفي سبيل الربا  
كمنه لا يجوز ايضا لانه لا يرد له في سبيل قال ومن ادعى دارة دخل البيع  
فمنع عنها فلا لانه يدخل فيه الاطلاق لا يرد له في سبيل البقاء والبقاء يدخل في بيع الخبز من غير  
تسليم لانه بمنزلة بعض منه اذا لا يمنع بدونه قال واجرة الكيل وما قد اشترى على الكيل  
طاعة منه التسليم وهو على البيع وفي هذا اذا بيع ملكا لغيره وكذا اجرة العدة والقران والزراع  
واما النقة فالله كوز رواية بن رستم رحمه الله لان النقة قد يكون بغير التسليم الا ان يكون  
بعد الوزن والباقي هو المبلغ اليه لغيره فلهذا في بيعه او في بيعه لغيره في رواية  
بن ساعدة عنه على المشتري لانه يبيع الى تسليم العقد ويجوز ان يعرف بالثقة كغيره  
بالوزن فيكون عليه قال واجرة وزن الثمن على المشتري لما يثابره ان يكون اجماع الى تسليم الثمن بالوزن  
فيحقق التسليم قال ومن ادعى سلعة ثمن قبل المشتري او في النقة او لا او دفع قبل البيع سلم  
لان من المشتري ثمن قبل البيع فيقدم دفع الثمن لتبين من البيع بالقبض لانه لا يغير  
بالقبض تحقيقا للسلعة قال ومن ادعى سلعة بسلعة او ثمن ثمن قبل التسليم لانه لا يغير  
في التبين وعدمه فلا حاجة الى التبين احد ما في الرق **باب فيما لا يرد حيا** الرق جاز في بيع  
البايع والمشتري واما ان يخبر بكمية ايام قاده وانها والاصل فيه ما روي ان جبان بن مفضل  
والانصارى كان يبيع في البياح فقال يابني عليه السلام اذا بايت فقل لا خلاية ولا كجاء  
لكنه ايام ولا يجوز ان يشرها عنه كمنه رحمه الله وهو قول زفر وفيه ولا يجوز ان يشرها

مطلقة لم يثبت ان يشرها عنه انما جاز في سائر احواله ولا في بيعها انما يشرها في الترويح  
لبيع الخبز به وقد منعت الجاهل الى الكثرة فصار كالتجدي في التمر والابيض في رطله ان شرط  
محتاجا ليعمل مفضلي العقد وهذا لا يرد وانما جاز في خلافه لانه لا يرد من الرق في بيعه  
على المدة المذكورة فيه وانعت الزيادة الا ان اذ اجاز في النقت جاز عنه في بيعه  
خلافا لغيره رحمه الله هو يقول انه العقد فاسد فلا يطلب جاز ولا ان سقط المقتضى في الرق  
فيعد جازا كما اذا باعه الرق وعلم في المقيس ولا الفساد باعتا باليوم الرابع جازا قبل  
ذلك لم يقبل المقتضى بالعقد وكذا قبل ان العقد يفسد بغيره من اليوم الرابع وقبل ينفذ  
فاسدا لم يرفع الفساد كمنه في الشرط وهذا على الوجه الاول قال والشرط على ان لم يفسد الثمن  
المرتبة ايام فلا يشرها جازا والى لبيعة ايام لا يجوز عنه كمنه رحمه الله يوسف وقال محمد رحمه الله  
المرتبة ايام او اكثر فان نفذ في النقت جاز في قولهم جازا والاصل فيه ان هذا في بيعه كمنه  
او كمنه فثبت الى الا انفساخ عنه عدم النقة في المصلحة في الفسخ فيكون له حصة وقد كونه  
رحمته على عمله في المصلحة به وفي الزيادة على النقت وكذا رحمه الله في كونه الزيادة والركن في رطله  
منه في الاصل بالوزن في هذا القياس وفي هذا المسألة قياسا في ذلك قال زفر رحمه الله وهو يشره  
فيه لانه فاسد لغتقا بالشرط ونسب النقة من فيه فاسد فاشترط القاسم في وجهه  
لبيته قال وخيار البايع يمنع خروج المبيع عن ملكه لان عام هذه السبب بالرفقة ولم تمنع من خيار  
ولكنه ان ينفذ عنه ولا يملك المشتري الرق فيه وان قبضه باذن البايع فله قبضه المشتري  
وهلك في يده في مدة خياره فثبت بالقبض لان البيع منتهى بالملك لانه كان مرفوقا وانما  
بدون المثل فبيع مقبوضا في يده على سبيل الشراء وفي القينة ولو هلك في يده البايع فله المثل  
على المشتري اعتبارا بالبيع المطلق قال وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البايع  
لان البيع في جانب الآخر لانه وانما خياره لا يمنع خروج البذل عن ملك البايع  
لان شرطه ان يرد دون الآخر قال الا ان المشتري لا يملك عنه كمنه رحمه الله وقال يملك لانه  
لما خرج عن ملك البايع فلم يدر في ملك المشتري كمنه رحمه الله لان ملكه ولا يملك  
في الشرع ولا ينفذ رحمه الله قال لم يشره من ملكه فلو طابا به بدخل المبيع في ملكه لا يشره  
في ملك رجل واحد طابا للمعاوضة ولا اصل له في الشرع لان المعاوضة تقتضي المساواة ولا  
اختيار شرع نظر المشتري لغيره فيوقف على المصلحة فيه فلو ثبت الملك فيه رجا يفتق عليه  
من غير اختياره بان كان فيه فيفوت النظر فان هلك في يده هلك بالثمن وكذا اذا دخل  
غيب بخلاف ما اذا كان خيار البايع ووجه الفرق انه اذا دخل غيب مبيع الرق والمطلوب



لا يبرى عن مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى قبل ان يبرى عن مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
لا يمنع الرد حكما في البيع فربما كان العقد قد انقضى قبل ان يبرى عن مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
اليوم لم يفسد البيع لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى قبل ان يبرى عن مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
بكر لان الوثائق تنقضيها وهذا عند الحقيقة وقال لا يفسد البيع لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى قبل ان يبرى عن مقتضى عيب  
بملك المبيع فربما كان العقد قد انقضى قبل ان يبرى عن مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
لم يفسد البيع لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى قبل ان يبرى عن مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
**وقد عرفت** ان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى قبل ان يبرى عن مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى قبل ان يبرى عن مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
من الاستبراء وعند مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى قبل ان يبرى عن مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
وقد عرفت ان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى قبل ان يبرى عن مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
عنده خلافا وهذا ان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى قبل ان يبرى عن مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
في يد المدة ملك من مال البائع لا يقع القبض بالرد لعدم الملك وعندها ما زال المشتري  
لصحة البيع باعتبار قيام الملك وهذا لو كان المشتري عبدا فادناه فله ان يبرى عن مقتضى عيب  
في المدة بغير خيار عند لان الرد استباح من المالك ولما دون له طيبه وعندها بطل خيار  
لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى قبل ان يبرى عن مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
فربما كان العقد قد انقضى قبل ان يبرى عن مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
لم يفسد البيع لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى قبل ان يبرى عن مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
كان اجازة بغير حصة صاحب جازة ونسخ لم يفسد لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
رحم الله وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز وهو قول الشافعي والشرط العلم وانما كان بالوجه فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
انه مسقط على الفسخ من جهة صاحب المدة فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
كالوكيل بالبيع وان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
تمام البيع السابق فيعرف فيه فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
مسقطه منه فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
الاجازة لان لا ابرأ فيه ولا نقول انه مسقط وكيف يقال ذلك وما جبه لا يملك الفسخ ولا  
تسقط في غير ملك المالك ولو كان فسخ في حال غيبته صاحب المدة فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
ولو بطلت في المدة فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
الى ورثته وقال الشافعي رحمه الله يجوز منه لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب

البيع

العيب والعيبين وان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
حكما في البيع لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
وقد عرفت ان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
اشترى شيئا وشتره بالخيار لغيره فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
لغيره جائز ان يفسد لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
بطل من التوبة غير العاقبة فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
يكون لكل واحد منهما خيار فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
لوجوده فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
الفسخ في فسخه فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
ان الفسخ اقوى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
رحمنا بحال التفريق وقيل الاول قول محمد رحمه الله والثاني قول ابو يوسف رحمه الله وسواء ذلك  
فان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
**قال** من باع عبدا بغير علمه فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
بجسامة على ان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
ولا يبين الذي فيه خيار وهو الوجه الاول في الكتاب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
ان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
والوجه الثاني ان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
لان البيع معلوم والممن معلوم وقيل لا يفسد لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
في الآخر ولكن هذا غير صحيح لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
ولا يبين والبيع ان يبين ولا يفسد لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
**قال** ومن اشترى ثوبا على ان يخذلها شيئا فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
المكاشاة وان كانت اربعة اشواب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
وهو قول زفر الشافعي رحمه الله **وجاء** ان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
الارفق والادفع ويحاجه الى هذا النوع من البيع فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب  
من التوبة لانه لا يملك البائع من كل الباطل بالبيع وكان في معنى ما ذكره الشافعي رحمه الله  
هذه الحجة تدفع بالثبوت لوجوده وبجته والورط والرد في فسخه لان مقتضى عيب فربما كان العقد قد انقضى لان مقتضى عيب



في الثالث لعين من التجار وكذا في الرابع الا انهما جازيا غير متفقين والصفة شرطها بالجملة  
ولكونها كالتة غير مفقودة الى المتابعة فلا يثبت باحد ما تم قبل بشرط ان يكون في هذه الصفة خيار  
الشرط مع خيار التعيين وهذا المذكور في كتاب مع الصغير وقبل لا بشرط وهو المذكور في كتاب مع الكبير  
فيكون ذكره على هذا الاعتبار وما قال لا شرط فاذ لم يذكر فيه الشرط لانه من توقيت  
خيار التعيين بالثالث عنده وبكيفية معلومة ايها كانت عند توقيت في بعض الشئ اشترى  
توابعه وفي بعضه اشترى احد التوابع وهو الضيق لان المبيع في الحقيقة احدى والآخر اشارة  
والاول يجوز واستعاره ولو كانت احدى او تعينت لانه المبيع فيه فبني وغيره الاخر لا ياتي  
لاستلزام الرد بالثابت ولو كانا جميعا معا لم يمتد اصف من كل واحد منها الشئ المبيع والامانة  
فيها ولو كان فيه خيار الشرط لان يرد بها جميعا ولو كانت من التجار فلو ان يرد واحدها ان  
الباقي خيار التعيين لا يفسد ولا يمتد الى التوقيت في حال الوارث فاما خيار الشرط لا يورث  
وقد ذكرناه من قبل قال من اشترى والا على انه بالتجارة فيعتد والاخرى كجنا ما خسرنا  
بالشفقة فهو رضاء لان طلب الشفعة يدل على اعتبار الملك فيها لانه ثابت الا في حق ضرر يكون  
وذلك بالاستئذان فيضمن ذلك سقوطا على رضاء عليه فثبت الملك من وقت الشراء  
فيما بين ان يكونا كان ابا وهذا الترتيب كما في اليد لانه يربطه بصفة رضاء فمما واد اشترى  
الرجل على انهما بالتجارة فمضى احداهما فليس للآخر ان يرد عنه بصفة رضاء لانه يرد  
وعلى هذا الخلاف خيار العيب خيار الرؤية ايها لان اثبات التجار اياها اثباته لكل واحد منها فلو كان  
باساطر ما جسد في هذا البطلان صفة وان المبيع خرج من يده غير معيب بغير شرط وكذا ردم  
احدهما رضاء معيب به وفيه ان لم يرد في رضاء ليس في ضرورة اثبات التجار اياها الرضاء رضاء  
لنقص اجماعهما على الرد قال ومن كان عيبه على انه خيار او كانت وكان تجارا فاشترى  
بالتجارة ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء تركه لان هذا وصفه من غير شرط في الشفعة  
بالشرط ثم فواته يوجب التجار لانه ما رضى به فواته وهذا يرجع الى اختلاف النوع لغيره  
في الاخر انما هو ان يفسد لفواته العقد بمنزلة المذكورة والالتزام في الحيوات فصار كقولنا  
وصف السلامة واذا اخذه اخذ بجميع الثمن لان الاوصاف لا يباع بها شئ من الثمن كقولنا ببيع  
للعقد على عرف **باب خيار الرؤية** ومن اشترى شيئا لم يره فابطله فانه لا يرد له رضاء  
ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء تركه وقال انما في البيع العقد اصلا لان المبيع مجهول  
وانما هو عليه السلام من اشترى شيئا لم يره فانه خيار اذا راء ولان الجواز لا يبعد الرؤية لا يفتي  
الى المتابعة لانه لو لم يره فبطله يرد فصار كجنا لانه الوصف في العين المشايه اليه وكذا اذا راء

رضيت

رضيت ثم راء ان يرد له لان التجار مطلق بالرؤية فبطله منها فلا يثبت قبله وحق الفسخ في كل  
انه عقد غير لازم لا يفتي في كونه وان الرضاء بالشرط قبل العلم باوصافه لا يفتي في كونه  
قوله رضيت قبل الرؤية بخلاف قوله رضاء ومن لم يره فلا خيار له وكان اوجهه حجة  
يقول اولا لا خيارا اعتبارا بخيار العيب وخيار الشرط وهذا لان لزوم العقد تمام الرضاء  
زوالا وبثوبا ولا يفتي في ذلك الا بالعلم باوصاف المبيع وذلك بالرؤية فلو لم يكن للرؤية  
العلم بالذات وان وجه قول الرجوع اليه ان يعلق الرضاء بالارضاء فلا يثبت فواته وروى  
ابن عثمان بن عمار رضي الله عنه ان رجلا باع البصرة من طلحة بن عبيد الله فقبل طلحة  
فدعيت فقال له خيارا لاني اشتريت اكرهه وقبل عثمان رضي الله عنه انك قد ثبتت  
فقال له خيارا لاني لم يثبت اكرهه فقلت له خيارا لاني لم يثبت اكرهه فقلت له خيارا لاني لم يثبت اكرهه  
بمخبر من التجار رضي الله عنهم ثم خيار الرؤية غير موقوف بل يبيح الى ان يوجهه ببطله وبطل  
خيار الشرط من تعيب او تصرف يبطل خيار الرؤية ثم ان كان تصرفا لا يكون رضاء لان  
والشبهة او تصرفا يوجب فسخا لغيره كالمبيع المطلق والرجوع والامانة ببطله قبل الرؤية  
وبعدا لانه لا لازم تقدر الفسخ فبطل خياره وان كان تصرفا لا يوجب فسخا لغيره كالمبيع  
بشرط الخيار والمساومة والهيبة من غير تسليم لا يبطل قبل الرؤية لانه لا يرد على صريح  
الرضاء ويبطل بعد الرؤية لوجود دلالة الرضاء قال ومن نظر الى وجه القصة او الى  
ظاهر النوب مطوبا او الى وجه تجارته او الى وجه الدابة وكفها فلا خيار له والكل في هذا  
ان رؤية جميع المبيع غير مشروطة بالتقدير فليكن برؤية ما يدل على العلم بالمقصود وكذا  
في البيع اشياء فان كان لا يتفاوت اعادة كالمكبل والموزون وعلم انه ان يرضى  
بالنوع فليكن برؤية وهو غير الا اذا كان الباطن اذ روى ما في تخمينه يكون له الخيار  
وان كان يتفاوت اعادة كالثياب والدواب لا بد من رؤية كل واحد منها وكذا زوجه  
من هذا القبيل فيما ذكره الكوفي مكان ينبغي ان يكون مثل الخطبة والشجر لكونها متفاربة اذ ثبت  
هذا فقوله النظر الى وجه القصة كاف لانه يعرف وصف البقية لانه يعلم بعض النورج وكذا  
النظر الى ظاهر النوب ما يعلم البقية الا اذا كان في طلبه ما يكون مقصودا كوضع العلم والوجه  
هو المقصود في الاولى وهو الفصل في الدواب فيعتبر رؤية المقصود ولا يعتبر رؤية  
غيره فشرط بعضهم رؤية القوائم والاول هو الذي روى في يوسف رضاءه وتجرده  
رؤية الوجه كمن كان يري ادم وفي شاة اليه لا بد من كونه لان المقصود هو العلم يعرف به  
وفي شاة القنية لا بد من رؤية الصريح وفيما تعلم لا بد من الرؤية لان ذلك هو الوجه



المقصود قال وان كان من الدار فما خالجه وان لم يشأ به يتوهم ان ذلك اذا ارادى خارج  
 الدار او ارادى السحاب البستان من خارج وعند زفر حارسه لانه قد دخل البيوت والحدائق  
 جوب الكتاب على وفان عاودهم في الابنية فان دونهم لم يكن متساوية يومية وانما اليوم  
 من الدار في داخل الدار المتفاوت والنظر الى الطائر لا يوجب العلم بالداخل قال ونظر الركب  
 كنظر المشتري حتى لا يبروه الا من عيب الكرم نظر الرسول كنظره وهذا عند المصنفين  
 بها سواء ولما ان يروى قال العبد الضيق معناه الركب بالقبض فانما الركب بالشره فربما  
 ينفذ الخيال بالاجتماع كما انه ينفذ عند القبض ودون اسما كذا في غير هذا يمكن ان يكون  
 كذا العيب والشرط والاسقاط فعدا ذلك ان القبض نوعان تام وهو ان يقبض وهو  
 ناقص وهو ان يقبض مستورا وهذا لان تامه بهام العنفة ولا يتم مع بقاها الركون  
 والممكن يملك بنوعه فكذا الركب لا يملك التوكيل واذا قبضه مستورا انتهى الركب بالقبض  
 فلا يملك اسقاطه فعدا ذلك بخلاف خيال العيب لانه لا يمنع تامه العنفة في القبض ويقاها  
 وخيال الشرط على خلافه ولو لم يكن لا يملك التام منه فانه لا يملك العنفة لانها لا يملك  
 بالجماع يكون بعده فكذا لا يملك وكذا بخلاف التوكيل لانه لا يملك شيئا وانما لا يملك  
 ولما لا يملك القبض والتبعية والكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وسبحوا في كل صلاة  
 اذا اقمتم في الصلاة فكم يروى وقد قرأه من قبل ثم يسقط خيال كونه المبيع اذا كان  
 بالقبض والقبض اذا كان يعرف التام وبذوقه اذا كان يعرف بالتام في البصر ولا يسقط خيال  
 في العنفة حتى يعرف لان الوصف يقع تمام الركون كما في التملك وعلمه يوسف انه اذا وقف في مكان  
 لو كان بعينه لانه فعال قد قبضت اسقط خيال التام في تمام حقيقة في موضع البيع كذا  
 الشفاهة في تمام التام في حق الاخرى في القبلة واما المسمى بتمامه في حق من لا يملك  
 في البيع وما احسن من قبضه يملك وكذا يقبضه وهو يروى وهذا شبه يقول المصنف رحمه الله  
 الركب كرونه المكون على قولنا قال ومن راي حماره بين خاشنة انما راي الاخر جازله ان يروى  
 لان روية احدها لا يكون روية الاخر المتفاوت وفي التباين في روية لم يبره ثم لا يبره  
 وحده بل يروى كما يكون ثوبا للصنفه قبل التام وهذا لان المصنفه لا يتم مع خيال الركون  
 قبل القبض ولجده ولما يمكن من الركون فعدا ذلك ولا ريب فيكون من الكل **ومررت**  
 وله خيال الركون على خيال لانه لا يوجب فيه الارش عذما وقد ذكرنا في خيال الركون ومن اراد  
 خيال الركون بعد مدة فان كان على الصنفه المسمى فلا خيال له لان العلم باوصافه حال بالاروة  
 السابقة وبقرينة ثبت خيال الا اذا كان لا يملك روية لعدم الرضا به ومن وجده متغيرا خيال

لان ملك الركون لم يقع بطلان باوصافه فكانت لم يبره وان اختلفا في التغير فالقول بالبيع لان التغير حادث  
 وسبب التغير في الركون لا يوجب التغير في المدة على ما قاله لان التغير في المدة لا يوجب التغير في المدة  
 في الركون لان الركون حادث والمشتري يملكه فلهذا القول **قال** ومن اشتري عدل زلفي ولم يبره  
 قبضه من ثوبا او وجهه وسلم لم يبره شيئا من الامن عيب وكذلك خيال الشرط لانه بعد الركون  
 اخرج من ملكه وفي رواية في المصنفه قبل التام لان خيال الركون والشرط بينهما ان كل واحد منهما  
 خيال العيب لان المصنفه يتم مع خيال العيب بالقبض وان كانت لا تتم قبضه وفيه وضع المسئلة  
 فلهذا وبسبب فخرج في الركون كذا ذكره في المصنفه في قوله وفي رواية يوسف انه  
 لا يعود بعد سقوطه كذا الشرط وعلى هذا التفسير في المصنف **باب خيال العيب في المصنف**  
 على عيب في المصنف فربما ياتي ان شأنا فخره جميع الثمن وان شأنا روية لان المصنفه يقبضه ومنف  
 السلافة فعنه فربما يخرج كذا ينفذ في المصنفه لا يبره في المصنفه وانما خيال العيب لان  
 الاوصاف لا يوجبها شيئا من التملك والشرط والامان لم يبره في المصنفه بل في المصنفه  
 فربما يبره وفيه التغير عن المشتري كمن بالرد يرون فعدا ذلك ولا يبره عيب كان عند البيع ولم  
 يبره المشتري عند البيع ولا عند القبض لان ذلك رضاء به قال وكل ما اوجب نقصان الثمن في روية  
 التاجر فربما ياتي لان التغير ينقص الثمن المالكية وذلك بانما من القيمة والمرجع في معرفة عيبه والاي  
 والبول في التراب والسرقة في المصنفه عيب مالم يبلغ فاذ بلغ فليس ذلك بعيب حتى يعاوده بعد البيع  
 ومعه اذا ظهرت عند البيع في مفره ثم حدثت عند المشتري في مفره فلهذا روية لانه عيب  
 وان حدثت بعد بطلان روية لانه غيره وهذا لان سبب هذه الاشياء يختلف بالعنفة والقبض  
 في التراب في المصنفه في المصنفه وبعد القبض في الباطن والاي في المصنفه في المصنفه في المصنفه  
 في المصنفه المبالاة وبما بعد القبض في الباطن والاي في المصنفه في المصنفه في المصنفه  
 فهو خيال لا يوجب خلاصه عيبا قال ويجوز في المصنفه عيبا او عيبا او عيبا في المصنفه في المصنفه  
 المبيع ثم علوه في المصنفه في المصنفه لانه عيب الاول او السبب في المصنفه في المصنفه  
 وهو خيال الباطن وليس معناه انه لا ينفذ المصنفه وروى في المصنفه لان المصنفه في المصنفه  
 وان كان على ما يروى فلا يبره المصنفه في المصنفه **قال** والمصنفه في المصنفه في المصنفه  
 قد يكون الاستفراش وطلب الولد وبما يملك به وليس بعيب في المصنفه لان المصنفه في المصنفه  
 الاستفراش ولا يملك به الا ان يكون من ذرية لان المصنفه في المصنفه في المصنفه في المصنفه  
 ودون الغلام لانه يمكن بالمقصود في كبره وهو الاستفراش وطلب الولد ولا يمكن بالمقصود  
 في الغلام وهو الاستفراش لان المصنفه في المصنفه في المصنفه في المصنفه في المصنفه







۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

مستوفى العطف قبل التام وان كان ثوبا فله خيار لان مقتضى فيه عيب وقد كان وقت البيع  
 مبني فلهما الاحتياط بخلاف المكمل والموزون ومن اشترى جارية فوجدها قد كافوا او كان  
 واثبة فزكيا في ما فيه فهو رضاء لان ذلك دليل على صحة الاستيفاء بخلاف خيار شرط الاحتياط  
 هناك للاختيار وانه لا خلاف على المهر ان الركوب مستقلا وان ركبا الزيد على ابنته او غيرها  
 او ابنته على اخا عاتقا طيس برضاء الركوب لكونه ثلثه سبب للزوم وجوب في السبق وانه العطف  
 محمول على اذ كان لا يجد بياضه اما العوضا او غيره او لكونه العطف في عدل واحدا اذ كان  
 يجد بياضه لانهم ما ذكروه يكون رضاء في من اشترى عبدا قد سرق ولم يعلم بقتل عند المشتري  
 ان يرد وانه انما عند الجديفة وطالما يرجع بآيين نجمة سارقا الى غيبه او على هذا الجواب  
 اذ اقل بسبب فبعض في بد البائع وحاصل انه بمنزلة الاحتياط عنده وبمنزلة العيب عند المالك  
 الموجود في بد البائع بسبب النزع والقبول وانه لا ياتي المالك في فسخ العقد فيه لكنه مقتضى فسخ  
 ببقائه عند الغدرة وانه وصار كما اذا اشترى جارية عاتقا ولم يعلم المشتري كمال ثبات في يده  
 بالولادة مانه يرجع بفضل بآيين فبعضها عاتقا لغير طالع وله ان سبب الجواب في بد البائع  
 والرجوع يقتضي الى الوجود فليكون الوجود مضاعفا الى السبب الباقى وصار كما اذا قل المقتضى  
 او قطع بعد الزيادة وحيث في هذا المصعب وما ذكره من المسند ممنوعه ولو سرق في بد البائع ثم  
 في المشتري فقطع بها عند ما يرجع بالتقصا كما ذكرناه وقته ولا يرد برون رضاء البائع وجوب  
 امحاء وبيع ببيع المهر وان قبله البائع فببطلان الارباح ان الزيد الاذنى نصفه وقد فسخ  
 بالجابي بآيين وفي احد بها الرجوع فببطلان ولو انه الاذنى لم يطلع في بد البائع مرجع البائع بغيره  
 على البعض عنه كافي الاحتياط وعنده ما يرجع الاخذ على بآيه ولا يرجع بآيه على بآيه لانه بمنزلة  
 وقوله في المكاتب ولم يعلم المشتري الغيبة على منعه لان العلم بالعيب رضاء ولا يقتضي قوله في البيع  
 لان كمال الاحتياط لا يمنع الرجوع قال ومن باع عبدا وشتر البررة من كل عيب فليس ان يرد بآيه  
 وان لم يتم العيوب بعد وما قاله التام في البيع البررة بناء على منه بآيه ان الابرة عتق وتوفي الجاني  
 لا يقع بغيره ان في الابرة معنى التملك حتى يرد بالرد وتلك هي الابرة لانها ان لم يرد في الحال  
 لانه لا يقتضي الزيادة عنه وان كان في ضمنه التملك لعم الحاجة الى التسليم فلا يكون مفقودا وبذلك  
 في هذه البررة العيب الموجود واما ثبوت قبل القبض وفي قوله لا يرد بآيه وقال محمد رحمه لا يرد بآيه  
 صاوث وهو قول زهر رحمه لان البررة تبا اول الثابت ولا يرد بآيه رحمه انهم اذ لم يرد  
 باسقاط حقيقة فخرصة السلامة وذلك بالبررة غير الموجود واما ثبوت **باب الرجوع الثاني**  
 واذا كان احد العوضين او كلاهما موصيا فالبيع فاسد كالبائع بالمعقبة والتم وجنحه بغيره وانما

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

منه از موضع دیگر که در آنجا با یکدیگر بوده اند و اینها را هم می بینیم  
بسیار از اینها را می بینیم و اینها را هم می بینیم و اینها را هم می بینیم







۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

من قروان النساء وذكورهن قال ولا يصح طلاق المنيته قبل ان يبيع لانه غير متعلق به قال عليه السلام  
لا تنفوا من المنيته بائنا وبهوسم لغير المنيته على غيره في كتاب الصلوة ولا بائنا ببيعها ولا انقطاع  
بها بعد البيع لانها ظهرت بالبيع وقد ذكرنا في كتاب الصلوة ولا بائنا ببيع غلام المنيته  
وعصبا وصوفها وقروا وشعرا ووبرها ولا انقطاع بذلك لانها ظاهرة لا يجوز المودع  
لعدم المحرمه وقد قررنا من قبل وان قيل كالتحريم في العيدين عند تحريمه وعند ما ينزل في البيع  
حتى يبيع غلامه وينقطع به قال واذا كان السفلى لم يقبل وعلمه لا في فسخه او سقط الطوقه  
في بيع صاحب الصلوة لم يجوز لان حرمه التعلق ليس بائنا لان المال لا يملك اذ كان للمالك لم يملك  
بخلاف الشرب حيث يجوز بغير بيعا لان ائناسا روايات ومروا في رواية وهو ما ينبغي  
يجزى عنهم لانه شرب غلامه الماء وكفه الغنى بالانفاق ولا يفسد من الشرب على ان يذكر في كتاب  
قال وبيع الطريق وبئنه جائز وبيع سبل الماء وبئنه بائنا والسنة تخفى في وجهين بيع في  
الطريق والسبل وبيع حتى المروور والتسبيل فان كان الاول فمجرد كون بين المسلمين في الطريق  
معلوم لان كل طرفا وعرضا معلوما المسيل مجهول لانه لا يدعى احد من البيعة في الماء فان كان  
ففي بيع حتى المروور روايان وجهان الاول ان التسبيل ان حتى المروور معلوم  
بمحل معلوم وهو الطريق اما المسيل على السيلج وهو حتى التعلق وعلى الارض مجهول لانه لا يملكه وقد ذكرنا  
بين حتى المروور حتى التعلق على احد الراويين ان حتى التعلق يتعلق بالعين لا بالسيلج وهو البائنا فاشبه  
المناقع اما حتى المروور فيتعلق ببعين ببيع وهو الارض فاشبه الاغنيا قال ومن باع جارية فانها  
غلام فلا يبيع فيها خلاف ما اذا باع كذا ما هو النجدة حيث ينفقه البيع ونجدة القوم حتى ملك  
الاصل الذي ذكرناه في التعلق حكمه رحمة وهو ان الاشارة مع التسمية اذا اجتمعوا على حكمه  
يتعلق العقد بالمتى ويبطل لانها منه وفي محله كالتسبيل بالمتى اليه وينفذ لوجوده وفي  
فترات الوصف كمن اشترى عبدا على انه جبار فاداه هو كاتب وفي مسئلة الذكوة والاشترى  
فربها يوم حبس ان للتقاص في الاغراض وفي كيوالات جنس واحد للتقارب فيا وهو المعتبر  
في هذا دون الاصل كالميراث وفصل حبس والقوارى والزند يتبع على ما لا راجع مع كماله  
اصلا ومن اشترى جارية بالف درهم حاله اوليته فبقيها ثم باعها من البايع قبل ان يفسد  
نجسها لانه يجوز بيع الثاني وقال الشافعي رحمه الله يجوز لان الملك قد تم فبا القبط فصا البيع الثاني  
وغيره سواء وصار كالوابع بمنزلة النذر الاول او بالذمة او بالرضى ولا قول حاشية في غير  
لذلك الماروة وقد باعته مبتاينة بعد ما اشترت بها ثمانية بثلث اشترى بثلث اشترى بثلث  
بن اشترى ان الله حكمه اقبل محبة ورجاوه حتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يثبت ولا ان يلزم به في ضمانه او















فيخرج الربروا لا يمكن ان ياتيها في النسخ وكذا اذا شرط الاقل لما يتبنا الا ان كانت في البيع عيبا  
جاءت الا حالة بالاقول لان كل واحد يحسن باذنه ما مات بالعيب وعندنا في شرط الاقل ان يكون  
لان الاصل هو البيع عندنا يورث رحمة وعندنا في كل بيع مكره ما زاد وكان مأكلا للبيعة  
وكذا في شرط الاقل عندنا يورث لانه هذا اصل عنده وعندنا في كل بيع مكره ما زاد وكان مأكلا للبيعة  
لانه مكره في بعض النسخ الاول ولو سكت عن الشرط والاقول يكون في كل بيع مكره ما زاد وكان مأكلا للبيعة  
زاد واذا دخله كسب في النسخ بالاقول لما يتبنا ولو مال في غير النسخ الاول في النسخ بالاقول  
عنده في حقيقته رحمة وكسب التسمية لغو وعندنا في كل بيع مكره ما زاد وكان مأكلا للبيعة  
الا حالة بالاقول عندنا لان الولد لا يورث من النسخ وعندنا في كل بيع مكره ما زاد وكان مأكلا للبيعة  
وغیر في عندنا في حقيقته وعندنا في كل بيع مكره ما زاد وكان مأكلا للبيعة  
يكون بيعا عنده لا مكان البيع فان بيع العطار قبل العطر جائزه عنده حال وهاك النسخ  
صحة الا حالة وهاك البيع مكره لان في النسخ التبعة في فحاشه وهو فاحم البيع ومن  
النسخ فان هناك بعض النسخ جاءت الا حالة في الباقي لغير النسخ فيه وان نقابها يجوز ان  
بعد هناك احداهما ولا يتصل بحدك احدهما لان كل واحد منهما مبيع فكان البيع باقيا  
**الراجحة والتوازية** الراجحة نقل ماله بالعدد الاول بالنسخ الاول ثم غيره في اذ في ربح والبيع  
بما يربح لا يجامع شرطه يجوز وكما جئت مائة الى هذا النسخ من البيع لان الغني الذي يكتسب  
في التجارة كمن في النسخ فعل الذي في المنة في ويطيب نفسه بمنشئ بشرى وبزاد في ربح  
فوجب القول بجوازه كما كان ميناها على الاكثرة والاعنة انتم انما تارة وغيره من اذ  
فتح ان النبي عليه السلام لما اراد البقرة اشياخ ابو بكر رضي الله عنه فقال النبي عليه السلام ولما احدهما  
فقال هو لك بغير شيء فقال عليه السلام ما بغير شيء **فاما** ولا في الراجحة والتوازية في يكون العطر  
لا يشترط لانه اذا لم يكن له فضل كملكه بالقيمة وفي كل شيء ولو كان المشتري يبيع ما يربح من  
يملك ذلك البذل فان باعه في ربح وشرى في الخسران موصوف جاء لانه يقدر على النسخ  
وان باعه يربح ده يارده لا يجوز لانه باعه برباس المال وبعض قيمة لانه يسر في ذلك وان  
و يجوز ان يبيع في ربح المال اجرة الفقار والفسخ والطراز والفسخ واجرة حمل الطعام لان  
جاء بالحق في هذه الاشياء برباس المال في مادة التجارة ولان كل ما يربح في البيع وفي قيمة  
هذا هو الاصل واعندنا في هذه الصفة لان الضيق واخواته يربح في العطار وكل يربح  
في القيمة اذا القيمة يختلف باختلاف المكان ويقول بام على يده ولا يقول ان شرطه بانه يملك  
يكون كاذبا وموافق الغنم بمنزلة كل يختلف اجر الرأى وكذا سبب لفظ لانه لا يربح في العطر

[illegible]



















ملوكا للمنفعة وعلى مثل البيع او كان مثليا او فتهمة ان لم تكن مثليا لانه شرط من وجوه الشرط  
ولو كانت المالك لا ينفذ باجارة الوارث في الفصلين لانه يتوقف على اجازة المورث  
بنفسه فلا يجوز باجارة غيره ولو اجاز المالك في حياته ولا يعلم حال البيع جائزا في قول  
ابن رشد او لا وهو قول آخر لان الاصل بقاءه ثم خرج ابو يوسف وقال المورث في العلم فياخذ عند  
الاجازة لان الشك وقع في شرط الاجازة فلا يثبت مع الشك قال ومن غصب عينا في  
وغيره المشتري ثم اجاز المورث البيع فالتعويض جائز استحسانا وهذا عند ابن حنيفة وروى يوسف  
وقال محمد رحمه الله لا يجوز لانه لا ينعى بدول الملك قال عليه السلام لا ينعى فيما لا يملك من ادم المورث  
لا ينفذ الملك ولو ثبت في الآخرة ثبت مستند وهو ثابت من وجه دون وجه للمعنى الثاني  
الملك الكافي لارونها واخذ لا ينعى ان ينعى القاصب ثم يرد في القاصب ولا ان ينعى المشتري  
وغيره للبائع ثم ينعى البائع وكذا لا ينعى بيع المشتري من القاصب فيما نحن فيه مع انه لا ينعى  
معنى نقد من القاصب او اذوى القاصب وكذا لا ينعى القاصب المشتري من القاصب اذا اذوى  
القاصب القاصب ولما ان الملك يثبت موقوف على موقوف لا فائدة للملك  
ولا ضرر فيه على من يوقف الا على من يوقف عليه وينفذ بغيره وصار كاصناف المشتري من  
الراهن وعمل الوارث عينا من الزكاة وهو مستوفى بالدين يبيع وينفذ او افضى الدين  
بعد ذلك بخلاف عمل القاصب بنفسه لان الغصب غير موقوف لا فائدة للملك بخلاف اذا  
كان في البيع خيار للبائع لانه ليس بطلان وقرائن الشرط به يمنع الفعالة في حق الحكم اصلا وكذا  
المشتري من القاصب او البائع لان الاجازة يثبت للبائع ملك باث ما ذكره في عمل  
موقوف اخبره البلط واما اذا اذوى القاصب القاصب ينفذ اعطى المشتري منه كذا ذكره بلال  
وهو الاصح قال فان قطعت يده فاحذر شره ثم اجاز البيع فالشرع المشتري لان الملك  
قد تم له من وقت الشرى فثبت ان القاطع حصل على ملكه فله حقه على غيره وانه  
ان الملك من وجه يبيع الا على الاشرار كالمكاتب اذا قطعت يده فاحذر شره ثم ردت  
في الرق يكون الاشرار للمولى وكذا انك اذا قطعت يده المشتري في المشتري وشره للبائع ثم جاز  
البيع فالشرع المشتري بخلاف الاعطى على امره وتصدق بما ذكره على نصف الشرع لانه يدخل في ضمانه  
او فيه شبهة عدم الملك قال فان باع المشتري من امره ثم اجاز للمولى البيع الاول لم يجر البيع الثاني  
لما ذكرنا والآن في عتق الانفس على اعتبار عدم الاجازة في البيع الاول والبيع نفسه بخلاف  
الاعطى عند حاله لانه لا ينفذ الا في الاول قال فان لم يبيع المشتري فثبت في يده او قل ثم اجاز البيع  
لم يجر لانه ان الاجازة من شرطه في الموقوف عليه وقد كانت بالموت وكذا الفصل في الاجازة

ايضا البيع المشتري بالفضل حتى ينفذ باقية البذل لانه لا يملك المشتري على العمل كما ينفذ  
بالبذل فيحقق القوت بخلاف البيع الصحيح لان ملك المشتري ثابت فلو كان ايجاب البذل لم يجر  
فانما يقيم خليفه قال ومن باع عبدا غيره بغير امره وقام المشتري البنية على امره البائع والعب  
انه لم يجر بالبيع واما البيع لم يقبل بشبهة لانه ينعى في الدعوى او لا فكم على الشرع او لا ينعى  
والبنية مثبتة على حصة الدعوى وان اقر البائع بملكه عند العمل بطل البيع او طلب المشتري ذلك  
لان الشك قص لا يمنع صحة الا اذا فصلت في ان يباعه على ذلك فيحقق الاتفاق بينهما فلو كان  
شرط طلب المشتري قال رضي الله عنه وذكر في الدعوى ان المشتري او اقره في مبيع ثم علم البنية  
على امره البائع انه لم ينعى تقبل وفروا ان العبد في يده لم ينعى في المشتري وفي ذلك لا ينعى  
والموكل وشروط الرجوع بالشرع ان لا يكون العبد سالما للمشتري قال ومن باع دارا رجل وادخلها  
المشتري في ثباته لم ينعى البائع عند ابن حنيفة وهو قول ابن يوسف اقره وكان يقول او لا ينعى البائع  
وهو قول محمد وهو مستند غصب المصالح وسبب في الغصب ان شأته كما **باب** السلم التسليم عقد  
عقد مشروع بالكتاب وهو اذ يذبح المذبح فقه قال ابن عباس رضي الله عنهما في السلم التسليم التسليم  
المضمون وانزل في المذبح اية في كتابه وقل قوله في كتابه المذبح اية في كتابه المذبح اية في كتابه  
وهو كذا في رواية علي بن ابي حمزة عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل  
بابان ولكن في كتابه كذا رواية ووجه القياس انه بيع المذبح فله السلم فله السلم فله السلم فله السلم  
في المكاتب والموزونات لقوله عليه السلام من سلم مملوكا فله السلم فله السلم فله السلم فله السلم  
والمراد بالموزونات غير المذبح والباقي لانها امانة والسلم فيه لا بد ان يكون مضمونا فله السلم  
فيما لم يقبل يكون باطلا وقبل ينفذ بغيره من غير تخصيصا لمفسد التسليم بحسب الامكان والعب  
في العقود والمعاملات والاولى لان التسليم انما يوجب في حقه اوجبا العقد ولا يجوز ذلك قال  
وكذا في المذروعات لانه يمكن ضبطه بذكر الذبح والصفة والابتداء من الرقعة فيحقق شرط  
صحة التسليم وكذا في المذروعات التي لا ينفذ كالجوز والبيض لان العقد في المكاتب معلوم  
مفسوط الوصف مقدور التسليم فيجوز التسليم فيه والتغير والكبير سلبا باصطلاح الناس على هذا الوجه  
بخلاف البيوع والرهان لانه يتناول اعادة تعاونا فاحتمل ويتفاوت الا حاد في الماشية  
يعرف احدى المتعاقبات وغيره حقيقته رحمه الله لا يجوز في بعض المتعاقبات لانه يتناول  
احاده في الماشية كما يجوز السلم فباعه لا يجوز كذا وقال زفر رحمه الله لا يجوز كذا لانه عدوى وليس  
بكليل وعنده انه لا يجوز بعد ما ايقن المتعاقبات واما ان المتعاقبات لا يوقف بالعدوى واما بالكليل  
واما ما بعد ذلك بالاصطلاح فيصير كذا باصطلاحهما وكذا في الفلوس عدوا وقبل يذبحه















المبيع الى اذنه بدون البيع وفيه البطال في المشتري وان لم يدر ما بين بيع العبد او في التمسك بالملك  
 المشتري ظهر باقراره فيظهر على الوجه الذي اقره مشغلا بحقيقه فاذا انقضت استيعاده ببيعته انما  
 فيه كالمشتري اذا مات والمشتري اذا مات فعلى المبيع لم يقبض بخلاف بعد القبض لان حق  
 لم يبق مطلقا به ثم ان فضل شيء يملك للمشتري لانه بدل حقيقه وان نقص شيء بولها فان  
 كان المشتري الشايع فحاسب احد ما فليأخذ ان يدفع الثمن كله وبقية ما اذا حضر الاخر لم يأخذ  
 بقية حتى ينقضي شريك الثمن وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف اذا دفع كل واحد  
 الثمن كله لم يقبض الا بغيره وكان منوطا بما ادعى من صاحب لانه قضى وبين غيره امره  
 فلا يرجع عليه وهو جازي عن نفسه صاحب فلا يقبضه ولما انة مضطرب لانه لا يملك الاستعلاء  
 بنصيبه الا بالاداء جميع الثمن لان البيع صفقة واحدة ولو لم يكن ابي شي من المظهر يرجع  
 كغيره من واذ كان له ان يرجع كان له كغيره من ان يستوفي حقه كالوكيل بان اذ انقضت  
 الثمن من مال نفسه قال من اشترى جارية اية فقال ذيب وبقية فربها انصف لانه انصف  
 المشغال اليها على الوفاء فيجب من كل واحد منها خمسة من مال لعدم الاولوية وبمثل المشتري  
 جارية بالقبض من الذيب والقبضه يجب من الذيب فحاسب في ذيبه وبقية من ذيبه  
 لانه اخاف لالف اليها فيصرف الى الورث المعهود في كل واحد منها قال ومن له على عشرة  
 ذرايع مائة وفضله زيدان وهو لا يعلم فافضها او حلفت فوضها عند ابي حنيفة رحمه الله  
 وقال ابو يوسف ومن زوجه ويرجع بذرايعه لانه في الوفاء حتى لو في الاصل ولا يكون  
 رعايته بايجادها ان الوفاء لانه لا ينفذ له عند المعاملة كنبه فوجب المصير الى ابيها او من  
 جسر حقه على الوفاء به فيما لا يجوز الاستبدال جاز فوقع به الاستبعاد ولا ينفذ حقه الا في الجوده  
 ولا يكون ذرايعا بايجاب صما كما ذكرنا وكذا ما يوجب ضمان الاصل لانه ايجاب له عليه ولا يملك  
 مال واذا اقرض طير في ارض من رجل فله من اخذه وكذا اذا اقرض فرا وكذا انكس في ظبي لانه مباح  
 سقطت يده اليه ولانه فدية وان كان يؤخذ بغير حيلته والعبد لمن اخذه وكذا البهي لانه اصل البهي  
 ولقد يجب بقاءه على التزم بفسده او شتيه وصاحب الارض لم يقبضه لانه لم يملك فحاسب  
 شريكه للجهل وكذا اذا دخل العبد داره او وقع ما نشر من سكره والدرهم في ثيابه لم يملكه الا  
 مستغلا بخلاف اذا اعتسل النخل في ارضه لانه قد من ان اذ يملكه يتبعه لا رغبه كالبهي ان يملك  
 والذائب المجمع في ارضه يجر بان الماء **حساب القرف** قال القرف هو البيع اذا كان كل واحد من  
 غرضين من جنس الا كان ينبغي به فحاسبه الى النخل في يديه من يديه يد القرف هو النخل والذو  
 لغته او لانه لا يطلب منه الا الزاوية او لا ينفذ بعينه والقرف هو الزاوية لغته لانه لا يطلب

ومنه سميت العباداة ان طاعة مولا قال ومن باع نفسه بقبضه او ببيعته يذهب لا يجوز الا مثلا  
 بمثل وان اختلف في جوده والقبضه لقوله عليه السلام الذيب بالذيب مثلا بمثل وزنا بوزن  
 بيهيد والقبضه بوزن حديد ومثل حديد او زنا بوزن حديد او زنا بوزن حديد او زنا بوزن حديد  
 العوضين قبل الاقرار بالذيب والقول عررضي الله عنه وان استعطف الله ان يدعى ببيعته فلا يملك  
 ولانه لا يملك من قبض احد بها ليعقد من الكفاي بالكفاي ثم لا يملك من قبض الاخر فحاسبهما او فحاسب  
 الزوايا وان احد هما ليس باحد من الاخر فوجب قبضه ما سواهما يستعان كالصبي لو لا يتبعها كغيره  
 او يتبعها كغيرها ولا يتبعها الا في الاصل لا روياد ولانه ان كان يتبع قبضه شريكه عند العقد  
 طونه كمن حقه فينبطه بقبضه عند الشريك في الزوايا ولا يملك الا في الاصل لا روياد ولا يملك الا في الاصل  
 بمثل ان مغان جريه ذرية او ما في المجلد في المجلد لا يملك الا في الاصل لا روياد ولا يملك الا في الاصل  
 من سطح قبضه فدية وكذا العبد ما ذكرناه في قبضه من مال التمسك بخلاف جارية العبد لانه لا يملك الا في الاصل  
 وان باع الذيب بالقبضه جاز النصف لعدم المجانسة ووجب الباقي لغيره على العام الذيب  
 بالورث روياد الا بالاداء وان اقرض في القرف في قبض العوضين او احدهما بطل القرف والقبض  
 ولقد اقرض شرطه اقرضه ولا الاصل لان باعها لا يملك الا في الاصل لا روياد ولا يملك الا في الاصل  
 ان اذا سقطت في المجلد في المجلد لا يملك الا في الاصل لا روياد ولا يملك الا في الاصل  
 قبل قبضه على باع ذرايعه وراهم ولم يقبض العشرة حتى اشترى بها ثوبا فالباع في الذيب  
 حاسب لانه قبضه حتى بالعقد حاسبه لهما وفي جوده فدية وكان ينبغي ان يجوز العقد في الذيب  
 كما فعل زفران الذي لم يملك من قبضه في العقد الى المطلقا ولكن نقول ان في باب القرف مبيع  
 لان المبيع لا يملك منه ولا شيء سوى الثمن فيجعل كل واحد منها مبيعا لعدم الاولوية ورجع المبيع قبل  
 القبض لا يجوز وليس بضرورة ان يكون مبيعا ان يكون مبيعا كما في السلم فيه ويجوز بيع الذيب بغيره  
 مجازة لا في السلم او غير مبيعة فيه ولكن يملك من قبضه في المجلس كما ذكرنا بخلاف بيعه جازية لانه  
 من اصابه اقرضا قال ومن باع بنية فبيها الف من مال فدية وفيه فدية طوعا فدية في الف من مال  
 بالقي من مال فدية فدية في الف من مال فدية فدية في الف من مال فدية فدية في الف من مال فدية  
 واجب في المجلس لكونه بدل القرف والظاهر منه الاتيان بالوجوب وكذا الوشاة بالقي من مال  
 الفانية والظاهر فدية في الف من مال فدية في الف من مال فدية في الف من مال فدية في الف من مال فدية  
 على وجه الجواز هو الظاهر منها وكذا الوشاة في الف من مال فدية في الف من مال فدية في الف من مال فدية  
 باع البيع وكان له من قبضه فدية وان لم يملك من قبضه فدية وان لم يملك من قبضه فدية وان لم يملك من قبضه فدية  
 من ثمنها لان الاتيين قد يرد به كرها الا انه قال انه لا يخرج منها الاولوية والرجاء والراود فحاسب

انما اذا باعته







لما ان العبد فتح آتاه الله تعالى التوكل باللسان واليد والرجل  
فانقطع في ذلك العبد حجب الغيب لكن عند يوسف رحمة الله وقت البيع لانه مضمون به وقت  
رحمة الله يوم الاطلاق لانه وان الاشكال الى القيمة والبيان حقيقته ان الثمن يملك بالثمن  
بالاصطلاح وبالبيع فيبقى بيضا بلان فيبقى واذ اطلق البيع يجب ان كان ما كان  
وقد ان كان ما كان في البيع القاسم قال ويجوز البيع بالفلوس لان ما كان معلوم فان كانت  
ثمنه جازع البيع وان لم يقين لانه انما كان بالاصطلاح وان كانت كاشدة لم يجز البيع بها حتى  
يقينها لان ما سلع فلا بد من يقينها واذ ابيع بالفلوس انما فقهتم كسنت بطل البيع عند حقيقته  
خلاها لهما وهو نظير الاختلاف الذي بينه ولو استوفى فلوسا كسنت عنه في حقيقته عليه شيئا  
لانه كما رآه وموجبه بالثمن معنى والتمتة فضل في الاقراض لا يقتضيه به وعند ما يجب فيتم  
لانه لما ابيع ونصف الثمنية فخره ولو كان يقين فيجب ان يفرق ما اذا استوفى شيئا فانقطع عن  
ايدى الناس لكن عند يوسف رحمة الله يوم القرض وعند محمد رحمة الله يوم المساء وعلى امر من قبل  
واسم الاخذ في غير غيب شيئا فانقطع وقول محمد رحمة الله انظر قول يوسف انه قال ومن  
اشترى شيئا بنصف درهم فليس جائز وعليه ما سلع بنصف درهم من الفلوس وكذا اذا قال بدين  
فلوس او بدين فلوس جائز وقال زفر رحمة الله في جميع ذلك لا يجوز لانه انما اشترى بالفلوس وانما  
تقدر بالعدد والبال في ذلك والله بهم غاية من بيان قد دنا ونحن نقول ما يباح بالثمن بنصف  
الدرهم من الفلوس معلوم عند الناس والكلام فيه فاعلم في بيان العدد ولو قال بدين درهم فلوس  
او بدين درهم فلوس عند يوسف رحمة الله لانه ما يباح بالدرهم من الفلوس معلوم وهو لا يرد  
لا وزن الدرهم من الفلوس ومن محمد لانه لا يجوز في الدرهم ويجوز فيما دون الدرهم ولان  
في العادة المباحة بالفلوس فيما دون الدرهم فصار معلوما حكم العادة ولا كذلك الدرهم  
قالوا وقول يوسف ان لا يبيع في الفلوس وابل في بيعها لانه ان يبيع النصف درهم  
فلوسا بنصفه نصف الاجرة جازع البيع في الفلوس وابل في بيعها لانه ان يبيع النصف درهم  
جائز وبيع النصف بنصف الاجرة ربوا فلا يجوز وعلى القياس قولنا بنصفه بطل في النصف النصف  
مستحقة والفساد قوي في شئ وقد رآه في العلم والاعلام كان جوابه بكونها لانه ما يباح  
ولو قال اعطى نصف درهم فلوسا ونصف الاجرة جائز لانه قابل الدرهم بما يباح من الفلوس  
بنصف درهم ونصف درهم الاجرة فيكون نصف درهم الاجرة بمثلها وما رآه بان الفلوس  
قال رضي الله عنه وفي الله نسخ النسخة ذكر المسئلة الثانية واسم **باب الكفاية** الكفاية  
هي التضمين لانه انما تكفي ما ذكرنا في ضم التهمة الى التهمة في المطالبة وقيل في

والاول رجع قال الكفاية شرطان لكانت بالمبالاة والكفاية بالنفس جازية والمضمون بها احصا  
المكفول به وقال ان فقه رحمة الله لا يجوز لانه كفل بالاقتضاء على تسليمه ولا قدرة له على النفس كقوله  
بجفاف الكفاية بالمبالاة لان له ولا يجرى على الفقيه وان قوله على السلام الزعيم عارم وهذه يقينه  
منه وعينه الكفاية بنوعيته ولانه بعد على تسليمه بطريقه بان يجرى الطالب مكانه ويجلي بينه  
وبينه او يستعين باخوان القاصي وكما جرت مسأله وقد امكن تحقيق معنى الكفاية وهو التضمين في المطالبة  
فيه قال وقد فقه اذا قال كملت بنفس فلان او برقبته او برجيه او بجنبه او برأسه وكذا  
بيده او برجيه لان هذه الاقوال يعبر بها عن البدن ايا حقيقة او عاقل ما في المطالبة  
وكذا قال بنصفه او بثلثه او بخبره منه لان الغرض الواحدة في معنى الكفاية لا يتجزى وكان ذلك  
بعضها شائكا كذا كذا بخلاف ما اذا قال كملت بيدي فلان او برجله لانه لا يعبر بها عن البدن  
حتى لا يقع إضافة المطالبة اليها وفيها التضمين ففقه وكذا اذا قال ضمنته لانه لا يقع بموجبه قال  
على لانه صيغة الا التزام او قال الى لانه في معنى على في هذا المقام قال عليه السلام من ترك كفا  
او عيالا حيا وكذا اذا قال المائتة برأوفيل لان الزعامة هي الكفاية وقد روي وفيه  
والقبيل هو الكفيل وكذا استحق الضك فبانه بخلاف ما اذا قال ارضا من بموفته لانه التزم  
الموفقة دون المطالبة فان شرط في الكفاية تسليم المكفول به في وقت بعينه لانه احصاء  
اذا طالب به في ذلك الوقت وقامت بالتزيم فان احضره ولا احضره حكم لاحصاء في انفا حيا  
مستحق عليه ولكن لا يجنبه اول مرة لعله ما ذكره في ما اذا يدعى ولو غاب المكفول به بنصفه  
حكم مدة ذاب وجبته فان مضت المدة ولم يخف فحقيقته كجنبه لتحقيق ما في انفا حيا حيا وانما  
احضره وسلم في مكان يقدر المكفول لانه ان يجامه فيه مثل ان يكون في مصر برئ الكفيل من  
لانه انما بالتزيم وحصل المقصود به وهذا لانه التزم تسليم الآخرة واذ الفل على ان لا يفي  
فجس الكفاية فسلمه في التزيم برئ المحصول المقصود وقيل في زمانا لا يبرأ الا بالظاهر المعافاة على  
الاختصاص لا على الاحصاء فكان التقييد مفيدا وان سلمه في برية لم يبرأ لانه لا يقدر على التزيم  
في انما يحصل المقصود وكذا اذا سلمه في السوا ولهم فاجز الفصل حكم فيه ولو سلم في مصر آخر  
غير المصر الذي كفل فيه برئ عنه بدينه عنقه رحمة الله لغيره على التزيم فيه وعند ما لا يبرأ  
لانه قد يكون شهوة في جانيه ولو سلمه في التزيم وقد جنبه غير الطالب لا يبرأ لانه لا يقدر على  
المحاكمة فيه قال واذا مات المكفول به برئ الكفيل بالنفس في المطالبة لانه يجوز اخفاره ولان  
سقط كحضور عن الاصيل فيقطر الاصل الكفيل وكذا مات الكفيل لانه لم يبق قاذر على  
تسليم المكفول بنفسه والله لا يعلم الا بالظاهر هذه الوجوب بخلاف الكفيل بالمال وكذا المكفول لانه



فلا يفتقر الى الطلب الكفيل فان لم يكن فلان له لفتاة مقام لبيت قال ومن كفى بنفسك امر ولم يفتقر  
وقد عرفت البيت كما مر في دفعه اليه فهو برئ لانه موجب لتصرف فثبت بدو التفسير عليه ولا يفتقر  
قول الطلب اليه تسليم كافي فضا والدين ولو سلم المكفول بنفسه من كفايته لانه مطالب بالخصومة  
فكان له ولا يفتقر الى دفعه وكذا اذا سلم اليه وكفى التفسير او برؤيه لفتاة مقامه قال فان كفى  
بنفسه على انه ان لم يوف به في وقت كذا فمما من لما عليه وهو ان يفتقر الى الوقت لانه  
الاول لان الكفاية بالمال معلقة بشرط عدم المداوة وهذا التعليق صحيح فاذا وجد شرط لنعم المال  
ولا يفتقر الى الكفاية بالنفس لان وجوب المال عليه بالكفاية لا ينافي الكفاية بنفسه لان كل وجه  
منها لا يفتقر وقال الشافعي رحمه الله لا يقع هذه الكفاية لانه تعليق سبب وجوب المال بالخط  
فان شئت السبع وان ان يفتقر السبع ونسبة التذرع من حيث انه التذرع فثبت لا يقع التعليق بمطلوب  
كسب السبع ونحوه ولا يقع بشرط متعارف عملا بالنسبة بين التعليق بعدم المداوة ومطلوب  
بنفسه رجل ومال ان لم يوف به بعد فعليه المال فان مات المكفول عنه ضمن المال تحقيق الشرط  
وهو عدم المداوة ومن قال ان اوى على امرائه ونحوه او لم يفتقر الى كفايته نفسه رجل على انه  
ان لم يوف به بعد فعليه المداوة بشرط ان يوف به بعد فعليه المداوة بشرط ان يوف به بعد فعليه المداوة  
وقال محمد رحمه الله ان لم يفتقر الى كفايته نفسه رجل على انه ان لم يوف به بعد فعليه المداوة  
لان مطلقا يحظر الاشارة الى انه لم يفتقر الى كفايته نفسه على هذا الوجه وان يفتقر الى كفايته  
لم يقع الدعوى غير بيان فلم يجب احصاء النفس فاذا لم يجب لا يقع الكفاية بالنفس فلا يقع بالمال  
لانه بناء عليه بخلاف اذا بينت **واما ان المال** ذكره في نفسه الى عليه والعادة جرت  
بالاجمال في الدعوى فيقع الدعوى على اعتبار الراجح فاذا بينت البينة باصل الدعوى فثبت  
حقه الكفاية الاولى فيثبت عليه **انما يفتقر** قال ولا يجوز الكفاية بالنفس في كونه وادعاء  
عند البينة من رده حاد لا يجزئ عليه عند رده لا يجزئ في حد القذف لان في حد البينة وفي حد  
لانه خالص من العبد بخلاف كونه حاد لا يجزئ له ولا يفتقر في كونه كالاكفالة في حد غير فعل  
ولان جنس الكفيل على الذرية فلا يجب فيه الاستيثاق بخلاف سائر الحقوق لانها لا تندرج في بابها  
فيكون بطلان الاستيثاق كافي للتغريب ولو سمحت نفسه بفتح بالاجماع لانه لمن ترتيب موجب عليه  
لان تسليم النفس فيها وجبت في الطلب به الكفيل فتجوز القم **قال** ولا يجزئ في حد البينة  
سواء اخرج او لم يفتقر الى كفايته لان كفايته هنا لا تندرج في القصاص ثبت باحدى طريقي  
الشراة اما العدد واما الكفاية بخلاف كفايته في باب الاموال لانه افعلى عقوبة فيه فلا يثبت  
الاجبة كانه ذكر في اوب القم ان على قولها لا يجزئ في كونه وادعاء القصاص بشراة الذرية كالمكفول

الاستيثاق بالكفاية قال والدين والكفاية بانه في التذرع لانه من كفايته بطلبه بطلبه  
فيكون ترتيب موجب العقد عليه قال ومن كفى بنفسك امر ولم يفتقر  
اخرها كفاية لان موجب التذرع المطلبية وهي تفتقره والقصد والتوفيق وبان يفتقر  
التوفيق فلا يثبت فيها واما الكفاية بالمال فجازة مطوعة كما ان المكفول به او مجهول اذا كان دينا  
مجهول مثل ان يقول كففت عنه الف او بكفت عليه او بانه كففت في هذا السبع لان جنس  
الكفاية على التوسع فيجوز فيه كفاية وعلى الكفاية بالذرة كفاية وكفى بره حاد وصار كما ان  
بشراة كفاية وان كففت السبعة والا فضا وشرط ان يكون دينا صحيحا ومردود  
ان لا يكون بدل الكفاية وبشراة في مائة في مائة ان شاء الله تعالى والمكفول به بالدين لا يثبت  
الطلب الذي عليه الاصل وان شئت طالب كفاية لان الكفاية ضم التذرية الى الذرية في المال لانه  
تفتقر قيم الاول لا البرة عنه الا ان شرط فيه البرة فتجوز فيه حذرة اعتبارا من كفايته  
بشرط ان لا يبره المحيل كونه كفاية ولو طالب احد بهما لان الطلب الاخر والاولان يجازيان  
مقتضا الفرض بخلاف المالك اذا اضمنا بغيره حاد صريح لان فضا حاد ما يفتقر اليه  
منه فلا يثبت التملك من الناحية بالمطالبة بالكفاية لا يفتقر اليه كفاية فخر العرفي قال ويجزئ  
الكفاية بالشرط مثل ان يقول يا ليت فلان فعلت وما ذاب لك على فعلت وما غلبت فعلت  
والاصل فيه قوله لا يبره المحيل بغيره وما به زعيم والاجماع على تحت فضا ان كفايته في المال  
تفتقر بشرط ان يكون من كفايته لانه لا يجوز ان يكون من كفايته لانه لا يجوز ان يكون من كفايته  
زبد وهو كفاية عند التفتق والافتقار مثل قوله اذا عاب في البدة وما ذكر من الشرط في نفسه ما ذكره  
فاما لا يقع التعليق بكونه بشرط قوله ان حبت الرجح وجاز المطر وان اذ اجبها وحدها اذ ان  
بشرط الكفاية ويجزئ حال ان الكفاية لا تفتقر بها بشرط لا يفتقر بالشرط ولا كفاية كفاية كفاية  
كفت عنه بمالك عليه فضا حاد البينة بالف عليه فضا حاد البينة لان البينة بالشرط كان بتمانية  
فيستحق ما عليه فضا حاد وان لم يفتقر البينة القول قول الكفيل مع بينة في مائة ما يفتقر به لانه من كفايته  
فان عرفت المكفول عنه كفايته من ذلك لم يفتقر على كفايته لانه اذا عاب في البينة ولا يبره عليه  
في نفسه لولا ان عليه ويجزئ الكفاية بالمكفول عنه بغيره لان كفايته ما روي به ولا يفتقر  
المطالبة وهو تعرف في حق نفسه وفيه يقع للطلب ولا ضرر فيه على المطلوب بكونه لاجز في  
عنده امر وقد جرى به فان كفى عنه بغيره رجوع باوى عليه لانه فضا حاد بانه وان كفى  
بغيره ولم يرجع باوى عليه لانه من كفايته باوى رجوع باوى حاد اذا اوى ما صحت  
اما اذا اوى حاد رجوع باضمن لانه حاد ما كفت الدين بالاداء فتزال منه كفاية كفاية











هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل وقت وفي كل حال  
 ولا يمتنع عليه في كل وقت  
 ولا يمتنع عليه في كل حال

الاصحاح الاول من اشرى عيسى وشركه على الوجود فاضاها بطلان هذه الفطنة المستندة بفتح  
 على العقد وعلى حقوقه وعلى الكسب وعلى الخيا وكل ذلك وحرفه في العمل بالكلية الذي كسب  
 لانه استعمل في ضمان الاحتياج عرفا ولو ضمن محال لا يقع عنه في حقيقته رحمة لانه فيارة في حقيقته  
 المسح وتسلية لاهله وهو غير قادر عليه وعندهما هو غير لانه كسب وهو ليس المسح او غير ذلك  
**باب احوال الرعايا** واذا كان الدين على الرعايا وكل واحد منهما كغيرهما فاحصا على صاحبها انما  
 اشرى عيسى وشركه على كل واحد منهما على صاحبهما او اشرى عيسى وشركه على كل واحد منهما على صاحبهما  
 على النصف فخرج بالذات لان كل واحد منهما في النصف اصل وفي النصف الآخر كغيره ولا  
 معارضة بين ما عليه في حصة الاصل وكبحي المصلحة لان الاول دين والثاني مطالبة ثم يخرج  
 لان في فسخ من الاول وفي الاول لا معارضة فتمنع من المصلحة ولانه لو وقع في النصف  
 عن صاحبه فخرج عليه فلما جددت بخرج لان او ابا عليه كاد في قبو ذي الى الدور واول  
 رجلا ان غير رجل على ان كل واحد منهما كغيرهما على صاحبهما فخرج على صاحبهما فخرج على صاحبهما  
 بنصفه فليكن كان او كغيره في المصلحة في النصف ان يكون المصلحة في الاصل والكل على النصف  
 والمطالبة مستندة فيخرج المصلحة على ما في النصف المستند المطالبة فيخرج المصلحة على المصلحة  
 اتفق من الاصل ولا يقع كغيره من المصلحة عليه واذا عرف هذا فاحصا انما احد منهما وقع شيئا عدها  
 او اقل كماله فخرج على بعض على بعض بخلاف ما تقدم فخرج على شركه بنصفه وكاد في  
 الى الدور ولان فتيته الاستواء وقد حصل بخرج احدهما بنصف ما اشرى بخلاف ما تقدم ثم جاز  
 على الاصل لانها او باعته لهما بنصفه والاخر بما بينهما وان شاء رجع اليه على المصلحة  
 لانه كل كسب المال عنه بامره واذا ابره رتب المال احدهما اخذ الآخر بالجميع لان ابره الاصل  
 لا يوجب لزوم الاصل في المصلحة على الاصل والاخر اقل بملكه على رتب واخذ باخذ  
**قال** واذا اشرى المتقاضي ضمانا فلا حساب الدين ان باخذوا ابرهما شرا واجمع الدين لان  
 كل واحد منهما كغيره على صاحبهما على ان كسبه ولا يخرج احدهما على صاحبهما حتى يزوي الكسب  
 من النصف لما من الوجهين في كماله الرعايا قال واذا كسب العبدان كسبا واحدا فخرج  
 واحد منهما كغيره على صاحبهما بنصفه فكل شي او اذ احدهما رجع عن صاحبه بنصفه ووجهه ان هذا  
 جائز اسفاما وطريقه ان يخرج كل واحد منهما اصيلا في حق وجوب اللان عليه فيكون غنهما  
 متعلقا باذنه ويجعل فليكن بالف في حق صاحبه وسند كسبه في المالكين ان شاء الله تعالى  
 واذا عرف ذلك فاحصا انما احد منهما رجع بنصفه على صاحبه لاستوائهما وكوثر كل  
 لا يتحقق المسألة قال ولو لم يذوبا شيئا في المصلحة على احداهما جاز العقب لمصا وفته

ملكه ورجل

سند ورجل عن النصف لانه كسب في المصلحة لانه كسب في المصلحة كسب في المصلحة كسب في المصلحة  
 وبيع النصف على الاخر لان المال في حقيقته متساوي برقبتهما وانما جعل على كل واحد منهما احتيا لا  
 في حق العاين واذا جاز العقب استغنى عنه ما عساهما بامره فبقيهما وكذا بنصف ووجهه ان  
 باخذ بجملة الذي لم يقع في المصلحة المصلحة بالمعالي وما فيه بالاصالة فان اخذ الذي يبيع  
 على صاحبه بالذات لان من مودعه بامره فان اخذ الآخر لم يرجع على العقب فبقي لانه اشرى عيسى  
**باب احوال العبد** وعنده من ضمن غير عبيد مالا لا يجب عليه حتى يعين ولم يسم مالا ولا  
 غيره فمروا لان المال حال عليه لوجود السبب وقبول الذمة الا انه لا يلزم له اشرى او  
 جميع ما في يده ملكا للمولى ولم يرضى بغيره به ولا كغيره غير مفسد كما اذا اقل عن غائب  
 او غلبت بخلاف الدين الموجب لانه ماله في ماله فخرج على العبد في المصلحة لا يلزم  
 لا يرجع عليه الا بغيره فكله المصلحة في ماله قال ومن اشرى على عبيد مالا ولا يملك رطل  
 بنفسه فمات العبد برمي المصلحة لانه الاصل كانه المصلحة بنصفه فاحصا ان اشرى عيسى وشركه  
 فكل من رطل فمات العبد فاحصا المصلحة بنصفه لانه المصلحة بنصفه لان على المولى رطل  
 بملكه فبقيها وعنده المصلحة في ذلك فمات العبد ببيع القيمة ووجهه على الاصل فكله على المصلحة  
 بخلاف الاول قال واذا اقل العبد من ماله بامره فخرج ماله او كان المولى كغيره فاحصا  
 بعد العقب لم يرجع واحد منهما على صاحبه وقال زفر رحمة بخرج ومعنى الوجه الاول ان لا يكون  
 على العبد دين حتى يقع كماله بالمال من المولى او كان بامره ايا كماله على العبد فخرج على المولى  
 لانه لا يتحقق الموجب للرجوع وهو المصلحة بامره والمالك وبما في هذا قال وانما وقت  
 غير موجبه للرجوع لان المولى لا يستوجب على عبيده ووجهه ان العبد على ماله فلا يملك موجبه  
 ابره كغيره فخرج بغيره ووجهه ولا يجوز المصلحة بملك المالك فخرج كغيره لانه دين غير  
 مستقر لكونه مع المصافي فذا يطلع في حق صحة المصلحة ولانه لو جاز نفسه لكانت عن  
 هذا الوجه في ذمة المصلي واتباعه مطلقا لانه في المصلحة لان من شرطه الا كاد وبيع التساوية  
 فاحصا المصلحة في قول في حقيقته رحمة لانه كماله كسب فته **باب احوال** ووجهه في احواله  
 بالرجوع قال عليه السلام من اصيل على حتى فيستخرج ولانه التزم بالعهدة على تسليمه فخرج كالمعالي  
 وانما احتسب بالرجوع لانه شئ في النقص والتحويل والتحويل في الدين لانه الدين **قال** فخرج  
 المصلي والمصالي والمصالي عليه ايا المصالي فان الدين حقيقة وهو الذي يشغل بها والدين منها ووجهه  
 فلاحه من رضاء والمصالي عليه فلاحه الدين ولا يروم به من التزم به والمصالي المصالي  
 يقع بدون رضاء وكذا في الذباوات لان التزم الدين من المصالي عليه فخرج في حق النقص

بيان  
 في حق العبد  
 في حق المصالي  
 في حق الدين  
 في حق المصالي  
 في حق الدين  
 في حق المصالي  
 في حق الدين



















لا يتصور بالفسخ كالاستعانة بالعقد المعقود لانه حتماً يقع العقد فليس العقد فليس العقد فليس العقد  
عاقبة قال ومن ادعى على غيره فانه لا يثبت له على شيء قط فاقام المدعي البينة على الفسخ وقام  
به البينة على القضاة فثبتت بينة وقال ذلك علم الدار وقال زفر رحمه الله لا يقبل البينة على الاستعانة  
وقوله كمن يكون منافقاً ولما ان التوفيق على ان غيرك قد يقضي وبينة من الدار ان يثبت  
فمن يثبت على غيره فثبتت ثم يقضي وكذا لو كان ليس له على شيء قط لان التوفيق اظهر  
ولو قال ما كان لك على شيء قط ولا ابرئك لم يقبل بينة على الفسخ وكذا على الدار المستعانة  
التوفيق لانه لا يكون بين اثنين اخذ واعطاه وقضاه وقضاه وصالحه بدون المعرفة وذكر  
العقد ورتي رحمة الله ان يقبل البينة لان المحجة المخذرة قد يردى بالشغب على بابه فيلزم من ذلك  
بارئته ولا يعرف ثم يعرف بعد ذلك فاقم التوفيق ومن ادعى على اخيه باعته فثبتت البينة  
قط فاقام المدعي البينة على الفسخ فوجد بها اصحاباً زائدة فاقام البائع البينة انه بريء اليه من كل شيء  
لم يقبل بينة البائع وعمر بن يوسف رحمة الله لما يقبل عبداً باذنه ووجه الظاهر ان شرط البراءة  
تغير للعقد من اقتضاء وصف السكينة الى غيره فثبتت وجوب البيع وقوله كذا كان منافقاً بخلاف  
الذين لانه قد يقضي ان كان باطلاً على امره قال ذكر في كتاب في سبيله ومن قام بهذا الزكوة والي  
ما فيه ان شاء الله وكتب في شرا فقي طان خلاص ذلك في تسليمه ان شاء الله بطر الدار وكذا عند  
الي حنفية رحمة الله وقال ان شاء الله على الفسخ وعلى امره فقام بذكره وقوله ما اخذت ذكره في  
كتاب الاقرار لان الاستسقاء ينفرد الى ما يليه لان الذكر للاستسقاء وكذا في الاموال التي لا يملكها  
ول ان المالك كشيء واحد حكم العطف فيصرف الى المالك كافي المالك في المصلحة فله عده في حوزة  
طائفة وعلى المالك ان يثبت استدانته ولو ترك فوجده في الاموال التي به وليه كفاصل السكوت  
فصل في القضاة والمورثين وانما ثبت لغيره في حوزة حوزة سبيله فثبتت بعض مائة  
وقالت المورثة استلمت قبل موته في القول قول المورث وقال زفر رحمه الله القول قول المورث لان الام  
خارجة فيقتضي الى اقرب المورثات وان سببه لم يكن له في حوزة فثبتت في حوزة  
كلها محال كافي جواباً ما في المأخوذة وهذا ظاهر في حوزة المورث وتغيرت كفاصل ولو مات المسلم  
امراً في حوزة فثبتت سبيله بعد موته وقالت استلمت قبل موته وقالت المورثة بعهده قال قول قول المورث  
ايضا ولا يملك محال لان المالك لا يملك حوزة ولا يملك حوزة المورث في حوزة المورث  
ويثبت له طمخاً في حوزة ايضا قال ومن مات وله في يد رجل اربعة آلاف درهم ودية فقال  
المستودع هذا من الميت لا وارث له فمخروجه كان يرفع المال لانه اقره كافي به ومن المورث  
خلاصة فصار كما اذا اقره من المورث وهو محال اصاله بخلاف ما اذا اقر رجل ان له كذا الموضع

بالتفصيل

بالقبض او اذنة شتره منه حيث لا يثبت له بالرفع اليه لانه اقره بامره من الموضع او هو محال فيكون اقراره  
على الغير ولا كذلك بعد موته بخلاف المورث اذا اقره من غير قبضه لان المورث لا يملكه في حوزة  
فيكون اقراره على نفسه فيؤمر بالرفع اليه ولو قال المورث لاقرب هذا اية ايضا وقال الاول ليس بين غيري  
فثبتت بالمال الاول لانه لا يملكه الا في حوزة الاول انطلق بانه غير المال فيكون هذا اقراره على الاول فلا  
يصح كما اذا كان الاول اياً معروفاً ولانه حين اقره الاول لا يثبت له فصح ومن اقره لغيره  
مكتسب لم يصح قال واذا اقره الميت بين الغرابة فانه لا يورثه منهم لقبيل ولا من وارث وهذا  
لمن احاط به بعض الفقهاء وهو علم وهذا عند حنفية وقال باخذ القضي والمصلحة فيما اقرت  
الدين والارث بالثبوت ولم يقبل الشهود لان العلم له وارتبته له بان القضي ما يورثه في حوزة  
ان في المركة وارتبته له او غيرهما عالياً لان الموت فترجع بغيره فيجوز بالثبوت كما اذا اقر  
الابن والامانة الى صاحبها واعطى امواله الغايب النفقة من ماله ولا يثبت نفقة رحمة الله  
انما اقرت بغيره في حوزة المورث فلو لم يورثه من ماله الى زيان الساقين كمن اقرت الشرا من غيره  
او ثبت الدين على العبد حتى يسج في دينه لا يقبل لان المنقول له مجهول وصار كما اذا اقره لاهل  
الغربة بخلاف النفقة لان حق الزوج اثبت وهو معلوم وانما الابن والامانة نفقة رويها  
والاقر انه على خلاف وقيل ان وقع بينك وبينه النفقة او اقر العبد بغيره بالاجماع لان من يثبت  
ولم يكن له ان ينعى وقوله لا يملك اي ماله غير المال السبيل وهذا يثبت من غير ان يملكه في حوزة  
لا كما في البعض قال واذا كانت الدار في يد رجل واقام آخر البينة ان اياه مات وذكر ما يثبت  
وبين خفيه فبان الغايب فقي له بالنصف وترك النصف الاخر في يد الذي هو به ولا  
يسئل من بغيره وهذا عند حنفية رحمة الله وقال ان كان الذي هو به جاحداً فثبت  
وجعل في يده وان لم يجد ترك في يده لهما ان يكما جاحداً في ترك المال في يده بخلاف المورث  
ابن وله ان القضاة وقع للميت مقصوداً لو حال كونه تحت القيد اثبت فلا يقضي به كما اذا  
كان موقفاً ومجوداً فدارت بقاء القافض والظاهر عدم الجور في المستقبل لصيرورة اقامته معلومة  
له ولا يخفى ولو كانت الدار في حوزة فثبتت نفقة من المورث لانه اقره لانه في حوزة المورث  
ايضا فثبتت القضاة لانه اقره بغيره فثبتت نفقة من المورث لانه اقره لانه في حوزة المورث  
العقار وكذا حكم ومما اقره والام والتم على الصغير وقبل المنقول على خلاف ايضا وقوله اليه حنفية  
فيه اظهر كاجبة الى كفاصل وانما لا يورثه الصغير لانه انشاء وصية والفقهاء انفس لفظها لا  
لانشاءها واذا حضر الغايب لا يحتاج الى عاونة البينة ويسلم النصف اليه بذلك القضا لان  
احد المورثين يثبت خصماً غير الباقيين فيما يورثه وعليه ان كان او عينا لان المقتضي له عليه انما



هو المتيقن في الحقيقة وأخذ من الورثة بصلح خليفته عنه في ذلك بخلاف الاستصحاب لنفسه  
لأنه عاقل فيه لنفسه فلا يصلح أن يتأخر فيه فلو كان لا يستحق في الآتية وصار كما إذا كانت  
بدون الميت الآتية ثبت استصحاب الكل على حاله لئلا يكون الكفر في بدو ذكره في كماله  
لا يكون فعلا بدو البينة في نفسه كماله بدو ومن قال في المسألة صدقة فهو على قول الزيادة  
وإن وصي ثبت مال خود على كل شيء والحيات من بنية الصدقة بالكل وبه قال زفر رحمه الله  
اسم المال كماله الوصية وجه الاحتجاج أن إيجاب الغيبة يجب إيجاب المال فينصرف إيجابه  
إلى ما وجب الشرع فيه لصدقة من المال أما الوصية فثبت لئلا يخلو كماله فلا يتحقق كمال  
وإن مال ولا أن الكمال لئلا يثبت الصدقة من فاضل ماله وهو مال الزكاة أما الوصية فيصح في حال الاحتجاج  
فينصرف إلى الكل وتدخل فيه الأثر في الغيبة عند يوسف رحمه الله لأن سبب الصدقة وجوب  
الصدقة في الغيبة رتبة عنه وعند محمد لا تدخل لأنها سبب المونة أو جرة المونة رتبة عنه ولا  
فيها من شرائع الإجماع لأنه يفتقر مؤنة **ولو قال** تلك صدقة في المسألة فنحن قبل سبب  
كل مال لأنه أتم من فطر المال والمقتضى يجب التمسك به وتضمن بقدر المال فلا يتخير في الفطر  
فبطل على التعميم والتمسك بها سواء لأن الملتزم بالفطر هو الفاضل عما يجب على ماله ثم إذا لم يكن له  
مال سوى ما دخل تحت الإيجاب فثبت صدقة فلو لم يكن له مال أصلا لم يثبت صدقة فثبت كماله  
لأن حاجته هذه مقدمة ولم تقدر داخل فلو كان النسيب وجب المنة في ذلك فثبت صدقة لهم وصاحب  
العلقة لشره وصاحب الحقيقة لشره على حسب التقاطع في مودة وصلحهم إلى المال وعلى هذا صاحب  
الاحتجاج رتبة يثبت بقدر ما يرجع إليه قال **ولو وصي إليه ولم يعلم بالوصية حتى باع شيئا من الزكاة**  
فهو وصي في البيع جائز ولا يجوز بيع الوكيل حتى يعلم وهو يوسف رحمه الله أنه لا يجوز في الفسخ  
إيقاع لأن الوصاية آتية بعد الموت فتعبر بالآتية قبله وهو الكمال ووجه الفرق على الظاهر  
أن الوصاية خلافة لا خلافة كما أن زكاة المالك الآتية فلا يتوقف على العلم كما في تصرف الوارث  
أما الوكالة فآتية لتمام ولا يثبت المنوب عنه فيوقف على العلم وهذا لأنه لو توقف على العلم لا يثبت  
لقدرة الموكل في الأول فيستلزم الوصي ومن علم من الكسب بالوكالة يجوز له تصرفه في الآتية  
حين لا يتم **ولو قال** ولا يكون الشيء غير الوكالة فلا حتى شهد عنه شاهدان أو رجل عدل وهذا  
عندنا في الحقيقة رحمه الله ولا هو الأول سواء لأنه من المعاشاة والوصية في الكفاية ولا رتبة غيره  
فيكون شرطا وصي وجب فيه شرط واحد وهو العدل أو العدالة بخلاف الأول وبخلاف رسول الموكل  
لأن عبارة كفاية الأصل كفاية إلى الأرسال وعلى هذا بخلاف إذا أخبر المولى بكفاية عبده في البيع  
والبكر ليس الذي لم يراجح **قال** وإذا باع النسيب عبدا لغيره وأخذ المال فباعه وصاحب العبد

لم يفتقر لأن ابن العاصي ما لم يمتنع العاصي والعاصي مقام الأمام وكل منعه لا يفتقر كما قبل  
بما عده من قول غيره الأمانة فيمنع كحقوقه ورجع المشتري على الغراء لأن البيع وقع لهم  
فبرجع عليهم عند تعدد الرجوع على العاقد كما إذا كان العاقد محجورا عليه ولحقه آتياح بطلبهم دون  
أمر العاقد الوصي للغراء ثم استحق أو مات قبل القبض وحقه لكل رجوع المشتري على الوصي لأنه عاقد  
بناية من الميت وإن كان باعته العاصي عند فسخه كما إذا باعه بنفسه **قال** ويرجع الوصي على الغراء  
لأنه عاقل لهم وإن ظهر للميت مال برجع الغريم فيه بغيره مالا ويجوز أن يقال يرجع بالماله على غيره  
أيضا لأنه لحقه في الميت والوارث أو يرجع له بغيره الغريم لأنه إذا لم يكن في المنة وبين كان العاقد  
عالمًا **فصل آخر في إبطال التمسك على بطلان الرجوع** فإذا جاز به أو بالقطع ما قطع أو بالقبض  
ما مضى وبطلان أن يفعل وغيره رحمه الله أنه يرجع غير بدو وقال ما أخذ بغيره في الغيبة لأن  
قوله لا يملك الغنط والظاهر أن التمسك غير مكنون وعلى هذه الرواية لا يقبل كفاية وشخص المالك في حكم  
هذه الرواية لفساد حاله لئلا يتفادى في زمانه الآتي كتاب العاصي للمجاهدين ووجه الظاهر  
أنه أخبر غيره بملك الشيء فقبل بغيره في المنة والتمسك فآتية الأولى الأمر وجبته وفي  
نفسه لغيره طاعة **وقال** إنكم أبو منصور يارشد بن محمد أنه كان عدلا لما يقبل قوله  
لأنه لم يمتنع منه الخطأ وكفايته وإن كان عدلا جازها لم يفتقر فارجح وجب بغيره والآن  
فلا وإن كان جازها فاسقا أو عدلا فاسقا لا يقبل إلا أن يغاير سبب حكم لئلا يخطأ  
وكفايته قال فإذا فعل الله فعال الرجل أخذت منك الفاء ودفعنا إلى فلان فغضبت  
وباع عبدك **وقال** الرجل أخذنا فلان ففعل قول الله وكذلك إذا قال غضبت قطع  
يزن في حرج إذا كان الذي فعلت بدو والذي أخذ منه المال معزاة فعل ذلك وهو من  
وغيره منها لما توافقا أنه فعل ذلك في قضائه كان الظاهر شاهدًا له أو العاصي الآتي  
بالجواز ظاهر ولا يبرهن عليه لأنه ثبت فعله في قضائه بالتصاوي ولا يبرهن على الله ولو قطع  
أو الأخذ بما أوفى العاصي لا يفتقر أيضا لأن فعله في حالة الفسخ ودفع الفسخ صحيح كما إذا كان  
معانًا ولو لم يقطع بدو أو لما أخذ ماله أنه فعل قبل التسليم أو بعد الغزل فالقول للمعاني  
أيضا هو الصحيح لأنه استند فعله إلى حالة معروفة ما فيه للفتان فصا كما إذا مال قطع أو  
والمجنون والمجنون كان منه معهودا ولو أوفى العاصي أو الأخذ في هذا الفصل بما أوفى العاصي  
بعضها من لائها أو بسبب الفتان وقول العاصي مقبول في دفع الشك في غيبه لافى البطلان  
سبب الضمان على غيره بخلاف الأول لأنه ثبت فعله في قضائه بالتصاوي ولو كان المال في يد  
الأخذ بما أوفى العاصي والمأخوذ منه المال صدق الفسخ في أنه فعله في قضائه أو لا



انه فعله في غير فضايله في قوله لانه اقران اليك انت له فلا تصدق في دعوى كماله الا بحجة قول  
المعقول فيه لمن يحجبه وان لم يعلم **كتاب الشرايات** قال الشراية في حق من يقيم الشهادة او يدا  
ولا يسمع كمالها اذا لم يسمع له في قوله لا يسمع الا اذا كان في الشراية اذا ما وعده قوله لا يسمع  
الشراية ومن يسمعها فانه انما عليه وانما يسمعها طلب الذي لا يسمعها فتوقف على كماله  
الحقوقي والشراية في كماله ودون القصاص بخبر الشراية بين السنة والاطار لانه بين سنتين  
اما في قوله والتوقي غير الحاشية قال السنة افضل لقوله عليه السلام الذي شهد عنده ولو شهد به غيره  
لكان خبره كلف وقيل عليه السلام من شهد على مسلم سنة فله في الدنيا والآخرة وفيما قيل من شهد على  
عمر النبي عليه السلام وحجابه في حق الله منهم والانه ظاهرة على فضيلة الشراية لانه يجب ان يسمع  
بالمال في السنة فيقول اخذ احيا الحق المسروق منه والما يقبل منه في السنة على الشراية لانه لا يسمع  
الشراية لوجوب القطع والقصاص لا يسمع من القطع فلا يسمع احيا حقه قال والشراية على من يسمع منها  
الشراية على انما يسمعها اربعة من الرجال لقوله لا يسمع الا من يسمعها من يسمعها من يسمعها  
فان شهدوا عليه من اربعة من الرجال لم يسمعها من اربعة من الرجال ولا يقبل فيها شهادة الشراية  
التي هي نصف السنة من اربع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكيفية قوله بعد ان لا يشهد النساء  
في كماله والقصاص ولان في السنة اليه القصاص من اربعة من الرجال فلا يقبل فيها من يسمعها  
بالشراية ومن الشراية ببقية كماله ودون القصاص يقبل فيها شهادة رجلين لقوله لا يسمعها من يسمعها  
شهادتين من رجلين ولا يقبل فيها شهادة ان لا يسمعها من اربعة من الرجال ولا يقبل فيها  
شهادة رجلين او رجلين في قوله ان كان في حق ما لا يسمعها من الرجال ولا يسمعها من الرجال  
والوجوب وتوقف ذلك وقال الشراية في قوله لا يقبل شراية من اربعة من الرجال الا في انما يسمعها  
لان الاصل في عدم القبول انفسا في العقل وحكم الفطرية وقصود الوائبة فانما لا يقبل لانه لا يسمعها  
ولكن لا يقبل في كماله ولا يقبل شراية الا في حق من يسمعها من اربعة من الرجال ولا يقبل في كماله  
والشراية اعظم حكمة وافق وفوقها وجودها في كماله او كماله وجودها في كماله ان الاصل في  
القبول لوجوبه وان يسمع عليه اربعة من الرجال وهو الشراية والفطرية والادارة بالاول يحصل العلم  
للاشهاد والاشهاد في بقاء والشراية يحصل العلم للشراية ولا يقبل خبرا في الاخبار ونفقت الفطرية  
بزيادة الشراية في العلم الاخرى الى علم يسمع بعد ذلك الا الشراية فلا يقبل فيها من يسمعها  
وهذه الحجة في ثبوت مع الشرايات وعدم قول الا في حق من يسمعها من اربعة من الرجال ولا يقبل في كماله  
ولا يقبل في كماله والشراية والوجوب بالشراية في موضع لا يسمعها من اربعة من الرجال ولا يقبل في كماله  
لقوله عليه السلام شراية النساء جائزة فيما لا يسمعها من اربعة من الرجال ولا يسمعها من اربعة من الرجال

بروحيه يحسن فيما دل الاصل وهو حجة على الشراية في كماله او كماله وجودها في كماله ان الاصل في  
القبول لوجوبه وان يسمع عليه اربعة من الرجال وهو الشراية والفطرية والادارة بالاول يحصل العلم  
للاشهاد والاشهاد في بقاء والشراية يحصل العلم للشراية ولا يقبل خبرا في الاخبار ونفقت الفطرية  
بزيادة الشراية في العلم الاخرى الى علم يسمع بعد ذلك الا الشراية فلا يقبل فيها من يسمعها  
وهذه الحجة في ثبوت مع الشرايات وعدم قول الا في حق من يسمعها من اربعة من الرجال ولا يقبل في كماله  
ولا يقبل في كماله والشراية والوجوب بالشراية في موضع لا يسمعها من اربعة من الرجال ولا يقبل في كماله  
لقوله عليه السلام شراية النساء جائزة فيما لا يسمعها من اربعة من الرجال ولا يسمعها من اربعة من الرجال

بروحيه يحسن فيما دل الاصل وهو حجة على الشراية في كماله او كماله وجودها في كماله ان الاصل في  
القبول لوجوبه وان يسمع عليه اربعة من الرجال وهو الشراية والفطرية والادارة بالاول يحصل العلم  
للاشهاد والاشهاد في بقاء والشراية يحصل العلم للشراية ولا يقبل خبرا في الاخبار ونفقت الفطرية  
بزيادة الشراية في العلم الاخرى الى علم يسمع بعد ذلك الا الشراية فلا يقبل فيها من يسمعها  
وهذه الحجة في ثبوت مع الشرايات وعدم قول الا في حق من يسمعها من اربعة من الرجال ولا يقبل في كماله  
ولا يقبل في كماله والشراية والوجوب بالشراية في موضع لا يسمعها من اربعة من الرجال ولا يقبل في كماله  
لقوله عليه السلام شراية النساء جائزة فيما لا يسمعها من اربعة من الرجال ولا يسمعها من اربعة من الرجال











الا انها صغيرة لا تغير من غير نفسها فكذلك لا لا لها وان كان كبير من ذلك مصرف الشا  
 لان لها يد على نفسها فيخرج بالغير عنها ما تقدم وبل الملك ومن ينفق ربحه من غير ان يملك  
 فيها انما عينها بالثياب والفرق ما بينا **باب من يقبل شراوة ولا يقبل مال ولا يقبل**  
 شراوة الا على وجهه وقال زفر رحمه الله وهو رواية عن ابن حنيفة رحمه الله انما يقبل ما يجزي في الشا  
 لان حاجته فيه الى السماع ولا يخل فيه وقال ابو يوسف رحمه الله ان من يجزيه ان كان يصير في  
 التخل لصلح العلم المتعينة والاولى ان يخلص بالقول وليس له فيه توقف التعريف يحصل بالمشي  
 كما في الشراوة على البيت **باب ان الاول لا يقبل الا بالغير** لا شراوة من المشرك ولا من المشرك عليه  
 ولا يقبل الا على الا بالغير وفيه شبهة بين النجس عن الجنب المشرك والنجس لتوفيق الغائب  
 دون كافي وصار كالحمد والوفاء ولو على وجه الاول لا يمنع القضاء عنه كجنيته وحده  
 لان فيه اية الشراوة شرط وقت القضاء لصيرورة حاجته منه وصار كما اذا خرس او جرح او  
 بخلاف ما اذا مات او عاين بالثياب بالحدت انتهى **باب الغيبة ما يملك قال** ولا يملك  
 لان الشراوة من باب الولاية وهو لا يملك في الولاية ما يملك في غيره **قال** ولا يملك  
 في القذف وان تاب لم يملك ولا يقبل الا من شراوة اية ولا من علم كونه ما نكح فيمن  
 بعد التوبة كاحل بكتاب المحرم وفي غير القذف لان الترويض وقد ارفع بالنوبة ويملك من  
 ربحه من يقبل اذا تاب لم يملك الا الذين تابوا استثنى الثاني **باب الكسب** لا يقبل  
 الا عليه وهو قوله والملك هم الناس من هو استثنى منقطع بمعنى لكن ولو قد كافر  
 في القذف ثم استلم يقبل شراوة لان الملكا وشراوة فكان رد ما كرمه وبالكلام حدث له  
 شراوة اخرى بخلاف الجنب اذا قد تم اعتيق لانه لا شراوة للجنب من كرمه برونه وشراوة  
 البغني **قال** ولا شراوة الاولاد لولده وولده ولده ولا شراوة الاولاد لابويه واجدادهم وقال  
 فيه قوله على السلام لا يقبل شراوة الاولاد لولده ولا شراوة الاولاد لولده ولا الامة لزوجها ولا  
 الزوج لامرأته ولا الجنب لسيده ولا المسلم لغيره ولا الاجير لمن استأجره ولان المنفعة بين الاولاد  
 والا با متصلة ولهذا لا يجوز اداء الزكاة اليهم فكل من شراوة الصغير من وجهه او بغيره الرأفة  
**قال** في شراوة الاولاد الاجير على مال او السلمية من الذي يقدر اسبافه وحده يقبل  
 ونفقة نفقة نفقة وهو من قوله على السلام لا شراوة للفقير بل البيت قيل لا يجوز شراوة  
 او شراوة فيستوجب الاجير ما يقدره عند شراوة الصغير كالمستاجر عليه **قال** ولا يقبل شراوة  
 احد الزوجين لآخر وقال ان من ربحه من يقبل لان الاطراف بينهما متغيرة ولهذا لا يقبل  
 بينهما كسب بالدين ولا يقبل ما فيه من النفع لثبوت ضيقا كافر الغريم اذا شراوة لولده المفسوس

في القذف وان تاب لم يملك ولا يقبل الا من شراوة اية ولا من علم كونه ما نكح فيمن بعد التوبة كاحل بكتاب المحرم وفي غير القذف لان الترويض وقد ارفع بالنوبة ويملك من ربحه من يقبل اذا تاب لم يملك الا الذين تابوا استثنى الثاني

مارون ولان الانفاق مقبل عادة وهو المقصود في غير شراوة النفس من وجهه او بغيره  
 شراوة الغريم لانه لا يملك على المشرك **قال** ولا شراوة المسلم لغيره لانه شراوة النفس من وجهه  
 وجهه او المكين على الجنب ومن وجهه ان كان عليه ومن لان كل موقف فرعى **قال** ولا  
 لكاتبه لما خلف ولا شراوة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما لانه شراوة النفس من وجهه  
 لانه لهما ولو شراوة بالثمن من شركتهما يقبل لانشاء الرتبة **قال** ويقبل شراوة الاخ لاجبه  
 وعنه لا تقدم الرتبة لان الاطراف متغيرة متباينة ولا بسوطة لبعضهم في مال البعض  
**قال** ولا يقبل شراوة محشيته ومراودة محشيته في الزوى من الافعال لانه فاسد فانه لا يملك  
 في كلامه لثمن وفي اعنائه كسبه فهو مقبول للشراوة **قال** ولا يملك ولا يقبل لانهما تركبان  
 حرمًا فانه على السلام حتى غير الصديقين الا الصديقين انما يملك في الغيبة **قال** ولا يملك من الشرب على الشرب  
 لانه ان يملك حرم ومنه ولا من يبيع بالغير لانه يورث غيبته لانه في غيبته على عورته شراوة  
 بصدقه ليطهر طهره وفي بعض النسخ ولا من يبيع بالغير وهو الغني **قال** ولا من يبيع بالغير  
 لانه يبيع الناس على ان يملك كسبه **قال** ولا من يبيع بالغير من الكسب الذي يقبل بجاهلته للقبول  
**قال** ولا من يبيع على كسبه بغيره لانه لا يملك كسبه عورة حرم **قال** ولا من يبيع بالغير ولا المعاشرة  
 والشطرنج لان كل ذلك من الكسب ولذلك من نفقة الصلوة لا شراوة لاجلها فيجب  
 بالشرط فليس يقبل مانع من الشراوة لان لاجلها وفيه مانع من شرطه الاصل ان يكون  
 الربو امس هو لانه الانسان قتل ما يجوز في مباشرة العقود الفاسدة وكل ذلك بركاها  
 ولا من يقبل الافعال المستحقة كالبذل على الطريق والاكل على الطريق لانه ما ترك الزوجة واذا كان  
 لا يستحي من مثل ذلك لا يمنع من الكسب فيهم **قال** ولا يقبل شراوة من يظهر السلف لظهور  
 فسقه بخلاف من كسبه ويقبل شراوة اهل الابل والاشجار **قال** لان من ربحه من يقبل  
 لانه غلط وجهه الفقيه **باب** ان من فسخ من حيث الاعتقاد وما اوقع فيه الا بغيره  
 وصار كمن يفرق الملك او ياكل من ذلك الشبهة عادة مستحب لانه بخلاف من  
 التعاطي وما انطه بغيره فم غلاة الترافض يعتقدون الشراوة لكل من خلف عندهم  
 وقيل يرون الشراوة لثبوتهم وجبة فيمكن الشراوة في شراوة حرم **قال** ويقبل شراوة اهل الشراوة  
 لبعضهم على بعض وان اختلفت ملتهم وقال مالك والشافعي رحمهما الله لا يقبل لانه فاسد  
**قال** الله تعالى والكا فرون هم الظالمون فيجب التوقف في غيره ولهذا لا يقبل شراوة على مسلم  
 نصرا كالمسلم ولان مارون ان يبيع على السلام بغير شراوة النصارى بعضهم على بعض ولا يملك  
 من اهل الولاية على نفسه واولادهم ولا يقبل من اهل الشراوة على نفسه والفقير من حيث الا







جسور المال قال وان شهد احداهما باللف والآخر باللف وخمسائة والتمسعي يدعي الف وخمسائة  
الشهادة على الالف لا تقضي ان يكون عليا لفظي ومعنى لان الالف وخمسائة جملتان  
احدهما على الاخرى واللف يقر والاول ونظيره الملقنة والملقنة والتمسعي  
بخلاف الاخرى وخمسائة لا تسببها حرف العطف فهو نظير الالف والالفين وان قال المشرع  
لم يكن الالف فشرارة الذي شهد بالالف وخمسائة بالملحة لانه كذا في المشرع في المشرع وكذا  
او استكت الالف وعوى الالف لان التذنب كذا في المشرع وكذا قال كان اصل  
حتى الف وخمسائة ولكن استوفيت خمسائة او بارة في المشرع لوفيقه قال واذا شهد باللف  
وقال احداهما فخره خمسائة قبلت شره وتما على الالف لا تقضيها عليه ولم يسمع قوله فخره  
لانه شرارة في المشرع فخره خمسائة او بارة في المشرع لوفيقه قال واذا شهد باللف  
مضرب شرارة في المشرع لان الالف لا تسببها حرف العطف فهو نظير الالف والالفين وان قال المشرع  
شهره بالالف حتى لغير المشرع فخره خمسائة لغير المشرع على المشرع في المشرع جملتان  
على رجل يقر الالف وسهم وشهد احداهما انه فخره خمسائة او بارة في المشرع لوفيقه  
وقر واحداهما بالقضاء على بارة في المشرع لوفيقه قال واذا شهد باللف  
اكتب شرارة في المشرع فخره خمسائة او بارة في المشرع لوفيقه قال واذا شهد باللف  
قال واذا شهد شرارة في المشرع فخره خمسائة او بارة في المشرع لوفيقه قال واذا شهد باللف  
عند الحكم لم يقبل الشرارة لان احداهما كاذبة وكذا في المشرع لوفيقه قال واذا شهد باللف  
فقدى بانه حضرت الاخرى لم تقبل لان الالف لا تسببها حرف العطف فهو نظير الالف والالفين  
قال واذا شهد على رجل انه شرارة في المشرع فخره خمسائة او بارة في المشرع لوفيقه  
وقد عند المشرع فخره خمسائة او بارة في المشرع لوفيقه قال واذا شهد باللف  
كالسود وكره في السود والباقي وفي الالف في جميع الاولان لهما ان السرة في السود  
غير في اب من فلم يتم على كل فعل نصيب الشرارة فصار كالغصب بل اولى لان امره اتم  
كان كذبة والاف نونية وان التوفيق مكرر لان التوفيق في السبائي من بعيد والقوانين تتشابهان  
او يجمعان في واحد فيكون السود من جانب وهذا يغيره والباقي من جانب اخر وهذا يشابه  
بخلاف الغصب لان التوفيق في المشرع فخره خمسائة او بارة في المشرع لوفيقه  
وكذا الموقوف على ذلك بالالف منه فلا يشبه قال ومن شهد احداهما بالالف  
وشهد اخر ان شهد بالالف وخمسائة فالشرارة لان المقصود ان يثبت السبب وهو المقصود  
ويختلف باختلاف التفرقة خلف المشرع وبه فلم يتم العقد على كل واحد منهما لان المشرع يثبت

احد شاهيه وكذا اذا كان المشرع هو البايع ولا فرق بين ان يدعي المشرع المالكين او المشرع كذا  
وكذا في المشرع لان المقصود هو العقد لان المشرع هو العبد فلهذا وكذا ان كان هو المولى  
لان العتق لا يثبت قبل الا واما في المشرع المقصود ان يثبت السبب وكذا في المشرع على  
قال والمشرع غير المشرع ان كان المشرع هو المأواه والعبد والعاني لان المقصود العقد وكذا في المشرع  
اليه وان كان المشرع من كتاب الاخر فهو بمنزلة دعوى المشرع فلهذا وكذا ان كان المشرع  
العقد والمشرع والمشرع بمنزلة ما يجب في دعوى المشرع في المشرع وان كان المشرع  
هو المشرع لا يقبل لانه لا خلاف في المشرع فثبت الشرارة من المشرع وان كان المشرع  
فلهذا وكذا دعوى المشرع في المشرع ان كان ذلك في اول المدة فهو نظير البيع وان كان  
يدعي المدة والمشرع هو المأواه فهو دعوى المشرع قال فاما المشرع فلهذا وكذا في المشرع  
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله هذا باطل في المشرع ايضا وذكر في المشرع في المشرع  
رحمهما الله ان هذا اختلاف في العقد لان المقصود من كتابين السبب فثبت البيع ولا بد  
منه في المشرع ان المال في المشرع المشرع والاصل في المشرع والمالك ولا اختلاف فيما  
هو الاصل فيثبت ثم اذا وقع الاختلاف في المشرع في المشرع لا تقضيها عليه ويبنى دعوى  
المالكين والمشرع في المشرع ثم قبل الاختلاف فيما اذا كانت المدة هي المدة وفيما اذا  
ان المشرع هو المشرع المشرع لانه مقصود ان يكون المال ومقصود ليس المقصود  
في المشرع في المشرع وهذا في الوجه ما ذكرناه **فصل في الشرارة على الالف** قال ومن قام  
بشهادة على امره كانت لايه امارا او ادعوا الذي يبيد به فانه يخذل ولا يقف البينة انه  
ثبث وذكر ما يثبت له واخذلته مع ثبت ملك المورث لا يقضي المورث حتى تشهد المشرع  
ان مات وترك ما يثبت له فثبت حصة المشرع ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف رحمه الله يقول ان  
ملك المورث ملك المورث فصار المشرع الشرارة في المشرع المورث شرارة في المورث  
وبما يقول ان ملك المورث المورث من جهة المورث حتى يجب عليه الاستبراء في المشرع المورث  
ويقال للمورث الفقه ما كان صدقة على المورث الفقير فلا بد من النقل الا انه يكتفي بالشرارة  
على قيام ملك المورث وقت الموت لثبوت الاستبراء ضرورة وكذا على قيام به على  
تذكره ان شامته تها وقد وجدت الشرارة على اليد في مسئلة الكتاب لان المشرع  
الموقع والمشرع فانه مقام به فانه في ذلك عن المشرع قال وان شهد امره كانت  
في يد المورث مات وهي في يد المورث الشرارة لان الالف لا تقضيها عليه ويبنى دعوى  
بواسطة الفقه والامانة في المشرع فلهذا وكذا في المشرع في المشرع







و هذا لان الامانة بانها لا تجوز في سعة الضمان فان رجع المخرج من الرجوع  
 المال لان سببا واحدا من بين نصفين وان شهد رجل واحد بالان والرجوع فثبت الرجوع  
 لبقاء ثلثة ارباع بقاء من بقي وان رجعا فثبتا نصفين لان بقاء الرجوع نصفين  
 قال وان شهد رجل واحد بنسوة ثم رجع كان فلان على من لانه لم يبق من بين بنسوة كل رجل  
 فان رجعت اخرى كان على من رجع نحو لانه لم يبق النصف بنسوة الرجوع والرجوع بنسوة  
 الباقية فيبقى ثلثة ارباع وان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سبب الرجوع وعلى النسوة  
 ثلثة ارباع من ثلثة ارباع رجوعه رجوعه وعند ما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف  
 لانهم وان كثرت لم يبق معام رجل واحد وكذا لا يقبل شراوتهم الا بالتمام من الرجوع  
 رجوعه ان كل امرأتين فاما رجل قال عليه السلام في انفسه ان عقولهن عدلت شراوتهم  
 انفسهن منهن بنسوة رجل واحد فصار كما وان شهد ستة رجال ثم رجعا فان رجعت النسوة  
 العشرة ودون الرجل عليهن نصف نحو على قولهم لا فلان ولو شهد رجل وثلثة نسوة ثم رجعا  
 فعلى الرجل النصف وعلى النسوة النصف عند ما وعند ما عليهن ثلثة ارباع من الرجوع وعلى الرجل  
 ثلثان ولو رجع الرجل وامرأة منهن كجب نصفان كل على الرجل عند ما وعند ما عليه وعلى  
 الرجعة ثلثان على الاصل الذي قدماه ولو شهد رجلا وامرأة بمالك ثم رجعا فلان عليهما  
 ودون المرأة لان الواحدة ليست بشاهدة بل هي بعض الشاهد فلا يفتاف اليك الحكم قال  
 وان شهد شابان على امرأة بالسكاح بمقدار مائة مائة ثم رجعا فلان عليهما وكذا اذا  
 شهد باق من مائة مائة لان ما وقع البقعة غير منقوضة عند الاطراف لان النصفين بسند  
 الملك على خوف وانما النصفين منقوض بالملك لان النصفين منقوض بضرورة الملك بان لا يخط  
 الحق ولذا كانت اذا شهد على رجل بنسوة امرأته بمقدار مائة مائة ثم رجعا فلان عليهما  
 ان البقعة منقوض حال الرجوع في الملك والاطراف بعوض الاطراف وهذا لان جميع الفسحة  
 على الملك والاطراف بعوض بعوض وبنيه بغير عوض قال وان شهد بالامرأة من مائة مائة  
 ثم رجعا فثبت الزيادة لانها امانة من غير عوض قال وان شهد ببيع شئ بمثل القيمة او اكثر  
 ثم رجعا لم يبق له لان ليس بالثمن في معنى نظر الى العوض وان كان باق من القيمة فثبت النصف لان  
 الامانة البقرة بلا عوض ولا فرق بين ان يكون البيع باا او فيه فبما الرجوع لان السبب السابق  
 فيصاف الحكم عند سقوط الامانة اليه فثبت النصف لهما وان شهد على رجل انه طلق امرأته قبل الرجوع  
 بها ثم رجعا فثبت نصف المهر لانها امانة على شرف السقوط الا ترى انها لو كانت بعوض لكانت من الرجوع  
 او ان كانت سقط المهر صلا ولان العروة قبل الرجوع في معنى الفسخ فيوجب سقوط جميع مهرها

ورجوعه وان يدينه كبره بغيره كما في العباد وليس فيه منقوض فغيره وان شرب  
 كان يشرب ولا يغيره ولان الاندجار كقسط بالتكثير فيبقى به والقرب وان كان مبالغة  
 في الذبح ولكنه يفتح ما يقع من الرجوع فوجب النصف نظر الى هذا الوجه وعند ما يفتح عمره في الشربة  
 محمول على السبب من بقاء البائع الى لا رجوع والتسليم ثم تفسير الشربة منقوض في شربة واحدة  
 كان يفتح على توقيده ان كان سوقيا او الى قوله ان كان غير سوقي بعد العصر فتح ما كانا يقول  
 ان شربا بغيركم السلام ويقول لما وجدنا هذا شربا بغيره ما حذرناه وحذرنا ان شربا  
 شربا لا يغيره الشربة ان يشرب منها ايضا ولا يغيره ويحس على قدر ما يراه الفقه عند ما وكيفية  
 التعذر ذكرنا ما في قوله وفي كل من الصغير شربا ان اقرنا شربا بغيره بغيره ما لا يغيره  
 وقاية ان شربا بغيره في حق ما ذكرناه من حكم هو المهر على نفسه بذلك في الاطراف الى ان يثبت  
 وذلك بالثبوت لانه في الشربة والبيات للبيات باب الرجوع عن الشراوت قال واذا رجع  
 الشراوت من شراوتهم قبل حكم براء سقطت لان الحق انما ثبت بالقضاء والحق لا يفتقر  
 بتمام شراوتهم ولا ضمانا عليها لانها ما انقضت شيئا لا على المهر ولا على المهر وعليه فان حكم براءة  
 ثم رجعا لم يفتح الحكم لانها لم يفتح بها فثبت الحكم بانها فتن ولان في الدلالة على  
 مثل الاول وقد رجع الاول بانفسه القضا به وعليهم ضمان ما انفقه لثباتهم لا وانهم  
 على انفسهم بسبب الضمان ولان فتن لا يفتح صحة الاقرار وسقوطه من بعد ان شاء الله تعالى  
 قال ولا يفتح الرجوع الا بحضرة الحاكم لانه في شربة الشراوت فيحقن كما يحقن في الشراوت من المجلس ويهر  
 مجلسا فحقن اتم ما بين كان ولان الرجوع توبة والتوبة على حسب حاجته فالتوبة بالشر والاعلان  
 بالاعلان واذا لم يفتح الرجوع في غير مجلس القضا فلو اقر على الشراوت عليه رجوعا او اقر بغيرها  
 لا يفلحان وكذا ان يقبل بيته عليها لا اقر على رجوعا باطلا حتى لو اقر البيته لانه رجع عند ما  
 كذا وضمت المال قبل لان السبب صحيح قال واذا شهد شابان بمالك حكم الحاكم به ثم رجعا فثبت المال  
 فثبت عليه لان السبب على وجهه في سبب القضا كما في البيه وقد سببا الاطراف فثبتا قال  
 انما في الاضمان لانه لا عبرة بالسبب عند وجود الشبهة فثبت الحكم بان الضمان على المباشرة  
 وهو العاصي لانه كالتقاضي والقضاء وفيما يجره صرف الناس عن تقدة وتقدرا سببا وده  
 من المدي لان الحكم لا يجر ما عير السبب وانما يثبت ان اذ اقبل المدي للمال واما كان او عينها  
 لان الاطراف لا يجره ولان ثلثة ارباع بين اخذ العين والامان الدين قال فان رجع احدنا  
 بغير النصف والاصل ان العير في هذا بقاء من يفتح لا رجوع من رجع وقد بقي من بين بنسوة  
 نصف الرجوع وان شهد بالمال ثلثة ارباع فخرج احداهما فلان عليهما لانه لم يبق من بين بنسوة كل رجل































والله يوسف رحمه الله انما اثباته ولايته التقيية لان ولايته اصل التقرب باهليته وولاية التقيية  
والحق لا يجوز الاموات فسلطت الولاية على الوجود بملكه في ام الولد والمدير ولو كان ملكا وقد كان  
بما جرت قريته لا يعود الوكالة في الظاهر فخرج محمد رحمه الله عن كمال في الولاية والوقوف على الظاهر ان  
مبنى الوكالة في حق الموكل على المكاتب وقد زال وفي حق الوكيل على منعه فاجب به ولم يزل بالحق قال  
ومن وكل اخوتي ثم تقرب بنفسه بما وكل به فسلطت الوكالة بهذا اللفظ بنظم جود كمثل ان يوفد  
بعض عبده او يكاتبه فاعطاه او كاتبه الموكل بنفسه ولو كان بغير وجه او بغير شيء ففعله بنفسه  
او بوكالة بطريق فطاعة الزوج فلان او واحدة وانقضت عدتها او بطرح في العا بنفسه لانه لا يوقف  
بنفسه تقربا على الوكيل التقرب فسلطت الوكالة حتى لو تزوجها بنفسه وانما لم يكن للوكيل ان  
يزوجها منه لان الحاجة قد انقضت بخلاف ما اذا تزوجها الوكيل وانما لم يزل يزوجها من الموكل لاجل  
الحاجة وكذا الوكالة لبقاء كاتبه وكذا الوكالة ببيع عبده فاعطاه بنفسه فلو روى عليه يجب بقاءه وانما  
فقد الى يوسف رحمه الله ان ليس للوكيل ان يبيع لانه يبيع بنفسه من حق التقرب فصار كالنقل  
وقال محمد رحمه الله ان يبيع قربة اخرى لان الوكالة باقية لانه الطلاق والزوج قد زال بخلاف ما اذا وكل  
بالجيرة فهو ب نفسه ثم مرجع لم يكن للوكيل ان يربط لانه محال في الرجوع فكانت ولسل عدم الحاجة الى الرد  
بفعله بغير اختياره فلم يكن ولسل زوال الحاجة فاذا كان واليه قيمه كان لانه يبيع في البيع **باب الدعوى**  
قال المدي من لا يجيب على خصمه او انكره المدي عليه من يجبر على خصمه ومعرفة الفرق بينهما  
من اقام يمينه عليه بالدعوى وقد اختلفت عبارات المتأخرين في معناها ما قال في المكاتب هو قد  
قام صحيح وقيل المدي من لا يستحق الاتجدة كالتاجر والمدي عليه من يكون مستحقا لقوله من غير حجة  
كدي اليه وقيل المدي من يمتنع عن الظاهر والمدي عليه من ينكس بالظاهر وقال محمد رحمه الله في  
المدي عليه هو المكاتب وهذا صحيح لان الشان في معرفته والتمسح بالصفة عند كذا أو مع صحابها لان  
الاعتبار للمعاني دون القصور فان الموقوف اذا قال ردت الوديعة فالتقول قوله مع البين  
وان كان مديا لرد صورة لانه ينكر الضمان قال ولا يقبل الدعوى حتى يترك شيئا معلوما في جنبه  
وقد روي ان قايمة الدعوى الا انكم بوسطية اقامه حجة والالزام في الجور لا يتحقق فان كان عبدا  
في بلد مدي عليه كلف احضار البشير اليه بالدعوى وكذا في الشكوة والاختلاف لان الاعلام  
بالقضي ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل مكر والاشارة المخرج في التوفيق  
ويقتضي بالدعوى وجوب حضور على هذا القصة من غيرهم في كل عصر وجوب استجوابه  
لبينة حضوره ولتدوم احضار العبد المدة عادة لا تعلق واليمين او الكسوة وسنذكر ان شاء الله  
قال وان لم يكن حاضرة ذكره بالبشير المدة فاعلموا لان العبد لا يعرف بالوصف والصفة

تقرب به وقد تقدمت في هذه العيون قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ليس مع بيان القيمة  
ذكر ان كورة والى نوبة قال فان ادعى عا حرة في ذلته في بلد مدي عليه واية ليلانية  
لان التقرب بالتقرب بالاشارة لتعذر النقل فبما الى التجرد فان العا يعرف منه ويذكر كورة  
ان يقره ويذكر صاحب حرة وادعى انهم ولا يبرهن ذلك لان تمام التقرب به عند الحجة على  
اعرف بالمتبع ولو كان الرجل مشهورا لم يفتي بذكره لحصول المقصود فان ذكره لانه مشهور  
يقتضي به عند حلالا لذكره لوجود الاكثر بخلاف ما اذا عا في الرقة لانه يخلف به المدي  
به ولا تملك بتركها وكما يشترط التجرد في الدعوى بشرط في الشكوة وذكره في الكتاب وذكره  
في المدي عليه لانه منه لانه انما يقرب فعلم اذا كان في يده وفي العا لا يفتي بتركه المدي  
والفقيه المدي عليه انه في يد ولى لا يثبت اليه فيه الا بالبيعة او علم العا في الحق بغيره كونه  
الموضوعة او العا عا في يد غيره بخلاف المنقول لان اليه فيه مشاهدة وقوله انه يلى لانه  
لان المطالبة حقة فلا بد من طلبه ولا تملك بتركه ان يكون مديا في يده او مديا باليمن في يده  
وبالمطالبة يذول بين الامتثال وغيره فالواقي المنقول يجب ان يقول في يده بغير حق قال فان  
كان حقا في الذمة وذكر ان المطالبة به لا قانا وهذا لان صاحب الذمة قد حضر فلم يبق الا المطالبة  
لكن لا بد من توقيفه بالوصف لانه يعرف به قال واذا احتج المدي على العا في الذمة عليه  
عنه لا يكتفى بوجوبه فان عترف قضى عليه بها لان الاقرار موجب بنفسه فياخذ به المخرج عنه  
وان انكر سال المدي البيعة لقوله عليه السلام انك تهتد قال لا فقال لك يمينه سال ورجع  
على فقه البيعة فلا بد من السؤال لانه لا خلاف قال فاذا حضر المدي بها لانشاء البيعة عنها وان عجز  
عن ذلك وطلب من خصمه احكامه عليها فاروبا ولا يبرهن عليه لان الجبر حقة الاربي كلف  
البير كماله **باب اليمين** واذا مال المدي الى بيعة فاضرة وطلب اليه لم يسلف عنه البيعة  
رحمة الله معاه حاضرة في المعرة قال ابو يوسف رحمه الله يسلف لان اليمين حقة بالحرف المعروف  
فاذا قاله بيمينه والبيعة حقة رحمة الله ان ينوت حتى في اليمين ترتب على الجبر فامة البيعة بآروبا  
فلا تكون حقة ووزن كما اذا كانت البيعة فاضرة في المجلس فمع ابي يوسف فياذا كان الخصم وفتح  
الى حنيفة فيما ذكره الطحاوي قال ولا يبره اليمين على المدي لقوله عليه السلام البيعة على المدي واليمين  
على من انكر قسم والبيعة تنافي الشكوة وجعل بين اليمين على المدي واليمين واليمين على من خالف  
ان فقي رحمه الله قال ولا تقبل بيعة صاحب اليد في المكاتب فبينة الخارج اولى وقال ابن قتيبة  
بفقي بينة ذى اليد لا عفا ولا باله فيبقى الظهور وصار كالنكاح والشيخ ودعوى المكاتب  
مع الاعاى واكتسبها او اكتسبها من ابي نبيته خارج انما اثباتا وطا لان قدر ما اثبتته اليد بالبيعة

في























مؤرخ و صاحب التیاریت

الشيخ



















بعض

زبوف من محض كماله انما بيان غير متعبر بشروط الوضوح كالشروط والاكسنتا وهذا لان اسم الدارهم  
 كمال الزبوف بحقيقةه والسنوقة كجازه لان ان مطلقه ينصرف الى الجواز فكأن بياناً مغتبراً من هذا  
 الوجه وصار كما اذا قال انما انما وزن خمسة ولا بد خفية رحمه الله ان هذا يرجع لان مطلق العطف  
 السامية عن العيب وانما ياقه غيب ودعوى الغيب يخرج عن بعض وجوب وصار كما اذا قال انما  
 عينا وما لا يشترى بعينه سلباً فالقول قول الشبهة لا يثبت من الايمان الذي  
 به وعلى الشرح فكان رجوعاً وقوله انما انما وزن خمسة لا يخرج استثناءه لانه مقدار بخلاف مجموع  
 لان استثناء الوصف لا يجوز كاستثناء البتة في الدار بخلاف ما اذا قال على انما من غير عيب  
 انما انما روية لان الرواية نوع لا عيب فمطلق العطف لا يقتضي استثناءه عنها ولا يخرج منه رحمه  
 في غير رواية الاحوال في التوضيح انما عينة في الزبوف او اصل فصل لان الانسان يغيب ثم يوضح  
 يكون رتبة كافي الغيب ووجه الظاهر ان التعاطل بالجواز فانصرف مطلقه الى ما ذكره في المثال على  
 انهم زبوف ولم يذكر البيع والوزن قبل العقد بالاجزاء لان اسم الدارهم بناءً على ما ذكره في المثال  
 فان مطلق الاشارة ينصرف الى العطف لغيرها منه وقوله الى الاصل هناك الختم وكذا قال غيب منه العطف  
 او قال في حكمي ثم قال انما زبوف وبغيره صفة اصل فصل لان الانسان يغيب ثم يوضح  
 فيمكن فلا يفتقر في الجواز ولا التعاطل فيكون بيان النوع فوجه وان فصل وكذا جاء في المثال  
 والواجب الغيب كان القول له وغيره يوسف رحمه الله انما لا يصح فيه خصوصاً لا اعتباراً بالوزن  
 فيما هو الموجب للفتان وكذا قال في السنوقة او صافى بها اقر بالغيب والوديقة  
 اصل صفة وان فصل المصنف لان السنوقة لثبت من جنس الدارهم لكن الاسم بناءً على  
 الجواز فكان بياناً مغتبراً من الوضوح وان قال في هذا الكلام القائم قال انما يتحقق انما لا يصح  
 وان فصل وان اصل صفة لان هذا استثناء المقدار والاستثناء يخرج موصلاً بخلاف  
 الذي ياقه لا توصف واللفظ بناءً على المقدار دون الوصف وهو تصرف لفظي كما بينا وكذا كان  
 الفصل ضرورة انما يقع الكلام فهو اصل لعدم إمكان الاعتراض عنه ومن اقر بغيب ثوب لم جاء  
 بنوب معين فالقول له لان الغيب لا يتحقق بالتسليم ومن قال لا اخذت ملك الف درهم  
 ودية فهلك فقال لا يخل اخذتها فهو ضامن وان قال اعطيتها ودية فقال غيباً لم يضر الوضوح  
 ان في الفصل الاول اقر بسبب الفتان وهو الاخذ ثم اوعى ما يثيره وهو الاذن والاخر بكن  
 فيكون القول له مع اليقين في انما في انما الفعل الى غيره وذلك يدعى عليه سبب الفتان وهو الغيب  
 فكان القول لملك مع اليقين في انما لا اخذ والرفع كالا علماً فان قال فاذن اعلما والرفع  
 اليه لا يجوز الا بقضية فتقول فيكون بالاعتناء والرفع بين يدية ولو قضى ذلك فالتفتي ثبت







منه لانها متماثلة فيه لتمام العقدة وباب الاول يسد ولو لم يرد فاعلم انه قد علم هذا الكلام بالتمام والكمال  
لان ما دونه على ما ذكرناه ولا تامة في قول الامير في حيث فصل ومن اولها ان يكون له ولد مثله وليس له نسب  
معروف انه ابنه وصدة الغلام ثبت نسبته وان كان مرفيا لان النسب كما علمت خاصة فتدبر  
او اقرنه به وشروط ان يكون له مثله لئلا يكون كذا في الظاهر وشروط ان لا يكون له نسب معروف  
فانما يتبع بقوله من غيره وانما شرطه لئلا يكون له مثله في نفسه او المستند في غلام يغير من نفسه بخلاف الصغير  
على امر من قبل ولا يمنع بالمرض لان النسب من مجموع الاصلية ونسب اركان الورثة في الميراث لانهما  
ثبتت نسبته من صفة كالتوارث المعروف فينا ترك ورثته قال ويجوز انوار الرجل بالوالدين والولاء  
والزوجة والمولى لانه اقر بما علمه وليس فيه تحمل النسب على الغير وقبل اول الزوجة بالوالدين والزوجة  
والمولى ولا يقبل بالولاء لان فيه تحمل النسب على الغير وهو الزوج لان النسب من انا ان بقية الزوج  
لان تحي له او تشهد بولادتها فالبينة لان قول العائنة في هذا مقبول وشرطه بالطلاق وذكره في قول  
المرء ولا يقبل في كتابه الدعوى ولا بد من تقديرين هو انما يقع التقدير في النسب بعد موت الميراث  
لان النسب يجمع بعد الموت وكذا يقع التقدير في الزوج لان حكم النكاح آتيا وكذا يقع التقدير في الزوج  
بعد موته لان الارث من الحكاية وعندنا في حقيقته رحمة الله للزوج لان النكاح انقطع بالموت ولا يقع  
التقدير على عتبات الارث لانه معدوم حاله الاقرار وانما ثبتت بعد الموت والتقدير في النسب  
في اول الاقرار قال ومن اخره من نسب من غير الوالدين والولد نحو الاخ والعلم يقبل اقراره في النسب لان  
حمل النسب على الغير فان كان له وارث معروف قريب او بعيد فهو له بالميراث من الميراث لانه قالم  
بذلك نسبته لانه اقره بالوارث المعروف وان لم يكن له وارث اخى الميراث ميراثه لان له ولا يخفى  
في حال نفسه عند عدم الوارث الا ان كان له اوصى بجميعه فستحق جميع المال وان لم يثبت نسبته  
لما فيه من حمل النسب على الغير وليست هذه وصية مضطربة فتقضي ان من اقر باخى اوصى ثم اقر بجميعه  
كان له اوصى في المال ولو كان الاول وصية لاشتهر كالتفويض لكنه بمنزلة من اقر في وصية باخى  
وصدة الميراث ثم اقر بالوصية ثم اوصى بماله كله لا يثبت له الا ما كان له من الميراث ولو لم يوص له احد الميراث  
لان مجموع جميع لان النسب لم يثبت قبله الاقرار قال ومن مات ابوه فاقرباؤه لم يثبت نسبته  
لما بيننا وبينه في الارث لان اقراره لا يغير شئ من حمل النسب على الغير ولا ولا بد له عليه ولا تامة ان  
في المال وله نسب ولا بد لثبوت كالمشقة اذا اقر على البايع بالعتق لم يقبل اقراره عليه حتى لا يرجع عليه من  
ولا تامة يقبل في حق العتق قال ومن مات وترك لبنين وله علم فامانة ورجم فاقرباؤها ان اباها وبغير  
منها من لبنين لا تملك له ولا فهو مملوك لان هذا اقرار بالزنا على الميراث لان الكسبة كما انما يكون  
بعض من مملوك فاقرباؤه استوفى الدين نفسه كما لو لم يصب عند ما عاتب الاوتارها نصا وما

[illegible]



استحقاقه لان للبدل فيه هو الدعوى وهذا بخلاف اذا لم يرد منه على الا كذا شيئا حيث يرجع  
بالدعوى لان اذا لم يرد على البيع او اقرضه بالبيع له ولا كذا كذا القيل لانه قد يقع في حق من يرد  
بذلك بدل القيل قبل البيع فالجواب فيه كالجواب في الاستحقاق في الفصلين قال **وان دعوى**  
في واد لم يثبت فخرج من ذلك ثم استحق بعض الدائم بوجوبه من العوض لان دعواه يجوز ان يكون  
فيما لم يثبت بخلاف ما اذا استحق كله لانه يجوز العوض عنه ذلك غير شئ بل يخرج بحد على دعواه  
في البيع قال **ولو ادعى واد القيل على فسخه** فما لم يقع الفسخ لانه ما قبله من غير حقيقة وهو على دعواه  
في الباقي والوجه فيه ان يكون بان يرد ويحكم في بدل القيل فيفسد ذلك عوضا عن حقيقة فيما لم يرد  
ذكر البقرة عن دعوى الباقي **فصل** في الدعوى على المالك لانه في معنى البيع على ما  
قال والمحقق لانه انما يملك بعقده الاجارة فلما بالبيع والاصل ان الفسخ يجب على ارباب العقود اليه  
وشرها برأيه لا يتبع تصرف المالك المالك قال **وتخرج من جباية البيع** كخطا اما الاول فلهذا  
فمن عني من حصة شئ الا ان قال ان عيان رضي الله عنه انما نزلت في القيل من ولم يرد من المالك  
حتى عن انما استحق فخرج من ذلك وادخل واحده من المالك لغير المالك الا ان عندنا والتفتين  
بما الى الدية لانه موجب التمس والتمس على غير ما يجب شئ لانه لا يجب كملها العفو في الفسخ  
يجب فلهذا في الفصلين لانه موجب الاجتناب ويجب مع التمس عند حاكم وبه في طاعة  
جواب الكتاب انما في الفسخ ودون هذا بخلاف البيع من حيث الشفعة على ان حيث لا يقع لانه  
حق التملك ولا حق في حق التملك اما الفسخ فلهذا الحق في حق الفسخ فخرج الا ان يفسد كذا  
يقع القيل بطل الشفعة لانه بطل بالاعلى والتسوية والتمسك بالنفس كمنزلة من الشفعة حتى لا  
المالك بالبيع عنه غير ان في بطلان التمسك زوايا على عرف في موضع وانما ان في وجوب خطا  
فلان موجب المالك فيفسد بغير البيع الا ان لا يقع الزيادة على قدر الدية لانه مقدرة شرعا فلا يجوز  
ابطاله فيه والزيادة بخلاف القيل عن الفسخ حيث يجوز الزيادة على قدر الدية لان الفسخ ليس  
بما لا يتم بقوم العقد وهذا اذا صالح على احد معا ويرى الدية اما اذا صالح على غير ذلك لانه مما لا  
بالا ان يثبت العقب في المجلس كما يكون اخر كما عود بين والتمس المالك احد معا وبما يصلح  
على من آخرها بالزيادة جاز لانه تعبد بحق بالفسخ وكان مما ولا بخلاف القيل ابتداء لان ما يرضى  
على بعض المالك وبغيره الفسخ في حق التعبد فلا يجوز الزيادة على التعبد قال **ولا يجوز** في ذلك  
حد لانه حتى انما لا يقع يجوز الاعيان من غير حقيقة وكذا لا يجوز الاعيان من الزيادة  
نسب ولا لانه حتى الاول لا يقره وكذا لا يجوز القيل عما سطره الطريق العامة لانه حتى العامة فلا يجوز  
ان يبيع على الاقرضه عنه وبه في الحكم كالجواب عند الخلاف لان المطلب في حق البيع قال

والدعوى

واذا ادعى رجل على ردة كذا كذا ففصل في فصله على ان يرد منه على ردة كذا كذا وكان في معنى  
لانه من فسخه فلهذا في جابته بما على ردة وفي جابته بما على ردة كذا كذا لانه في معنى ردة كذا كذا  
ان اباؤه فبما يثبت وبعده قد على ان كان مطلقا في دعواه قال **واذا ادعى** كذا كذا على  
رجل ففصل في فصله على ان يرد منه على ردة كذا كذا في بعض نسخ المحققين وفي بعض النسخ قال كذا  
دعواه الاول ان يحصل زيادة في حصة ردة كذا كذا في ان يرد منه المالك لانه في ردة كذا كذا في حق  
ذلك الدعوى منها فرة فلهذا لا يبطى العوض في الفسخ وان لم يجعل فالحال على ان كان عليه  
الدعوى فلا شئ في جباية العوض في الفسخ قال **وان ادعى على رجل انه عبيد ففصل في فصله** على ان يرد منه  
وكان في حق الدعوى بغيره الا على ان كان المالك لم يفسد على ردة كذا كذا في ردة كذا كذا  
لانه على جباية في الزمة الى الجبل وفي حق الدعوى عليه يكون في حق محققه لانه بغيره في ردة كذا كذا  
ان ان لا ولا لانه لا كذا العبد الا ان يفسد بغيره في فصله في ردة كذا كذا قال **واذا ادعى العبد**  
لانه في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا  
ان رتبة ليست من جباية ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا  
عبيد ففصل في فصله في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا  
شدة في ردة كذا كذا **قال** ومن غيب نوبيا يرد في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا  
في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا  
بالعينة في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا  
عند خلاف في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا  
لا يثبت حقيقة ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا  
في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا  
لا كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا  
كان العبد بين رجلين عتقه احداهما فموسر ففصل في فصله في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا  
منه بالانفاق اما عند جباية ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا  
لا يكون دون تعبد العتق فلا يجوز الزيادة عليه بخلاف ما تقدم لا يجوز من غير ردة كذا كذا في ردة كذا كذا  
عروض جباية ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا  
فصل في فصله في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا  
عن دالم او كذا الفسخ على بعض ما يرد من الدية لانه اسما في حق كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا  
فما كان عليه كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا في ردة كذا كذا



القليل من المال فهو بمنزلة السبع فترجع كفوفه الى الكسب فيكون المالك بالمال وهو لو لم يكن له مال  
 كان له مال صالح جازع غير مبرور وهو على اربعة اقسام من مال صالح بالمال ومقتضى العلم ان كماله على طبعه  
 ليس الا البراءة وفي حقها الاجتناب والمذنب عليه سواء فعله صلياً فيه او ضمنه كما في الفصول بالحق او  
 ضمن التبريد ويكون مقترفاً على المذنب عليه كالمذنب بقضاء الدين بكتاب ما اذا كان باهر ولا يكون  
 لحظه المصالح في حق المذنب وانما ذلك للذي في يده لان مقتضى بطون الاساطير والافاق في هذا  
 بين ما اذا كان مقراً او منكراً وكذلك ان قال صاحبك على الف في هذه او على عبدك في هذه او على  
 ولزمه تسليمها لانه لما اضاف الى مال نفسه فقد انتم تسليم مقتضى العلم وكذا لو قال على الف وسلمها  
 لان التسليم اليه بوجوب سلامة العوض لقيمة العقد المفسد المقصود وكذا قال صاحبك على الف  
 فالحق موقوف بان اجازته المذنب عليه جازم ولزمه الالف وان لم يجز له ليل للالف لان المال في العقد  
 انما هو المذنب عليه لان دفع الخصومة فاقبل له الا ان الفصول في الجبر صلياً في تسليمه اضافة الفها  
 الى نفسه فاقبل المصنف بغير عاقبة من جهة المطلوب فيوقف على اجازته **قال** رضي الله عنه  
 ووجه آخر ان يقول صاحبك على هذه الالف او على هذه العبد ولم يسمه الا لنفسه لانه لا يمتنع  
 لتسليمه ما شاء من الامانة له فيتم بقوله وكذا في العبد ووجهه بعبارة فروع فلا يسيل على المصالح  
 لانه التمس الا لاجل من يملك بعينه فلم يتسم شيئاً سواه فان سلم الحق له ثم الفقه وان لم يسلم لم يبرح  
 عليه بشي كالف اذا اصاب على درهمين فمضاهيها ووجهها ثم استحق او وجد ما يزويها حيث  
 عليه لانه جعل نفسه صلياً في حق الفها وكذا يجبر على التسليم فاذ لم يسلم لم سلمه مع عليه بدل  
**باب الصلح في الدين** وكل شيء وقع عليه الصلح وهو حق العقد المذنب لم يملك على المعاقبة وانما جعل  
 على انه استوفى بعض حقه وسقط باقيه كمن له على الف درهم فصال على خمسمائة ومنه على الف  
 الف جبا وفصال على خمسمائة تزويج جازم وكذا في البراءة بعض حقه وهذا لان تصرف المالك في حق  
 ما كان ولا وجه لتفصيله معاقبة لا فضايلة الى التبريد فيجعل اسماً للبعض في السنة الكسب والبعض في السنة  
 في الثانية ولو اصاب على الف مؤجلة جازم لانه اجل نفسه في لانه لا يكون مؤجلة معاقبة لانه بيع المذنب  
 بمنزلة السنة لا يجوز تحلها على غيره ولو اصاب على دابة في السنة لم يبرح لان الدابة غير مبررة  
 بعقد المذنب فلا يمكن تحلها على غيره ولا وجه له سوى المعاقبة مع بيع الدابة بالذات غير مبررة  
 لا يجوز في بيع الصلح ولو كانت الالف مؤجلة فصال على خمسمائة حاله لم يبرح لان المثل غير من المثل  
 وهو غير صحيح بالعقد فيكون ما شاء ما حط عنه وذلك عتق من الاجل وهو حرم وان كان الف  
 سود فصال على خمسمائة بغيره بجزل الالف غير مستحقه بمقتضى المذنبية وهي زائدة وصفاً فيكون  
 معاقبة الالف خمسمائة في زيادة وصف وهو لا خلاف ما اذا اصاب على الف الف الف على

خمسمائة سود لانه اسما ط قد عدا وصفه بخلاف ما اذا اصاب على الف الف وهو موجود لانه معاقبة المثل  
 بالمثل ولا يعتبر بالصفة الا انه يشترط ان يكون في المجلس ولو كان عليه الف درهم ومانته وبارفصاله  
 على الف درهم حاله الى شهر من الصلح لانه الحق ان يجعل اسماً قد انبركها والذاتهم الا انية ووجهها  
 لبيان حقها في جعل معاقبة لتفصيل العقد لانه في الاساطير في الشهر **قال** ومنه على الف درهم  
 او الف درهم من خمسمائة على المالك بركة من الفضل ففعل فهو بركة فان لم يقع في الخمسمائة غير ما  
 الالف وهو قول ابن حنيفة ومحمد جرحاً اقدم وقال ابو يوسف رحمه الله لا يعود عليه لانه لم يملك الالف  
 انه جعل لانه او الخمسمائة عوضاً حيث ذكره بكلمة على دابة المعاقبة والاولى ان يصح عوضاً لانه في حقها  
 عليه جرحاً وجوده جرحاً في حق الالف مطلقاً فلا يعود كما اورد به بالبراءة وكذا قال ابن ابي  
 مقيس بالشرط فيقول بغيره لانه بدل الجواز والخمسمائة في العقد وانما جعل عوضاً لاجلها او عوضاً  
 الى كجارة او غير ذلك وكذا على ان كانت المعاقبة في حق المثل للشرط لوجوده في المعاقبة فيه فيجعل  
 عنه فقد جعل على المعاقبة بغيره لتفصيله او لانه معاقبة والبراءة فما يتبعه بالشرط وان كان  
 ان يتعلق به كما في الجواز وبشرط البراءة بالبراءة ان شاء الله **قال** رضي الله عنه وهذا  
 على وجوده احداهما ما ذكرناه وان نية اذا قال صاحبك من الالف على خمسمائة ففعلها في غير  
 او انت بركة من الفضل على المالك ان لم يفرقها في غير الالف عليك على حاله وجوابه ان الاصل  
 ما قال لانه ان يصح التقييد فيجعل به والالف اذا قال ابرار كانت من خمسمائة من الالف  
 على ان تعطيني خمسمائة فذات الالف فذات الالف فذات الالف فذات الالف فذات الالف فذات الالف  
 خمسمائة لا يصح عوضاً مطلقاً وكذلك في حق المثل في التقييد بالشرط فلا يتبعه بخلاف  
 ما اذا ابدى باءاً وخمسمائة لانه البراءة وحصل مقصوداً بغيره حيث انه لا يصح عوضاً بغيره مطلقاً  
 انه لا يصح شرطاً لا يقع مطلقاً فلا يثبت الاطلاق بالشك فافترقا في الرابع اذا قال او الف خمسمائة  
 على المالك بركة من الفضل ولم يوقت للبراءة وقتاً وجوابه انه لا يصح البراءة ولا يعود الزمان لان  
 البراءة مطلق لانه تمام يوقت للبراءة وقتاً لا يكون الا اذا غرضنا صحيحاً لانه وجب عليه مطلق  
 الا ان كان في حق التقييد بل جعل على المعاقبة ولا يصح عوضاً بغيره فافترقا في الالف في العقد غرض  
 صحيح وخمس اذا قال ان ادبت الى خمسمائة او قال اذا ادبت اجمعي ادبت وجوب فيه انه لا يصح  
 البراءة لانه عقد بالشرط صريحاً وتعلق البراءة بالشرط باطل لما فيها من معنى التملك حتى يبرر  
 بالرد بخلاف ما تقدم لانه انما يصح التقييد على التقييد **قال** ومن قال لا فذل ذلك بركت  
 حتى تفرقه عن او تحط عني ففعل جازم عليه لانه ليس بكلمة ومعنى المسئلة اذا قال ذلك سراً او اذا  
 قال علانية يؤخذ به ففعل في الدين المشترك واذا كان الدين بين شركاء فصالح احدكما















رب المال مضاربة بالنصف وذل ان يرضى الى غيره وقد نص في الثاني ورجع  
فان كان رب المال قال له علي ان ما رزق الله فهو بيننا نصفان فرب المال النصف والمضاربة  
والثاني الثلث والمضاربة الاول الثلث لان النصف الى الثاني مضاربة فخرج لوجود الاخر من جهة  
المالك ورب المال شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله فم بين الاول والثاني النصف فيصرف لغيره  
الى نصيبه وقد جاز من ذلك بقدر الثلث لانه فيكون له ثلث من النصف والثلث لهما وثلث  
لان فعل الثاني واقع للاول لكونه مستوجبا على خالصة ثوب بدعيه فاستخرج غير عليه نصف ثم  
وان كان قال له علي ان ما رزق الله فهو بيننا نصفان ففقد رب الثاني الثلث والثلث بين  
المضاربة الاول ورب المال نصفان لانه فوض الرب النصف وجعل النصف نصف ما رزق الله  
الاول وقد رزق الله الثلثين فيكون بينهما خلاف الاول لانه جعل لنفسه نصف جميع ما رزق  
ولو كان قال له ما رزقت من شئ فبين وبينك النصفين وقد وقع الى غيره بالنصف ففقد  
النصف والباقي بين الاول ورب المال نصفان لان الاول شرط لثاني نصف الرب وقد نص  
مقتضى الب من جهة رب المال فينصفه وقد جعل رب المال لنفسه نصف الرب الاول فلم يبق الا  
فيكون بينهما ولو كان قال له علي ان ما رزق الله فلي نصفه او كان قال له ما رزقت من شئ فبين وبينك  
نصفين وقد وقع الى مضاربة بالنصف فرب المال النصف والمضاربة الثاني النصف والباقي  
شئ للمضاربة الاول لانه جعل لنفسه نصف النصف فيصرف لغيره الاول والنصف لثاني  
الى جميع نصيب فيكون لثاني بالشرط وتخرج الاول بغير شئ لكونه مستوجبا على بدعيه فاستخرج  
غيره ليجعل بمثلها وان شرط للمضاربة الثاني النصف فرب المال النصف والمضاربة الثاني  
النصف وتخرج المضاربة الاول لثاني سكر الرب في ما لانه شرط لثاني شئ مستوجبا على الاول  
فلم ينقد في حقه لما فيه من الابطال لكن السنية في تفسيرها صحيحة لكون المستحق معلقا على عقد ملكه فقد  
ضمن له السكينة فليسلم الوفاء به ولانه غرة في ثمن العقد وهو سبب الرجوع فله الرجوع عليه وهو  
نظير من استخرج ثوب بدعيه ففقد الى من تجب بدعيه ونصف فصل واذا شرط للمضاربة  
رب المال ثلث الرب والعبد رب المال ثلث الرب على ان يعمل العبد معه ونفسه لثالث الرب فوجوب  
لان العبد بمغيرة مضمونة اذا كان ما رزق الله وانشر الى العمل او لانه وجد لا يكون له ولا  
اخذ او وعاد العبد وان كان مجبرا عليه ولا يجوز الرجوع الى من عبده المأذون واذا كان له  
لم يكن انفا من تسليم وتحتية بين المال والمضاربة بخلاف شرط العمل على رب المال لانه لم ينع  
من التسليم على امر واذا وصحت المضاربة يكون الثلث للمضاربة بالشرط والثلث لرب المال لان  
كسب العبد للمولى او لم يكن عليه وبينه فهو لغيره هذا اذا كان العاقب هو المولى واذا عاقب العبد

عقد المضاربة

عقد المضاربة مع جيني وشروط العمل على المولى الا يخرج ان لم يكن عليه وبينه انما هذا الشرط والى على المالك  
وان كان على العبد وبينه عقد مضاربة فله ان المولى بميزة الاجرة عليه وعلى نفسه فصل في الاول  
والنصف قال واذا كانت رب المال والمضاربة بثلث المضاربة لانه لو لم يكن على مقدم وموت  
يملك الوكالة وكذا موت الوكيل ولا تورث الوكالة وقد مر من قبل وان ارد رب المال من الامام  
والعبد بانه وكله بذكر الحرب بثلث المضاربة لان المولى بميزة الموت الا يرى ان نصيبه لانه  
بين ورشته وقبل المولى يتوقف تصرفه معا رب المضاربة فله ان يصرف لغيره لانه يتصرف لغيره  
بنفسه ولو كان للمضاربة بثلث المضاربة على حاله لانه له عبارة صحيحة وان توقف في ملك  
رب المال فيضيق المضاربة قال فان قال رب المال للمضاربة ولم يملك لغيره جازي فرب  
تصرفه جائز لانه لو لم يكن من جهة وقال الوكيل فله ان يوقف على ملكه وان لم يملكه والمالك قد نص  
ان يبيعها ولا يمنع المولى من ذلك لان حقه قد ثبت في البيع وانما يملكه بالنصف وما بقي على  
المال وانما ينقص البيع قال ثم لا يجوز ان يشترط في بيعها شئ اخر لان المولى تمام بيع ضرورة  
مرفوعة من المال وقد انقضت حيث ما رزق الله فعل المولى وان غلبه وان كان له وراهم او ما يبر  
فقد نصت لم يجز ان يتصرف فيها لانه ليس في افعال غلبة ابطال حقه في البيع فله ضرورة قال في حقه  
وهذا الذي ذكرته اذا كان من جنس المالك فان لم يكن بان كان وراهم وان كان المال وراهم على  
الطلب له ان يبيعها بجنس المالك لان البيع لا يغير الا به وصار كالودع وعلى هذا موت  
رب المال والحقوق بعد الردة في بيع الودع ونحوه قال واذا افرضا في المال وتبين وقد رجع المضاربة  
في اجرة فحكم على قضاء المولى لانه بميزة الاجرة لان الربح كالاجرة وان لم يكن في الربح لم يملك الا  
لانه لو لم يكن من جهة المضاربة لا يجبر على اتياء ما شرع به ويملك له وكل رب المال في الاقضية لان حقوقه  
يرجع الى العاقبة فلا بد من توكيده وتوكيده ليدفع حقه في جميع الصفح والصفح له اهل مكان قوله  
وكل ولا ومنه الوكالة وعلى هذا سائر الوكالات والبيع والسماء يجبر على النقصان لانه ما يملك  
بجرع او قال وما يملك من مال المضاربة فهو الربح وروى ان المال لان الربح آتية ومرفوعة  
انما الربح او لم يبيع في المحال الى العفو في الزكاة فان زاد المحال على الربح فلا ضمان للمضاربة  
بانه غير وان كان لا يفتقر الى الربح والمضاربة بثلث المال كذا وبعضه شراد الربح حتى يستوفى  
رب المال ما لانه في حقه الربح لا يفتقر قبل استيفاء المالك لانه هو المالك وهذا باء عليه وشيخ له  
فاذا ملك ما في المضاربة امانة بينه وبينه ما استوفى من المالك في حقه المضاربة استوفاه لانه  
اخره لنفسه وما اخذه رب المال محسوب من المولى واذا استوفى من المالك فان فضل شئ كان  
بنها لانه ربح ومن نقص فهو على المضاربة لما بيننا قال والوقف المرفوع فوجها للمضاربة















































نفسا من دأره ونفسه من دأره مستندة من غير الشريك لها ان المتشاع منفعة وتلك الحجة  
اجل المشي والتسليم كل من العلية او الشاكي فصلا كما اذا اجر من شركة فون جليلين وصاحبها  
رحمة الله ان اجره لا يقدر على تسليمه فلا يجوز وهذا لان تسليم المتشاع وقدره لا يقدر على تسليمه  
لوفره ملكية وهو الفحل الذي يحصل به الملك ولا يمكن في المتشاع بخلاف البيع يحصل الملك فيه وانما  
فانما يستحق حقا للعقد بوسط الملك وكل العقد بعينه كالفدية على تسليم شرطه وجوز العقد وقدر  
الشئ بسبقه ولا يعتبر فيه في سابقا واما اذا اجر من شركة فكل كحدث على ملكه فلا يشترط  
في النسبة لا يقدر على ان لا يقع في راد كحسب عنه وبخلاف الشئ الثاني لان العقد رة على التسليم  
للبقاء وبخلاف ما اذا اجر من جليلين لا التسليم يقع بجلته ثم الشئ بتوفى الملك فيما بينهما  
قال ويجوز استحقاق الطرأ بوجه مطوق لقوله كما فان ارقت من ثم فانه من جليلين ولا يشترط  
به كان جاري في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله وقدم عليه ثم قبل ان العقد يقع على المتشاع  
وهي عند من القيس والقياس به والذين يستحق على طريق البيع بمنزلة البيع في الذوب وقبل العقد يقع  
على الدين وكذا ما بعد وهذا لا يثبت بلين شاة لا يستحق الاجر والاول اقرب الى الغفلة لان  
عقد الاجارة لا ينفذ على خلاف الاعيان معقودا كما اذا استاجر بقرعة يشرب لبنا وسنبلين  
من الارضين بلين الشا وان شاة الله كما وان ثبت ما ذكرنا في هذا كانت الاجرة معقودا  
بالاستحقاق على كونه قال ويجوز بطعاما وسنبلين استحقاقا عند اية منفعة رحمة الله وقال ابو جعفر  
لان الاجرة مجهولة فعقد كما اذا استاجر النخلة والطحخ وكان حيا ملكه لا ينفذ في المتشاعة لان في الغارة  
التوسعة على الظاهر شفعة على الاول وصاحب كبيع فغير من ضيرة بخلاف النخلة والطحخ لان حيا ملكه في  
نفقته كما المتشاعة في كذا مع الصغير فان في الطعام وراهم ووصف جيل السوة وجعلوا في رادهم  
تبعي بالاجتماع ومعنى تسمية الطعام وراهم ان يجعل الاجرة وراهم ثم يرفع الطعام مكانه وهذا لا  
فيه ولا يفي الطعام ويؤجر قدره جازا ايضا لما خلا ولا يشترط ما قبله لان اوصافا امكن وتكون  
بما كان مكان الاية عند اية منفعة رحمة الله فلا فالحا وقد ذكرنا في البيع وفي المدة في سابقا  
ايضا مع بيان القدر وكيفية لانه انما يعبر دينا في الدمة او اوصافا مبيعا وانما يعبر مبيعا عند الاول  
كما في السلم قال ولو استاجر ان يبيع زواجا من وطئها لان الوطئ في الزوج فلا يملك من اطلاق  
ان يرى ان لا يبيع الاجارة او الم يعلم به مبيعا تحته الا ان المتشاع بمنفعة من غلاته في غير  
لان المتشاع حقه فان جعلت كان لهم ان يبيعوا الاجارة او اذا فاقوا على القيس من لبنا لان المتشاع  
لبنه القيس وقد كان لهم الغنم او ارضت ايضا وعليها ان يبيع طعام القيس لان الغنم على ارضها  
ان يعبر فيها لا يفرق عليه العرف في مثل هذا الباب فلا يجوز ما به العرف كل غنم ثياب القيس وملكها

وفي ذلك على اليك ان المتشاع منفعة والاول ولد ما ذكرنا في الدمة وان الدمة وان الدمة على القيس فذلك من  
ما ذكرنا من الكوفة وان ارضه في الدمة بلين شاة فلا يجوز ان لا يملك ما يبيع على يد الوطئ  
فان هذا الجار ليس بارضه فانما لم يجب الاجارة المعنى ان ارضه على العمل وقدره على العمل  
غزوا يستحق بالبيع فله في ماله وكذا اذا استاجر حيا كالجمل طعاما بغيره منه كما لا جارة في المدة  
لان جعل الاجر بغيره يخرج من عمل فبغيره في معنى فغيره الطعام وقد زعموا ان النبي صلى الله عليه وسلم  
اجار بيتا جارا ثورا ليطحن له خمسة بغيره من وقته وهذا اصل كغيره يعرف به فاما في المدة  
ويستأجر في دأره والمعنى فيه ان المتشاع بغيره عن تسليم الاجرة وهو المتشاع وطئها لا يقدر على تسليم الاجرة  
فان العقد هو في دأره بغيره غيره وهذا بخلاف ما اذا استاجر ليطحن طعاما بالنعف الا ان  
صيف لا يجب الاجر لان الاجر ملك الاجر في كماله بالتعجيل فصار شاة منها وكذا في  
بما طحل طعاما مشتركا بينهما لا يجب الاجر لان امان جرح وكذا الا وهو على القيس في متفق  
معقود عليه قال ولا يجوز ان الاجرة في الدمة لانها قدمت الاجارة فالواجب ان لا يفي  
من اجار المتشاع لانه متى كلفه الدية وهذا بخلاف ما اذا اشترى كافي ان احتساب حجب لا يجب  
ايضا في عقد كونه رحمة الله لان المتشاع بانك غير مطلق فلم يقع العقد قال ومن استاجر حيا كغيره  
بذمة العشرة التي يتم اليوم بدفعه فهو ماسد وهذا عند اية منفعة رحمة الله وقال ابو يوسف رحمه  
رحمهما الله في الاجارة ان هو جاز ان لا يفي للمعقود عليه عند وكما في وقت لك استحقاق  
ففي العقد فترفع كجواز وكذا ان المعقود عليه مجهول لان ذكر الوقت هو واجب كون الشفعة  
معقودا عليها وذكر القيس هو واجب كونه معقودا عليه ولا ترجيح ونفع المتشاع في الماني ونفع الاجر  
في الاول فيبقى الى المتشاعة ونعم اية منفعة رحمة الله في الاجارة او اقال في اليوم وقد عرفت  
لان المظرف كان المعقود عليه العمل بخلاف قوله اليوم وقد عرفت في الطعام قال ومن استاجر  
زواجا على ان يكرها ويؤجرها او يبيعها ويؤجرها فهو جاز لان الدمة رة مستحقة بالعقد ولا يثالي  
الدمة انما بالسعي والكتاب فكان كل واحد منهما مستحقا وكل شرط هذه صفة يكون من مقتضى  
العقد فذكره لا يوجب الغنم فان اشترط ان يبيها او يكرها او يبيعها فهو ماسد لان يبي  
ان يبيع الغنم والمدة وان لم يبي من مقتضى العقد وفيه منفعة لادم المتشاع فربما وهذا حاله في  
الغنم وانما ان هو جاز ان يبيعها مستحقة الاجر على وجه يبي بعد المدة فبغيره مفسدان في  
مقتضى العقد فذكره في المدة قبل المدة بالبيعة ان يرد المدة ولا يبيها في فسادها وفيه ان يكرها  
من يبيها في موضع يخرج الارض من البيع بالكتاب مرة والمدة سنة واحدة وتو كانت ثلث  
سنتين لا يفي منفعة كسب المدة كبرى الا انما كرهه وان لم يرد المدة لانها الغنم في مقتضى

انما



















































وقد جعل البيع مجازا للمعاينة فاسد الجبل كسب المكدون من غير ان يفسد  
 لقوت الرضا ومنهم من جعله ربا لقصد المتعاقدين ومنهم من جعله باطلا اعني بالاجازة لا بالفساد  
 بوجهه من جعله باطلا فمفيد لبعض الحكماء على المعنى الثاني قال فان كان قبضه من طوعا  
 فقد اجاز البيع لانه دليل الاجازة كما في البيع الموقوف وكذا سلم في بيان ان كان الاكرار في البيع الثاني  
 ارفع لانه دليل الاجازة بخلاف اذا اذلة على الحقيقة ولم يكره البيع فوجب ودفعه فيكون باطلا لان  
 موقوف المكدون لا يمتنع في الاجازة واللفظ وذلك في الحقيقة بالرفع وفي البيع بالعقد على هو الاكرار في البيع  
 في الاكرار على الحقيقة دون البيع قال وان قبضه من طوعا فمفيد لبعض الحكماء على المعنى الثاني قال فان كان قبضه من طوعا  
 بوجهه لفساد العقد قال وان يفسد البيع في المصلحة كما هو غير مكره فمفيد لبعض الحكماء على المعنى الثاني قال فان كان قبضه من طوعا  
 لانه موقوف عليه بغير عقد فاسد ولما كان ان يفسد المكدون ان شاء لانه لا يمتنع في الاجازة فمفيد  
 وبعض الحكماء الى المصلحة في بعض النسخ كالتأنيب وقا في تأنيب فمفيد لبعض الحكماء على المعنى الثاني قال فان كان قبضه من طوعا  
 لقيامه مقام البيع وان يفسد المصلحة في نفسه كمنه وكان بعد شراؤه لولا سمي العقد ولا يمتنع في الاجازة  
 ان يرفع ملكه ولا يفسد ما كان قبله لان الاستناد الى وقت قبضه بخلاف اذا اجاز المالك المكدون عقد  
 من حيث يجوز ان يفسد وما بعده لانه اسقط حقه وبطلان في كل الاكرار **فصل قال** وان كان على  
 في المصلحة او في غيره من المصلحة على ذلك فمفيد لبعض الحكماء على المعنى الثاني قال فان كان قبضه من طوعا  
 او على غيره من المصلحة على ذلك فمفيد لبعض الحكماء على المعنى الثاني قال فان كان قبضه من طوعا  
 لان شراؤه بعد المكاتبة كما يباح عند الضرورة كما في حالة المصلحة لقيامه مقام البيع فمفيد لبعض الحكماء على المعنى الثاني قال فان كان قبضه من طوعا  
 اذا خاف على نفسه او على غيره من المصلحة على ذلك فمفيد لبعض الحكماء على المعنى الثاني قال فان كان قبضه من طوعا  
 بغيره على نفسه فان مكره او غير مكره فمفيد لبعض الحكماء على المعنى الثاني قال فان كان قبضه من طوعا  
 نفسه في ان كان في حالة الحقيقة وغيره فمفيد لبعض الحكماء على المعنى الثاني قال فان كان قبضه من طوعا  
 بالضرورة في ان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 الا ان كان في ان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 بالخطاب في ان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 وسلم بغيره فمفيد لبعض الحكماء على المعنى الثاني قال فان كان قبضه من طوعا  
 لان الاكرار في هذه الاشياء ليس باكرار في شرب الخمر لا يرفع الكفر وحرمته عند كل واحد  
**قال** فاذا خاف على ذلك فيكون باطلا لانه في كل واحد من هذه الاشياء فمفيد لبعض الحكماء على المعنى الثاني قال فان كان قبضه من طوعا  
 بالان كان في ان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 فمفيد لبعض الحكماء على المعنى الثاني قال فان كان قبضه من طوعا

الاية والآن بهذا الاثر لا يفسد لان كان من قبضه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 فيسقط المصلحة قال فان مكره في كل واحد من هذه الاشياء فمفيد لبعض الحكماء على المعنى الثاني قال فان كان قبضه من طوعا  
 ذلك حتى يفسد في ان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 لان ان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 على خلاف كل مسلم باكرار في هذه الاشياء فمفيد لبعض الحكماء على المعنى الثاني قال فان كان قبضه من طوعا  
 يستباح للضرورة في ان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 الا في المصلحة في ان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 عليه ويصير في المصلحة في ان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 قال والقصاص على المكدون ان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 ابو يوسف لا يجب عليها وقال زفر بن جبير على المكدون وقال ان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 حقيقة وحرمه في ان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 وهو ان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 التسبب الى العقل منه وللتسبب في هذا حكم المصلحة في ان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 رحمه الله ان العقل في موقوفه على المصلحة من وجه نظر الى ان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 قد ظلت الشبهة في كل جانب ولما انتم على العقل بطبيعة انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 بعد ذلك وهو العقل بان يبقية عليه ولا يصح ان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 في حق ان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 في الاضطرار دون الزكوة حتى يكره ان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 عليه عند اخلافنا في ان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 من حيث الاضطرار فان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 انما يجب التخرج الى الحرية والخلق من الغير ولم يوجبها ولا يوجب المصلحة على العبد لان العبد لا يملك  
 باقائه قال ويرجع بغيره من المصلحة في ان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 من المصلحة لان ما عليه كان على شرط بان جازر العبد من قبله وان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 لعل من هذا الوجه يفسد الى المصلحة من حيث ان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 لا بالطلاق ولو كان على التوكيل بالطلاق والحق في فعله لا يوجب باطل لان الاكرار في هذه الاشياء فمفيد لبعض الحكماء على المعنى الثاني قال فان كان قبضه من طوعا  
 العقد والوكالة لا يفسد بالشرط القاسم في المصلحة من حيث ان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد  
 او باشارة الوكيل ولا يفسد لان كان في حالة الاضطرار مستثناة بالضرورة وهو حكم بالاصل لانه انما هو حرم فكان باطلا لا يفسد















لحق المولى لانه لا ينفك عنه في الدنيا والآخرة وكسبه وذلك ان المولى لا ينفك عن المولى  
بغير حق من غير رضاء ولا ينفك الا بغير حق من المولى ولا ينفك الا بغير حق من المولى  
يوما او شهرا كان مادونا مادونا حتى يجر عليه لانه لو لم ينفك مادونا ولو لم ينفك المولى رضاء لم ينفك  
لغيره ثم الاذن كما ثبت بالبيع حيث باله لانه كما اذا ارادى عبده وبيع وشترى وملك  
بغيره مادونا فالاذن لا ينفك ولا ينفك ولا ينفك بين ان يبيع عبدا مملوكا للمولى ولا ينفك باذنه  
او بغيره مادونا بغيره مادونا لان كل من رآه يظن مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا  
لو لم ينفك المولى رضاء لم ينفك وقفا لغيره عنده قال واذا اذن المولى لغيره في التجارة او في غيرها  
فقد نفى في سائر التجارات ومنع المولى ان يقول له اذن لك في التجارة فلا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
اسم عام ينفك من كل شيء ولا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
فمنه ينفك لغيره مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
منه ينفك لغيره مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
باعتبه لنفسه فمادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
او المولى عليه دين وان كان ممن جميع البقي لان الاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
وان كان الدين محبطا بما في يده ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
ويقبل التسليم لانه كجارة ولا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
ولا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
فمنه رضاء في رضاء لانه ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
ويؤخذ المال معاينة وياخذ لانه من عادة التجار ولو ان يوافق نفسه عند اخلافا لكانت فراه  
يقول لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
فيه الا اذا كان ينفك المال الاذن كالمبيع لانه ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
اما التجارة فلا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
فمادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
او اذا كان ينفك في نوع اخر لانه اذا اذن المولى لغيره في نوع اخر لانه يستفيد المولى من جهته  
ويثبت حكمه وهو المالك كدول العبد وهذا المالك حرة فيقتصر باحقه به كالمعاريب ولا  
اذا استأجره فنفى ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
بغيره المولى لانه ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك

ووقع العبد

واضع العبد حتى كان له ان ينفك في الدنيا والآخرة واستغنى عنه بغيره مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
في نوع اخر لانه استغنى عنه في الدنيا والآخرة واستغنى عنه بغيره مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
او اذا كان ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
وانت حر لانه طلب من المولى ولا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
الا بغيره مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
بالو اذ ينفك لان الاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
او اذا كان ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
الا بغيره مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
قال ولا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
ولما ان الاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
المادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
او اذا كان ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
لان المولى قد ملكه ولغيره مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
ولا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
يعومين ولا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
كحت الا من التجارة قال الا ان ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
استجلا بالطلب المجازين بخلاف المجزوء لانه لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
اي ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
فلا بأس بخلاف ما اذا اعطاه قوت شهر لانه لو اعطاه قبل الشهر ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
للاذنه ان ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
قال ولا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
ابتداء بخلاف ما اذا خط من غير عيب لانه ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
لانه كالمعاريب في ان ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
مادة التجارة قال ولا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
قال قد كان له في ذلك في تعيين الدين بكسبه حتى اذا فضل شيء منه عن الدين ينفك مادونا فالاذن لا ينفك  
بخلاف دينه كالمعاريب لانه ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك مادونا فالاذن لا ينفك































اختلاف الاعمال والاشياء على ما هي عليه من جهة القوة والاشياء لان الشفعة من عرف  
 الملك لا يرى انها تكمل منفعة فاشبه البيع والقبول والاشياء وان اشبهت  
 في سبب الاختلاف وهو ان اتصال فستكون في الاحتياج الى اشياء اخرى لا تكونوا احد  
 كما ان الشفعة وهذا السبب وكثرة الاتصال بقوة بكثرة العينة التي تخرج بقوة في الاشياء  
 لا بكثرة ولا قوة هذا لعلها الاخرى بمقتضى ملكية ملكة غير لا يتصل بغيره من غير  
 عليه بملكه الاثره واشياءها والاشياء بغيره في ملكه على عدمه لان الشفعة  
 لا تخرج من كمال السبب في حق كل منهم وقد انقطع ولو كان البعض غيبا لبعضي  
 بين حضور على عدمه لان الغائب لعله لا يطلب واذا غيب في حق الجميع فمقتضى  
 بعضي له بالنصف والحقه ان كانت في ملكه ما في ملكه واحدهما خفيهما النسبية ولو لم يكن  
 بعد ما فحقه لا بالحج لا باخذ الغائب الى النصف لان خفاء الغائب بالكل لا يضر قطع  
 حق الغائب عن النصف بخلاف ما قبل الخفاء قال والشفعة يجب لبعض السبع وحده  
 بعدد لانه هو السبب لان سببها هو الاتصال على بناء والوجه ان الشفعة انما يجب  
 اذا غيب البايع عن ملك الدار والسبع يعرفها او لم يجد البايع يثبت السبع في حقه حتى يثبت  
 الشفعة او اذا بايع بالسبع وان كان المشتري كذبه قال ويستوفى بالادلة ولا بد من  
 المداينة لا كضعف يبطل بان غرض من الاشياء والطلب يعلم بذلك رغبة  
 فيه دون ارضه عنه ولانه كاي انما يثبت عليه عند القاضي ولا يمكنه الا بالاشياء او قال  
 ومالك بالاشياء او اسلم المشتري او لم يملكه ان الملك للمشتري قد تم فلا يتصل الى  
 الشفعة ان بالاشياء او بغيرها والقاضي في الرجوع في القصة وتعلم قايده هذا فيما اذا  
 الشفعة بعد المدين او وقع وانه المسمى بها الشفعة ام بيعت او بحسب الارشاد  
 قبل حكم الحاكم او قبل حكمه لا تؤثر عنه في الصورة الا في بطلان شفعته في الثانية ولا  
 يستحقها في الثانية لما تقدم ملكا له ثم قوله يجب بعضه البيع بيان انه لا يجب ان  
 معا وحقه المال بالمال على بنسبه **باب الشفعة** وخصه في مال وادعم الشفعة بالسبع  
 اشهد في مجلسه ذلك على الملك لينة اعلم ان السبب على ان او حيز ملكه لينة ويكون لغيره ما علم  
 لو لم يكن البيع ولم يملك الشفعة لما ذكرنا وقوله عليه السلام الشفعة لمن واظفها ولو جازى الشفعة  
 في اوله وفي وسطه فواء الكتاب الى اخوة الملك شفعته وعلى هذا عامة الشفعة وهو رتبة غير حرة  
 وعند ان لم يملك العلم والرواية في النور وبانانية اخذ الكفر لانه لما ثبت له حيا الملك لانه  
 من زمان ان كان في الحيرة ولو كان بعد بطلان البيع كعدمه ولا حول ولا قوة الا بالله او قال سبحانه

كانت في الشفعة من جهة القوة والاشياء لان الشفعة من عرف الملك لا يرى انها تكمل منفعة فاشبه البيع والقبول والاشياء وان اشبهت في سبب الاختلاف وهو ان اتصال فستكون في الاحتياج الى اشياء اخرى لا تكونوا احد كما ان الشفعة وهذا السبب وكثرة الاتصال بقوة بكثرة العينة التي تخرج بقوة في الاشياء لا بكثرة ولا قوة هذا لعلها الاخرى بمقتضى ملكية ملكة غير لا يتصل بغيره من غير عليه بملكه الاثره واشياءها والاشياء بغيره في ملكه على عدمه لان الشفعة لا تخرج من كمال السبب في حق كل منهم وقد انقطع ولو كان البعض غيبا لبعضي بين حضور على عدمه لان الغائب لعله لا يطلب واذا غيب في حق الجميع فمقتضى بعضي له بالنصف والحقه ان كانت في ملكه ما في ملكه واحدهما خفيهما النسبية ولو لم يكن بعد ما فحقه لا بالحج لا باخذ الغائب الى النصف لان خفاء الغائب بالكل لا يضر قطع حق الغائب عن النصف بخلاف ما قبل الخفاء قال والشفعة يجب لبعض السبع وحده بعدد لانه هو السبب لان سببها هو الاتصال على بناء والوجه ان الشفعة انما يجب اذا غيب البايع عن ملك الدار والسبع يعرفها او لم يجد البايع يثبت السبع في حقه حتى يثبت الشفعة او اذا بايع بالسبع وان كان المشتري كذبه قال ويستوفى بالادلة ولا بد من المداينة لا كضعف يبطل بان غرض من الاشياء والطلب يعلم بذلك رغبة فيه دون ارضه عنه ولانه كاي انما يثبت عليه عند القاضي ولا يمكنه الا بالاشياء او قال ومالك بالاشياء او اسلم المشتري او لم يملكه ان الملك للمشتري قد تم فلا يتصل الى الشفعة ان بالاشياء او بغيرها والقاضي في الرجوع في القصة وتعلم قايده هذا فيما اذا الشفعة بعد المدين او وقع وانه المسمى بها الشفعة ام بيعت او بحسب الارشاد قبل حكم الحاكم او قبل حكمه لا تؤثر عنه في الصورة الا في بطلان شفعته في الثانية ولا يستحقها في الثانية لما تقدم ملكا له ثم قوله يجب بعضه البيع بيان انه لا يجب ان معا وحقه المال بالمال على بنسبه **باب الشفعة** وخصه في مال وادعم الشفعة بالسبع اشهد في مجلسه ذلك على الملك لينة اعلم ان السبب على ان او حيز ملكه لينة ويكون لغيره ما علم لو لم يكن البيع ولم يملك الشفعة لما ذكرنا وقوله عليه السلام الشفعة لمن واظفها ولو جازى الشفعة في اوله وفي وسطه فواء الكتاب الى اخوة الملك شفعته وعلى هذا عامة الشفعة وهو رتبة غير حرة وعند ان لم يملك العلم والرواية في النور وبانانية اخذ الكفر لانه لما ثبت له حيا الملك لانه من زمان ان كان في الحيرة ولو كان بعد بطلان البيع كعدمه ولا حول ولا قوة الا بالله او قال سبحانه

لا يتصل شفعته لان الاول على ما هو من جهة القوة والاشياء لان الشفعة من عرف الملك لا يرى انها تكمل منفعة فاشبه البيع والقبول والاشياء وان اشبهت في سبب الاختلاف وهو ان اتصال فستكون في الاحتياج الى اشياء اخرى لا تكونوا احد كما ان الشفعة وهذا السبب وكثرة الاتصال بقوة بكثرة العينة التي تخرج بقوة في الاشياء لا بكثرة ولا قوة هذا لعلها الاخرى بمقتضى ملكية ملكة غير لا يتصل بغيره من غير عليه بملكه الاثره واشياءها والاشياء بغيره في ملكه على عدمه لان الشفعة لا تخرج من كمال السبب في حق كل منهم وقد انقطع ولو كان البعض غيبا لبعضي بين حضور على عدمه لان الغائب لعله لا يطلب واذا غيب في حق الجميع فمقتضى بعضي له بالنصف والحقه ان كانت في ملكه ما في ملكه واحدهما خفيهما النسبية ولو لم يكن بعد ما فحقه لا بالحج لا باخذ الغائب الى النصف لان خفاء الغائب بالكل لا يضر قطع حق الغائب عن النصف بخلاف ما قبل الخفاء قال والشفعة يجب لبعض السبع وحده بعدد لانه هو السبب لان سببها هو الاتصال على بناء والوجه ان الشفعة انما يجب اذا غيب البايع عن ملك الدار والسبع يعرفها او لم يجد البايع يثبت السبع في حقه حتى يثبت الشفعة او اذا بايع بالسبع وان كان المشتري كذبه قال ويستوفى بالادلة ولا بد من المداينة لا كضعف يبطل بان غرض من الاشياء والطلب يعلم بذلك رغبة فيه دون ارضه عنه ولانه كاي انما يثبت عليه عند القاضي ولا يمكنه الا بالاشياء او قال ومالك بالاشياء او اسلم المشتري او لم يملكه ان الملك للمشتري قد تم فلا يتصل الى الشفعة ان بالاشياء او بغيرها والقاضي في الرجوع في القصة وتعلم قايده هذا فيما اذا الشفعة بعد المدين او وقع وانه المسمى بها الشفعة ام بيعت او بحسب الارشاد قبل حكم الحاكم او قبل حكمه لا تؤثر عنه في الصورة الا في بطلان شفعته في الثانية ولا يستحقها في الثانية لما تقدم ملكا له ثم قوله يجب بعضه البيع بيان انه لا يجب ان معا وحقه المال بالمال على بنسبه **باب الشفعة** وخصه في مال وادعم الشفعة بالسبع اشهد في مجلسه ذلك على الملك لينة اعلم ان السبب على ان او حيز ملكه لينة ويكون لغيره ما علم لو لم يكن البيع ولم يملك الشفعة لما ذكرنا وقوله عليه السلام الشفعة لمن واظفها ولو جازى الشفعة في اوله وفي وسطه فواء الكتاب الى اخوة الملك شفعته وعلى هذا عامة الشفعة وهو رتبة غير حرة وعند ان لم يملك العلم والرواية في النور وبانانية اخذ الكفر لانه لما ثبت له حيا الملك لانه من زمان ان كان في الحيرة ولو كان بعد بطلان البيع كعدمه ولا حول ولا قوة الا بالله او قال سبحانه











في الشفعة في بيع الباخذ والشفعة لا بد من بيع الباخذ على ما عرف في البيع قال فان  
جدة المشتري لم يباخذ الشفعة لا باخذ التمر في الفصائل جميعا لان لم يبيع بها للعقار وقت الشفعة  
حيث ما ينفصل عنه ولا باخذ قال في كتابنا فان جدة المشتري سقط عن الشفعة  
قال رضي الله عنه جاز الشفعة الاول لانه دخل في البيع مقصودا فباعه بشئ من الثمن انما هو  
انما في باخذ اسوي التمر جميعا لان التمر لم يكن موجودا عند العقد بل يكون جميعا انما يباع  
شئ من الثمن بآب الشفعة والباخذ في الشفعة واجبة في العود وان كان قد استوفى  
وكان الباخذ لا شفعة فيما انقسم لان الشفعة اما وجبت دفعا لثمنه الغنمة وهذا يتحقق  
فيما لا ينقسم ولما نوله عليه السلام الشفعة في كل شئ عدا ما يورث من غير ذلك من العود والباخذ  
سببه الاتصال في الملك وكله دفع ضرر سواه على امره وانما يورث من غير ذلك من العود والباخذ  
وهو كما في الزكاة والبر والطلاق قال ولا شفعة في العود لان العود لا يملك لا شفعة  
الا في بيع او حائط وهو حجة على ذلك رحمه الله في الجاهل في الشفعة انما وجبت  
لرفع ضرر سواه على الدائم والملك في المنقول لانه ديموم حسب ودوم في العود فانما  
به وفي بعض نسخ المحققين ولا شفعة في البناء والعقل اذا بيعت دون المونة وهو حجة في الشفعة  
لان لا يورثه فكان ثقيلا وهذا بخلاف الجاهل في الشفعة في الشفعة وسببها في الشفعة في الشفعة  
او لم يكن طريق العود لانه باخذ من حق التاجر العود قال المسلم والباخذ في الشفعة سوا العود  
ولا يورثه يستويان في السبب وكله يستويان في الاحتقان ولهذا يستوي في الباخذ والباخذ  
والباخذ والباخذ والباخذ والباخذ والباخذ والباخذ والباخذ والباخذ والباخذ والباخذ والباخذ  
وجبت في الشفعة لان المهر مائة شرط في البيع فيه وهو المهر في البيع المهر في البيع  
او حجة على امره قال ولا شفعة في الارض التي يزرع الرجل عليها او يزرعها او يزرعها او يزرعها  
او غيرها او يزرعها او يزرعها او يزرعها او يزرعها او يزرعها او يزرعها او يزرعها او يزرعها  
لما يشاء وهذه الامور ليست بالمال والباخذ في الشفعة في خلاف المهر في البيع المهر في البيع  
يجب في الشفعة لان هذه الامور منقولة عنه فاعلم الاخذ بعينها ان نفعه يورثها كما في البيع  
بالعرض بخلاف الجدة لان لا عرض فيها واما قوله تعالى فيما اذا جعل شفعا من دهره او باخذ فيه  
لان لا شفعة عنه الا فيه ونحن نقول ان تقوم مقام البيع في البيع وغيره بعدة الاجارة ضروري  
في البيع في حق الشفعة وكذا اتم البيع غير مقوم لان الجدة لا تقوم مقام غيره في البيع كما هو المطلوب  
ولا يتحقق فيها وعلى هذا اذا تزوجها بغير مهر ثم تزوجها بالثمن لانه بمنزلة المهر في العقد فيكون لها  
بالبيع بخلاف ما اذا تزوجها بغير المهر او بالثمن لان جباها بالثمن وانما على ما على ان يزوجها

ان فلا شفعة في بيع الباخذ والشفعة لا بد من بيع الباخذ على ما عرف في البيع قال فان  
جدة المشتري لم يباخذ الشفعة لا باخذ التمر في الفصائل جميعا لان لم يبيع بها للعقار وقت الشفعة  
حيث ما ينفصل عنه ولا باخذ قال في كتابنا فان جدة المشتري سقط عن الشفعة  
قال رضي الله عنه جاز الشفعة الاول لانه دخل في البيع مقصودا فباعه بشئ من الثمن انما هو  
انما في باخذ اسوي التمر جميعا لان التمر لم يكن موجودا عند العقد بل يكون جميعا انما يباع  
شئ من الثمن بآب الشفعة والباخذ في الشفعة واجبة في العود وان كان قد استوفى  
وكان الباخذ لا شفعة فيما انقسم لان الشفعة اما وجبت دفعا لثمنه الغنمة وهذا يتحقق  
فيما لا ينقسم ولما نوله عليه السلام الشفعة في كل شئ عدا ما يورث من غير ذلك من العود والباخذ  
سببه الاتصال في الملك وكله دفع ضرر سواه على امره وانما يورث من غير ذلك من العود والباخذ  
وهو كما في الزكاة والبر والطلاق قال ولا شفعة في العود لان العود لا يملك لا شفعة  
الا في بيع او حائط وهو حجة على ذلك رحمه الله في الجاهل في الشفعة انما وجبت  
لرفع ضرر سواه على الدائم والملك في المنقول لانه ديموم حسب ودوم في العود فانما  
به وفي بعض نسخ المحققين ولا شفعة في البناء والعقل اذا بيعت دون المونة وهو حجة في الشفعة  
لان لا يورثه فكان ثقيلا وهذا بخلاف الجاهل في الشفعة في الشفعة وسببها في الشفعة في الشفعة  
او لم يكن طريق العود لانه باخذ من حق التاجر العود قال المسلم والباخذ في الشفعة سوا العود  
ولا يورثه يستويان في السبب وكله يستويان في الاحتقان ولهذا يستوي في الباخذ والباخذ  
والباخذ والباخذ والباخذ والباخذ والباخذ والباخذ والباخذ والباخذ والباخذ والباخذ والباخذ  
وجبت في الشفعة لان المهر مائة شرط في البيع فيه وهو المهر في البيع المهر في البيع  
او حجة على امره قال ولا شفعة في الارض التي يزرع الرجل عليها او يزرعها او يزرعها او يزرعها  
او غيرها او يزرعها او يزرعها او يزرعها او يزرعها او يزرعها او يزرعها او يزرعها او يزرعها  
لما يشاء وهذه الامور ليست بالمال والباخذ في الشفعة في خلاف المهر في البيع المهر في البيع  
يجب في الشفعة لان هذه الامور منقولة عنه فاعلم الاخذ بعينها ان نفعه يورثها كما في البيع  
بالعرض بخلاف الجدة لان لا عرض فيها واما قوله تعالى فيما اذا جعل شفعا من دهره او باخذ فيه  
لان لا شفعة عنه الا فيه ونحن نقول ان تقوم مقام البيع في البيع وغيره بعدة الاجارة ضروري  
في البيع في حق الشفعة وكذا اتم البيع غير مقوم لان الجدة لا تقوم مقام غيره في البيع كما هو المطلوب  
ولا يتحقق فيها وعلى هذا اذا تزوجها بغير مهر ثم تزوجها بالثمن لانه بمنزلة المهر في العقد فيكون لها  
بالبيع بخلاف ما اذا تزوجها بغير المهر او بالثمن لان جباها بالثمن وانما على ما على ان يزوجها







في هذا التفرع الصنفية لا تفرق بينهما فلو كانت في كتابه المشتري تلي من شتر كلف  
وأي غير مقسوم فقامت البركة اخذ الشفع النصف الذي صار للمشتري او يبيع لأن القسم من غير  
لا فيه من كميل الاستفاد وكذا يتم القبض بالقسم في الحصة الشفع لا ينفق القبض وكان  
نفع فيه فهو العهد على البركة قلنا لا ينفق ما هو من غير كفاف ما اذا كان أحد الشريكين  
من الدار المشتري وقام المشتري الذي لم يبيع حيث يكون الشفع نفعه لأن العقد وقع  
مع الذي قام فلم ينقسم القسم من تمام القبض الذي هو حكم العقد بل هو تصرف في الملك فنفقته  
الشفع كما ينفق بغيره ثم الطلاق يجوز في الكتاب بدل على أن الشفع بأخذ النصف  
الذي صار للمشتري في أي جانب كان وهو الذي عرّف يوسف رحمه الله لأن المشتري لا يمكن  
البركة فيه الشفعة وتكون الحصة رحمه الله أنه انما يأخذها او وقع في جانب الدار التي لم ينفق  
بأنه لا يبيع في جانب النصف في الجانب الآخر قال وفي بيع دارك ودارك عليه ودين  
الشفعة وكذا اذا كان في العبد هو المبيع فلو لا الشفعة لأن ان أخذ بالشفعة ملك المخر  
فتيزان شتره الشتر وهذا لأنه مفيد لأنه يتصرف في الغرة بغير كفاف ما اذا لم يكن عليه دين  
بغيره فلو لا الشفعة لمن يبيع له قال وتسلم الأب والوصي الشفعة على الصغير جائز عند  
ابن حنبل رحمه الله وأبو يوسف رحمه الله وقال محمد وزفر هو على شفعية او يبيع وعلى هذا الخلاف  
اذا لم ينفق شتره ودارك بدارك الرقيق فلم يملك وعلى هذا الخلاف تسليم الوكيل بملك الشفعة في  
رواية كتاب الله كان وهو الصحيح في قوله من أين لا ينفق فلا يمكن ان الملك كونه  
ولا أنه شتر له دفع الغرة فكان ايجاله اخر اياه وكرها ان يبيع في التجارة فيملك ان تركه ان يركب  
ان من وجب بقاء الرقيق مع رد من الأب والوصي ولأنه وأبو يوسف النفع وأبو روق  
يكون الذي طرفي تركه ليعطي الثمن على ملكه والولاية نظرية فيملكه وسكوتهما كالباطل لكونه دليل  
الاطرفي وهذا اذا بيعت بمثل فخرها فان بيعت بأكثر من فخرها كانا يتجاوزان الكتاب فيه قيل  
جاء الله بهم بالجمع لأنه تخلف نظر وقيل لا يبيع بالانفاق لأنه يملك الاخذ فلا يمكن التسليم  
لا يبيعي فان بيعت باقل من فخرها جازية كثيرة فعن ابن حنبل رحمه الله أنه لا يبيع الشتر بها ولا يركب  
عن أبي يوسف رحمه الله كتاب القسم القسم في الاعيان المشتركة مشروعة لأن البيع صلى الله عليه  
باشته في المتاع والمواشي وجرى التوارث بها من غير تمييز ثم هي لا تفرق عن مباحة المباحة  
لأن ما يمتنع لاحدهما بعضه كان له وبعضه كان لصاحبه فهو يأخذها عوضا عما يبيع من حصة  
في نصيب صاحبه فكان مباحة وافرأه والافراز هو الطاهر في الملكات والمونة وراثت  
لصم النفاذ حتى كان لاحدهما ان يأخذ نصيبه حال نصيبه صاحبه واذا شتر باءا

بيع حصة نصيبه راجحة ينقسم الثمن وعلى المباداة هو الذي يبيع حصة نصيبه والآخر هو الذي لا يبيع  
لاحدهما نصيبه عند شتره الآخر ولو شتر باءا فاشترى احدهما نصيبه راجحة بقسمه الا اذا كان  
من جنس واحد يبيع احدهما على القسم عند طلب احد الشترين لأن فيه معنى الافراز لغير رب المباحة  
والمباداة كما يجري فيه بغير كفاف فصار الدين وتباعد لأن أحدهم يطلب القسم ليشال النصفان بغيره  
بنصيبه ويمنع الغير عن الاستفاد بملكه فيجب على العاقل ان يأتى وان كانت اجابا حصة واحدة لا يملك  
علمه عند التقدر للمعاونة باعتبار ما تضمنه الشتر في المتاع ولو شتر معا بغير كفاف لكان حق لهم  
قال ويبيع العاقل ان يبيع ما ساءه رقة من بيت المال فيقسم بين الشترين بغير كفاف لغيره  
من جنس عمل الغنى ومن حيث أنه يتم بقطع المتاع رقة فاشترى رقة العاقل ولأن حصة نصيبه  
تساوية فلو كان كاشية في المهر غلبا الغنى قال فان لم ينفق نصيب ما ساءه رقة بغيره  
في المتاع سمين لأن النفع لهم على كفايهم وبقدره رقة بغيره بالبداءة والافراز ان يركب  
من بيت المال لا يركب بالنسب والافراز السهوية ويجب ان يكون عدلا مأمورا عالما بالقسم لانه  
من جنس عمل القضاء ولأنه لا بد من القدرة وهي العلم ومن العلم على قوله وهو بالآية وان  
يبيع الشتر الكس على قسم واحد معا ولا يبيعهم على ان يشاروه ولا لا يبيع على العقود ولا لا يركب  
حكم بالبداءة على جديده والافراز فاشترى اجازة اذا كان فيهم غير فخرها ان كان فيهم اية لاداة  
هم عليه قال ولا يركب القسم شتر كون كمال نصيبه الاجرة غاية بكونهم وعنده عدم الشتر كونه  
ان لا يركب نصيبه الشتر فيخرج الاجرة قال وجره القسم على عدد الرقوس عند ابن حنبل رحمه  
قالا على قدر المال انما لا بد مؤنة الملك فبقدره بغيره كماله والوزان وفخر البيرة  
لمشتركة ونفقة المملوك المشتركة ولا يبيع حصة رحمه الله ان الاجرة تأجل بالقيمة وان لا ينفق  
رركب نصيب بحساب بالنظر الى العقل وقد ينكس الا فتمت رعبا رة فبذلك حكم على البيرة  
بغيره فخر البيرة ان الاجرة تأجل بفخر الشتر أب وهو ينفق وت والكيل والوزان ان كان القسم  
يبيع هو على خلاف وان لم يكن القسم فالاجر تأجل بفخر الكيل والوزان وهو ينفق وت وهو غير  
والكيل ولا ينفق وعنه انه على الباب دون الممنوع لبقية ومضرة الممنوع قال واذا حضر الشتر  
عند العاقل وفي ايهم دارا وصية ودعوا انهم ورثوا فاشترى ان القسم العاقل عند ابن حنبل رحمه  
حتى يقبلوا البيرة على مائة وحده ورثة وقال صاحبنا بغيره باءة اقدم ويزك في كتاب القسم  
انه قسم بقولهم وان كان المال المشترك لم يوصى الوعار ودعوا انه ميراث قسمه في قولهم جميعا  
والا دعوا في العاقل انهم شتره وقسمه بينهم لها ان البيرة والكيل والوزان اية الفدي  
ولا مانع لهم من قسمه بينهم كما في المنقول الموروث والعاقل المشتري وهذا لانه لا يملك ولا ينفق



















[illegible][illegible]

المجلس الأعلى للمعاشرة  
والثقافة  
والسياحة  
والصحة  
والبيئة  
والبحر  
والصناعة  
والزراعة  
والطاقة  
والصحة  
والبيئة  
والبحر  
والصناعة  
والزراعة  
والطاقة







تپو نفا نفا

[illegible]































19

لَا



































او كانت على حسب ما اختلفوا فيه كما في بين المنيه ولو كان الدين على ذم فانه يوجب من غير ان  
 الطالب يثبت فيه لان بطلانها فيما بينهم جائز ولا ينافي حصة الاستفاد بل لان الاستفاد لا يوجب حصة ولا  
 وجب الاضباب وفي الاستفاد لا يفرق بين ما في اليد والاشياء التي لا يملكها الا بالقرابة  
 من شرب سكر فاجله وانه فان عاد فاجله وانه فان عاد فاجله وانه فان عاد فاجله وانه فان عاد فاجله  
 قد استخرج في قوله سكر واما عليه الفقه اجماع الصحابة رضوان الله عليهم وتقدم ما ذكرناه في حكمه  
 وانما استخرج ان الطبخ لا يوجب سكر لان ما في اليد لا يوجب سكر وانما استخرج ان الطبخ لا يوجب سكر  
 على ما قالوا لان ما في اليد لا يوجب سكر لان ما في اليد لا يوجب سكر لان ما في اليد لا يوجب سكر  
 وسنذكر من بعد ان شاء الله تعالى هذا الكلام في قوله العنبر او الطبخ حتى يذهب اقل من ثمانية دراهم  
 او في طهارة وتبني الباقى والمنصف وهو ما ذهب اليه من ذلك قوله عندنا اذا غلبت رائحة  
 بالذوق او اذا استند على الاختلاف وقال لا ولا يوجب سكر وهو قول بعض المتقدمين لان ما في اليد لا يوجب سكر  
 وليس يوجب سكر لان ما في اليد لا يوجب سكر لان ما في اليد لا يوجب سكر لان ما في اليد لا يوجب سكر  
 وهو سكر وهو الذي من ماء الزهر او الرطب فهو سكر وهو سكر وهو سكر وهو سكر وهو سكر وهو سكر  
 مستند في منه سكر او زقاقا انما علينا به وهو بالجموع لا يوجب سكر وان اجماع الصحابة رضوان الله عليهم  
 ويدل عليه ما روينا من قبل والاشياء التي لا يوجب سكر لان ما في اليد لا يوجب سكر لان ما في اليد لا يوجب سكر  
 معناه وانما علم من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر  
 فهو حرام اذا استند على ما في اليد لا يوجب سكر لان ما في اليد لا يوجب سكر لان ما في اليد لا يوجب سكر  
 وان حصة من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر  
 يشبهها حتى يشكر ويوجب سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر  
 غلبة رائحة واحدة ويجوز بها وتبين سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر  
 وانما في قوله بسوط فهو ما كان في غير ان عندنا يجب شيئا لا نملكه على عرف ولا يوجب سكر  
 من الوجوه لان ما في اليد لا يوجب سكر لان ما في اليد لا يوجب سكر لان ما في اليد لا يوجب سكر  
 وقال في حكم مع العنبر وما سوى ذلك من الاشياء فلا بأس به قالوا هذا الجواب على هذا العموم والى  
 لا يوجب في غيره ويوجب على انما استند من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر  
 ولا يوجب سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر  
 والى انما كان في حكم من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر  
 الاشياء المحرمة وقال في قوله سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر  
 انما هو ولا يوجب سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر

فانما استخرج ان الطبخ لا يوجب سكر لان ما في اليد لا يوجب سكر لان ما في اليد لا يوجب سكر لان ما في اليد لا يوجب سكر

قال سكرهم انما استند في هذا الشرط ومعنى قوله سكرهم يعني سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم  
 ان يباع منه والى قوله سكرهم يعني سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم  
 على من رضي الله عنها وابو حنيفة يعني حنيفة المشقة على الذي ادرناه بما جزم اصل سكرهم ولا يوجب سكرهم  
 السكروم على ما ذكرناه في قوله سكرهم يعني سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم  
 البقاء وقال في المختصر وسنذكره في باب الذبيح او الطبخ على ما ذكرناه في قوله سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم  
 منه ما يوجب على طهارة انما يوجب من غير طهارة ولا طهارة وهذا عندنا في حنيفة والى يوسف رحمه الله  
 وعندنا في حنيفة حرام والكلام فيه كما تكلمنا في المسئلة العنبري ذكرنا في قوله سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم  
 لما روينا من بعد ان شاء الله تعالى قال سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم  
 بذلك فقال ما ذكرنا من ذلك على حجة وزبيب وهذا من طهارة ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم  
 الذبيح وهو الذي من ماء الزهر او الرطب فهو سكر وهو سكر وهو سكر وهو سكر وهو سكر وهو سكر  
 والى حنيفة على حاله المشقة وكان ذلك في الاصل قال وسنذكره في حنيفة والى يوسف رحمه الله  
 والذرية والشيخ حنيفة وان لم يطبخ وهذا عندنا في حنيفة والى يوسف رحمه الله وانما كان من غير طهارة  
 لقوله عليه السلام من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر  
 في قوله سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم  
 وهل يوجب سكرهم من سكرهم اذا سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر  
 روينا عن حنيفة في سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر  
 في زمان اجتمعهم على ما لا يشبه بل هو في ذلك وكذلك في حنيفة من الاصل اذا استند في  
 على هذا وقيل انما يوجب من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر  
 قالوا وانما يوجب من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر  
 قال وعنه الغيب في قوله سكرهم يعني سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم  
 رحمه الله وقال في حنيفة حرام والكلام فيه كما تكلمنا في المسئلة العنبري ذكرنا في قوله سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم  
 انما اذا قصد به السكر لا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم  
 لهم في ثبات سكرهم في قوله سكرهم يعني سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم  
 على الكلام ما سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر من سكر  
 ولما في قوله سكرهم حرام من سكرهم يعني سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم  
 بالتجريم في غير سكرهم اذا العطف للمعانية ولا في نفسه هو الطبخ للسكروم وهو حرام عندنا وانما يوجب سكرهم  
 منه لانه يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم ولا يوجب سكرهم



[illegible]

وہابیہ

[illegible]

طبع ذہبی، روح باطنیہ















از طرفی در این مورد باید گفت که این کتاب در دسترس عموم قرار گرفته و به همین دلیل می‌تواند به عنوان یک منبع ارزشمند برای پژوهشگران و علاقه‌مندان به تاریخ و فرهنگ ایران به حساب آید.

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام



























في الفصلين وانه يتولد في الطلاق الجواب في كتاب الصغير وفي الاصل واداء العول الرهن فخرج  
من الرهن والمؤمن فاقم مقامه مكانه واما لم يقض الجواب في كتابه مقامه مكانه فمقبول واداء الرهن  
كان من مال المرتهن لبقاء عقد الرهن في الثمن اذ يقره عام المبيع المهرين وذلك انك اذا قبل العبد  
المهرين وغيره لما في ذمة لان الملك يستحق مخرج ثمنه لانه كان يراى له ما خرج من ضمان  
الملك في الرهن فخرج عقد الرهن وذلك انك لو قلته عند مخرج به لانه فاقم مقامه الاول لما في ذمة  
قال وان باع العبد الرهن فاداء المرتهن الثمن ثم استحق الرهن فخرج العول كان بالجواب ان  
فخرج الرهن فخرج وان شاء المرتهن الرهن الذي اعطاه وليس ان يفتنه غيره وكشف هذا الرهن  
المبيع او استحق ان يكون ملكا او فاقم مقامه الاول والمؤمن بالجواب ان شاء المرتهن الرهن فخرج  
لانه فاقم مقامه في ذمة وان شاء المرتهن العول لانه مستحق في ذمة المبيع والتسليم فان ضمن الرهن  
نقد المبيع وخرج الاقضاء لانه ملكه باء الاضمان فبين انه اقره مخرج ملكه فخرج وان ضمن المبيع  
تفقد المبيع البقاء لانه ملكه باء الاضمان فبين انه اقره مخرج ملكه فخرج وان ضمن المبيع  
بالجواب ان شاء مخرج على الرهن بالقيمة لانه وكن من جهة مخرج عليه بما لحقه من العبد  
وتفقد المبيع وخرج الاقضاء فلما مخرج المرتهن عليه فخرج من ذمة وان شاء مخرج على الرهن  
بالثمن لانه بين انه اخذ الثمن فخرج لانه ملكه العبد باء الضمان وتقد به على فصار الرهن ذمة  
اداء اليه على حساب ان ملك الرهن فاداء الرهن انه ملكه لم يكن رقبته بل مخرج عليه واداء  
مخرج على الاقضاء فخرج المرتهن على الرهن بدنيته وفي الوجه الثاني وهو ان يكون فاقم مقامه  
فلم يخرج ان باعته من يده لانه وخرج غير ذلك ثم المشرى ان مخرج على العول بالثمن لان العاقبة  
فستبقى رجوعا للعقد واداء من حقه فخرجت وجبت بالمبيع وانما اداءه ليس بالمبيع ولا تسليم العول  
بالجواب ان شاء مخرج على الرهن بالقيمة لانه هو الذي اقره في العبد فخرج عليه فخرج عليه  
مخرج فخرج المرتهن لانه المقتضى من سلمه وان شاء مخرج على الرهن لانه اذا استغنى العقد لم يكن  
ثمنه فيجب انفسه فخرج واداء مخرج عليه واستغنى فخرج فخرج في الرهن كما كان فخرج  
به على الرهن ولان المشرى سلم الثمن الى المرتهن لم يخرج على العول لانه في المبيع على الرهن واما مخرج  
عليه او قيمته فلم يغير في ضمانه على الموكل ولو كان له لو لم يكن بعد عقد الرهن غير مخرج  
فالحق العول من العبد مخرج به على الرهن فخرج المرتهن ثم لانه لم يعلق بهذا الموكل من المراتب  
فما مخرج فاقم الموكلة المفردة عن الرهن اذ ابيع الموكل وخرج الثمن الى من اداه الموكل ثم لحقه  
لا يرجع به على المقتضى بكتاف الموكلة المشروطة في العقد لانه تعلق بخرج المرتهن قبل المبيع كقوله  
قال رضي الله عنه هكذا ذكره الكفر وهذا يؤيد قول من لا يرى جبر هذا الموكل على المبيع قال

وان كانت العبد المرتهن في المرتهن ثم استحقه رجل فخرج ان شاء المرتهن الرهن وان شاء المخرج  
لان كل واحد منهما مستحق في حقه التسليم او العول فان ضمن الرهن فخرجت بالثمن لانه ملكه  
باذنه الضمان فخرج الاضمان وان ضمن المرتهن القيمة مخرج على الرهن بالثمن من جهة بدنيته بالقيمة  
فلانه مخرج من جهة الرهن وانما بالثمن فاداءه استغنى فخرج فخرج كما كان فان خرج  
فما كان قرار الثمن على الرهن برجع المرتهن عليه والملك في المقتضى من الرهن والقيمة عليه فبين  
انه مخرج ملكه فخرج فخرج كما اذا ضمن المشرى الرهن اذ اقره مخرج على فاقم مقامه العول  
عنه انه يرجع عليه بسبب الفرض والفرض بالتسليم كما ذكرناه او بالانقضاء من المرتهن اليه كما ذكرناه  
والملك على كل ذلك فخرج مخرج الرهن فخرجت بالثمن وان شاء المخرج فخرجت بالقيمة  
انما يبيع على الرهن فخرجت الملك اليه فبين انه مخرج ملكه فخرجت بالقيمة فخرجت بالقيمة  
المشرى وانه كما اعلم **باب التصرف في الرهن** وجب عليه وجب عليه في ذمة المبيع وانما يبيع الرهن  
الرهن بغير ذمة المرتهن فالجواب موقوف على ما في ذمة المرتهن فخرج على جازرته وان كان الرهن  
مستحق في ملكه او في ذمة مخرج بالثمن فخرج على جازرته وانما يبيع الرهن فخرجت بالقيمة  
وجازر المرتهن جازر لان الوقت لحقه وقد رضى بسقوطه وان فقامه الرهن وبنه جازرته لانه  
زال المانع من سقوطه والمقتضى موقوف وهو التصرف الصادر من المالك في المثل فاداء المبيع  
باجازة المرتهن يتبع حقه الى بدله فهو المخرج لانه حقه تعلق بالقيمة والبدل له حكم المبدل فصار  
كالعبد ليدون اذ مخرج برقبته والقيمة يتبع حقه الى البدل فانهم رغبوا بالانقضاء دون السقوط  
لان حقه هذا وان لم يجر المرتهن المبيع فخرج المقتضى في رقبته حتى لو فذلك الرهن الرهن  
لا سبب في المشرى عليه لان المشرى انما يبيع المرتهن بغير الملك فصار كالمالك لانه يجره وله  
ان يفسخ وخرج الرهن الى المشرى لا يفسخ فخرج لانه لو يفسخ فخرج الرهن وانما يفسخ منه ذمة  
مباينة حقه وحقه فخرج لا يعلق بالقيمة وهذه العدة فخرج موقوف فان شاء المشرى مخرج  
فخرج الرهن الرهن او المخرج على ثمنه الاول وان شاء مخرج الاصل الى الضمان فخرج  
لقد استعذرت على التسليم واداء المقتضى الى المصالح لا اليه وصار كما اذا ابيع العبد المشرى  
قبل القبض فانه يفسخ المشرى كما ذكرنا لانه ملك هذا ولو باع الرهن من رجل ثم باعه بغيره  
غيره قبل ان يجره المرتهن فاقم مقامه موقوف ايضا على جازرته لان الاول لم ينفذ والموقوف المبيع  
توقف ان شاء جازر المرتهن المبيع ان في جازرته في ذمة المبيع ثم اجروا وذهب وجرح  
من غيره واجاز المرتهن هذه العقود واجاز المبيع الاول والموقوف ان المرتهن ذمة مخرج المبيع الى في  
لانه يتعلق حقه بغيره فخرج فخرج لانه لم يعلق به الا حق له في هذه العقود لانه لا يملك في العبد

انما يملك الرهن بالثمن المبيع فخرج

انما يملك الرهن بالثمن المبيع فخرج







بما ذكره والضمائر ليس من كونهم السهم على كل حال لا يرى ان حكم الرهن ثابت في ولا الرهن  
وان لم يكن مضمونا بالهلاك واذا بقى عقد الرهن فاذا اخذه عاود الضمان لانه عاود الضمان  
في عقد الرهن فيكون له الضمان وكنه ذلك لو غارت ارضها اجبت باذن الا في سقوط حكم الضمان لما قلنا  
وكذلك لو غارت ارضه رهنها كما كان لان كل واحد منهما مضمون فيه وهذا بخلاف الاجارة والبيع  
والهبة من حيث اذ بانها بائنه ارضها باذن الا في حيث يخرج فيه الرهن ولا يجوز ولا البعده من ذلك  
ولو كانت الرهن قبل الرد الى الرهن يكون الرهن اسوة للثبوت لانه لا يفتقر بالرجوع حتى لا يتم هذه  
التسوية فينبغي ان حكم الرهن اما بالعامة لم يتغير بوجه لا يتم ما قلنا واذا استعار الرهن من  
الرهن من الرهن لم يملك ان يأخذ في العمل ملك على فانه الرهن لبعائه الرهن وكذا  
اذا يملك بعد الترخيص من العمل لا يرفع يد العارية ولو يملك في حالة العمل يملك بغيره فانه يملك  
به العارية بالاحتقال وهي في العدة كذا الرهن فانفق الضمان وكذا اذا اذن الرهن للرهن بالاحتقال  
للمبتاع من شأرك من غيره فبما لم يره فانه من غير قليل او كثير فهو جائز لانه مبيع بانيات  
ملك اليه فيعتبر بالبيع بانيات ملك الغنم واليه وهو ثقل الرهن وكذا ان ينفصل ملك اليه  
عن ملك الغنم فهو للرهن كما ينفصل زواله في حق البائع والاطلاق واجب الاعتبار  
في الاجارة لان حركته في الاصل في المأذنة ولو عينه لا يجوز للمستعير ان يرضه كالمضرة  
وآلا بالاعلى منه لان التقييد فيه وهو على الذبابة لان غرضه الاحتفاظ بما يشترطه او دفعه  
ايضا لان غرضه ان يعبره متوقفا لانه مما علة عند الهلاك لا يرجع عليه وكذلك التقييد بالحيث  
وبالزمن والعدد لان كل ذلك عقد لغير البعض بالاختلاف الى البعض ولقوات الاحتفاظ في الامانة  
يحفظ واذا اختلف كان مضافا ثم ان شاء المغير ضمن المستعير ويتم عقد الرهن فبانياته وبين الرهن  
لان ملكه باذنه الضمان فبين انه رهن ملك نفسه وان شاء ضمن الرهن ويرجع الرهن  
بما ضمنه وبالدين على الرهن وقد بينا في ان الحق وان اوفى بان رهنه بمقدار ما حره به  
ان كانت قيمته مثل الدين او اكثر فملك عند الرهن ينطبق المال على الرهن لتام الاحتفاظ بالملك  
ووجب مثله لرب الثوب على الرهن لانه حار فاضيا فيه بانه بهذا القدرة وهو موجب الرجوع  
وإن القبط يذنه لانه برفاهه وكذلك ان صاحب ثوب ذهاب من الدين بجهته ووجب مثله  
لرب الثوب على الرهن على اياه وان كانت قيمته اقل من الدين ذهب بعد القيمة الرهن بغيره  
وتنبيه للرهن لان لم ينع كسبه باذنه او بآية على قيمته وعلى الرهن لصاحب الثوب ما حره به برفاهه  
لما بينا ولو كانت قيمته مثل الدين فاراد الوكيل ان يفتكه جبر على الرهن لم يكن للرهن او اوفى  
ان يبيع لانه غير مبيع حيث يخلص ملكه وكذلك يرجع على الرهن بما اذا كان جبر للرهن على الرجوع

[illegible][illegible]







طبع في المطبعه الكائنه في ارض مصر  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

فمنه بعضه لانه لا يكون هناك البيع لم يكن هناك الشراء او المحلقة بالمالية فيها وان لم يكن محلا  
 لبيع ابتداء فهو محله ليعا وفتح ان من اشترى عسيرة فخر قبل القبض شيئا العقد الا انه يتجسس في البيع  
 لتغير وصفه للبيع بغيره اذا انقلب قال ولو رهن شيئا ففيمها عشرة بعشرة فمات ففتح جلد ما  
 فصار ثوبا وبها رهن فافور رهن برهن لما ذكرنا لان الرهن يتغير بالهلاك فاذا جسي بعد القبض  
 يعود ملكه بعد رهنه بخلاف ما اذا ماتت الشاة البقية قبل القبض ففتح جلد ما مات فافور  
 البيع لان البيع ينتقض بالهلاك قبل القبض والمنتقض لا يعود اما الرهن ينتقض بالهلاك  
 على ابتداءه فمن مات جف من تخلف سلة البيع ويقول يعود البيع قال وقال الرهن للرهن مثل  
 القدين والبر والصوف والاولى لانه متولد من عليه ويكون رهنه مع المال لانه يفتح له والرهن  
 حتى لا يزعم فيه شيء اليه قال فان هلك رهنك بغير شيء لان الايتام لا يخلو بها فابعد بالمال  
 لانها لم يدخل تحت العقد مقصودا او لفظ لا يشاء وان هلك المال وبيع الدار او اكلت  
 الرزق بحقيقة يفسد الرهن على قيمة الرهن يوم القبض وفيه التام يوم الهلاك لان الرهن ليس بغيره  
 بالقبض والذباوة بغير مقصودا بالهلاك او بالبيع الى وقت البيع بغير شيء او اصاب مقصودا  
 كوالبيع فاحصا بالمال سقط من الرهن لا بد بغيره المال مقصودا وما اصاب الهلاك فلك الرهن  
 باذنا وكذا موصو بالمال يفتح على هذا المال وقد ذكرنا بعضا في كتابه السهمي وما قد في كالمع والذباوة  
 قال ولو رهن شيئا بعشرة فخرها عشرة وقال الرهن للرهن اطلب اننا فاحصا ذلك  
 محال فحطب وشرب فاحصا عليه في شيء من ذلك اما انما مقصودا ففتح بعينه  
 بالشرط وظاهر لانه اطلاق وليس عليك ففتح مع حظر ولا يسقط شيء من الرهن لانه المقصود باذن  
 والملك فان لم يفتك لشيئا حتى مات في يد الرهن فخر الرهن على قيمة الدين الذي شرب على  
 قيمة الشاة فاحصا بالذباوة سقط وما اصاب الدين اخذ الرهن من الرهن لان الرهن  
 يفتح على ملك الرهن بفعل الرهن والفعل حصل بتبليط من قبله فصار كان الرهن اخذه ونفعه  
 فان مقصودا عليه فلكم له حصته من الدين بفعل بغيره وكذلك ولد الشاة او اذن الرهن  
 في كالمع والذباوة التي على هذا القياس ويجوز ان قال ويجوز الذباوة في الرهن ولا يجوز في الرهن  
 عند ما ولا يغير الرهن رهنه وقال ابو يوسف يجوز الذباوة في الدين ايضا وقال زفر والنزاهة  
 لا يجوز فيها بخلافه وقال الرهن الرهن والبر والصوف والرهن ولا يغيره شيء وقد ذكرنا في البيع ولا يجوز  
 في المحلقة الا في ان الرهن في باب الرهن كالمع في البيع والرهن كالمع في الرهن الذباوة فيها كما  
 في البيع وكالمع فيها الا كالمع في اصل العقدة المحلقة وان كان ذلكا وهو البعض ان الذباوة في الرهن  
 بموجب البيع في الرهن وهو غير مشروع عندنا والذباوة في الرهن بموجب البيع في الرهن وهو غير مشروع

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



زویای بیچاره

156







ان مات عبد والوريث ان مات قرا او طهره كخلاف بين الصحابة فمروا انده على عليم في مودة  
 على ثوبت بحرية او الزرع بخلاف ذلك لان المولى منتهى بها فان لم يترك وقاء وله واريته  
 وجب انقص المولى في قواهم جميعا لانه مات عبدا جازيب لا يفسد الكفاية بخلاف من  
 البعير او اقل من اول تترك وقاءه فان العتق في البعض لا ينقض بالعقد قال واذا قبل عبد الرض لم  
 يجب انقص من كجنت الرض ولا من فتنه لان لان الرض في تلك لا فاعليه والرض لو تولا  
 لم يطل حق الرض في ان يفتنه واجما عنها لفسد حق الرض برضاها قال واذا قبل ولي العتق  
 فلا يثبت ان لا قبل لانه من الولاية على النفس شيخ لا يرابع اليها وهو تشييع العتق فيليه كالكفا  
 وله ان يسلح لانه انظر في حق العتق وليس ان يفتنه لان فيه اقبال حقه وان كانت ان طاعت العتق  
 عند ما ذكرنا والوصي بمنزلة الاب في جميع ذلك الا انه لا يقبل لانه ليس واثبه على نفسه وهذا  
 من قبله وبغيره في تحت هذا الاطلاق في القلم عن النفس استيقا العتق في الطرف فانه لم يثنى  
 الا العقل وفي كتاب القلم ان الوصي لا يملك الصلح لانه تفرق في النفس لا اعتبار عن عتق  
 منزلة الاستيقا ووجه المنكر هو ان المقصود من الصلح المال لانه يجب بعقد كما يجب بعقد  
 بخلاف العتق لان المقصود النفس وهو تفرق بالاب ولا يملك العتق لان الاب لا يملك  
 لما فيه من الابل انه ولي مال العتق ان لا يملك الوصي الاستيقا في الطرف كما لا يملك  
 في النفس لان المقصود متحد وهو تشييع في الاستيقا بملك لان الاطراف ليست باحدة  
 الاموال فانها خلقت وقاية للنفس كالمال على اعرف مكان استيقا وبمنزلة التفرق  
 في المال والعتق بمنزلة العتق في هذا والله بمنزلة الاب في الصلح ان يثنى ان من قبل الولاية  
 ربه فيه الصلح والعقار بمنزلة فيه قال ومن قبل له ولها وصلا وكما فعلنا ان  
 يفسد العتق عند ان ينفقه ربه عنه فاما مال الرض لم ذلك حتى يترك العتق لان العتق  
 مشترك بينهم ولا يكون استيقا البعض لعدم النجوى وفي استيقا لم الكل اقبال في العتق  
 فيقولون انهم اذا كان بين الكبير وبين الصغار عتق او كان بين المولى وبين الرض في النجوى  
 لثبوته بسبب النجوى وهو الولاية او مال العتق من الصغير منقطع فثبت لكل وجه حكاه في الولاية  
 الا ان كان بخلاف الكبير لان مال العتق من العتق باث مسئلة المولى من عتق قال ومن ضرب  
 رجلا بغير فسله فان اصابه بالحد يد قتل به وان اصابه بالحد فلعلمه بالحد وهذا اذا اصابه بحد  
 وجوب وجوب فكل السبب وان اصابه بغير الحد يد فلعلمه بالحد وبه انما اصابه بحد  
 عنه اعتبارا منه لانه وهو كحد به وعنه انه انما يجب ان يفرج وهو الامع على ثبته ان في العتق  
 وعلى هذا العتق بسبب النجوى وانما اذا ضرب بالحد فلعلمه بالحد وبه انما اصابه بحد  
 او فاعل العتق من قبل لانه لم يثنى هو بمنزلة العتق الكبير فكون قتل بالقتل وجه

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

子

البرقيات والرسائل من

عقائد اربع مستقيمة حرمانه على بنبيه ايم شانه الله تعالى وقيل هو بمنزلة السوط فبذلك خلاف النسخة التي رويته  
ويجوز ان هذه الحركات تكون الحركات في الغزوات التي ان كانت واصل القصد في تحقيق الموجب وان  
ما روي ان الله تعالى في خلق العبد ويرد على شبه الله تعالى ولا ان فيه شبهة في عدم القدرة لان العبد  
قد يفعل ما يشاء وبالله العبد اعترافه القصد في هذا الفرض بما يقدر على اول الفعل عنه وما يقدر  
والشبهة في رتبة القدر فوجب الردية قال ومن غرضه قسما وبالله تعالى الجرح في قضاة عنده شبهة  
رحمته وما لا يقدر من ذلك وهو ان الله تعالى عنده ما يستوفي جزمه وعنده ما يورث له ما يشاء  
من قبل لم يقر على السلام من غرضه فرفقه كولاته الا ان طاعة فاستعملها اما في العبد ولا يورث  
في العبدية وله قوله عليه السلام ان الله تعالى في خلق العبد فبذلك السوط والعصا وفيه وفي كل خلقا ارشاد وان  
الا ان غير مقيدة للفعل ولا مقيدة في القدر كما انتم كنتم تشبهتم في عدم العبدية ولا ان القضاة  
يتبين عن المحامدة ومنه يقال انفس اشره ومنه المسقوفة بكمالهم ولا تسمى بهر مجموع والوجه في التفسير  
في كنهه ان الله تعالى في كل ما كان في كل شيء من الجرح في القضاة بالاستماع غالب المفضل فاذر ذروا  
غيره فيجاء او يحرك على السببية وقد اوتيت الباطنية في الغرض فيه واذا امتنع القضاة  
وجب الردية وهو على العادة وقد ذكرناه اختلاف الروايات في الكسرة قال ومن جرحه  
عنه اعلم ان صاحب الفرائض حتى كانت فعله القضاة لوجوه السبب وعدم ما يميل حكمه في الحكم  
فانصف البه قال واذا اتى العبدان من المسلمين والمسلمين ففعلت مسلم كما ظن انه مشرك  
فلما هو عليه وعليه الكسرة لان هذا احد نوعي الخطأ على ما بيناه ونحنا في توجيهه لا بوجوب القدر  
وبوجوب الكسرة وكذا الردية على النسخ بغير الكتاب ولما اختلفت بيوت المسلمين  
على انها ابي حنيفة رضي الله عنه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالردية قالوا انما يجب بالردية  
اذا كانوا من المسلمين فان كان في وصف المشركين لا يجب السقوط بعصية بل يكون سواهم قال  
عليه السلام من كفر سوا قوم فهو منهم قال وكما خرج نفسه من جرح رجل وعقوبة الله واصابة حية  
فما من ذلك في الردية بل في الردية لان فعل الكسرة وكيفية جنس واحد يكون بهر في الردية  
والآخرة وقوله بنبيه بهر في الردية في الآخرة حتى يات فيه وفي الردية وعندهما بغير السبب  
عليه وعندهما بغير السبب بهر في الردية عليه وفي شرح سبب بغير ذكر في القصة عليه فوجد  
المشايخ على ما بيناه في كتاب التفسير المرفوع لم يكن بهر مطلقا وكان جنس آخر وقيل لا يصح  
معتبر في الردية والآخرة فصارت كمنه اجابيس وكان النفس ففعلت بشانها افعالها التي كانت  
بفعل كل واحد منها كمنه فيجب عليه في الردية **فصل** ومن مشرك على المسلمين سيفا فلعنه الله  
فبقوله ولا تسمى عليهم لقوله عليه السلام من مشرك على المسلمين سيفا فلعنه الله ولا تسمى عليهم

[illegible]























وفى العبد

[illegible]































على ان احسن وكون الراكب هو الذي يفر من مسودتها وكان الراكب والراكب من فوقها  
يرفع الراكب ما يصفى من الراكب البركة كانه فله يبعده ولان الراكب من فوقه والراكب من فوقه  
غير مستقيم في جانبه في التوجه المستقيم على الراكب وكان الراكب على الراكب  
والراكب من فوقه لانه مستقيم في الجانبين والراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه  
على نفسه وان الف الراكب ففصله كما يثبت على عاقل ان فليس لانه مستقيم في نفسه وفي الراكب  
على العاقل ولو ثبتت في نفسه على رجل او امرأة ففصله كان ذلك على الراكب من فوقه الراكب  
لما يثبت والراكب في حله والراكب في نفسه في ذلك سواء وفي الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
نصفه لانه الف حصل في الراكب وفي الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
وان ففصلها باذن الراكب كان ذلك بمنزلة في الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
بما يملكه والنفس في السوء فيكون في الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
الناقص باذن الراكب كانه في نفسه على جميعها اذا كانت في فورما الذي يخصها لانه في نفسه في  
ملك كانه مضاف اليها والراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
بفصله في الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
والسنة في الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
ذات فالراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
بما يفر من في الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
ينفصل عنه وحده كما اذا اراد ان يثبت في الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
فانهم لا يفر من على الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
حتى يفر من الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
اليه والراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
على الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
اذا كان لا يفر من الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
ما لا يفر من الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
ذلك الشئ لانه مستقيم في الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
عليه قال واذا جنى العبد جنة ففصله الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
في رقبته ياتح في الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
بما يفر من الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب

في رقبته ياتح في الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب

ينظر عنه ولا فاعلة للعبودية التي اعطى الله بها الرتبة ولا فاعلة بين العبد ومولاه فيجب في رقبته كما  
في رقبته ياتح في الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
ان يثبت عند من ياتح في الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
عاقلة لانه العبد يستغفره والراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
لانهم ياتح في الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
لان العاقل لا يفعل الا ما اذنه بجبره من الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
في حقيقة كماله من الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
لنفسه من الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
لا ياتح في الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
بما يملكه ذلك بمنزلة حال ان الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
عند واما العاقل فلا يفعل الا ما اذنه بجبره من الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
عاقلة واما العاقل فلا يفعل الا ما اذنه بجبره من الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
فان ياتح في الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
بعد ما اخذ الله من الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
حكم الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
والراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
كل واحد منها لان العاقل لا يفر من الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
لا يفر من الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
وان كان الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
واحد وفصله الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
والراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
وحيثما ياتح في الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
لان العاقل لا يفعل الا ما اذنه بجبره من الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
بالجناية وجب عليه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب  
لان الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب من فوقه الراكب



لما ذكر وعلى هذا الوجه البيع والهبة والله بهر والاسناد والآن كل ذلك مما يقع الرفع له والملك به بخلاف الاقرار على رواية الكل لانه لا يفسد به حق والى الجناية فان المالك له ان يخطب بالبيع اليه وليس فيه نقل الملك لجواز الاقرار بالملك وحقه في البيع واخره لانه ملكه في الثاني فبيحق المالك باقراره فاحسب البيع والمالك ان يجوب في الكتاب بغير النقص او دونه وذلك المعنى لا يخلطه والمالك في البيع بغير شرط بخلاف المصلحة لانه يزيل الملك بخلاف ما اذا كان الجاني للبيع ونقصه وبخلاف الوضو على البيع لانه الملك ما زال ولو باع شيئا فاستلم بغيره مما عا على بستانه لانه الزوال به بخلاف الكتابة العائدة لانه موجب بستان قبل قبض المالك في بستانه ولو باع مولا من المحبي عليه فهو جاني بخلاف اذا اوصى به منه لان جاني اخذ بغير عوي وبمقتضى في الهبة دون البيع واعاى المحبي عليه بالملك بمنزلة اعاى المالك فيما ذكرنا لان جاني ما موصوفه ولو لم ينفذ فانه فهو جاني واذا كان على الجناية لا يفسد جاني منه وذلك اذا كان جاني فوطا وان لم يكن موصوفا لما ملكا بخلاف التبرع لانه عيب في حكمه وبخلاف وطى الشب على البرودة لانه لا ينقص من غير المالك وبخلاف ان يملك لانه لا يفتقر بالملك فلهذا لا يفسد به جاني الشرط ولا يفسد جاني بالاجارة والركن في الناطق وذلك بالادوية في الجارة وركن بستان الا اذا كان يفتقر الفسخ ولا ينقص الرقبة الا ان لو الجناية ان يمتنع من قبله لانه ان يملك من غيره فيملك المولى قيمته قال ومن قال اخبره وان قلت فلما اؤتمنت او شجنت فانت قد زومت في ملكك ان فعل ذلك وقال زفر رحمه الله لا يفسد جاني لانه وقت كمله لاجانيه وان علم له بوجوده وبجانيه لم يوجد منه فعل يفسد جانيه الا يرى انه لو على المالك والعيان بالشرط ثم عطف لا يفتقر الى الجاني ثم وجها لشرطه في العنق والمالك لا يفتقر في عينه ملك كذا هذا وان على الانسان بالاجانية والمعلق بالشرط يزيل عند الشرط كما لا يخفى فصار كما اذا اعطى بستانه الا يرى ان من قال لا واية ان دخلت الدار فليس الا اقول بغيره الا يلا ومن دخل الدار وكذا اذا اطاها او خرجت فانت طائفي لما فيا من المعلق وكانت من ذلك الموضع بغيره الا لانه بغيره لئلا يبعد جوهره بخلاف ما اوردوا لانه غرضه طائفي او عني كجاءه الاستماع عنه اذا ايجاز للمخ فانه يخل بستانه فلا يفسد عنه ولانه غرضه على مباشرة الشرط بغيره الا يرى انه لانه بغيره لئلا يبعد جوهره ولانه لانه قال واذا اطلع العبد به على عمنه فرفع اليه بغيره فمما عا عنه لم تات من اليه فاعطى على الجانية وان كان لم يفتقره رده على المالك وقبل المالك او قبله او اعطاه عنه ووجه ذلك وهو انه اذا لم يفتقره وسره بستانه ان العنق وقع باطلا لانه اعطى كان عن المالك لان الطرف العبد لا يخرج الى العنق بستانه وان كان لا يجوز ما اذا استوى بستانه ان المالك غير واجب واما الواجب فهو المولى وكان المولى واقفا بغيره لا يفتقر

وَالْقَوْلُ فِي الْمَقَامِ الْمَعْنَوِيِّ

وابر

[illegible][illegible]



















في هذا الشعب على هذا الاسم لا يتكرر ولو وجد فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
على ان الملة لانه لا يتوحد الكبر على ان كان به انزاع فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
لان الناس انهم لا يتوحد جليلي ومطلس به انزاع فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
واذا وجد القليل على انزاع فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
كما اذا وجد فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
عليه السلام اني لعينين وجد بين قريتين عارفين به فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
ان الذي وجد بين قريتين عارفين به فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
فوقه على علم بالفساد فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
التي هي حقيقة القوت فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
عليه لان الذي فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
في القصة مع الملة عند جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
ان الذي وجد بين قريتين عارفين به فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
سكان جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
انهم وقواتهم اذ قد كان ولاية الله به فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
على الملة فكان باخذ منهم على وجه الحق قال وهو على ان الملة دون الملة  
وجده وقال ابو يوسف الكل من كون لان القمان انما يجب بترك الملة  
ويزيد الطريق بغير ما فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
يؤخذ من هذه القصة بالمعارف ولا يصح الملة فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
ابو يوسف في ذلك على ما به فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
وان لم ينجح واحد منهم بان باعوا مملكتهم فمروا على الملة لان الملة انما هي الملة  
من ينجح منهم او يراهم واذا وجد قليل فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
في القصة ان كانوا حاضرين وان كانوا غائبين قال فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
وجده رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله لاف فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
بما كبر فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
عاجب الله فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
هذا هو الذي فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم

الحفظ

في الحفظ والتفسير فيكون على عدل الراس بمنزلة النسخة قال فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
وجده فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
عنده فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
ان الذي فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
والولاية فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
عنده فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
على الحفظ باليه بالملك ان الذي فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
ودون اليه فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
وكما كان الملة فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
منهم على علم بالفساد فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
قيل لم يبق فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
يقول العرفان عنده فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
كان كبح فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
ما فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
على الارباب الذين فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
التي فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
دون الملة فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
لان الله به فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
ولا يخفى به فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
ان كانت مملوكة فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
العامة التي فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
وعلى قول ابو يوسف رحمه الله فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
ان الذي فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
ولا يخفى فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
الملك والملك فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
عاجز فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم  
من غير فيهم جليلي ومطلس به انزاع فيهم

فيهم



وان وجد بين قريتين كان على قريتهما وقد بينا ذلك في وسط الفوات بقرينة الكاهن فوجد  
لان ليس في يد احد ولا في قلبه وان حبسنا بان طي فوجد على اقرب القري من ذلك المكان على نفسه  
الذي قسم لانه اخفى بغيره هذا الموضع فهو كالموضع على الشطر والشرط من هو القري لانه  
انهم يستقرون منه الماء ويؤدون بها واولهم في الجبل الذي في الجبل في الشفة لا يختص من  
التيكهم به بل عليه فيكون الف سنة والذين عليهم قال وان اوتى الذي على وجد من بل الحلة بعينه لم  
يسقط الف سنة منهم وقد ذكرنا في القياس والاعتقاد قال وان وجد على وجه من شطر  
سقط عنهم قوتهم في الفوق و هو ان وجوب الوقت عليهم وليس على العاقل منهم فبقية واحدة منهم  
لا ياتي في ابتداء الامر لانه منهم بخلاف ما اذا عين من غيرهم لان ذلك بيان ان العاقل ليس منهم  
وهم انما يرون اذا كان العاقل منهم فبقية فبقية لم ياتوا على ذلك لانهم لا يرون  
لا يرون في وجه القريتين بين الظاهر ثم الا وهو الذي ما في الف على غيرهم ثم وعده  
عليهم وسقط الف سنة حال اذا انتهى قوم بالتيقن فاجل من قريتين فوجد على بل الحلة لا يفسد  
بين الظاهر وكفهم عليهم الا ان يدعى الاول على اولئك او على بل منهم بعينه فلم يزل على بل الحلة  
لان هذا الذي في الشفة براءة الحلة عن الف سنة حال ولا على اولئك في القريتين لانهم لا يرون  
لا يثبت على وجه الذي رويته في المسقط يكون على بل الحلة لان قوله في وجه على غيره ولو وجد في  
في شفة كاهن البغاة من الارض لانك لا تجد في امان وجد في جبال او في شاطئ فوجد في جبال القري  
والقصة وان كان خارجا من القسطنطينية اقرب الاخمينية اعلم اليه عند انتم المكاتب  
وان كان القوم في قسطنطينية وجد في قريتين بين الظاهر فبقية فبقية لان القريتين القري  
فلكه فكان يدر وان لم يلقوا عند الف سنة وان كان لار من مالت فليس كالكاهن في  
على الماء كان عند الف سنة فاما لاجل يوسف وقد ذكرناه في ذلك قال المسقط فوجد في الشفة  
بأنه ما قبلت ولا عرفت له فاما غير ذلك لانه يريد رسما وكيفية في نفسه بقوله في القريتين  
على ما ذكرنا في الاثر بالقبلي على وجه مستثنى عن الجبل في قريتين فوجد في قريتين فوجد في قريتين  
اشيا من من بل الحلة على بل من غيرهم لانهم لم يقبلوا منها ووجدوا عند الف سنة فوجدوا  
في قريتين لانهم كانوا في قريتين في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
منهم في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
قال في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين

والشاهد بغيره من نفسه فكان شهادتهما ووجد في يوسف ان الشهود وكلفوا باسناد ما قبلوا ولا يرون  
على ذلك لانهم اخبروا انهم عرفوا القري قال ومن جرح في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
كان كان صاحب قريتين فوجد في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
لا يمان فيه والى ذلك لان الذي فصل في القريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
لم يكن صاحب قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
جرح في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
وفي قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
وجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
عنه ابو حنيفة وقال ابو يوسف فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
كانه قبل نفسه فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
من مات قبل ذلك وقال ابو يوسف فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
كاهن في بيت ليس هو الشاهد وجد في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
رحمته لا يثبت لانه يثبت في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
ان القريتين ان الشاهد لا يثبت في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
اقرب القريتين الى القريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
على من كان من بل الحلة فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
وتحده القريتين من القريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
الحسب لان الشاهد في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
كتاب المعاني في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
مكتوبات قال والذين في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
منهم في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
قال في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين  
في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين فوجدوا في قريتين















فبعضه وقت الاقاربه انما ان يجزى الورثة وبقية من هذا المستند فمما رويته ولان المستند  
 لم يمت فجزى ما كان من ذمهم وكانوا جازين الورثة وبقية من هذا المستند فمما رويته ولان المستند  
 قال ويجوز ان يوصى المسلم بغيره والكاظمي لم يمت فجزى ما كان من ذمهم وكانوا جازين الورثة  
 الآية والثاني انهم بعد ذلك قد ساءوا والمسلمين في المعاملة ولهذا جاز التبرع من كل ما كان في حاله بخير  
 وكذا بعد المات وفي جميع الوصية لا يلزم بحرب بالكلية لقوله صلى الله عليه وسلم انما نزلت فيكم من الدين ما نزلكم  
 في الدين الآية وقبول الوصية بعد الموت فان قبلها الموصي في حال حيوة او رواتها فان كانت باقية للاث  
 او ان يوتى عليه بعد الموت لعلقه به فلا يتغير قبله كما لا يجزى في العتقة قال كسبته ان يوصى الانسان  
 بغيره من الثلث سواء كانت الورثة اغنيا او فقرا لان في التفتيح من القريب بترك ما لم يمت  
 بخلاف ما كان الثلث لانه استنجا من تمام حقه ولا منه ثم الوصية باقية من الثلث وانما تركها  
 قالوا ان كانت الورثة فقرا ولا يستغنون بما يرون فان ترك اولي لافيه من القدره على القريب  
 وقد قال عليه السلام افضل القدره على ذي الرحم الكاشح ولان في رعاية حق الفقير واليتيم جميعا  
 وان كانوا اغنيا واستغنون فغيرهم فالوصية اولى لانه يكون صدقة على اليتيم والترك فيه القريب  
 والاول اولى لانه ينبغي ان لا يترك في هذه الوجبة يتغير لاشتمال كل منها على نصيبه لا القدره  
 والقدمة فيجوز بين كبره والموصي به فكلت بالقبول خلافا لافيه وهو قد روي ان من يوصي الوصية  
 اخذت الميراث اذ كل منها خلافة لانه انما كان في الميراث من غير قول وكذا الوصية ولو  
 ان الوصية اثبات ملك جديد ولهذا لا يبرء الموصي له بالعيب ولا يبرء عليه بالعيب ولا يملك اخذ  
 اثبات الملك لغيره الا بقوله اما الورثة خلافة معنى ثبت فيه هذه الاحكام فثبت بغير ما خرج  
 من غير قول قال في مسئلة واحدة ان يموت الموصي لم يمت الموصي له قبل الميراث ففضل الموصي به  
 في ملك ورثته اخذت انما والعقبان ان يملك الوصية لما بينا ان الملك موقوف على قبولها لم يوت  
 الميراث قبل قبوله بعد كسب الباق وجب الاحتياط ان الوصية من جانب الموصي قد كانت بغير تمام  
 لا يملك الفسخ من جهته وانما توقف الحق الموصي له فادامت دخل في ملكه كما في البيع المشروط بغيره  
 الميراث اذ كانت قبل الا جازة ومن وصى عليه وبن يخط بالملك بجزء الوصية لان الدين مقدم  
 على الوصية ولان ما بينهما جواز فانه فرض والوصية تبرع او بغيره بالاهم قالاهم انما تبرع الوصية  
 لانه لم يبرئ الله بن فبعض الوصية على المشروط كاجبة اليها ولا يقع وصية العتقة وقال الشافعي  
 اذا كان في وجبه خيرة لاث من جازة وصية ابلغ او يفرغ وهذا الذي روي مسلم ولان نظر الميراث  
 الى نفسه في كل الميراث ولو لم يتغير بين علي غيره وانما ان تبرع والقبول ليس من اهله ولا من قبله فغيره  
 في وصية قول بالانام قوله وانما ان تبرع والقبول ليس من اهله ولا من قبله فغيره

في بعض النسخ  
 انما ان يجزى الورثة وبقية من هذا المستند  
 فمما رويته ولان المستند  
 قال ويجوز ان يوصى المسلم بغيره  
 والكاظمي لم يمت فجزى ما كان من ذمهم  
 وكانوا جازين الورثة وبقية من هذا المستند  
 فمما رويته ولان المستند  
 قال ويجوز ان يوصى المسلم بغيره  
 والكاظمي لم يمت فجزى ما كان من ذمهم  
 وكانوا جازين الورثة وبقية من هذا المستند  
 فمما رويته ولان المستند

في بعضه وبقية من هذا المستند فمما رويته ولان المستند  
 قال ويجوز ان يوصى المسلم بغيره والكاظمي لم يمت فجزى ما كان من ذمهم وكانوا جازين الورثة  
 الآية والثاني انهم بعد ذلك قد ساءوا والمسلمين في المعاملة ولهذا جاز التبرع من كل ما كان في حاله بخير  
 وكذا بعد المات وفي جميع الوصية لا يلزم بحرب بالكلية لقوله صلى الله عليه وسلم انما نزلت فيكم من الدين ما نزلكم  
 في الدين الآية وقبول الوصية بعد الموت فان قبلها الموصي في حال حيوة او رواتها فان كانت باقية للاث  
 او ان يوتى عليه بعد الموت لعلقه به فلا يتغير قبله كما لا يجزى في العتقة قال كسبته ان يوصى الانسان  
 بغيره من الثلث سواء كانت الورثة اغنيا او فقرا لان في التفتيح من القريب بترك ما لم يمت  
 بخلاف ما كان الثلث لانه استنجا من تمام حقه ولا منه ثم الوصية باقية من الثلث وانما تركها  
 قالوا ان كانت الورثة فقرا ولا يستغنون بما يرون فان ترك اولي لافيه من القدره على القريب  
 وقد قال عليه السلام افضل القدره على ذي الرحم الكاشح ولان في رعاية حق الفقير واليتيم جميعا  
 وان كانوا اغنيا واستغنون فغيرهم فالوصية اولى لانه يكون صدقة على اليتيم والترك فيه القريب  
 والاول اولى لانه ينبغي ان لا يترك في هذه الوجبة يتغير لاشتمال كل منها على نصيبه لا القدره  
 والقدمة فيجوز بين كبره والموصي به فكلت بالقبول خلافا لافيه وهو قد روي ان من يوصي الوصية  
 اخذت الميراث اذ كل منها خلافة لانه انما كان في الميراث من غير قول وكذا الوصية ولو  
 ان الوصية اثبات ملك جديد ولهذا لا يبرء الموصي له بالعيب ولا يبرء عليه بالعيب ولا يملك اخذ  
 اثبات الملك لغيره الا بقوله اما الورثة خلافة معنى ثبت فيه هذه الاحكام فثبت بغير ما خرج  
 من غير قول قال في مسئلة واحدة ان يموت الموصي لم يمت الموصي له قبل الميراث ففضل الموصي به  
 في ملك ورثته اخذت انما والعقبان ان يملك الوصية لما بينا ان الملك موقوف على قبولها لم يوت  
 الميراث قبل قبوله بعد كسب الباق وجب الاحتياط ان الوصية من جانب الموصي قد كانت بغير تمام  
 لا يملك الفسخ من جهته وانما توقف الحق الموصي له فادامت دخل في ملكه كما في البيع المشروط بغيره  
 الميراث اذ كانت قبل الا جازة ومن وصى عليه وبن يخط بالملك بجزء الوصية لان الدين مقدم  
 على الوصية ولان ما بينهما جواز فانه فرض والوصية تبرع او بغيره بالاهم قالاهم انما تبرع الوصية  
 لانه لم يبرئ الله بن فبعض الوصية على المشروط كاجبة اليها ولا يقع وصية العتقة وقال الشافعي  
 اذا كان في وجبه خيرة لاث من جازة وصية ابلغ او يفرغ وهذا الذي روي مسلم ولان نظر الميراث  
 الى نفسه في كل الميراث ولو لم يتغير بين علي غيره وانما ان تبرع والقبول ليس من اهله ولا من قبله فغيره  
 في وصية قول بالانام قوله وانما ان تبرع والقبول ليس من اهله ولا من قبله فغيره

فمما رويته































[illegible]

وہ

[illegible]























This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding structure, including what appears to be a vertical strip of material and some stitching or staples. There is no text or other markings on the page.